

۲۱۶۲

مختصر غنية المتعلمي شرح منية المصلي للكا شكري، كلاهما

م. ح.

تأليف الحلبي، ابراهيم بن محمد - ٩٥٦هـ، كتب

سنة ١١٦٣ هـ

٢٧٦ ق ١٥ س ٥٢١ x ١٤ سم

Y. 14

نسخة حسنة، خطها نسخ معتاد، طبع سنة ١٨٩٨ م.

مكتبة الحرم المكي (الفقه) ١٦٣: ١ الأعلام ٦٤: ١

١- العبادات ، الفقه الاسلامي و اصوله ١- المؤلف

بدن تا ریه‌های نفس‌ساز ،

0/1800

A/11/131

557

مكتبة جامعة الملك سعود "قسم الخطوط"

الرقم: ١٧٠٧ - ف ١٢٥٥/٥
العنوان: مختصر غنية المحتاجين في معرفة المصالح
المؤلف: الحلبي، راجع الكيمياء محمد - ٩٥٦
تاريخ النسخ: ١٢٦٤ هـ
اسم الناسخ: -
عدد الأوراق: ٧٦
ملاحظات: -
- وبأولها عن كتابها في الجغرافيا

من كتب هذه الحروف على ظهر كتابه يكون ثوابه على سائر
الكتاب رزق من صرح من تمت امره بعون الله الملك الوهاب بعون الله الملك الوهاب
بعون الله الملك الوهاب

دعاء قبل اجتماع يتقوله بامن بعد ويذآ ويامن
هو على كل شيء قلوب الامم ارض قني ولد اذ كرمنا

بعد الجاهل رخصه صدقها بيمينه ويقول اللهم اني استسبح

باسم نبيك والسلام لمن قرأ قبل الدين يساؤه عا لما الله من

الله اخرجني من الظلمات النور واسموا كرمي بنور الله

ابواب رحمتك بفضلك وكرمك برحمتك يا ارحم الراحمين

اللهم اجعل لي ذوقا من عذبة
نفس نفسي منوش وذوق وجلك يا ارحم الراحمين
يا ارحم الراحمين

كتاب الصلوة	اشبهت الصلوة بالسنة واجتماع الامة	شروط الصلوة	فرائض الرء
سنة	٤	٥	٥
سنة	١٠	١٦	١٦
اما الطهارة الكبرى	فروع في بيان الفيل	فرائض الفيل	سنة
٢٠	٢٢	٢٣	٢٦
الاغتسال على احد عشر وجها	فروع في بيان اجنبية	يكون للجنب الاكل والشرب	فروع في بيان كراهة قراءة القرآن
٢٦	٢١	٢٥	٣١
فصل في التيمم	مسئلة العارى	شروط التيمم	الفيل الفا حشر
٣٢	٣٦	٣٣	٣٦
فروع في بيان التيمم	فصل في احكام الحيض	حوض صغير ارخل يده	حوض احكام
٤٥	٥٢	٥٥	٥٧
فصل في المسح على الحقلين	طهارة الناقضة	كيفية المسح	غاية المقصود
٥١	٥٥	٦٠	٦٠
استيعاب المسح على الجنب الجبور	الشتقاق رخي مسح	نواقض الوضوء	اما العلق ان امصت
٦٥	٦٦	٦١	٧٥

القضية	بيان النجاسة الحقيقية	الماء المستعمل	اغسلت القدم او الفصاع
٦٧	٧٥	١٢	١٢
كل اهل ربح فقد طهر	فصل في البر	والاوراث	ما يعيش في الماء
١٢٣	١٥	١٦	١٧
في الاستار	ثوب مبطن وان اصاب الدهن	ان اصاب الدهن اجلد	نجاسة
٥٠	٤٤	٥٣	٥٣
اما الشرط الثاني الطهارة من النجاسة	وان اصاب الثوب نجاسة	اللبنة اذا كان مغروشا	اذا وقع جلد انسان في الماء القليل
٩٦	٩٦	١٠١	١٠١
امراه صليت معها صبي ميت	فروع شتى من ثوب النجاسات	فارت ما ت في الدهن	واما الشرط الثالث فهو سعة العروة
١٠٦	١١١	١١٢	١١٤
فروع مع ريفة ثوب	واما الشرط الرابع فهو استقبال القبلة	فروع الكعبة لم الفرصة	واما الشرط الخامس وهو الوقت
١١٦	١١٥	١١٥	١٣٥
اما الاوقات التي تكسر في الصلوة	الشرط السادس النسيئة	واما المقتدر	واما فرائض الصلوة
١٢٩	١٢٣	١٣٥	١٣٦
والثانية من الفرائض القيامة	اما فرائض الصلوة راكب الدابة	فروع في بيان فرائض الصلوة	والثالثة من الفرائض القراءة
١٤١	١٤٦	١٤٦	١٤٦

والرابع من الفرائض	والخامسة من الفرائض	والسادسة من الفرائض	والسابعة من الفرائض
الركوع	الفرائض السجود	الفرائض الأخيرة	الفرائض خروج
١٥٠	١٥١	١٥٥	١٥٦
مسائل تلحق بالاشني عشرية	الثامنة من الفرائض	بيان صفة الصلوة	والمسح باليد
١٥٢	١٥٤	١٥٦	١٦٣
وما في السنن	نماز اقعده	فانزلتم تشهد	فازاقت صلوته
١٦٥	١٦٩	١٦٠	١٦٣
فصل في ما يكره	والمسح باليد	فروع في بيان كراهة الصلوة	وبكره تقدم العبد
١٦٥	١٦٦	١٦٢	١٦٤
فروع في بيان ركروها الصلوة	فصل في التشنج	والثاني التشنج	فصل
١٦٦	١٨٦	١٨٨	١٨٩
فروع في بيان سنن الصلوة	اما مسئلة	ومن التشنج	فروع في بيان
١٩٠	١٩٣	١٩٣	١٩٨
والوتر ثلث ركعات	تنبيه لا يفت	فروع في بيان	تنبيه من التوافل
١٩٨	١٩٩	٢٠٠	٢٠٠
وسنها ركعتا الوتر	فصل في	ولو ضرب	ولو قبلت المصلي
٢٠٠	٢٠٢	٢٠٦	٢٠٩

فروع في بيان افساد الصلوة	من سبقه	فصل	وان سجد في القعدة
٢١٠	٢١١	٢١٢	٢١٦
ولا ينبغي للمسوق	واعلم ان السجود	فصل في	تتمتع في ما يكره
٢١٩	٢١٩	٢٢٢	٢٢٣
اما التزوجة خارج	واما سجدة	والمسح باليد	المسح باليد
٢٢٣	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٨
مشروط المحازات	فصل في بيان	فصل في قضاء	فصل في صلوة
٢٤١	٢٤٢	٢٤٣	٢٤٦
ولو اقتدى المقيم	والوتر اما الصلوة	فصل في صلوة	اما شروط
٢٤٨	٢٤٨	٢٤٩	٢٤٩
شروط الاراء	شروط الاراء	الشرط السادس	الشرط السابع
٢٥٠	٢٥٠	٢٥٢	٢٥٣
فصل في صلوة العيد	فروع في بيان	فصل في صلوة	فصل في صلوة
٢٥٤	٢٥٤	٢٥٤	٢٥٥
فصل في الجنازة	فصل في الجنازة	والاولى بالاقامة	والاولى بالاقامة
٢٥٧	٢٥٧	٢٦٠	٢٦١

ويعتق ان ربه ثانيه جند في حق لو كانوا تسعة	نوع في الشهاده	مسائل متفرقة من الجنايز	فصل في احكام المسجد
٣٦٣	٣٦٥	٣٦٦	٣٧٠
السجرات خمس	وكبر رفع الصوت فيها	اما الشهاده الحقيقي والحكمي	مسائل متفرقة من الجنايز
٣٧٣			
ويستحب زياره القبور	فصل في احكام المسجد	وافضل المساجد	فصل في مسائل اشتمت من كتاب الصلوة
الفهرسته	تمت تمام	٣٨	ابراهيم
منه	فرد	مریم	

صاحب هذا الكتاب
بهاول اقو

الحمد لله رب

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي جعل العبادۃ مفتحة السعاده ومطلح السباده
وملح الحسنی

دید نظاره کاهی جلد کبر است
کعبه بنیاد و خلیل از رست

حلبی صغیر

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله الذي جعل العبادَةَ مفتاح السَّعَادَةِ ومفتاح الرِّيَادَةِ
ومفتاح الحَسَنِ والزِّيَادَةِ وجعل الصَّلَاةَ عمود قِيَامِهَا
وَزُرَّةَ سِتْرِهَا وَعِمْدَةَ أَحْكَامِهَا وَالصَّلَاةَ وَالصَّلَاةَ
عَلَى أَفْضَلِ خَلْقِهِ سَيِّدَنَا مُحَمَّدٍ الَّذِي جُعِلَتْ الصَّلَاةُ قُرَّةَ عَيْنِهِ
وَعَلَى آلِهِ وَاصِحَاتِهِ الَّذِينَ فَارَوْا مِنْ مَعْدَنَ الدِّينِ
وَبَعْدَ فَيَقُولُ الْمُسْتَغْنَى إِلَى رَحْمَةِ رَبِّهِ الْغَنَى
أَبْرَاهِيمُ بْنُ مُحَمَّدٍ ابْنِ أَبِي هَيْمٍ
الْحَدِيثُ قَدْ كُنْتُ شَرَحْتُ كِتَابَ نِيَّةِ الْمُصَلِّي شَرْحًا وَاسْتَيْمَنَةً

صفحة الابرار هم الذوق
لعل الحسنى يومه
بغنية
بغنى طهره الحسنى ذاك التسقى

بغية المتملئ ^{اي المملئ} لكن رآيت فيه بعض الاطالة التي رثما وجبت
 للمتدئين والقاصرين ^{اي المبدئين} الملائمة ^{اي الملائمة} فاحسبت ان اختصر من فرائد
 دلائله وازيد في فوائد مسائله ^{اي المسائل} سيما للطالبين ^{اي الطالبين} وتنويعا
 للراغبين ^{اي الراغبين} والله سبحانه وتعالى المستعان ^{اي المستعان} على كل امر
 منه المبدء واليه المعاد ^{اي المعاد} وهو حسي ونعم الوكيل ^{اي الوكيل} المصنف
 حرمة الله عليه ^{اي الحرمة} بسم الله الرحمن الرحيم ^{اي الرحمن الرحيم} تيمنا وتبركا واقتداء
 بالقرآن وكذا قوله الحمد لله رب العالمين ^{اي الحمد لله رب العالمين} واتبع ذكر الله تعالى ذكره
 فقال والصلاة والسلام على رسوله محمد وآله ^{اي الصلاة والسلام على رسوله محمد وآله} اهل جميعين
 اعلو خطاي عام لمن يطلب الاستفادة وفقكم الله ^{اي وفقكم الله} اى جعلكم
 موفقين لطاعته ^{اي اهل جميعين} وايانا ^{اي اهل جميعين} ان العلوم كثيرة ^{اي العلوم كثيرة} وانهم ^{اي وانهم} الانواع
 بالتحصيل متعلق بأهم مسائل الصلاة لانها راجية على الغنى والفقير
 بخلاف الزكاة والحج ومتكررة في كل يوم وليلة بخلاف الصوم ^{اي الصوم}
 رايته زعبة المقتبين ^{اي زعبة المقتبين} جمع مقتبين اسم فاعل من اقتبس ^{اي اقتبس} اى اخذ
 القبس وهو شعلة نار تؤخذ من معطياتها ^{اي من معطياتها} شبه العلم بالنور
 العظيم وطالبيه بالمقتبين ^{اي طالبيه بالمقتبين} من ذلك النور ^{اي من ذلك النور} في تحصيلها متعلق

الشيء من زمان الى زمان محمد بن الحسن والمختار
من زمن محمد بن الحسن لا شمس في العلوان وكلما
يستمى متقدمون والمتأخرون من شمس مشته
العلوان الاحافض البخاري كذا عليه التوازي

برغبة والضمير للمائل التقطت جواب لما اي **انقبت** ماكثر
وقوع المصلين وما لا بد لهم منه من مصنفات المتقدمين متعلق
بالتقطت ومن مختار في المتأخرين نحو الهداية والمجيب وشرح
الاسبغاني على مختصر الطحاوي والغنية بالغين المضمومة في اكثر
النسخ وفي بعضها باللقاف المكسورة والمتقط والزخيرة وفتاوى
قايض خان وجامعيه الكبر والصغير وسميته اي سميت الكتاب الذي
التقطته منية المصلي اي ما يتيمناه وغنية المبتدئ اي ما يستغنى
به عن غيره واستأثر الله اي وانا اسأل الله قالوا والحال ان يجعل
ما اعتمدته اي قصده خالصا لوجهه اي لذاته ومكفرا اي سببا
لتكفير ذنوبه اي سترها بعدم المؤاخذه بها بفضله اي بتفضله
لا باستحقاقه وان يغفر لي ولوالدي ولاستاذي بشد يدالي
المنفوحة جمع استاذ وهو الموقف للشداء بفتح الشين اي للصلوات
وعدم الخطا ومنه الهداية اي خلق الاهتداء والرشاد اي الاستقامة
على طريق الحق **اعلم** خطاب عام لكل من يطلب معرفة احكام الصلوة
بان الصلوة فريضة اي مفروضة مقطوعة بالحكم بها ثابتة صفة

الصلوة في حق من علمه ان كانت الاصل
لأنه لا يرد الصلوة فيها لان الكافر لا يرد
صلوة المسلم في ارضه وان كانت المسلم في ارضه
ان كانت مكروبة لا يرد فيها وان كانت غير مكروبة
فلا بأس

بالكتاب

بالكتاب اي بالقران والسنة اي الطريقة المنقولة عن النبي عليه الصلوة
والسلام سوى لقران واجماع الامة اي بقول اجتهاد المجتهدين
اما الكتاب فقوله تعالى اقم الصلوة فانه امر وهو يقتضي الوجوب
والمراد باقامتها اداؤها فقوله تعالى وقوموا لله قانتين اي صلوا
لله قانتين وقيل قوموا لله في الصلوة خاشعين او مطيعين القيام
وقوله تعالى حافظوا اي داوموا على الصلوات والصلوة الوسطى وهي
صلوة العصر وفيل فذلك وخصها بعد التعميم لزيادة شرفها
اولا اهتمام بها اذ هي مظنة التكاسل عنها لكونها في وقت كثرة
الاشتغال وقوله تعالى فسبحان الله حين تمسون وحين تصبحون
وله الحمد في السموات والارض وعشيتا وحين تظهرون اي بحمده
لله في هذه الاوقات والمراد صلوا على ما روي عن ابن عباس انه
قيل له هل تجد ذكر الصلوات الخمس في القران قل نعم وتلا هذه
الاية قوله تسون صلوة المغرب والعشا وتصبحون صلوة الفجر
وعشيتا صلوة العصر وحين تظهرون صلوة الظهر وقوله
وعشيتا متصل بقوله حين تسون وله الحمد في السموات والارض

اعتراض بينهما ومعناه أن على المميزين كثرهم من أهل السموات
والأرض أن يحمدوه كذا في الكشاف وقوله تعالى أن الصلوة كانت
على المؤمنين كتابا موقوتا أي فرضا موقتا محددا بأوقات لا يجوز
إخراجها عنها وأما السنة فمأدوى عن النبي عليه الصلوة والسلام
في الصحيحين أنه قال بُني الإسلام على الإيمان فأنها شيء واحد عند
أهل السنة على خمس أي على خمس أصصال شهادة أن لا إله إلا الله
بجاء شهادة بد لا من خمس وبرفعها خبر مبتدأ محذوف وكذا ما عطف
عليها وإن تحمدوا رسول الله عطف على أن لا إله إلا الله فهذه الشهادة
واحدة من الخمس وأقام الصلوة أي أقامتها ثانية وأيتاء الزكاة
ثالثة وصوم شهر رمضان رابعة وحج البيت خامسة من استطاع إليه
سبيلا محله الرفع لانية فاعل المصدر المضاف إلى المفعول والاستطاعة
عند الجمهور القدرة على الزاد والراحلة فاضلين عن الخواص
الأصلية واللوازم الشرعية وقوله عليه الصلوة والسلام
لكل شيء علم أي علامة دالة على تحققه وعلم الإيمان الصلوة فهي
له جوده في القلب باعتبار الظاهرة وقوله عليه الصلوة والسلام

الصلوة عماد الدين فمن أقامها فقد أقام الدين ومن تركها
فقد هدم الدين كما أن الخيمة تقوم بإقامة عمودها وتسقط
بسقوطه وقوله عليه الصلوة والسلام خمس صلوات مبتدأ
افترضهن الله على العبد تحبوه من أحسن وضوئهن بأسيانه والآيات
بسند وأدابه وصلاحهن لوقتهن وأتم ركوعهن وسجودهن
بالطمانينة فيه وخشوعهن أي خضوعهن باحضار القلب
وجمع الهمة وصرف الشواغل ^{أما فارقها} للذنبوتية عن الفكر كان له على الله
عهداي وعدم مؤكداً ^{بالحمل} أي بأن يغفر له ذنوبه وقوله عليه
الصلوة والسلام الفرق بين العبد وبين الكافر أي بين العبد
وبين أن يصل إلى الكفر ترك الصلوة أي أن يترك الصلوة وهذا
كما يقال بنبئك وبين مرادك الاجتهاد أي نبئك وبين بلوغ
مرادك أن تجتهد فاذ اجتهدت بلغت وأما لفظ الفرق
فليس من الحديث وهو غير صحيح من حيث المعنى لأن ترك الصلوة
ليس فرقا بين العبد وبين الكفر بل وصل كما تقدم ثم المراد
بهذا الحديث ومثاله الترك اعتقاداً وهو إنكار وجوبها

كذلك الدين يتحقق
بالصلوة صح

واما اجماع الامة فقد اجتمعت من لدن رسول الله عليه الصلوة والسلام على فرضية الصلوة من غير تكبير منكرو ولا مناداة وكان ذلك اجماعا واجماع المسلمين حجة لقوله عليه الصلوة والسلام لا تجتمع امتي على الضلالة **شرا** بعد ما عكث ثبوت فرضية الصلوة بان للصلوة شرائط قبلها جمع شرطية بمعنى الشرط والمراد بها ما لا تصح الصلوة الا بتقديم عليها فقوله قبلها صفة موصحة ومبينة لمعنى الشرط وفرائض جمع فرضية بمعنى الفرض والمراد به هنا ما لا تصح للصلوة بدونه **شرا** شلوى **الشرائط** والاركان واركانها جمع ركن والمراد به هنا ما يكون جزءا من الصلوة وواجباتها جمع واجب والمراد به هنا ما لا تصح الصلوة بتركه بل ان تركه سبوا يجب سجود التسهو وان تركه عمدا تصح الصلوة مع التقصا فيجب اعانها وان لم يعد لها كون فاستقامت وانما وسننا جمع سنة والمراد بها هنا ما يشاب بفعله في الصلوة وان تركه تكون الصلوة مكروهة كراهة تنزيه ولا يجب سجود التسهو بتركه **شرا** واداء جمع ادب وهو دون رتبة السنة فلا كراهة في تركه وكراهية بتخفيف الاء

فان اجتمعت على الصلوة لم يثبت من اجماع

كترتيب القراءة على القيام والقيام على الركوع والركوع على السجود والسجود على القدرة والقدرة على السلام فان هذه كلها فروض ويسببها

والمراد

والمراد بها ما يتضمن تركه سنة وهو كراهة التنزيه وتركه واجب وهو كراهة التحريم ومنها هي جمع شرعي وهو محل النهي والمراد بها ما يفرض الصلوة بفعلها فيها اي في الصلوة **واما الشرائط** التي قبلها المجمع عليها فستة الطهارة من الحدث اي ما يوجب الغسل والوضوء ويستمرى النجاسة الحكيمة والطهارة من النجاسة الحقيقية وستر العورة واستقبال القبلة والوقت والنية **اما الله** من الحدث فالاعتسال من الجنابة ويستمرى الطهارة الكبرى وموجبه الحدث الاكبر والوضوء ويستمرى الطهارة الصغرى وموجبه الحدث الاسفر عند وجود الماء والقدرة اي مع القدرة عليه اي على التعمال للاغتسال والوضوء وعند عدمهما اي عدم وجود الماء والقدرة او عدم احديهما فالطهارة الواجبة هي التيمم وكل واحد منهما اي وكل واحد من الاغتسال والوضوء فرائض وسنن وآداب ومنها وليس للغسل والوضوء واجب فلذا لم يذكره **اما** **والنهي** الوضوء قديم بكثرة تكرره وهو ثلثة انواع فرض وهو وضوء المحدث عند اعادة الصلوة ولو جنازة او سجدة الشهو

طهارة العبد

أو مستلصق واجب وهو وضوء لاطلاقه ومنه
وهو الوضوء للنعى إذا رآه والوضوء على الوضوء و
الحاقطة على الوضوء بأن يتوكلها كلما حدث والوضوء ^{بعد}
الغيبه والكذب وبعد إنشاء الشعر وبعد البهقهة في
غير الصلوة والوضوء الغسل لليت كذا في فتاوى قاضين
والملازمة فإن رجة كما فهم قال الله تعالى يا أيها الذين
آمنوا إذا قمتم إلى الصلوة فغسلوا وجوههم وغسلوا أيديهم إلى المرافق جمع مرفق
بكر السيم وفتح الفاء وبالعكس وهو بفصل الزراع
في العضد واستحقوا برفقكم السبح في اللغة أمرار الشيء
على الشيء وهو المراد في الستم وأريد به في الوضوء أصابه

وم يدي

قطرة
سار

اليدين

اليدين المبتلة ما أمر بمسحه وأرجلكم إلى الكعبين قرء بالنصب
وبالجر فقبل النصب بالعطف على وجوهكم والجر للجران
والصحيح ما ذكرناه في الشرح وجوز الشيعة السح على الرجل
بلا حلف فبردة ما في الصحيح أن رسول الله عليه السلام
راى قوما يوضوون ^{أي مقنن} وأعقابهم تلوح لم يمسحوا الماء فقال ويل
للعقاب من النار والمرقبان والكعبان وهما العظام
التابان في جانبي القدمين بدخلان في فرض الغسل
خلاف لزفر ورحمة الله تعالى وكذا ما بين العذار بكسر
العين وهو ما سأل على الحد من التحية ما حود من عذار ^{بوكول}
القرس والأذن يجب غسله لما ذكرناه من دخوله في حد
الوجه خلا قال أبي يوسف رحمه الله عليه ^{سريع} فغسل أي
خفيف رحمة الله أنه يفرض مسح روي ما قيسا على مسح
الرأس وهي رواية الحسن رحمه الله عنه يفرض مسح
بشرة الوجه واختاره قاضيان وصحة وظهور الروايات
عنه فرض غسل ما يلا في البشرة واختاره في المحيط والبدن

وأما اليد

قال في معراج الررايات هو الاصح وفي فتاوى الظهيرية وبه
يفتي ووجهه انه لما سقط غسل ما تحته انتقل فرض
الغسل اليه كالشارب والحاجب حيث انتقل فرضيته
غسل ما تحتهما اليهما فاما استنزل منها فلا يجب غسله
ولا مسح لانه ليس من الوجه وعن ابي يوسف رحمه الله
تعالى يفرض استيعابها بالمسح وعنه سقوطه اصلا
وهو رواية ايضا عن ابي حنيفة رحمه الله ولو امر الماء
على الشعر الذقن او الرأس او الشارب او الحاجب
ثم خلفه لا يجب غسل ما تحته وفي البقال لو قص الشعر
لا يجب تحليله وان اطلال يجب تحليله ووجهه ان قطع
مستون فلا يعيبه قيامه في سقوط غسل ما تحته
بخلاف التحية فان اعفاها هو المستون والمغروض
في مسح الرأس مقدار الناصية وهي ربع الرأس عندنا
وقال مالك واحمد مسح الكل فرض **الشافعي** الفرض
مسح اذ في جزء ولو بعض شعره وقد حققنا الدليل

في

في الشرح ومن جملته قوله لما روى الغيرة ابن شعبة
رضي الله عنه ان النبي عليه السلام اتى سباطه فقام
فبال وتوضوا ومسح على ناصيته وحقيقه السباطه
بظم السابن الكناسه ثم فرضية مسح مقدار الربع
هي الرواية الظاهرة وفي بعض الروايات قدر ثلث
اصابع وصحة بعض اصحابنا وفيه نظر لما ذكرنا في
الشرح وان مسح باصبع او اصبعين وامرهما لم يجز
حتى يعيد هما الى الماء ويستوفي مقدار ربع الرأس
او ثلث اصابع خلافا لرفر رحمة وكذا في مسح الخوف
ولو كان له زوايا مربوطة ان حول رأسه كما فعله
النساء مسح عليهما لم يجز سواء ارسل او لم يرسل هو
الصحيح وقيل يجوز اذا ارسل كذا في الحدادي ولو بقي
لمعة في بعض اعضاء الوضوء فبأيهما من بركة عضو لا يجوز
وان بآيهما من بركة عضوها جاز وفي الجنازة يجوز بآيهما
من بركة عضو آخر لان البدن في الغسل كعضو واحد بخلاف

الوضوء وهذا اذا كانت اليك التي اخذها تسيل والافلا
 يجوز **يا** اي سنن الوضوء فغسل اليدين قبل ادخالها
 الاناء الى الوضوء ثلثا الماء الصحيح ^{ان} عليه السلام قال اذا
 استيقظ احدكم من نومه فلا يغسل يده في الاناء حتى
 يغسلها ثلثا فاته لا يدري اين يارث يده والوضوء بالعلم
 مفصل ما بين الزرع والكف ثم غسلها ابتداء سنة
 تقرب عن العرض وموضعه اول الوضوء لانهما المة
 التطهير وكيفية الغسل ان ياخذ الاناء بشماله
 ويصب الماء على يمينه ثلثا ثم ياخذ بيمينه ويصب
 على شماله كذلك وكذا ان كان الاناء كبير او معه اناء
 صغير ولا يدخل اصابع يده اليسرى مضمومة في الاناء
 ويصب بكفة اليمنى ويدلك الاصابع بعضها ببعض
 حتى تظهر ثم يدخل اليمنى في الاناء ^{او يده} ويغسل اليسرى
 وهذا اذا لم يكن على يده نجاسة وتسميته الله تعالى
 في ابتداء الوضوء لقوله عليه السلام لا وضوء لمن لم

يذكر

يذكر اسم الله عليه تعالى والمراد نفي الكمال لقوله عليه
 السلام اذا نظرت احدكم فذكر اسم الله تعالى فانه
 يطهر بعباده كله فان لم يذكر اسم الله تعالى على طهره
 لم يطهر الا ما امر عليه الماء لفظية التسمية ان يقول
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام وقيل لا فضل
 بسم الله الرحمن الرحيم بعد النعوذ وفي الحديث يجمع بينهما
 وفي الحديث ولو قال لا اله الا الله او استشهد من لا اله الا الله
 يصير مقيما للسنة والاصح انه يسمى مرتين مرة قبل
 كشف العورة لاستنجاء ومرة بعد سترها عند ابتداء
 غسل سائر الاعضاء احتياطا للخلاف في الواقع فيها حيث
 قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء فقط وقال بعضهم
 بعد الغيب وكذا الخلاف في وقت غسل اليدين والاصح انه
 يغسلهما مرتين قبله وبعد كما في التسمية فذكرها
 في خلال الوضوء فسميها لا يحصل السنة بخلاف الاكل والشرب
 والمضمضة والاستنشق لان عليه السلام فعلها على المضمضة

ولو سمي التسمية

الحجاب

يما كثر جديدين لما روى الستة من حديث عبد الله ابن
زيد رضي الله عنه في حكاية وضوئه عليه السلام وفيه حكمة
واستشوق واستنشق ثلاثا غرفات وروى الطبراني
بسند الله م تواتر فمضمض ثلاثا واستنشق ثلاثا
ياخذ لكل واحد ماء جديدا وياخذ الماء الى الماخذ الثابت
والحاجبين سنة ايضا تكبيل للفرض لان غسلهما فرض
فكان كخليل اللحية والاصابع وعدة في التجسس من الاداب
ومسح ما استرسل اي نزل من اللحية تكبيل للفرض ايضا
وتخليلها اي اللحية لما روى الله اكان يخلل لحية وهذا قول
ابي يوسف رحمه الله عنه وعندنا حنيفة رحمه وحماد
تخليلها مسح وفي رواية جازم ورجح في تبسوط قول اي
يوسف وهذا اذا كانت كثيفة لا ترى البشرة تحتها فان كانت
خفيفة بان ترى بشرة تحتها لم يزل ما تحتها كذا في الظاهر
واستيعاب الجميع الراس في المسح الواضحة عليه السلام
الذي في بعض الاوقات ياء واحدا روى اصحاب السلف

والسنة الاربعة سنن ابي
داود والترمذي والنسائي وابن
ماجي في البيهقي في الفقيه في سنة

عن

على رضي الله عنه في حكاية وضوئه عليه السلام انه مسح
مرة واحدة والادلة على عدم ثلث المسح كثيرة ذكرناها
في الشرح وكيفية الاستيعاب ان ياخذ الماء ويبل كفيه
واصابعه ثم ياصق الاصابع ^{ويضع} على مقدم راسه من كل
يد ثلث اصابع المختصر بالنصر والوسطى ويمسك ابهاميه و
سبابييه مرفوعات ويجافي اي يباعد بطن كفيه عن راسه
ويدهما اي يديه الى القفا ثم يضع كفيه على جانبي الرأس
ويمسحهما اي جانبي الرأس بكفيه ويمسح ظاهرا ذنيه باطن
ابهاميه وباطن اذنيه بباطن مستحنية وهما المراد بالسبطين
فيما تقدم يقال للاصبع التي تلي الابهام مستحمة بكسر الباء لانها
بشار بها الى التوحيد عند تشهد ويقال لها السبابة لانهم
كانوا يشيرون بها الى السب في الخاصة ونحوها ومسح الاذنين
اي العرب ^{حكمة في زمان بار ما عظم الله امره}
ايضا سنة كذا ذكره اي المسح بهذه الكيفية في المحيط وغيره وليست
هذه الكيفية امر لا زنا والمقصود الاستيعاب بآي وجه كان وقد
استوفينا الكلام عليه في الشرح وما ذكر من مسح الاذنين

مع الرأس بمائه اذا لم يمسح العمامة بان كانت موضوعة و
 اما ان مسحها فلا بد ان ياخذها مائة ^{او مائة} جديد ويسح الرقبة
 بظهور الاصابع الثلاث المقدم ذكرها وقوله بماء جديد
 لا حاجة اليه لان البلة التي على ظهور الاصابع باقية الى الجديد
 وقال بعضهم هو اي مسح الرقبة ارب ليس بسنة وقال
 في فتاوى فاضلان ليس بارب ولا سنة وقال بعضهم هو سنة
 وعند اخلاف الاقارب يكون فعلم اولى من تركه واقتصر
 في الكل على انه مسح وهو الصحيح لانه روى فعلم عنه
 عليه السلام في بعض الاحاديث وتحليل الاصابع سنة
 ايضا في اليدين والرجلين لقوله عليه السلام للقبض
 صبرة اذا توضأت فاستمع الوضوء وخلل الاصابع وانما يكون
 التحليل سنة بعد وصول الماء وكيفية في الرجلين ان يحلل
 من اسفل ^{اي تمام} بخصر يده اليسرى مبتدئاً من خصر رجله اليمنى ويحتم بخصر
 رجله اليسرى ومن الغسل الى الثلثة سنة ايضا لما
 روى انه عليه السلام توضأ مرة وقال هذا وضوء لا يقبل

فلا حاجة

من اسفل

الله تحت الصلوة الابنه والله توضأ مرتين مرتين قال هذا وضوء
 من يضيأ عفا الله له الاجر مرتين والله توضأ ثلثا ثلثا في غالب
 احواله فكان سنة لا فرضا ويكره التبريد على الثلث الاضوية
 طمانينة القلب عند حصول الثلث ثم الاول فرض والثانية
 سنة والثالثة ادونها في الفضيلة وقيل الثانية سنة
 والثالثة اكمال السنة كذا ذكر في الاختيار ولا بد ان يكون
 الثانية والثالثة كلتا هما سنة لان الثلث الذي هو سنة
 انما يحصل بهما والنية سنة ايضا هو الصحيح وقيل مسح
 وجهها القلب ويستحب ان يضيف التلطف باللسان اليه
 ثم يرفعه المدة او فريضة الوضوء ووقتها عند غسل وجهه
 والترتيب المذكور في لفظ اية الوضوء سنة وليس بفرض لان
 العطف فيها بالواو وهي لمطلق الجمع من غير تعرض للترتيب
 والدلك ايضا سنة اكمال الفروض في محل والمواالات وهي ان
 يغسل كل عضو على اثر الذي قبله ولا يفصل بينهما بحيث يحقق
 السابق عند اداء اللاحق سنة ايضا الواضحة التي عليه السلام عليها

مطلب اتمام الوضوء

وفي فتاوى قاضيان في كيفية الاستنجاء بالاجار يدبر بالحجر
الاول ويقبل بالثاني ويدبر بالثالث ان كان في الصبي وفي النساء
يقبل الرجل في الحجج الاول ويدبر بالثاني ويقبل بالثالث لان في
الصبي حصته متدلستان فلما قبل بالاول يتطهران ولا يحل لك
في النساء والمرأة تفعل ما يفعل الرجل في النساء في الارمان كلها
قال في الخلاصة وهذا ليس بشرط بل يفعل على وجه يحصل المقصود
يعني الانتفاء وينبغي ان يستنجي بعد ما خطى خطرات وهو الذي
يستحي استبراء ويبالغ في الاستنجاء في النساء فوق ما يباليغ
في الصبي كذا في فتاوى قاضيان وفيها وان استنجي في النساء
بما سجن كان بمنزلة من استنجي في الصبي في الغبالفة الا ان ثوابه
لا يبلغ ثواب المستنجي بالماء البارد ومن الادب ان يمسح من الاستنجاء
بالحرقة بعد الغسل قبل ان يقوم ليتر الماء المستعمل بالماء
وان لم يكن معه حرقة اي موضع الاستنجاء بيده اليسرى مرة
بعدها اخرى قليلا للماء المستعمل حسب الامكان ومن الادب
ان يستمر عورته حين فرغ اي من الاستنجاء والتجفيف لا يكتفي

كان اضروية وقد زالت وكشف العورة في اللوعة لغير ضرورة
خلو في الادب لقوله عليه السلام الله احق ان يستنجي منه ومن
الادب ان يتولى اي يباشر امر الوضوء بنفسه ولا يامر غيره بان
يهيئه له وضوئه او يصيب عليه الماء لما روى الله عليه السلام قال
انا لا استعجن على طاعة الله بغير عذر في الوضوء باحد وعن الوري
لائس يصيب الخادم وهو لا ينافي ترك الادب ان كان يطيب نفسه
وهجته بدون امر وتكليف كما روى الله عليه السلام كان يصيب عليه
الوضوء ويجهي له ومن الادب ان يجلس المترضي مستقبل القبلة
عند غسل سائر الاعضاء اي بقي الاعضاء سوى الاستنجاء
لانه عبادة او مقدمة لها فيختار له خير المجالس وهو ما
استقبل به القبلة ومن الادب ان يكون جلوسه عامكاه
مرتفع وان يغسل عروقه اي يوق ثلثا وان يضعه على يمينه
وان كان شيعيا فيفتل عن يمينه وان يضع يده حالة الغسل
على عرويته لا راسه ومن الادب ان لا يتكلم في اشياء
الوضوء بكلام الدنيا بل الدعوات المأثورة وان يشهد

عن مكين

عند غسل كل عضو قال في فتاوى قاضيان يسمى عند
 غسل كل عضو فيقول شهد ان لا اله الا الله واشهد ان
 محمدا عبده ورسوله وان يدعو عند غسل كل عضو بما
 جاء في الآثار عن التلف القائلين فيقول بعد التسمية
 الحمد لله الذي جعل الماء طهورا وجعل الاسلام نورا و
 عند المضمضة اللهم اسقني من حوض نبيك ^{كاسا}
 لا اظلم بعده ابدا او اللهم اعني على ذكرك وشكرك وتلاوة
 كتابك وعند الاستنشق ^{اي ياربه ايله} لا تجرمي رايحة نعيمك وجنانك
 او اللهم ارحني رايحة الجنة وارزقني من نعيمها ولا ترحني
 من رايحة النار وعند غسل الوجه اللهم بيض وجهي ^{بنور}
 يوم تبيض وجوه وتسود وجوه او اللهم بيض وجهي
 بنورك يوم تبيض وجوه اوليائك ولا تسود وجهي
 بدفوني يوم تسود وجوه اعدائك وعند غسل يدي اليمنى
 اللهم اعطني كتابي بيمينتي ^{عاجي لرايحة قراولبور} وحاسبي حيا بيسري او عند
 غسل يدي اليسرى اللهم لا تعطني كتابي ^{صالحون ور} الا من
^{اي سؤمك ملة}

ولا

وراء ظهري ولا تحاسبني حسابا شديدا وعند مسح الرأس
 اللهم حرمني ^{الفرزورم} شغري وبشري على النار واظلمني تحت ظلك
 عرشك يوم لا ظل الا ظلك ^{اي ياربه} اللهم غشني برحمتك
 وانزل علي من بركاتك ^{اي ياربه} ومنح الاذن من اللهم اجعلني من
 الذين يستمعون القول فيستمعون احسنه وعند مسح
 الرقبة اللهم اعنق رقبتني من النار والرقبة هنا عبارة عن
 جميع البدن كما في قوله تعالى فخر ببرقية اي مملوك والحفظ
 من السلاسل والاعلال وعند غسل الرجلين اللهم ثبت
 قدمي على الصراط يوم تزل في الاقدام وقيل هذا عند غسل
 الرجلين اليمنى واما في اليسرى فيقول اللهم اجعل لي سعيي
 مشكورا وشيئا مغفورا وعملا مقبولا وتجارة لن تبور
ومن الاداب ان يغمض اي يتمضمض والمضمضة تحريك
 الماء في الفم والمراد ان يدخل الماء في فيه للمضمضة ويستنشق
 اي يصعد الماء في انفه بيده اليمنى لانهما من جملة الطهور
 ويعطيط ويغشش بيده اليسرى وينبغي ان ياحد
^{اي سؤمك ملة}

على كل عضو

اي يعني الضايغ ومعدلات

وهو الذي يسمى بالسواك

لكل واحد منهما ماء جديدا لا يخالطه من ازالة الاذي قالت عائشة
رضي الله عنها كانت يدركون الله عم اليمنى صغرى يد لطهور وطعامه
وكانت يده اليسرى لخلاؤه وكانت من اذى **ومن الاداب**
ان يستاك اي يدلك اسنانه بالسواك بالكسر وقد عده القديسون
والاكثرون من السنن وهو الاصح كما ذكرنا في الشرح ثم للحنبل
ان يكون من شجرة مئة لزيادة ازالة تغير اللحم **والاداب**
بكل عود الا الرمان والقصب وافضلهم الاراك ثم الزيتون وان يكون
طوله شبرا في غلط الخضر فمن فدا الله مطهرة للفم مرضاة لرب
مطردة للشيطان مفرجة للملوكه ويكفر الخطيئة ويزيد في الحسنات
ويذهب البلغم والخفرة ويشد الاسنان ويتقوى المعدة **ويطلب**
بكله الفم ويحلل البصر ويتأكد استحبابه في خمسة مواضع
موضع عند اصفر الاسنان وتغير الراجعة والقيام من النوم
والقيام الى الصلوة وعند الوضوء قال في الكفاية واما وقته
يعني في الوضوء فذكر في الكفاية البيهقي والوسيلة والشفاء
ان السواك قبل الوضوء وفي حفة الفقهاء انه سنة عند

المضمضة

المضمضة تكليلا للانقاء في جصول شيخ الاعلام ومن السنة
حالة المضمضة ان يستاك انتهى وهذا ان كان له سواك
والا اي وان لم يكن له سواك فبالاصبع اي يستاك بالاصبع
قال في المحيط قال علي رضي الله عنه الشتر يصب بالمسحاة والايهام
مسواك ولا يقوم الاصبع الا سبع مقام المسواك عند وجوده
ويستاك عرضا لا طولا اي مع عرض الاسنان الذي هو طول
الفم لا بالعكس خشية الخاق الضرر بالسنينة ويبدأ بالجانب
الايمن من العليا ثم باليسر منها ثم بالايمن من السفلى ثم
بالايسر منها ويدلك ظاهر الاسنان وباطنها واطرافها وبقل
المسواك ان كان يابسا ويفسله عند الاستيالك وعند
الفراغ منه **ومن الاداب** ان يباليغ في المضمضة والاشتياء
وقال في الكفاية للمبالغة فيها سنة لكن الظاهر انها مستحب
والمستحب قد اطلق الادباء على كثير من المستحبات الا ان يكون
صائما فلا يباليغ فيها خشية الخاق الفساد بالصوم والمبالغة
في المضمضة قال بعضهم هو الشيخ الاسلام خواهر

والبالغة فيه ان يجاوز المارين

هو ذاده هي الغرغرة وهي ترديد الماء في الحلق وقال صدر الشهيد
هي تكثير الماء حتى يملأ الفم وقال الخلاصة من المضمضة استيعاب
جميع الفم والبالغة فيها ان يصل الماء الى راس حلقه والبالغة
في الاستنشاق جذب الماء بالنفيس حتى يصعد الى منخرم بفتح
الميم والماء بكسرهما وبضمة وكجاس والمراد به المضمضة قال
في الخلاصة وحدة الاستنشاق ان يصل الماء الى المارين ومن
الاداب ان يدخل الخنصر في صماخ اذ فيه اي ثقبها عند السح
قال في فتاوى قاضيان لم ينقل عن اصحابنا اذ حال الاصبع
في صماخ الاذنين وعن ابي يوسف انه كاف يفعّل ذلك انتهى
كلامه الماء خرد لما رى الله م ادخل اصبعه في جحر اذ فيه
في الوضوء والخنصر يبلغ في الدخول لصفرها ومن الاداب
ان يحل اصابعه اي اصابع رجله بخنصر يده اليسرى على ما قد تفرغ
ومن الاداب ان يحرك خاتمه ان كان واسعاً بالغة في الاسباع
وان كان ضيقاً لا يدخل الماء تحته بلا طرفة في ظاهر الرواية عن
عن اصحابنا الثلاثة لا بد من تحريكها ونزعه ليحصل الاستيعاب

ويبلغ

ويبلغ الماء الى كل جزء من اليدين بيقين هكذا ذكر في المحيط
ولغيره بظاهر الرواية عن ما روى الحسن عن ابي حنيفة وابو سليمان
عن ابي يوسف ومحمد انه يجوز ان لم تحرك **ومن الاداب**
ان لا يسرف في الماء كان ينبغي ان بعدة في التناهي لان ترك الادب
لا يثبت به والاسراف مكره بل حرام وان كان اي ولو كان المتوضي
على شفا اي جانب نهجا لقوله تعالى ولا تنزروا وما تولى
عن النبي م انه سئل ارف الوضوء سرف عن عبد الله ابن
عمر وقال مع رسول الله **يسبغ** وهو يتوضأ فقال ما هذا
السرف يلحيد قال اوفي الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على ضيقة فخرجت
ضفة النهر بالضاد المجرى مفتوحة ومكسورة وبالفاء جارية **ومن**
ان لا يقترب في الماء بان يقرب اليه الدهن ويكون التقاطع غير ظاهر بل
ينبغي ان يكون التقاطع ظاهراً ليكون غسلاً بيقين في كل مرة من المثلث
ومن الاداب ان يملأ انا ثم بعد الوضوء ثانياً ليكون اسهل عليه
اذا اراد الوضوء بعد ذلك وينقطع طمع الشيطان عن تشييطه **ومن**
الاداب ان يقول عند تمامه اي تمام الوضوء اوفي خالقه اي وقت

مر

اشئ الله اجعلني من التوابين اي كثير التوبة من المتطهرين
 عن قاذورات المعاصي وواساها واجعلني من عبادك الصالحين الذين
 انعمت عليهم بكراماتك واجعلني من الذين آمنوا لاخوف عليهم
 اذا خاف الناس ولا هم يحزنون اذا حزن الناس وان يقول بعد
 فراغه من الوضوء سبحانك اللهم وبحمدك اي نبحك حامدين
 لك على التوفيق سبحك اللهم ان لا اله الا انت وحدك ولا
 شريك لك واستغفرك اي طلب منك الغفرة والتوب اليك
 وارجع الطاعتك عن معصيتك واشهد ان محمد عبدك ورسولك
 ناظر الى السماء **ومن الآداب** ان يقرأ بعد الفراغ من الوضوء
 سورة انا انزلناه سورة او مائة او ثلثا لما روي ان من قرأها
 في الوضوء غفر الله تعالى ذنوب خمسين سنة **ومن الآداب**
 ان يشرب من فضل وضوئه بفتح العين وبعضه قائما وقاعدا مستقبلا
 القبلة كذا في الخلاصة لما روي عن علي رضي الله عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم كان
 يقول عقيب شرب الله اشقني بشفائك ودوني
 بدوا فلك واعصني اي واحفظني من الوهل بفتح الواو والهاء

او خوف مصدر

من عرابي خطاب ان السهم قال اذا فرغ احدكم
 من وضوئه فقال اشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له وان محمدا عبده ورسوله
 فحجت له ثمانية ابواب الجنة يدخل من اي باب شاء سجد العاصي

مصدر وهل بكسر الهاء اذا ضعف والامراض عطف جاض
 على عام والاول جاع كذا لان كل من مرض ضعف وكل وجع من
 ولا عكس فيهما ويكره الشرب قائما الا هذا اي شرب فضل
 الماء الوضوء وشرب ماء زمزم لان النبي صلى الله عليه وسلم شرب ماء زمزم
 قائما **واما كراهية** قائما فيما عدا هذين فلهو عليه السلام
 لا يشربن احدكم قائما فن نسي فليست في واجها العلماء
 على ان هذه الكراهية كراهية تنزيه لا تحريم لانها امر طبعي
 لا امر ديني وفي الفتاوى العتابية ولا بأس بالشرب
 قائما ولا يشرب ما يشيا ورخص للشافعي انتهى
 وقد صح عنه م الشرب قائما في غير ما تقدم وكذا الا
 عن ام ثابت انها قالت دخل على رسول الله صلى الله عليه وسلم فشرب
 من قم قربة معلقة قائما فعمت الي فيها فقطعت
 قم القربة رواه الترمذي وقال حديث حسن صحيح وانما
 قطعت قم القربة ليكون عندها للتبرك وعن علي رضي الله
 عنه ان النبي صلى الله عليه وسلم قال ارايت ان رسول الله صلى الله عليه وسلم

وكذا يكون ان يستقبل بالبول او بالفاصل الى الشمس والمكره كونه
 اي من عظمين من ايات الله تعالى وان يستقبل الروح ^{بالبهل} ^{اي من علامه الله تعالى}
 عليه الرشاش ولا يكشف عورته عند احد فان كشفها حرام و
 اي سبلا تترك
 الاستنجاء بالماء افضل ان امكنه اي الاستنجاء من غير كشف عند
 احد فان لم يكن ذلك يكفي الاستنجاء بالاجار اي يجب عليه
 ان يكتفي بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقصيد بقوله اذ لم تكن
 النجاسة اكثر من قدر اهم لا ينبغي ان يعمل بمضمومه وجوازه
 ان كانت اكثر من قدر اهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف
 عند احد اصله لانه حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة اذا
 لم يمكنه ازالته من غير كشف قال البرازي ومن لم يستنج مكره
 يعني الاستنجاء ولو على شط نهر لان فيه راجع على الامر حتى استوجب
 النهي الايمان ولم يقض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من
 كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان لا يستنجي بيده ^{اي بيمينه}
 لقوله عليه السلام اذ شرب احدكم فلا ينفض في الاناء واذا الى
 الحلة فلا يسكن يمينه ولا يستمسح بيمينه ولا يستنجي

بطعام

استنجاء بالاجار
 كونه من عظمين من ايات الله تعالى
 الاستنجاء بالماء افضل ان امكنه اي الاستنجاء من غير كشف عند احد فان لم يكن ذلك يكفي الاستنجاء بالاجار اي يجب عليه ان يكتفي بالاجار ولا يرتكب المحرم والتقصيد بقوله اذ لم تكن النجاسة اكثر من قدر اهم لا ينبغي ان يعمل بمضمومه وجوازه ان كانت اكثر من قدر اهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند احد اصله لانه حرام يعذر به في ترك طهارة النجاسة اذا لم يمكنه ازالته من غير كشف قال البرازي ومن لم يستنج مكره يعني الاستنجاء ولو على شط نهر لان فيه راجع على الامر حتى استوجب النهي الايمان ولم يقض الامر التكرار وقال قاضيان قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وان لا يستنجي بيده لقوله عليه السلام اذ شرب احدكم فلا ينفض في الاناء واذا الى الحلة فلا يسكن يمينه ولا يستمسح بيمينه ولا يستنجي

بطعام ولا يبرون ولا يعظم لقوله عليه السلام لا يستنجوا بالبرون
 اي يبرون ورا على حيد
 ولا يعظم فانها اذا اخوانكم من الجن واد انهى عن الاستنجاء بالبرون
 اي ساجد
 فذا الاسر اولى بالحق ولا يعلف الدواب قياسا على ذاد الجن ولا يحق
 الغير كونه ومائه وجوه الا ان تعرض له بغير اذنه حرام ولا ينع لانه
 ملوث وذا في حرانه الفقه الحنف والافضل لانه ربما نجس كالجراح فانه
 يكون الاستنجاء به لذلك في جامع الجوامع ولا يستنجي بالقبض لانه
 يورث البلور وفي الظهيرة ولا يورث الاستنجاء ثم لا يستنجي به
 الاشياء بكنه ولكن بجزئه لان الاعتبار بالانتقاء وقد حصل ويستنجي
 بالمجر والمد والرميل والثراب والرماد والخشب والحرق والقطن واللب
 وفي الصدفية بكنه بالخشب وفي نظم الزند وسنن لا يستنجي بالمحرقه
 والقطن ونحوها لانه دوى يورث الفسق وان لا يستنجي اي لا يلقى
 النجاسة وهي ما يدفعه من الماء او صدره الى فميه وكذلك البزاق ولا
 يستخط اي لا يلقى المحاط في القمار والمحاط يستقر في يده
 الى منع الانتفاع بالماء الذي فيه وان لا يستعدى اي لا يستجرون
 الحد المسنون في الزيادة عليه ينم في المرأة الثلثان يجعلها رجا

والانقصان

اي لا يستنجي بحق الغير

اي لا يستنجي بحق الغير

اي لا يستنجي بحق الغير

او اشقتين لغير ضرورة وفي المواضع بان يفصل اليد الى الابط
والرجل الى الركبة او يقصر عن المرفق والاكعب ^{والاول} مكره
اذا لم يكن مقدار حصول طمانينة او نية ^{طمانينة} اطالة الغرة والثانية
غير جائز وان لا يمسح اعطائه اى اعضا وضوءه بالحرقه
التي تسمح بها موضع الاستنجاء تشريفا لمواضع الوضوء وان
لا يضرب وجهه بالماء عند الغسل بل يرسل الماء من على وجهه
او سالوا ان لا ينفخ في الماء عند غسل وجهه وان لا يفيض فاه ولا
عينه ^{تقبضا} شديدا بان تكلم جرة الشفتين ونجاسات
العينين الى اطراف الاجفان ومنايه الهدب ^{دوقا} حتى لو بقيت
على شففيه او على جفنيه لعمه اى بقعه ولو قلت لا يجوز
وضوءه لوجوب استيعاب الوجه وهي منه ويكره ايضا كـ
الامتخاط باليمنى وتثليثا بما جديد **فروع** وفي ثلث
اى حفص الكبير لو شلت يد اليسرى فلا يقدر ان يستنجي
بها ان لم يجد من يصب عليه الماء لا يستنجي بالماء الا ان يقدر
على الماء الجاري وان شلت كلتا اليدين يمسح زراعيه

على الارض

19
على الارض ووجهه على الحائط ولا يذبح الصلوة وكذا الرض
ان كان له له ابن او اخ وليس له امرأة او جارية ومجنون
الوضوء يوضئه الابن ^{اغلوا} والاخ ^{فردا} الا انه لا يترفعه الا من يحل
له وطئها وبسقط عنه الاستنجاء وكذا المريضة اذا لم يكن لها
زوج ولها ابنة او اخت فوضاها وسقط عنها الاستنجاء
مقطوع الرجل ان يبقى منها شيء وان قل من ثلث اسابع
غسله وان قطعت الرجلان واليدان اختلف المشايخ فيه
قال بعضهم تسقط الصلوة وفي مجموع النوازل ان لم يمكنه
الوضوء واليتم لا يصلي عندهما وعند ابي يوسف يصلي
بالايماء كما في المجوس والمتوضي اذا استنجى ان كان على وجه الشدة
بان ارخى انتفض وضوءه والاستنجاء بالاجار ونحوها اثم يترك
عن الماء اذا كان الحائض معناه اما اذا خرج دم او قيح فلا ولا
ان دحوله الحلاء يستحب ان يدخل بثوب غير ثوبه الذي
يصلي فيه ان تيسر والا فيجهد في حفظه من النجاسة
والماء المستعمل ويده تستور الرأس ويقول عند دخوله

امسكه حتى تسكت شهرة وخروج المتى بعد سكون الشهرة يجب
 عليه الغسل عندهما خلا فالاني يوصى وكذا الواجب متى بالكف أو
 أو نظره فانزل فلما انفصل عن مكانه امسكه ذكره حتى تسكت
 وكذا الواجب قبل ان يبول أو ينام ثم سال منه بقبيلة المتى
 يجب عليه اعادة الغسل عند فحاله والفتوى على قوله في حق الحيض
 وعلى قولهما في حق غير كذا في الحدادى ولو خرج المتى بعد ما بال
 أو نام لا يجب الاعادة بالاجماع وكذا يجب الاغتسال الايلان
 أى اى حال ذكر من يجامع مثله في أحد السبلين الضل والدبر
 من الرجل أى المذكور المستهوى **والمرأة** أى المشتهات اذا توارت
 أى غابت الخشنة أى الكثرة أو مقدارها ان كانت مقطوعة
 فى أحدهما سورة انزل الموج أو الموج فيه أو لم ينزل واحد
 منهما واجب الغسل على الفاعل والمفعول به المكافئين لقوله
 عليه السلام اذا جاوز الحيطان وجب الغسل أما
 وجوبه على المفعول به الدبر فما القيل على المفعول به القبل
 احسب انما الاكلان في السهبة والميتة او الصغيرة التى

نواولج

لا

لاجتماع مثلها وهي بنتا سبت مطلقا أو بنتا بشع اثمان اذا
 لم يكن عبدة فلا يجب عليه الغسل ما لم ينزل القصور الشهرة
 وعندما ذلك والشا فاعول وجب الغسل انزل اوله ينزل
 وذكر الاسيجماني ان الإسلاج في الصغيرة المتى لاجتماع مثلها
 يجب الغسل في الايلان انزل اوله ينزل والصحيح عدم الوجوب
 وكذا يوجب الاغتسال الميض والتفاس بالاجماع ومن سيقظ
 من منامه فوجد على فراشه أو ثوبه أو فخذة بللا وهو يتذكر الاختلا
 فان المسئلة على سبته اوجه لانه اما ان يتذكر الاختلام او لا وعلى كل
 من التقديرين اما يتيقن كونه منيا او كونه مزيا أو شك فان تذكر
 الاختلام ان يتيقن اما متى اولى مزيا أو شك فيه أى في كونه منيا
 او مزيا فعليه الغسل في الحالات الثلاث اجماعا لان الاختلام سبب
 خروج المتى فيحمل عليه والمتى قد يرقق بالهواء او بخارج البدن
 فيحير كالزنى اما اذا لم يتذكر الاختلام ويتيقن انه منى أو شك
 فكذلك يجب الغسل اجماعا ايضا وان يتيقن انه مذى فلا غسل
 عليه في هذه الحالة عندنا في يوسف اذا لم يتذكر الاختلام وبه أخذ

خلف بن ايوب وابو الليث وهو اقبس وعندهما يجب وهو احوط
لما تقدم من الاحتمال والنوم سبب الاحتلام وكما من زوايا لا
يتذكرها الرأى فلا يبعد انه احتلم ونسيه والصلح لم يذكر قولها
مع الله انه عليها الفتوى وان استيقظ فوجد في احليله بللا
ولم يذكره حكما ينظر ان كان ذكره منشرا قبل النوم
فلا غسل عليه لان الانتشار سبب خروج المذي فيحمل على الله
مذي وان كان ذكره قبل النوم ساكنا فعليه الغسل للاختياط
ذكره في المحيط والذخيرة هذه هي الذي ذكر عن عدم وجوب
الغسل اذا كان الذكر منشرا انما هو اتمام فاما او فاعدا العدة
الاستقرار في النوم عادة اما ان نام مظجعا وتيقن انه اي
الليل مني فعليه الغسل لان الاضطجاع سبب الاستقرار في
النوم الذي هو سبب الاحتلام فيحمل عليه وهذا التفصيل مذكور
في المحيط والذخيرة **فاما** الشمس الائمة الحلواني هذه مثله يكثر
وقد عها والناس عنها غافلون فيه كمال ذكرنا في الشرح حاصله
ان الظاهر عدم وجوب الغسل وان احتلم ولم يخرج منه شيء ايك

ان

ان تذكر الاحتلام ولم يجد بللا فلا غسل عليه اجماعا وكذا
الملة اي ان احتلمت ولم يخرج منها شيء فلا غسل عليها
بحديث الصحيحين ان ام سلمة قالت يا رسول الله ان الله لا
يستحي من الحق فهل على المرأة من غسل اذا احتلمت
قال نعم اذا رايت الماء وقال محمد يجب عليها الغسل اختياط
لا احتمال انه خرج ثم عاد وبه يقتضي بعض المتأخرين وقيل
ان كانت مستلقية يجب والآقا والاولا صح الحديث
المذكور وبه افقتي الفقيه ابو جعفر انه ما لم يخرج منها
من الفرج الداخل لا يلزمها الغسل في الاحوال كلها وبه اخذ
شمس الائمة الحلواني والمأكمه الشهيد ولم يجمعوا واحتلموا
غسل قبل ان يبول او ينام ثم خرج منه بقية للمنفق
عليه الغسل ثانيا عند ابن حنيفة ومحمد خلافا لابي يوسف
وقد مناه ولو اعتل ثم خرج منها بقية للمنفق الزوج
لا غسل عليها باجماع ولو فاق الكمران فوجد منيا فعليه
الغسل كما في التائمه وان وجد منيا فلا غسل باالاتفاق وكذا

سنة
سنة

المغني عليه
ما

المغني عليه لأن الكرا والاعفاء عليه ليسا مظنة الاختلام بخلاف
النوم وإن استيفظ الرجل والمرأة فوجد بينهما منية على الفرج
وكل واحد منهما ينكر الاختلام أي لا تذكره وجب عليهما الغسل
احتياطاً لاحتمال وجوده من كل منهما وقال بعضهم إن كان للنسي
طويلاً فعلى الرجل لأن منيته يدرفق فيقع طويلاً وإن كان مدوراً
فعلى المرأة لأن منيته يسيل فيقع في بقعة واحدة وقال بعضهم
إن كان للنسي أبيض غليظاً فمن الرجل وإن كان أصفر رقيقاً
فمن المرأة والاحتياط أولاً **فروع** قالت امرأة واحدة معي
جنسي يأتي في النوم مراراً وأجد لذة الوقاع اتفقوا أنه لا
غسل عليها وهذا إذا لم تنزل فإن أنزلت وجب الغسل وإن
جوعت فمادون الفرج ووصل النسي إلى رحمها لا يغسل عليها
لفقد الأيلاج والانزال فإن حبلى منه وجب لأنه دليل
الانزال فتعيد ما صلت بعده لك الجماع قبل الغسل كذا قالوا
وفيها نظر لأن الفروج من الداخل بشرط لوجوب الغسل
وله يوجد أحكم أو عالم كقوله فلما انفصل المتني عن الطب

شد

شد ذكره وصلى من غير غسل تحت لتعلق وجوب الغسل
بالخروج أيضاً صبي ابن عشر عاماً مع امرأة البالغة وجب عليها
الغسل لوجود دوران الحشفة بعد توجبه الخطاب ولا غسل على
الغلام لانعدام الخطاب إلا أنه يؤمر به تخلقا كما يؤمر بالوضوء
والسجدة **وكذا** الزوج بالغاً والزوجة صغيرة مشبهة
فالجواب على العكس وذكر صبي لا يشبه بمنزلة الأصبع **فروع**
الغسل بأدخال الأصبع في القبل والدبر خلاف وكذا ذكر
غير الأدمي وذكر الميت وما يضع من خشب أو غيره بالخروج
منه متني إن كان ذكر منشراً فعليه الغسل لوجود الشهوة
والأفلا لفقد ما رأى في نفسه أنه يجامع فأنبته ولم يكن
بالبلاء ثم خرج منه لا يجب الغسل وإن خرج متني وجب أحكم
الصبي أو الصبية الاختلام الذي به البلوغ وانزالاً على وجه
الدفع والشهوة لا يجب الغسل إلا الخطاب إنما يتوجه عقيب
الانزال فهو سابق على الخطاب وكذا إذا حاضت الحيض الذي
به البلوغ وقال بعضهم يجب في الحيض قال

المراد بالخطاب قوله بجانته
وإن كنتم صبيات فاطهرن الآية

باب غسل الرجل

قاضيان والاحوط وجوب الغسل في الكل **واما من اغفل الغسل**
فالمضمضة والاستنقاء وغسل سائر البدن اى باقية وانما
فرضت المضمضة والاستنقاء في الغسل دون الوضوء لان
الواجب في الغسل غسل جميع البدن ودخل اليشم والايض منه
وفي الوضوء غسل الوجه وليس منه لانه من المواجهة وليس
فيها مواجاة وايصال الماء الى منابت الشعر فرض وان كشف
اى ولو كان الشعر كثيفا بالاجماع وكذا يفرض ايصال الماء
الى اثناء اللحية واشناء الشعر من الرأس والبدن حتى لو كان
الشعر متلبلا ولم يصل الماء الى اثناءه لا يجوز الغسل لما في قوله
تعالى وان كنتم جنبا فاطهروا من المبالغة **والمرءة في الغسل**
الاغتسال كالرجل في وجوب تعميم جميع الشعر والبشرة ولكن
الشعر المستقر الى التازل من زواياها جمع زواياها وهي
الخيطة من الشعر غسلة موضوع اى ساقط منها في الغسل
اذا بلغ الماء اصول شعرها بجرى حديث ام سلمة انها قالت
قلت يا رسول الله انى امرؤ استدضع رأسي فانقضه في

غسل

سورة

في غسل الجنابة املا فقال عليه السلام لا انا بكفيك ان
تحتج راسك ثلاث حثيات ثم تفيض عليك الماء فتطهر
وفي رواية فانقضه للمحيضة والجنابة قال عليه السلام لا
الى اخره ولا يجب بل زواياها وفي حلق البقاى الصحيح
انه يجب غسل الزوايا وان جاوزت القدمين وفي مسح
الي بكم في وجوب ايصال الماء الى غفصها ^{شعر} الاختلاف في المشايخ
وفي الهداية وليس عليها بل زواياها وهو الصحيح وكذا
صححه غيره وهي الوجه المحصر المذكور في حديث والخرج
وهذا اذا كانت مصفورة فان كانت منقوضة يفترض
عليها ايصال الماء الى اثناءها ^{او لا} اتفاقا لعدم الخرج بخلاف
الرجل فانه يجب عليه ايصال الماء الى اثناء الشعر وان
كان مصفورا لانه لا ضرور في حقه لامكان الخلق كذا
ذكره اى الفرق بين الرجل والمرءة في غنية الفقهاء وذكر
في المحيط ان الرجل اذا انفق شعره كما يفعل العيون
اى المشبون الى على بن ابي طالب رضي وبعضهم يخصهم

سورة ساقى يا فلان كذا
لها في قوله من اخاها فقله
بها اندر كسرى انا على كسرى

بمن كان من غير فاطمة رضي ولا تزال جمع ترك بضم الفاء اسم
جنس كالعرب وزنا هل يجب اتصال الماء الى اثناء الشعر ام لا
الى خلا ل شعر عن اى خيفة فيه روايتان نظرا الى العادة والى
عدم الضرورة وذكر الصدر الشهيد انه اى الثاني يجب اتصال الماء
الى اثنان الشعر في حقه لعدم الضرورة والاحتياط قال في الخلاصة
وفي شعر الرجل يجب اتصال الماء الى اثنان الشعر المسترسل ولم
يذكر غير ذلك وهو الصحيح امرأة اغتسلت هل تكلف في
اتصال الماء الى ثقب القوط بضم القاف واسكان الراء ما يتعلق
في شحمة الاذن قال اى محمد في الاصل وهذه عادة صاحب المحيط
يذكر قال ومراده ذاك الى تكلف فيه اى في اتصال الماء الى ثقب
القوط كما تكلف في تحريك الخاتم ان كان ضيقا والمعتبر فيه
غلبة الظن بالوصول ان غلب على ظنها ان الماء لا يدخله لا يتكلف
تكاليف وان غلبت على ظنها انه قد وصل فلا سواء كان القوط فيه
ام لا وان انغمث الثقب بعد نزول القوط وصار بجال ان امر الماء
عليه يدخله وان غلب لا فلا بد من امره ولا يتكلف بغير

الاسرار من اذغال عود ونحوه فان الحج مفعول وانما وضع
المسئلة في المرأة باعتبار الغالب والا فلا فرق بينهما وبين الرجل
وكذا في قوله امرأة اغتسلت وقد كان اى الثاني بقى في اظفارها
عجائن قد جفت لم يجز غسلها **وكذا الوضوء لا فرق بين المرأة**
والرجل لان في العجين صلابة تمنع نفوذ الماء وقال بعضهم يجوز
والاول اظهر ولو بقي الدرن بالتحريك اى الوسخ في الاظفار
جاز الغسل والوضوء لتولد من البدن يستوى فيه **الكم في صح**
المذكور المدني اى ساكن المدينة والقروى اى ساكن القرية
لما قلنا وقال بعضهم يجوز الغسل للقروى لان درنه من التراب
او قوله الدرن من التراب والطين فينفذ الماء ولا يجوز للمدني لانه من الودك فلا ينفذ الماء
والاول هو الصحيح قاله التدبوسى وقال القضاة يجب اتصال
الماء الى ما تحته ان طال الظفر وهو منس **الا فاصب الذي لم يخبثين اذا**
اغتسل ولم يدخل الماء داخل الجلد قال بعضهم يجوز غسله لانه وقال
بعضهم لا يجوز وهو الاصح لان له حكم الظاهر حتى ان البول اذا اقر
اليه انتقض الوضوء والمنى اذا اخرج اليه وجب الغسل بالارض

يجزى
سما

كسبش

شعره جنا بكا ولو بقى شئ من بدنه لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة
وان قل اي ولو كان من ذلك الشئ قليلا بقدر رأس ابرة لا فتراض
استيعاب جمع البدن وشرب الماء يقوم مقام المضضة اذا كانت
لاعلى وجه السنة اذ يبلغ الماء الفم كله والآفة وفي واقعها الناطق الله
لا يجوز ولو كان لا على وجه السنة محبة قال في الخلاصة وهذا الحوط
ولو تركها اي المضضة وكذا الاستنشق ناسيا فضلي ثم تذكر ذلك
بتمضمض ويستنشق ويعيد ما صلى ان كان فرضا لعدم
محتة وان كان نفلا فلا لعدم صحة شروعه وكذا الحكم في كل جزء
من البدن اذ استسقى غسله وسنن الغسل ان يقدم الوضوء عليه
كوضوء الصلوة من غير استثناء مسح الرأس هو الصحيح وفي
ظاهر الرواية وروى الحسن انه لا يمسح رأسه الا غسل
الرجلين فانه يؤخره اذا كان قائما فيستقع الماء او على تراب
بحيث لا يحتاج الى غسلهما ثانيا فلا يؤخر غسلهما
وان تزيل النجاسة الحقيقية كالمتى وخوه عن بدنه ان كانت
اي وجدن على بدنه نجاسة ثم صب الماء على رأسه و

ما لم يجز
ما

في

انما يؤخره على وجه الصحيح بحيث لا يحتاج
غسلهما لا

وسا

وكيفية الاستنساخ على منكب اليمين ثم
ثم باليسر ثم باليسر وقيل يبيد باليسر
ثم باليسر ثم باليسر وقيل يبيد باليسر

وسا تجسد ثلثا ثم على رسته وسائر جسده وقيل باليمين
ثم باليسر وهو الصحيح ولو انقص ثوبا جازمكث قدم الوضوء والغسل
فقد اكل السنة والآفة ثم يستنشق عن ذلك المكان الذي اغتسل فيه
فيغسل رجليه ان كان قيامه في مستقع الماء الا ان يكون على حجر او
حطب او غير ذلك وان لا يسرف في الماء وان لا يفتقر لما تقدم في الوضوء
وان لا يستقبل القبلة وقت الغسل ان كانت عورته مكشوفة
وان كانت مستورا فلا يتسببه وان يدلك لكل اعضاءه مبالغة
في المرة الاولى كيلا يبقى لمعة وليعم الماء البدن في المراتب الاخرتين
فالله في الغسل سنة وليس بواجب الا في رواية عن ابي يوسف
وان يغسل في موضع لا يراه احد لاحتمال انكشاف العورة حال
الاعتسال واللبس وذكر في الغنية عليه الغسل وهناك رجال لا يبعث
وان رآه ويختار ما هو اسرف للذة بين الرجال تؤخر بين
النساء لا والماء بقوله وان رآه رواية ما سوى العورة فان
كشف العورة لا يجوز عند احد في الصحيح والخلو قيل ياتم
يعني الزمان القليل دون الكثير وقيل لا بأس به وقيل يجوز

وقد

ولا يجوز السلام في الحمام
سدا في
التوبة
٥١

ان يجرد للفصل ويجرد زوجته الجماع اذا كانت البيت صغيرا
مقتدر خمسة اذراع او عشرة وان لا يتكلم بكلام قط من كلام
تناس او غير لانه في مصب الماء المستعمل **ويستحب ان يمسح**
بدنه بماء بعد الغسل وان يغسل رجليه بعد البس لاقبله
مسارعة الى التستر وان يصلي بسجدة لما قدم في الوضوء وكيفية
غسل الرجل ان ياتى بالاناء يسميته ويقضي الماء على الايمن
وملكه بيساره فغسلها ثلثا ثم افاض الماء على مقدم يده
ايدي ودلكه بيساره وكذلك ستة كما ذكر في الخلاصة والفتوى
واما النية فليس بشرط في الوضوء والغسل بل ستة فيها حتى
ان الجنب اذا اغتسل في الماء الجاري او في الحوض الكبير للتبرؤ وقيد
بالكبير لان الصغير يشاء فيه الخلاف الذي في البر وسياق ان شاء الله
تعالى اقام في مطر شديد ومضمض ومسح في جميع ذلك يخرج من الطهارة
عند فاختلاف الائمة الثلاثة لان ما يحصل من فعل الماء موزون وقد
حصل فلا فرق بين كونه عن قصد او لا عن قصد الا انما الذي لا
يحصل له ثواب وقد حققنا الكلام في هذا الموضع والاعتماد على احد

عشر

عشر وجهها خمسة منها فريضة لشبوتها بالكتاب والاجماع القطعيين
وهي الاغتسال من الحيض والاعتسال من النقاس والاعتسال من التقاء
الختانين اذا كان مع غيبوبة الخشفة والاعتسال من خروج المستحاضة
الدفق والشهوة والاعتسال من الاختلام اذا خرج منه اي من الاختلام
او المحتلم المني والمذي وقد تقدم الكلام على ذلك كله **واربعة منها**
سنة غسل يوم الجمعة والاصح انه مندوب عندنا وعند
مالك وهو واجب وهو للصلوة عند ابي يوسف واليوم
عند الحسن حتى لو لم يغسل به ينال ثواب اذا اوجد في اليوم
عند الحسن لا عنه اني يوسف ومن لا جمع عليه يندب له
الغسل عند الحسن لا عند ابي يوسف وغسل القيدتين والاصح
انه مستحب ايضا لانه يوم اجتماع كالمسح وغسل عرفة
مستحب ايضا لاجتماع وكذا الغسل عند الاحرام مستحب ومن
الاعتسال المندوب الغسل لدخول مكة ووقوف مزدلفة و
دخول المدينة ومن المندوب الغسل للبيت وللجماميت واليلة
القدس اذا راها وللجنون اذا افاق وللصبي اذا بلغ بالسنن
سئل يا شيخنا كالمندوب يا شيخنا

فان المله

والكافر اذا اسلم ولم يكن جنبا ويكفي غسل واحد للجمعة والعبد بين
 اذا اجتمع كما يكفي لغرض جماع وحيض وواحد منها اي من
 الاحد عشر واجب على الكفاية وهو غسل الميت حتى لا يجوز
 الصلوة عليه قبل الغسل وقيل التيمم عند عدم الماء كذلك
 والظاهر من الادلة انه فرض كفاية ذكر ابن الصمام و
 الروحاني في شرح الهداية وغيرهما وواحد منها مستحب
 وهو غسل الكافر اذا اسلم والصبي اذا بلغ وقد تقدم وهكذا
 ذكر مطلقا شمس الائمة السرخسي في شرحه لليسوط
 وذكر في المحيط ان الكافر اذا اجنب ثم اسلم الصحيح انه يجب
 عليه الغسل لان الجنابة باقية بعد اسلامه بخلاف
 ما لو اسلم بعد انقطاع الحيض حيث لا يجب عليه الغسل
 لان الانصاف بالحيض ليس باقية وقال قاضي ان الادلة
 وجب الغسل في الفصول كلها **فروع اذا اجنب**
 المرأة ثم ادركها الحيض فانشأت اغتسلت وانشأت
 اخرت حتى تظهر وكذا الحائض اذا احتلمت او جرمعت

فهى

فهي الجنب والجنب اذا اخر الاغتسال الى وقت الصلوة لا ياتم ولا يباس
 الجنب ان ينام ويعاود اهلهم قبل ان يغتسل او يتوضؤ ولكن
 يستحب الرضوان اذا دالمعاودة ولا يباس ان يغتسل الرجل
 ما لم يغسل يديه وفاه وقال قاضي ان يستحب ان يغسل يديه
 وفاه اذا ناكل او شرب وان نكته فلا يباس به وقيل ان يشرب
 على وجه السنة لا يكره والاكره ولا يجوز للجنب والحائض
 والنفاس قراءة القرآن لقوله عم لا تقرأ الحائض ولا الجنب
 شيئا من القرآن يعني لا يجوز ان يقرأ آية تامة وان قرأ ما دون
 الآية بقصد القرآن وقراءة فاتحة لا يقصد القرآن بل على قصد
 الدعاء او قولا الايات التي تشبه الدعاء مثل ربنا آتنا في الدنيا
 حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ونحوها على نية
 وكذا الرسم خيرنا سارا فقال الحمد لله او خير سورة فقال
 ان الله وانا اليه راجعون اقول باسم الله الرحمن الرحيم على وجه
 الشفاء لا على قصد القرآن يجوز اما ما دون الآية فلا نه لا يقرأ
 بقراءة قاعيا وهذا اختيار الطحاوي وذكره

والمرأة من ماء ولابد من غسل الرجل
 والمرأة من ماء ولابد من غسل الرجل

الدعاء
 وانشاء قائله ليس بقرآن لان الامام
 بالتبنيات وكذا الدعاء في السجدة ما
 يشبه الدعاء بنية لا يتبع لان الانشاء
 بمشقة فتعتبر انية شرع

عليه الأكثر وأما قول الكرخي فلا يجوز قراءته مادون الآية وهو
الذي اختار صاحب الهداية وجماعة وقيل يكره قراءته مادون
الآية على وجه الدعاء والشاء وقيل لا يكره وهو الصحيح قاله
في الخلاصة وأما قراءته على الصنوط فلا يكره في ظاهر مذهب
أصحابنا لأنه ليس بقرآن وعن محمد رواية شاذة أنه يكره
لما روى عن أبي بن كعب أنه كتب في مصحفه والصحيح الأول
ولا يكره المصحف للجنب والمائض والنفساء من القرآن لأنه
لا يعتد به قارياً وكذا لا يكره للتعليم للصبان وغيرهم حرفاً
حرفاً أي كلمة كلمة مع القطع بين كل كلمتين وعلى قول الطحاوي
وإذا علم نصف الآية وقطع ثم نصفاً نصفاً هكذا يجوز والمفضل
اختار قوله في الأول وهذا شيء على قول الكرخي وكذا لا يجوز
لهم كتابة القرآن لأن فيه مستحسماً للقرآن وذكر في الجامع
السفيل المسنونة إلى ما ضحان لا بأس للجنب أن يكتب
القرآن والصحيحة أو التوح على الأرض أو الوسادة ونحوها
عند أبي يوسف خلافاً لمحمد لأنه ليس فيه مستحسناً للقرآن

وكذا

ولهذا قيل المكروه مس المکتوب لا مواضع البياض ذكره الامام
الترمذي وأبو داود ويبلغ أن يفصل فإن كان لا يمس الصحيفة بان وضع
عليها ما يحول بينها وبين يدك يؤخذ لقول أبي يوسف لأنه لا يمس
مس المکتوب ولا الكتاب والآفة يقول محمد لأنه قد لمس الكتاب
ولا يجوز لهم أي للجنب والمائض والنفساء مس المصحف الأبعد فيه
وكذا كل ما فيه آية تامة من لوح أو ورق ونحو ذلك لقوله
تعالى لا يمسها إلا المطهرون وقوله لا يمس القرآن إلا الطاهر
ولا يجوز لهم أيضاً أخذهم فيه سورة من القرآن وهذا
بناء على عادة من كان يكتب على الدرهم سورة أو خلاص
وليس بقيد بل لو كانت آية واحدة فالحكم كذلك إلا
بصرة وكذلك لا يجوز المس المذكور للحدث أيضاً لأنه المصحف
غير ظاهر هذا يعني جواز الأخذ إذا كان الغلاف غير مضمّن
مستشرقاً أي غير محبوس مشدود ببعضه إلى بعض
وإن كان مستشرقاً لا يجوز له الأخذ به ولا يمسّه هو
الصحيح قاله في الهداية وفي المحيط والغلاف هو الجلد

الذي عليه في الأصح القولين وتصحيح الهداية هو الاحوط و
 الاولى والخريطة اي الكيس احق من القلاف في ان لا يكون اخذ
 للمصحف بها الوجوه عاقلين فان اخذ المصحف بكمه فلا يشئ
 اي بالاخذ عند محمد في رواية وهو اختيار صاحب المحيط و
 كره بعض مشايخنا وهو اختيار صاحب الهداية لان الثوب
 اي اللباس وذكر في الجامع الصغير لا يشئ بدفع المصحف والوجه
 الى الصبيان لانهم لا يحاطون بالطهارة وان امروا بها تخلفا
 قال في الهداية لان في المنع منهم تضييع حفظ القرآن وفي امرهم
 بالطهارة خرج بهم وعن بعض المشايخ انه يكره والصحيح
 الاول وقول المصنف الاحوط ان يأخذ بكمه ويدفعه لا يتعلق
 له بما قبله لان الكلام للجامع الصغير في المرفوع اليه وهو الحي
 انه لا يكره دفع البالغ المصحف او الوجه اليه لاني لست الدافع
 وعدمه فان لست بالكم قد تقدم حكمه وهو يؤثمهم جوارس
 الدافع بلا طهارة لاجل الدافع الى الطهارة ولم يقل به احد ويكره
 ايضا للحدث ونحوه من تفسير القرآن وكتب الفقه

تبع له

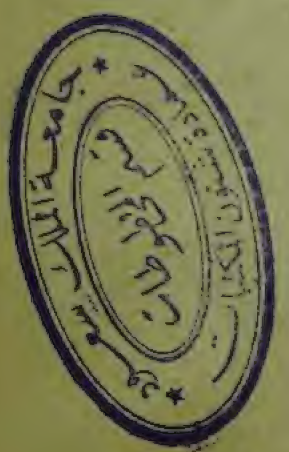
السي

الدرر

وكذا

وكذا كتب السنن لانها لا تخلو عن ايات وفي الخلاصة و
 الاصح انه لا يكره عنداني حنيفة واذا اخذ في التفسير ونحوه
 بكمه لا بأس به لان فيه ضرورة لتكرار الحاجة الى اخذه
 اكثر من تكرار اخذ المصحف اذ القرآن يقرأ حفظا في الغالب
 ولا تكرر قراءة القرآن للحدث طاهر اي على ظاهر لسانه حفظا
 بالاجماع اما الجنب اذا غسل يده وقمعه وروى عن ابي حنيفة
 انه لا يشعان يمس القرآن او يقرأه والصحيح انه لا يجوز
 له المستى والقراءة لبقا الجنابة لانها لا تجزئ ثبوتا
 ولا زوالا كالحديث اجماعا وتكره قراءة التوراة والانجيل للجنب
 وكذا الزبور لان كل كلام الله وما يدل منه بعض غير معين
 وغير المبدل غالب فالاحتياط في التحرز عن اللبس وان اراد
 الجنب الاكل والشرب ينبغي له ان يغسل يده وقمعه ثم يأكل
 ويشرب ويكره من غير غسل لان سوء استعمال وكذا
 ما اصاب يده وشرب الماء للاستعمل مكره لازالة النجاسة
 الحكيمة به وحمل المأكول على المشروب وقد قيل انه يورث

اللباس



الفقر وهذا بخلاف الحائض لأن سترها لا يصير مستملا
 ما لم تخاطب بالاعتسال ويكره كتابة القرآن واسم الله
 على المصلى أي السجادة وكذا على المحارب والجدران وطيفر
 لأنه يفسد بين الامتثال **ويكره دخول المسجد** أي المصلح لمن
 في أصبعه خاتم فيه شيء من القرآن أو من أسماء الله تعالى
 فيه من ترك التعظيم وقيل لا يكره أن جعل فضة له باطن لكف
 ولو كان ما فيه شيء من القرآن أو من أسماء الله في جيبه لا بأس به
 وكذا لو كان ملفوفاً أو تحت الثياب أو في كفاه أو في كفاه
 دخول المسجد لغير ضرورة ^{كأنه} دخول المسجد لغير ضرورة
 أو للعبور إلى المروء لقوله ٢٤٠ أي لا أحل المسجد لحائض
 ولا جنب وقال الشافعي رحمه الله يجوز لهم الدخول للعبور
 وقد حققنا الدليل في الشرح وإذا احتلم في المسجد تيمم
 للمحرم إذا لم يخف من لصق أو غيره لعدم الضرورة وإن فاق
 يجلس مع التيمم للضرورة ولكن لا يصلي ولا يقرب إليها
ويكره قراءة القرآن والذكر والدعاء في المخرج والحمام وعند

مجد لا يكره في الحمام لأن الماء المستعمل طاهر عنده وفي المني
 لا يقرب في المخرج والغسل والحمام الآخر فأمره في الحمام أنما
 تكرر إذا فرغ جهره فإن قرأ في نفسه لا بأس به هو المختار وكذا
 التيمم والتسبيح وكذا الاغتسال إذا كانت عورته مكشوفة
 أو امرأة هناك تغتسل أو في الحمام أحد مكشوف في فتاوى
 قاضيان أن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة وكان الحمام لا
 بأس بأن يرفع صوته بالقرآن وإن لم يكن كذلك فإن قرأ
 في نفسه ولا صوته فلا بأس به بالتسبيح والتسليم وإن
 رفع صوته بذلك ويثاب في تمام ذلك عند الكلام على القرآن
 إن شاء الله تعالى **فصل في** التسبيح وهو في اللغة القصد
 وفي الشرع القصد إلى الصعيد والتطهير به على وجه مخصوص
 والتسبيح مكرر ويشترط ألا بد من معرفتها التوقف تحقيقاً عليها
 أما ركنه فضررتان ضرورية للوجه وضرباً للترغيب بمعنى
 السديس إلى المرفقين لقوله ٢٤٠ التسبيح ضربان ضروري للمعجزة
 وضرباً للترغيب إلى المرفقين وصورته أي صفته التسبيح على

الصعيد بالواو والسين
 أصري

وجه المستوي ان ضرب يديه على الارض او على ما هو من جنس
 الارض ضربت متفرجا اصابعه ويقبل بهما ويد برهما ثم يرفعهما
 ثم ينفضهما بان يضرب جانب يديه مما يلي الابهام احدهما
 بالاعلى مرة او مرتين وقيل الاول عن محمد والثاني عن ابي
 يوسف ليتناثر التراب ويمسح بهما وجهه ثم يضرب ضربة اخرى
 على ذلك للموضع او على موضع اخر ذكرنا فينفضها ويمسح اليمنى
 باليسرى واليسرى باليمنى من راس الاصابع الى المرفقين بان يمسح
 بباطن اربع اصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من الاصابع الى
 المرفق ثم يمسح بباطن كفه اليسرى بباطن راحته اليمنى الى المرفق
 ويمسح بباطن ابهام اليسرى على ظاهر ابهام اليمنى ثم يفعل بيده
 اليسرى كذلك هذا هو الاحوط ولو مسح بكل الكف والاصابع
 باطن ولو مسح باصبع او اصبعين لا يجوز كما في مسح الحقة
 والرأس واقل ما يجزى ثلث اصابع ثم الضربة من جملة
 التيمم حتى لو ضرب يديه فاحدث قبل ان يمسح بها بعد
 الضرب وقيل لا قبل الا حوط واستيعاب العضوين

فلهن

بالمسح

بالمسح واجب اي فرض عند الكرخي في ظاهر الرواية اي الرواية
 الظاهرة عن اصحابنا في كتب المشهور كالجامعين والسيوطي
 حتى لو ترك شيئا قليلا لم يمسه يده من مواضع التيمم لا يجزئ به
 التيمم كما في الوضوء وروى الحسن عن ابي حنيفة فقط ان الاستيعاب
 ليس بواجب حتى لو ترك اقل من الربع من الوجه او من اليدين
 يجزئ به التيمم وفي نظم الزندوسي قد رآه الله عفو وان زاده لم
 يجز على هذه الرواية فنزع الخاتمة والسوار وتحليل الاصابع
 لا يجب وعلى تلك الرواية يجب وينبغي ان يحاط بان
 يؤخذ بالرواية الاولى ويستوعب فانها هي الصحيحة وقال الله
 في الكفاية ومسح العذار شرط على ما حكى عن اصحابنا والناس
 عنه غافلون وفي الخلاصة لو لم يمسح تحت الحاجبين فوق
 العينين لا يجوز وروى عن محمد انه لو ترك ظهر كفيه يده بلا
 مسح لا يجزئ ومن هو مقطوع اليدين الى المرفقين اذا تيمم يمسح
 موضع القطع لانه من جملة المرفق **واما مشروطه** اي شرط
 التيمم فالنسي لا يجوز بدونها عندنا خلافا لزمرا اعتبار الغناه

المغرق وهو القصد والقصد هو النية فلما صاب التراب وجهه
 ويديه او قصد تعليم احد لم يكن متيماً ما لم ينو التطهير مطلقاً
 او لقربة ^{بوت} مقصوداً يتضح منه حالاً ولا صحة لها بدون الطهارة
 ولا يشترط نية كونه للحدث او للنجاسة ونحوها في الصحيح
 وكذا طلب الماء شرط اذا غلب على ظنناى ظن المحتاج الى الطهارة
 اذ هنا لا اى في المكان الذي هرق فيه ماء او كان ذلك الشخص
 في العرانات لان وجود الماء فيها غالب وان لم يغلب على ضمة
 او اخبر به انسان اى بوجود الماء في ذلك الماء وجب الطلب
 الماء بالاجماع فيطلب يمينا ويساراً قدر غلوة من كل جانب
 وهي ثلثائة خطوة الى اربع مائة خطوة وقيل رمية سهم
 ويشترط في المختار ان يكون مكلفاً عدلاً ولا فلا بد معه من غلبة
 الظن حتى يلزم الطلب لانه من الديانات وانما الخلاف في وجوب الطلب
 وعدمه فيما اذا لم يغلب على ضمة ^{او مراد} او لم يجز من خبر ملزم او كان
 في الظلمات لاق العرانات هكذا وقع في النسخ ^{او اوج} والواجب ان يكون
 بالواو عندنا لا يجب الطلب خلا فاللشافعي فان عنه يجب

ان عبادت

ولا يجوز

ولا يجوز ان يتم قبله لقوله تعالى فلم تجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا
 ولا يقال ما وجد الا بعد ما طلب ونحوه ونحن نقول قد استعمل
 ما وجد في حق الله تعالى سبحانه وهو منزه عن النقص يقال في حقه
 طلب ولو اخبر انسا فاعدل بعدم الماء عند غلبت الظن ونحوها
 جاز التيمم بلا خلاف لان خبر الواحد العدل حجة في الديانات
 وكذا من شرطه عجز من استعمال الماء فالاصل ان شرط التيمم
 خمسة النية والسبح والصعيد وكونه طاهراً والعجز عن استعمال
 الماء حقيقة او حكماً حتى ان المريض اذا خاف زيادة المرض بسبب
 الوضوء او بالحرارة او يستعمل الماء او خاف ابطاء البر من المرض
 بسبب ذلك جاز له التيمم ^{او يعرف ذلك} او يعرف ذلك اما يغلب الظن
 عن ما روي او بخبرية او بقول طبيب حاز في مسلم غير ظاهر
 الفسق وقيل عدالة شرط وذكر الا سبيحاني في شرحه فقال
 جنب على جميع جسده جراحة او على اكثره اى اكثر جسد ^{او جسد}
 بظلم الجرم وفتحها مع فتح الدال فانه يستيم ولا يجب غسل الموضع
 الذي لأجراجه به لانه لا يجمع بين الغسل والتيمم عندنا وكذلك

او يجزى
سأه

ان كان على اعضاء الوضوء كلها او على اكثرها جراحة يستيم ولا
يجب غسل الصحيح ويستيم لاجل المبرج عندنا خلافا للشافعي
وان كان الجراحة على اقل او اقل الوضوء صحيح فانه يغسل
بدنه او اعضاء وضوئه واكثر اى اكثر البدن واعضاء الوضوء
صحيح فانه يغسل الصحيح ويسمح على المبرج ان لا يضطر المبرج
عليه وان كان يضطر المبرج على جراحة مكشوفة يشدها بشئ
ويسمح فوقه ثم اكثره في اعضاء الوضوء قيل تعتبر بالعدد
حتى لو كانت الجراحة في راسه ويديه ووجهه ولو تكن في
رجليه يباح له يستيم سواء كان الاكثر من الاعضاء المبرجة صحيحا
او جرحا وفي عكسه لا يباح وقيل تعتبر اكثر في الاعضاء حتى
لا يباح له التيمم ما لم يكن الاكثر من كل عضو جرحا وكان الصحيح
والمبرج متساويين فالاحوط وجوب غسل الصحيح وسمح
على المبرج والجنب الصحيح في المصرا اذا خاف بقلبه ظنة عن
التجربة الصحيحة اذا اغتسل ان يقتله البرد او غيره
يتيم عندنا حنيفة خلافا لهما والفتوى على قول الامام

اذا لم يكن

اذا لم يكن له اجرة الحمام على ما حققناه في الشرح وان كان
الجنب المذكور خارج المصريتيم بالاتفاق لعدم يستيم
الماء الحار غالبا وان خرج من المصرو ونحوه مسافرا اى غير مريلا
للسفر او خرج من قريته متوجها الى قرية اخرى يجوز له التيمم
ان كان بينه وبين الماء نحو الميل اى مقدار نصف يوم او اكثر
من ميل فهذا هو المختار وعن الكرخي ان كان يسمع صوت
اهل الماء لا يستيم لانه قريب والايتم وقال المنان كان الماء
امامه فالمعتبر ميلان والافهم الاصح عدم الفرق وعن
ابي يوسف لو كان بحيث لو ذهب الى الماء وضوء تذهب
القافلات وتغيب عن بصره فهو بعيد يجوز له التيمم
والميل اربعة الاف خطوة وفسره ابن شجاع بثلاثة
الاف ذراع وخمس مائة ذراع الى اربعة الاف ذراع والذراع
اربع وعشرون اصبعاً معترضات والاصبع ستة شعرات
معتدلات معترضات وادى الميل ثلث الف ذراع على جميع
الاقوال سواء خرج من المصرا وقريته جنبا او جنب

فمیل

او اربع

ان اكي بك

او طول

بعد الخروج لان السبب هو اعادة ما لا يحل الا بطلان ولا فرق
في ذلك بين تقديم الحدث وناخه وان كان معادى مع مسأله
في رحله اي في اثناءه وامنعته فنسيه ويستعمل صلى ثم تذكر
ذلك الماء في الوقت لم يعد اي يلزم اعادة تلك الصلوة
عند ان حنيفة ومحمد خلا قالاني يوسف فان عذره تلزم
اعادتها للخلاف فيما اذا كان وضعه بنفسه او وضعه
غيره بامر فلو وضعه غيره بغير امر وهو لا يعلم بان يستعمل
اتفاقا وعن محمد انه على الخلاف ايضا ولو كان الماء في اثناء
على ظهره او معلقا على عنقه او موضوعا بين يديه او
مقدم اكا في مركوبه او مؤخره وهو سابق لم يحز بيمين اجماعا
بخلاف ما لو كان في مقدمه وهو سابق او مؤخره وهو سائب
او في احداهما وهو قائم فانه على الخلاف ولو ظن ان الماء
فني لم يحز بيمين بالاجماع هكذا في الخلاصة وان تذكر بعد
خروج الوقت لم يعد في قولهم جميعا هذا بخلاف ما ذكر
في الهداية وغيرها ان تذكر في الوقت وبعده سواء

غالب
في ادنى

واذا ايتيم

واذا ايتيم مسافر وصلى والماء قريب منه وهو لا يعلم ولا
يظن ان هناك ماء اجزأ به ما فعل وكذا لو كان على شط نهر
او جنب بئر ولم يعلم به وعن اني يوسف في هذين روايتين
وان كان مع رفيقه ماء لا يجوز التيمم قبل ان يسأل اي
يطلب من رفيقه الماء اذا كان غالب لنفسه انه يعطيه اذا
سأله وان تيمم قبل ان يسأل عنه فليست له صلاة فاعطى
تلزم الاعادة وحاصل هذا انه اذا تيمم من غير ان سأل
صلى ثم سأل بعد الصلوة فاعطى فعليه الاعادة سواء كان
له ظن قبل ذلك او لم يكن وان لم يعط فلا اعادة سواء
له ظن ام لا وان سأل قبل التيمم فبطلت ثم بعد الصلوة اعطى
فكذلك لا اعادة عليه وان تيمم وصلى من غير سؤال قبل
الصلوة ولا بعدها فعند اني حنيفة يجوز في الوجوه كلها
لانه لا يلزم الطلب من ملك الغني وقال لا يجزئه لان الماء
مبدول عادة وينبغي ان يفنى بقوله في مكان يعترف فيه
الماء وبقوله في غيره وتام تحقيقه في الشرح وان كان يعطيه
لا

يعرف فيه

رفيقه الماء إلا باليمن فإن لم يكن له من يتيم بالأجماع
 لعدم القدرة وإن كان معه بنته مال زيادة على ما
 يحتاج إليه في الزاد ونحوه لنفسه ومن تفرقه فقته
 لا بد بانه ولو كلبا فحينئذ ينظر ان باعه الماء بمثل القيمة
 في ذلك الموضع او في اقرب موضع اليه او باعه بعين
 يسير لا يجوز له التيمم لانه قادر وان باعه بعين
 فاحش يتيم المخرج لان تلف المال كتلف النفس
 والغبن الفاحش ^{ولا} ما لا يدخل تحت وقوع القويين
 وقد تروى في العمر ومن بالزيادة على نصف درهم
 في العشرة والماء ملحوق بها وقال بعضهم وعزاه قاضيان
 الى ابن حنيفة الغبن الفاحش تضعيف الثمن بان بيع
 ما يساوي درهما بدرهمين وقيل هو ان يبيع ما يساوي
 درهما بدرهم ونصف في الوضوء بدرهمين في الجنابة
 والاول اوفق لدفع المخرج وعن ابن نصر الصغار ان السبا
 ان كان في موضع عن الماء فالأفضل له ان يسأل من رفيقه

الماء

الماء لازلة الشبهة وان لم يسأل ويتيم وصلى اجزاه لان
 الغالب المنع وان كان في موضع لا يعز الماء فيه لا يجزيه ذلك
 قبل الطلب كما في العرائن لان الماء مبدولة عادة وهذا
 هو المختار رجل معه ماء زمزم في قفلة فدرهم من راس الاناء
 وهو يحمل عليه لاجل الاعداء او الاستقاء اي طلب
 الشفاء به لقوله ^م ماء زمزم شفاء لما شرب له لا يجوز
 له التيمم للقدرة على استعماله للماء ولو وهبه لآخر وسلمه
 اليه لا يجوز له التيمم عندنا خلافا للشافعي لشبوت القدرة
 على استعماله بواسطة الرجوع عندنا لا عند كذا ذكره
 في المحيط والحيلة فيه ان يخلط به ماء ورد او نحو حتى
 يصير مغلوبا ويخرج عن كونه مطهرا او يهبه على وجه
 ينقطع به الرجوع وان لم يكن معه دلو او نحو من الآلات
 الاستقاء او رشاء بكسر الراء مع المد اي جبل لعل يجيب
 عليه ان يسأل عن رفيقه ذلك قالوا لا يجب
 ومع هذا لو سأل فقال له انتظر حتى استقي

مطلب زمزم

للاستشفاء

او نحو ذلك فعند اني حنيفة ينتظر استجابة الى اخر الوقت
 فان خاف فوت الوقت يتيم فضله ولو لم ينتظر
 عنده وعند اني يوسف ومحمد ينتظر وجوبا وان خاف
 فوت الوقت وكذا الخلاف في العاري اذا اراد الصلوة
 ومع رفيقه ثوبا فقال له انتظر حتى اصلي وادفعه
 اليك او نحو ذلك واجمعوا على انه في الماء ينتظر اي لوقالو
 له انتظر حتى اتوضاؤ او نحوه ثم ادفع اليك الماء يجب
 عليه ان ينتظر اجماعا لثبوت القدرة باباحة الماء دون
 اباحه غيره وان فات اي لوفات الوقت ومن لم يجد ماء
 الاستسوار الحمار والبغل الذي امته اثنان يتوضؤ به و
 يتيم لانه مشكوك في ظهور ريته فلا يزول به الحدث
 المتيقن فيظن اليه التيم ليزول هذا الشك بيضين ولما
 قدم جاز خلا فالزفر فان عنده لا يد تقديم الوضوء و
 لو يتيم وصلي ثم توضاؤ بالمشكوك واعاد تلك الصلوة
 صحت وكذا اي تقديم التيم لعكس المخرج عن العهد

بيقين
 باخذ لهما ومن لم يجد الا سوار الفرس فعن اني حنيفة في حكمه
 روايتان بل اربع روايات في رواية عنه هو مشكوك فيتم
 اليه التيم كسوار الحمار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه مكروه
 كما ان لحمة عند مكروه كالحمة وفي رواية الثوري عنه قال احب
 الى علمه ان يتوضاؤ بغدير وفي رواية كتاب الصلوة وهي
 الصحيحة عنه وهو قولها انه طاهر ^{السور الفرس} وهو من غير كراهة
 لان حرمة الحمة للكرامة فلا تقرب في سوار خبثا ومن لم يجد
 الا نبذ التمر وهو ماء القى فيه ثم فظهرت حلوته ولو انه
 ولم تقرب رقبته ولا شدة فعند اني حنيفة يتوضؤ به
 ولا يتيم ومثله الغسل به لحديث ابن مسعود ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال له ليلة الجن ما في ادواتك قال نبذ تمر طيبة وماء
 طهر فتوضاؤ منه وعند اني يوسف يتيم ولا يتوضاؤ به
 وهي الرواية المرجوع اليها عن اني حنيفة وعليها الفتوى لانه
 ماء مقيد فلا يجوز به الوضوء وعند محمد يجمع بينهما
 يعني يتوضاؤ ويتيم ومن لم يجد الا عصير العنب لا يتوضاؤ

قال ترمذ

بالاجماع وما عدا نية التيمم والاشبهة لا خلاف في عدم جواز
 وضوؤه جنب وجد الماء في المسجد ولم يجزه في غيره وليس
 معه احد ياتيه به يتيمم لاجل الدخول ودخل فان لم يصل الماء
 بان لم يجد الله الاستقاء او بائع اخر يتيمم للصلوة ثانيا ان
 اراد الصلوة لان نيته التيمم للصلوة بشرط الصحة التيمم
 للصلوة ولم ينو لها ولو كان قد نواه لها في هذه الصورة
 لم يصح ايضا لعدم تحقق العجز عن الماء وقت التيمم بالنظر
 الى الصلوة وكذا لو تيمم المحدث ونحوه لمس المصحف او تيمم للجنب
 ونحوه لقراءة القرآن عند عدم الماء حقيقة او حكما لا يجوز
 الصلوة به والحاصل ان الصلوة لا يجوز الا بتيمم نوى لها
 او لقربة مقصودة يعقل فيها معنى العبادة ولا يصح
 بدون الطهارة فخرج منه التيمم لمس المصحف او دخول
 المسجد والخروج منه او زيارة القبر او الاذان والاقامة
 لانها قربة غير مقصودة بل وسائل وخرج تيمم الجنب
 ونحوه لقراءة القرآن فانها قربة مقصودة لكن لا يعقل فيها

معنى العبادة وخرج تيمم المحدث لقراءة القرآن وتيمم الكافر
 الاسلام لصحتها بدون الطهارة خلافا لابي يوسف في
 التيمم الاسلام فان عند تجوز به الصلوة بخلاف سجدة
 التلاوة وصلوة الجنائز وصلوة النافلة اذا تيمم لاجلها
 فانه يصل بعد ذلك التيمم المكتوبات ايضا لوجود الشرائط
 المذكورة وكذا في مطلق الطهارة ولو تيمم لصلوة الجنائز
 اجزء ان يصل به المكتوبة وقد قدمناه ولو تيمم لتعليم
 الغير لا يجوز به الصلوة وروى عن ابي حنيفة انها تجوز
 والصحيح الاول وفي النادر لو مسح وجهه وذراعيه بغير
 به التيمم تجوز الصلوة به لانه بمنزلة نية الطهارة
رجاء في رحله ماء وهو لا يعلم به فتيمم فصل ان كان وضع
 الماء بنفسه او وضعه غيره بامر فتنسبه فهو على الخلاف
 الذي ذكرنا وان كان قد وضع الماء غيره بغير امر لا بعيد با
 الاتفاق **واما** العاري اذا نسي ثوبا في المتاع فمن
 المشايخ من قال هو على الخلاف المذكور انه يصح صلاته

عندهما لا عند اني يوسف ومن ههنا من قال انه لا يجوز بالاتفاق
هو الصحيح لان نسيان العريان التوب وعدم طلب اياه في مناعه
في غاية الندرة بخلاف الماء وعن محمد انه قال يجوز ولو تيمم وهو
على شط نهر وهذا لا يصلح بالماء فهو على الخلاف الذي ذكرناه
فعندهما يجوز وعند اني يوسف في رواية لا يجوز وفي رواية
يجوز لعدم تقدم علمه به بخلاف الذي في رحمه ولو كفر
عن اليمين بالصوم وفي ملكه رقبة لا تصلح للتكفير او شيئا
لكسوة عشرة مساكين او طعام لاطعامهم فنية اى
نسى المذكور من الرقبة والثياب والطعام فالصحيح انه
لا يجوز لان الصوم انما يجوز عند عدم كون احدهما الاشياء
في ملكه وقد وجد ويستحب ان يؤخر الصلوة الى اخر الوقت
اذا كان يرجو وجود الماء فيه ليؤدى بها بكمال الطهارة
ولو لم يؤخر ويقيم وصله جاز ان لا يفرط في التأخير حتى لا
تقع الصلوة في وقت مكروه ولو تيمم قبل دخول الوقت
جاز عندنا خلافا للشافعية وكذا يجوز عندنا لغيره من ائمة

خلافا له

خلافا له وان كان معه ماء يكفي للفسل او الوضوء لكن
يخاف على نفسه او دابته ولو كلبا العطش ان استعماله يجوز
له التيمم لان المشغول بحاجته كالعدوم بالنظر الى الطهارة ^{ولا ان الخوض مدفوع}
المحبوس في السجن او غيره اذا منع عن الطهارة بالماء
يصلي بالتيمم ويعيد بعد ما خرج عنه الى حنيفة ومحمد
وقال اني يوسف لا يعيد هذا اذا كان في المصر اما لو كان
محبوسا في موضع في الصحراء فانه لا يعيد بالاتفاق كذا
في البسوط وفي الخلاصة المحبوس في السجن اذا كان في موضع ^{منيع}
ولا يجد الماء اذا كان خارج المصر قال ابو يوسف ^{بأن} ابو حنيفة رحمه
يصلي بالتيمم وان كان في المصر لا يصلح ثم يرجع وقال اني
حنيفة يصلح ثم يعيد وهو قولهما فيصم منه وفاق
اني يوسف على الاسادة والاسير في دار الحرب اذا منع من ^{انقضاء}
الوضوء والصلوة يتيمم ويصل بالاجاه ثم يعيد اذا قدر
ويومع المحبوس من التيمم ايضا فعند اني حنيفة يؤخر
الصلوة ولا يصلح بلا طهارة وقال لا يصلح ثم يعيد واجعلوا

على ان الماشي لا يصلي بالايام وهو ممشي وكذا السباح وهو
 يسبح وكذا لقائل لا يصلي وهو تقائل لان العمل الكثير متناقض
 للسلوة وعن اني يوسف الجوار الماشي بالايام عند الخوف وهو
 قول مالك والشافعي واحمد بخلاف المنهزم وهو اي حال
 كونه يصلي راكبا بايما واقفا اي واقفا بدابة غير سائر بها
 وليس المراد انه واقف فوق الدابته او تسير دابته او تعد
 وقيد بالمنهزم اشارة الى ما ذكره المحيط والخفة انه يصلي
 وهو سايرا اذا كان مطلوبا وان كان طالبا لا يجوز لعدم
 الضرورة ولو صلى بالايام بخوف عدو او بضع او مرض
 اي لمرض او طين بان لم يجد مكانا يابسا يصلي عليه
 لا يعيد بالاجماع لان هذه العارض مساوية والمقيد
 اذا صلى قاعدا لعدم قدرته عليه القيام عند اني
 حنيفة ومحمد وعند اني يوسف لا يعيد كالحيوس
 ويجوز التيمم عند اني حنيفة ومحمد بكل ما كان من جنس
 الارض كالتراب والرمل والحجر بجميع انواعه العقيق

والزبرجد وغيرها والزنخ والكل اي تمد والرواسنج
 هو حجر معروف معرب من داسنك والنبوة اي العطر
 والمعرة بفتح الهم مع سكون العين وفتحها وما اشبهها
 من انواع الاتربة كالطين المحنوم والارضني ونحو ذلك
 وعند اني يوسف لا يجوز الا التراب والرمل خاصة وعند
 الشافعي واحمد لا يجوز بغير التراب وعند مالك يجوز
 حتى بالعشيب والشج ولا يجوز عند نايما ليس من جنس
 الارض كالذهب والفضة والحديد والرصاص والصخرة
 والنحاس ونحوها مما ينظف ويلين بالنار والخطبة وسائر
 الحيوانات في الطوة من الفواكه وغيرها وانواع النباتات مما
 يتقدم بالنار اذ لم يكن عليها غبار وان كان هذه الاشياء
 غبار يجوز التيمم بغبارها عند اني حنيفة وفي احدى الروايتين
 عن محمد وفي روايته وهي المشهورة عنه لا يجوز بالغبار
 واما عند اني يوسف فيجوز حالة الضرورة لاحال الخشخاش ثم
 سندها اي عند اني يوسف حنيفة ومحمد الشرط في

في صحت التيمم بجر السواي الوضع على الارض وعلى جنس
 الارض ولا يشترط ان يعلق شيء منها باليد وهذا على
 احدى الرويتين عن محمد حتى ^{بولد رها} تراه لو وضع يده على صخرة ملتهاء
 لا غبار عليها او على ارض نديته لا ينفصل عنها غبار ولم
 يتعلق بيده شيء جائز عند اني خيفة وفي احدى
 الرويتين عن محمد خلافا لاني يوسف اما الفرق بين
 الصخر وبين الذهب والفضة وهما اي والحال ان كل
 المذكورين من الصخر ومن الذهب مع الفضة خلقا في
 الارض هو ان الذهب والفضة يذوبان في النار فلم يكونا
 كالتراب بخلاف الصخر فانها لا تذوب فكانت كتراب
 وان الذهب والفضة ونحوهما لا يتناول لفظ الصخر
 الذي هو وجه الارض فانهما لا يطلق عليهما اسم الارض
 بخلاف الصخر حتى لو خلق ان لا يجلس على الارض فجلس
 على صخر يحسن ولو جلس على فضة او نحوها مطلقا سواء
 او نحوها لا يحسن **واما التيمم** بالاجر وعند ابو حنيفة

خلفا

اي كرم بجوز

اي او وانشئ

بجوز مطلقا سواء دق اوله يدق لانه من اجزاء الارض وعند
 محمد بجوز التيمم ان كان مدقوقا والافلا وهذا على رواية
 المشهورة عنه في عدم جواز التيمم بالجر الذي لا غبار ^{سورته}
 فان الاجر بالطبخ صار كالجر فاعطى حكمه فان كان مدقوقا
 او ان كان عليه غبار بجوز والافلا ولو تيمم بغبار ثوبه
 او غيره اي بغبار غير ثوبه من الاغبار اطهارة كالحصى
 والبساط واللبد ونحوها وهبت الريح فالتغبار فاصط
 وجهه وزايعه فمحي ^{اسم} اي العضو الذي اصابه الغبار من الوجه
 او زراعين بنيت جان تيمم عند اني خيفة ومحمد سواء
 وجد ترابا اخر او لم يجد وعند اني يوسف لا يجوز ان وجد
 ترابا اخر لان الغبار ليس ترابا من كل وجه فجار عند الضرورة
 لا عند عدمها والجماعة تراب رقيق فجاز به مطلقا كما في
 الجبل ^{بجوز} التيمم بالجر ان كان ما شياى ان كان ماء بمحمد لا يجوز
 لانه ليس من جنس الارض لا يجوز لانه ليس من اجزاء الارض
 فاستحال وان كان جبلياى ان كان من اجزاء الارض بل لا يجوز

فاستحال
اي كرم

لانه من جنس الارض وقال شمس الائمة السرخسي الصحيح
 عندي انه لا يجوز لانه صار كالماي ولهذا يذوب في الماء ويخل
 بالبرد ويشند بالحر يخرج من كونه من اجزاء الارض كذا ذكر
 في المحيط وصح صاحب الخلاصة وقاضي خان الجوزي نظر الى اصل
 والسبحة بفتح السين مع كسرة الباء وسكونها وهي ارض
 ذات نزع وميل بمنزلة الملح فاذا غلب عليها النزع لا يجوز التسميم
 بما كالماء وان غلب عليها التراب جاز كالماء الجلي خلافاً لابي يوسف
 وذكر الاسيجماني في شرحه يجوز التسميم بالسبحة بناء
 على الغالب وهو غلبة التراب مسافوا صابيه بطريقا قيل قوله
 وسرجه ولديجد تبا يا جافا ولا جرا ولا ماء يتوضو به فانه
 يلطخ بوقبه او بدنه او غير ذلك بالطين ويجفف ويصفى
 بعد الجفاف وتسمم به وقد كان بعض السلف المحاطين هو
 يستحب معه التراب الطاهر في صورة اذا خرج الى السفرة
 لا يجوز التسميم بالطين لان الغالب عليه الماء وفيه التثنية
 الوجه قال شمس الائمة الملوحة لا تسمم بالطين اي لا ينبغي

ان يفعل

لا يجوز

ان يفعل وان فعل يجوز وهذا ظاهر لمصدا المقصود وفيه
 خلافاً للابي يوسف واذا خاف ذهاب الوقت تسمم بخلاف
 له وكذا يجوز التسميم بالجص والكيزان والحياب والعضارة
 الطين الحر والمراد ما يعمل منه التسميم ونحوها اذا لم
 تطل بالآتاك والميطان من المدرا واللين سواء كان عليها
 اي على كل من المذكورات غبارا ولديك عندي خفيفة
 واحدي الروايتين عن محمد كافي الحجر والاجر ولا يجوز التسميم
 بالعضارة المطلى بالانك بمد الهنق وضم النون وهو الرصاص
 المذاب لوقوعه على غير جنس الارض ثم بطن العضارة وظاهرها
 على السواء فايها كان مطليا بالانك لا يجوز التسميم به وليس
 مطليا به جاز الا اذا كان عليه اي على العضارة المطلى غبار
 فانه يجوز كما في الخنطة ونحوها على الخلاق المقدم ولو
 تسمم بالجذوق اي الفخار ان كان متخذ من التراب الخالص
 ولم يجعل فيه شيء من الادوية كالغصن والشعر ونحوهما
 مما يجعل في الطين الذي تتخذ منه البوارق جاز التسميم

ابرا

ماليس

خارج الفاء وتشديد نونها جنفا برود
 ودسني اصري

سید

سببها وتسميها والرجل الصحيح في المصير يتيم لصلوة الجازاة
 اذا خاف الفرة سبب الوضوء عندنا خلافا للشافعي
 الأولي لانه ينظر فلا يخاف الفرة ولا حاجت الى استثنائه
 بعد نفسيده بخوف الفرة وذكر في الكافي يجوز للولي أن
 يتيم ايضا لان الولي وغيره في ذلك سواء على ما حققناه
 في الشرح وكذا اذا حدث المتوضي اي سن شرع بالوضوء
 في صلوة العيد يتيم وبني في قولنا في حنيضة وقال لا يجوز
 له التيمم وعند قنما وبني بالوضوء لانه اميت الفوت
 اذا احق كانه خلف الامام وان فرغ الاسام ولما ان الخوف
 باق لانه يوم انه دام فيغلب اعتراعا عارض فيفسد صلواته
 فيد بالمتوضي لانه لو شرع بالتيمم احدث يجوز له البناء
 بالتيمم اتفاقا والخلاف انما هو فيما اذا شئت في الادراك
 وعدمه حتى لو كان يغلب على ظنه عدم عروض المقصد
 لا يتيم اجماعا وهذا اذا خاف خروج الوقت ^{الوقت} لصلوة العيد يتيم
 وبني بالاختلاف لانها تبطل بمخرج الوقت ولا بعده بخلاف

الاعترا، جور وظلم
وحدوث تجاوز
اعلى
اصري

شای وقت

غيرها ولو خاف خروج الوقت بسبب الوضوء في مكان مسائي
 الصلوة أي ما عدا صلوة العيد والجنان لا يتيم عندنا بل
 يتوضوء ويقضي ما فاتته ان خرج الوقت وقال زفر يتيم
 ولا يفوت الصلوة وقال الزهري وقد قال مستأجنا انه
 يعتبر الوقت وذكر عن الحلبي ان المسافر اذا لم يجد مكانا
 طاهرا بان كان على الارض نجاسة واستلكت بالمطر واخطط
 فان قدر على ان يسرع حتى يجد مكانا طاهرا قبل خروج
 الوقت فعل ولا يصلي بالائمة ولا يعيد فقد اعتبر الحلبي
 خروج الوقت بجواز الائمة فاعتبار في جواز التيمم اولى
 وح فالاحتياط ان يصلي بالتيمم بالوقت ثم يعيد ليخرج
 عن العهدتين بيقين **وكذا الوضوء** فوات الجمعة لا يتم
 بل يتوضوء ولا يصلي الظهر ان لم يدرك الامام لان فواتها
 الى خلف وهو الظهر بخلاف العيد ولو تيمم لمس المصحف
 او الدخول المسجد عند وجود الماء والقدرة على استعماله
 فذلك التيمم ليس بشئ معتبر في الشرع بل هو عدم لان

التيمم

التيمم انما يجوز ويعتبر عند العجز عن استعمال الماء حقيقة
 او حكما كخوف الفوت لا الى خلف ومس المصحف ودخول
 المسجد ليس عيادة بخاف فواتها **فوق** لو تيمم بجنانة
 وصلى ثم حضرت اخرى قبل ان يقدر على الوضوء وهو يخاف
 فواتها لا يلزم اعاد التيمم خلافا لمحمد المسافر يطأ جاريته
 يجوز له ان يطأ جاريته وكذا ان وجته وان علم اي نوع
 لعدم الماء ويجوز له التيمم لانه طهر من الماء عند عدم الماء
 فكما يجوز له ان يساثر بسبب الحدث من النوم وغيره فذلك
 سبب الجنابة اذ هما لواء في منع جواز الصلوة وارتقاءها
 بالتيمم عند عدم الماء وينتقض التيمم كل شئ ينقض الوضوء
بيان ان ما ينقض الوضوء انشا الله تعالى وينقضه اي التيمم
 ايضا رويته الماء الكافي لطهارة ان قدر على استعماله عند
 رويته وانما قيدنا بالكافي لطهارة لان من عليه الغسل
 اذا تيمم ثم وجد ماء لا يكفي لغسله او المحدث اذا تيمم ثم وجد
 ماء غير كاف لوضوئه لا ينتقض تيممه ولو كان عند ذلك قبل

فكما
ما

التيميم جاز التيميم بدون استعماله اذ المراد بقوله تعالى لم يجدوا
 ماء اي ماء كافيا للطهارة فكيف لانه هو المعتبر ولا فائدة في استعمال
 ما لا يحصل به الطهارة بل هو اذاعة ماء اذ الطهارة لا
 تستجزي **وان رآه** في خلال الصلوة فقدت لا فتقاضي طهارة
 قبل تمام صلواته وان رآه المصلّي بالتيميم سؤر الحمار ونبذ التمر
 وقد ر على استعماله فسدت صلواته عندنا في حنيفة هذه
 الرواية في سؤر الحمار غير مرجحة ولعل مراده ان تلك
 الصلوة لا تجزئ في ماله يتوضأ ويصليها به ليحصل الجمع بين
 التيميم والتوضي به في تلك فان الجمع بين الوضوء بالمشكوك
 وبين التيميم يلزم ان يكون في صلوة واحدة ولو كانا منفصلين
 بان يصليها باحدهما وحده ثم بالآخر في المسئلة المذكورة
 يمضي على صلواته ثم يتوضأ بالمشكوك ويعيدها **واتا** في نبذ
 التمر المذكور فقد ان في حنيفة لان عنده يلزم التوضأ به
 دون التيميم وعند محمد هو في الحكم كسؤر الحمار فيمضي ثم يتوضأ
 به ويعيدها وعندنا في يورف يمضي ولا يعيده لان نبذ التمر

لا يجوز

لا يجوز التوضأ به وبه يفتي ولو رآه المصلّي بالتيميم سرايا
 فظن انه ماء فمشى فاذا أهو سربا فسدت صلواته سواء
 جاء من موضوع سجدته او لا لانه قصد القطع بشيء ويجل
 له القطع ان غلب على ظنه انه ماء وان شك انه ماء او سربا
 فاستوى الظن ان اي طريق التردد فانه لا يقطع بل يمضي على
 صلواته اذ لا يحل قطعها بالشك فاذا فرغ منها فان كان الذي
 رآه ماء يتوضأ ويستقبل الصلوة اي يعيدها ^{فيستمر} والا
 فلا وكذا يجب الاعادة لو ظن ان المرى سربا ثم تبين
 انه ماء والاصل ان اليقين لا يزول بالشك وانه لا يعتبر بالظن
 المقتل خطأ المسافر اذا امره ^{بما} موضع في الجب اي الوير لا ينقض
 تيممه لا الظاهر انه لم يوضع للوضوء الا اذا كان الماء كثيرا فينبذ
 بكبرته على انه وضع للوضوء والشرب جميعا ولا فلي ان
 يعتبر في ذلك العرف دون الكثرة حتى لو تعرف في وضع
 القليل لم يطلو الاخذ سربا او غيره ينقض وان تقوم في
 تخصيص الكثير بالشرب لا وان اشتبه العرف يستدل

لا ينقض الوضوء

باب كثره الامام محمد بن الفضل ان الماء الموضوع للشرب يجوز
منه الوضوء ^{وذكرهم} والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب فعلى
هذا ينتقض مطلقا والاولى الصحيح ولوان التيميم اذا ستر
بالماء وهو لا يعلم به او كان نائما حال المرور لا ينتقض تيممه
وفي روايته عن ابي حنيفة انه ينتقض والاول اصح وكذا
لا ينتقض تيممه لو علم بالماء ولكن لم يقدر على النزول ولا
على الوضوء من غير نزول اما الخوف عدو او الخوف سيع او
نحو ذلك مما لا يمكنه معه الوضوء الا بغير ضرر كما لو كان
ان نزل لا يقدر ان يركب ولا يستطيع المشي لمرض او ضعف
او عدم معين جنب اغتسل وبقيت عليه بدنة لعة اى بقعة لم
يصبها الماء وليس معه ماء يغسلها به يتيمم للعة لان الجنب
باقية لعدم التحريم وان وجد ماء بعدما يتيمم بعدما احدث
يفسل للعة ويتيمم لحدث ان كان الماء يكفي للعة ولا يكفي للوضوء
لانه كالمعدوم بالنظر الى الحدث وان كان الماء يكفي للوضوء ولا
لعة يتوضوء به ولا ينتقض يتيمم الجنب لان الماء في حق اللعة

باب ما لو وضوء

كالمعدوم وان كان يكفي لاحدهما اما للوضوء واما للعة
على سبيل الانفراد ولا يكفي لهما معا فانه يفسل للعة لانها اغلظ
لحدثين ويتيمم لاجل الحدث ويجب عليه ان يبدأ بفعل ^{الامة}
ليصير غاوه الماء في حق الحدث ولا يجوز تيممه للحدث
قبله وهذا عند محمد لان صرف ذلك الماء الى اللعة دون
الحدث ليس بواجب عنده بل على الاولوية وعند ابي يوسف
يجوز ان يتيمم قبل صرف ذلك الماء الى اللعة لا صرفه اليها
واجب عنده فيكون بمنزلة المعدوم في حق الحدث ولو كان
يتيمم للحدث ولو كان يتيمم للحدث ايضا في هذه المسئلة ثم وجد
هذه الماء الذي يكفي لاحدهما فقط ينتقض يتيمم الحدث عند
محمد فيعيد بعد غسل اللعة ولا ينتقض عند ابي يوسف
ولو كان معه اى مع الذي بقيت عليه لعة او مع الذي
وجب عليه الطهارة الحكيمة مطلقا ثوب نجس وهو
مضطر الى تطهيره والماء يكفي لاحد الطهارتين فقط
فانه يفسل الشوب بذلك الماء ويتيمم لاعليه من الحدث

الجنب

لان نجاسة الثوب لا تزول بدون الماء بخلاف الحدث فانه
 يزول بالتييم متيما م فوما متوضين يجوز فعله عند
 اى حنيفة وادى يوسف خلا فالحمد فان عنده طهارة التيمم
 ضعيفة فلا يجوز بناء القوي عليها وعندهما هو عدم
 القدرة على استعمال الماء كالوضوء عندنا فلا تكون طهارته
 ضعيفة وكذا على هذا الخلاف القاعد اذا م فوما قائمين
 عندهما يجوز وعند محمد لا يجوز الا صلوة القائمين
 اقوى ولهما ان آخر صلوة صلاتها النبي عليه السلام صلاتها
 قاعدا والصحابة خلفه قائمون واما السج على الخفة وعلى
 الجبيبة فانه يؤم الغاسلين بالاتفاق للاجماع على ذلك
 وذكره الحضر وهو شرح على المنظومة وفي شرح الاسيما
 وفي غيرهما لا يصح امامة صاحب الحج السائل وكذا سائل
 اصحاب الاعزاز لا يصح وكذا لا تصح امامة الاممي وهو الذي
 لا يحسن قراءة ما يجوز به الصلوة للقارى الذي يحسن ذلك
 وكذا القارى للابيس ولو اما اى صاحب العذر والاممي

من هو

من هو مثل حالهما جاز لوجود العجز من الجميع واما
 ذكر هذه المسائل استطلاعا ومحلها مباحث الاقتداء
 وسند كرها ان شاء الله تعالى فصل في بيان احكام
 المياه ويجوز الطهارة اى الوضوء والغسل وازالة الخبث
 بماء مطلق وهو ما يسمى في العرف ماء من حاجة الى ذكر قيد
 طاهر اختار عن النجس كماء السماء اى المطر وما الاودية
 اى الانهار وماء العيون اى ينابيع وماء الابار بمذللهمزة
 وفتح الباء بعد الف او يقصر الهمزة واسكان الباء بعدها
 همزة ممدودة بالف جمع بئر وماء البحار وتزول بهما اى
 المياه المذكورة النجاسة مطلقا حكيمه كانت وهي ما حكم
 الشرع بوجوب الوضوء او الغسل او خلفها عند ازالة الصلوة
 لجله او حقيقة وهي الاشياء النجسة ولا يجوز الطهارة
 الحكيمة بالماء المقيد وهو ما يحتاج في تعريف ذاته الى قيد
 زائد على لفظ الماء كماء الاشجار كالرمان ونحوه وماء التمار
 مثل التفاح وشبهه وماء البطيخ والخيار والقثاء ونحو ذلك
 اى عرب فيار

من هو

واختلف في الماء الذي يقطر من الكرم قيل يجوز الوضوء به وقيل لا يجوز وهو الاحوط وماء الباقلاء ^{بال} بالعصر مع تشديد اللام وبالذمع تخفيفها وهو الماء الذي طبع فيه ومثل المرقا
 اي ما ينطبع فيه اللحم ونحوه وماء الزردج وهو ما يخرج من العصفور النقيع فيطرح ولا يصعب به وهذا اذا كان نجساً اما اذا كان رقيقاً على اصل سبيله فنجس الطهارة به لانه ينسب له ماء اللوز ونحوه وماء الزعفران والمراد ايضا ماء حشبه وخروج عن الرقة او ما يستخرج منه رطبا كما يستخرج من العود وكذا لا يجوز الطهارة بماء الورد وسائر الازهار وكذلك الخل والعصير اي ماء العنب ونحو ذلك كالاشربة ونحوه ازالة النجاسة ^{او زهر صفوس}
 الحقيقة عن الثوب والبدن بالماء المقيد وبكل ما يبرح طاهر يمكن ازالته به خلافاً للمحمد وهو ما ينعصر بالعصر حتى ينزل جميع اجزائه به وبالحفاظ واختاره عن نحو العسل والسنن فقله كاللبن فيه نظراً فانه لا ينزل النجاسة لان فيه دسومة لا يخرج بالعصر والخل فانه اقلع من الماء النجاسة والعصير ^{بال}
 المذكور

الزردج عصفور كنك
 اول جفان صاري
 صوبته در لافوكله
 نسخته بومزلي

اصري

ذكرنا

ذكرنا من الماء المقيد بشرط ان لا يعصر بالعصر كالاشجار والثمار والانهاء بخلاف ما فيه دسومة من المرقا وحشونة وان غسل النجاسة بالعسل او الدبس ونحوه من الرقوب والسنن او بالدهن كالزيت والشيح ونحوها لا ينزل بها ذلك الغسل لانها اي الاشياء المذكورة لا تنعصر بالعصر فلا تنزل اجزائها النجاسة تبعاتها وعند محمد وفرض الائمة الثلاثة لا يجوز ازالة النجاسة الحقيقية بغير الماء المطلق كالحكمة ويجوز الطهارة بماء خالطه شئ طاهر سواء كان مخالفاً للماء في جميع اوصافه او في بعضها فغير احد اوصافه اي لونه وطعمه او ريحه كما لا يسل الذي تغير لونه بالمقرب والماء الذي يختلط به الاثنان والصابون او الزعفران بشرط ان يكون الغلبة للماء من حيث الاجزاء بان يكون اجزاء الماء اكثر من اجزاء الخالط هذا اذا لم ينزل عنها اسم الماء بحيث لو راى يقول هو ماء ويشترط ان يكون رقيقاً بعد فانه ما دام رقيقاً يسيل سريعاً كيلا انه عند عدم الخالط ^{بال}
 المذكور

تربية اولئ سنة
 وحيوانك سودندن
 ويوغرودندن اولان
 باغ در

الذكرات

حاجات من غرضه في هذا الكتاب

في ما يكون المختلطة من الماديات فان المعبر فيه الرقة ولا عبرة
باللون والطعم والريح فان القليل من الرغفران يغير هذه الاوصاف
الثلاثة مع كونه رقيقا فيجوز الوضوء والغسل به وذكره اجناس
الطليق التوضاء بما السيل اذا لم يكن رقة الماء غالية لا يجوز في
ذكره الملتقط اذا لم يكن في الماء حتى اسود الماء ولكن لو تذهب
رقة جان الوضوء به مع تغير لونه وطعمه وريحه وكذا
الصفص اذا طاح فاسود يجوز الوضوء به مادام رقة باقية
وكذا الخس والبقلة في الماء ولو لم تزل رقة يجوز الوضوء
به وان تغير لونه وطعمه وريحه لان المعبر في مثله بقاء الرقة
وذكره الجامع الصغير لقاضي خان ولو طبع الخس واليابا ولا
ان كان الماء بحال لم يبدل بخن ولا نزل عنه رقة الماء بان
الوضوء به والا فلا بناء على ما تقدم وذكره في المحيط لوضوء
بماء الحيا بالاشنان او بآس اي مزين او بشي مما بعالج اي يتداوى
الناس به جاز الوضوء به ما لم يغلب ذلك الشيء عليه اي على الماء
بان اخرجه عن رفته وكذا الويل للخن في الماء ان بقيت رقة كما

الناطق
مار

وتنزهها اذا تفرقت

اغلى
سا

كانت

كانت جاز الوضوء به وان صار الماء خشنا باجنب لا يجوز الوضوء
وفي شرح مختصر القدوري لا يضر الا قطع اذا اختلط الطاهر بالماء
ولم يزل ^{قطن} اسم الماء عنه ولو يتجدد له اسم اخر بان يسمى شرايا
او نبذا او شيورا باجة او خوذ لك فهو طاهر وطهور اي مطهر
سواء تغير لونه او لم يتغير ولو يذكر عن اصحابنا خلا في
في ذلك وعلى هذا الاطلاق الذي ذكره في شرح القدوري اذا تغير
لون الماء وطعمه او ريحه بل تغير الاوصاف الثلاثة بطول الكثر
او بوقوع الاوراق فيه يجوز الوضوء به الا اذا غلب عليه لون
الاوراق فيصير الماء بسبب ذلك مقيدا لهذا الاستثناء
مروي عن المبداني لكن الاصح ما ذكره في النهاية انه يجوز
الوضوء بما تغير لونه وطعمه وريحه لوقوع اوراق
فيه بناء على ما تقدم مرار ان المعبر فيه بقاء الرقة
وكذا اذا يتقن بطهوريته اي يكون الماء مطهرا او غلب
على طهته انه مطهر جاز به الطهارة لان غالب الظن بمنزلة
اليقين في العمليان حتى لو جدماء قليلا ولم يتقن بوقوع

قوتيه وادي لوني

هـ

النجاسة فيه فانه يتوضو به اي بذلك الماء القليل ويغتسل
 ولا يتييم لان اصل الطهارة وكان متيقنا ولا يزول بالشك
 وكذا اذا دخل الحمام وفي حوض الحمام ماء قليل ولم يتقن وقوع
 النجاسة فيه فانه يتوضو به ويغتسل ولا ينظر الماء الجاري
 ولا يترك ذلك الماء اجل توقد وقوع النجاسة لان اصل الطهارة
 وكذا اذا وقع في الماء الجاري الذي يذهب بتيمة شئ نجس
 والخمر والبول والعذرة لا يستنجس الماء ماله يتغير لونه او طعمه
 او ريحه لا انها لا يستقر مع جريان الماء ومروى عن محمد انه قال
 اذا صب جيت اي دن من الخمر في الفخار ورجل اسفل منه اي
 من مكان الصب يتوضو به جاز وضوئه اذا لم يتغير احد
 اوصافه وكذا المجلس الناس صفوفه على شط نهر اي جانيه
 يتوضون جاز وضوئهم وهذا هو الصحيح خلافا لمن زعم انه
 لا يجوز وذكر الناطق ساقية صغيرة فيها كلب ميتة
 قد سدر منها جري الماء عليه لا بأس بالوضوء اسفل منه اذا لم
 يتغير لونه او طعمه او ريحه وهو اي هذا الحكم مروى عن ابن يوف

كالجيفة

لما من ان اصل الطهارة ولا يزول بالشك وذكر في النوازل
 انه ان كان الماء الذي يلاق الجيفة دون الماء الذي لا يلاق
 الجيفة يعني ان كانت الغلبت للماء الذي لا يلاق الجيفة بان جرى
 الماء عليها وغيرها بحيث لا ترى من تحته جاز الوضوء من اسفل
 منه والآن كانت الجيفة تستبين تحت الماء فلا يجوز وهذا
 اختيار الهندواني وعلى هذا ماء المطر اذا جرى من ميزاب السطح
 وكان على السطح عذرات او غيرها من النجاسات وكان اكثر الماء
 لا يجري عليها وله تكن عند الميزاب فالأمر طاهر اذا لم يظهر فيه
 اثر النجاسة اعتبارا للغالب اما اذا كانت العذرة عند الميزاب
 او كان الماء كله او نصفه او اكثر يلاق العذرة فهو اي الماء الذي
 تجرى من الميزاب نجس ولو لم يتغير والا اي وان لم يكن كذلك
 فهو طاهرا اعتبارا للغلب وان سال المطر من السقف او من العقب
 ان كان المطر دائما اي مستمر لم ينقطع بعد فهو طاهر سواء
 عمت النجاسة اكثر السطح او لا لعدم تحقق مخالطته
 للنجاسة لاحتمال انه من النازل قبل ان يصيب السطح وان انقطع

او الاولوق

او الاولوق

او الاولوق

او الاولوق

شامل

المطر وبعد ذلك سال من الثقب ان كانت على جميع السطح وعلى الكثر
 نجاسة فهو اي ذلك السائل من الثقب نجس لعلم بانه نزل بعد
 اصابت السطح وجريانته عليه مع ان غالبه نجس والمك للبالغ
 والنصف له حكم الاكثر الاحتياط كما تقدم وان كان الجارى
 بجري جري باظهير ينبغي ان يتوضا المتوضي على الوقوف الثاني
 حتى تمر عظم الماء المستعمل قال بعضهم يجعل المتوضي يمينه الى
 اعلى الماء يعني مورد الماء اي الجهة التي يأتي منها ليكون اخذه من
 فوق مكان سقوط الماء المستعمل واذا سدل الماء الجارى من فوق
 وبقي جريته اسفل المكان الذي سدل منه كان جاريا كما كان يجوز
 الوضوء به كسائر المياه الجارية اما الخد في جريان الماء اي في كونه
 جاريا في الحكم فقال بعضهم ان ذهب به نسيان ورق فهو جار
 وقيل ما بعده الناس جاريا وقال بعضهم ان كان بحيث ان رفع
 يخرس اي ينكشف ما تحته وينقطع الجريان فليس بجار
 حكما وان كان بخلافه فهو جار والاول اشهر والثاني اظهر
 وفي المتن اذا كان بطن النهر نجسا وجري الماء عليه ان كان

الماء

مستعمل

الماء كثيرا بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس وان كان جميعا
 اي ولو كان جميع البطن نجسا ويفهم منه انه ان كان قليلا
 يرى ما تحته يتنجس والكلام فيه كالكلام في المروءة الخفيفة
 ولو كان في النهر ماء راكد فتنجس ذلك الماء الراكد ونزل
 من اعلاه اي على النهر ماء طاهر واجرا ولو كان اي اجر الماء
 الطاهر الماء الراكد المتنجس وسيله فانه اي الراكد يطهر بغلب
 الماء الجارى عليه ودونوضا انسان منه جاز اذا دبرها
 اي للنجاسة اثر من الاوصاف الثلاثة كما هو حكم الماء الجارى
فصل في بيان احكام الحيض والماء الراكد الاصل عندنا
 ان الماء الراكد اذا لم يكن عشرة في عشرة يتنجس بوقوع النجاسة
 فيه وان لم يظهر فيه اثرها خلافا لما لاك مطلقا والشافعي
 واحمد في القليتين فما فوق والدلائل قررها في الشرح واما
 الحوض اذا كان عشرة في عشرة او طوله عشرة اذ ربع وعرضه
 كذلك فيكون وجبه الماء مائة ذراع وجوانبه امر بعين
 ان كان مربعاً واما ان كان سدا فافا لا يحتمل ان جوانبه ستة

دور كوني

اي ماء الذي رطل



وثلاثون وأما عقه المختار ما لا يحصر ^{أي لا يحصى} لا ينكشف أرضه
 بالغرق ^{أو يغرق} وقيل أن لا يقرب يد المغترق الأرض وقيل قد ماربع
 أصابع مفتوحة والمراد بالزراع ذراع الكريال وهو سبع قبضات
 فقط وقيل مع أصبع قائمته في القبضة الأخيرة وقيل في
 كل قبضة وقيل يقبر في كل زمان ومكان ^{أي في كل زمان ومكان} وفيه
 نظم بيناه في الشرح وإذا كان الحوض بالصفة المذكورة
 فهو كبير لا يتجمل بوقوع النجاسة إذا لم يزل لها أثر إذا كانت
 النجاسة مرئية هكذا وقع في نسخ المتن والتصواب
 إذا كانت النجاسة غير مرئية فكأن لفظة غير سقطت
 من الكاتب وشاعت بها النسخ ^{قَالَ} وبعضهم وهو بعض
 مشايخ العراق قالوا في غير المرئية يتنجس ما حول النجاسة
 مقدار حوض صغير كما في المرئية إذا لفرق بينهما إلا
 في اللون والنجاسة ليست كاللون والحوض الصغير خمس خمر
 فمادونها وبعض مشايخ البخاري توسعوا فيه فجعلوا
 كالجارى لعموم البلوى وفرقوا بأن المرئية بقاؤها قبيحة ^{أي قبيحة}
 بخلاف

١٢٠١

اللون
 ساء

ان ذكره

بخلاف

بخلاف غير المرئية لا سيما انتفاها فلا يتنجس من الماء شيء
 بالشك ويتنجس على هذا أي على تأثير الواقع في الحوض في موضع
 الوقوع أو عدمه إذا غسل المتوضي وجهه في حوض كبير
 وهو عشرين فصاعدا فسقط من غالية في الماء فرفع الماء ^{أي دكره}
 شائبا من موضع الوقوع قبل التحريك هل يجوز أم لا قالوا
 على قول أبي يوسف لا يجوز لأن عند التحريك شرط لصير الماء
 المستعمل شائبا في الماء فيصير مغلوبا ومشايخ بخاري قالوا
 يجوز لعموم البلوى لكثرة وقوع مثل أكثر الناس وعلى هذا
 الحكم القياس أي يهتس ما إذا كان الرجال صفوا فيتوضون
 من حوض كبير جاز على قول مشايخ بخاري عليه العمل وفي
 اجناس الناطق أن من اغتسل من حوض كبير والآخر أن
 يتوضو من ذلك المكان بناء على أن الحوض الكبير بمنزلة
 الجارى في استهلاك الماء المتعمل فيه بجملة الاختلاط
 ليس لرجل أن يتوضو أو يغتسل في الحوض الكبير بناحية
 الجيفة والأصل فيه أي في الجوان مع القرب من مكان النجاسة ^{قَالَ}

وعدم الجواز ما تقدم انتهى ان كانت مرئية لا يجوز ان
 يتوضأ الا بعيدا عنها بقدر حوض صغير واذا لم يكن
 النجاسة مرئية تجوز مطلقا على اختيار علماء بحارى وروى
 عن الفقيه الى جعفر الهندواني لو توضأ المتوضي في لجة
 القصب اى في القصبية وكانت في الماء فان كان الماء لا يخلص
 بعضهم الى بعض الاشتراك اصول القصب لم يجز وضوءه لا
 استعمال الماء المستعمل وان خلص بعض الماء الى بعض جواز الوضوء
 لاستهلاك الماء المستعمل في الكثير واتصال القصب بالقصب
 لا يمنع اتصال الماء بالماء وانما يمنع انتاج القصب اى قاصدها
 ببعض وكذا الحكم لو توضأ في ماء فيه ذرير ان خلص بعضه الى
 بعض جان والآفلا وكذا الحكم ايضا لو توضأ في غدير وعلى جميع
 وجه الماء جفن راء بحميم مفتوحة فغين معج سائلة ثم راي
 مضومة بعدها او فالتق واخر راء مفتوحة والهاء التي يكتب
 بعدها امانة فتحها وهي كلمة فارسية معناها خفي الضفدع
 ويقال له الحطلب وهو شئ اخضر يكون على وجه الماء فقد

القصب
 يشل

قبل

قيل ان كان ذلك التطايب بحال يتحرك يتحرك الماء بجوار الوضوء
 لان الماء يخلص بعضه الى بعض من تحته وان كان التحريك فهو
 راسب في الارض فيكون ما نعا خلوص بعض الماء الى بعض فلا يجوز
 الوضوء وكذا الحكم ايضا اذا توضأ من حوض قد انجم ماؤه ولجلد
 وجهه الماء رقيق ينكسر بالتحريك بجوار الوضوء اما اذا كان بالجلد
 كثيرا قطعاً لا يتحرك بالتحريك اى يتحرك الماء لا يجوز الوضوء
 لانه يمنع اتصال الماء بالماء بمنزلة الصخرة ونحوه وان كان قليلا
 يتحرك يتحرك الماء بجوار الحوض اذا انجم ماؤه فنقصب في
 موضع منه ان كان الماء متصلا به والشقب كحفرة في اسفلها
 ماء فوقفت فيه اى في الشقب نجاسة او وقع فيه الكلب او توضأ
 به اى في الشقب نجاسة اى بالماء الذي في اسفل الشقب انسان
 قال نصير بن يحيى وابو بكر الاسكافي يتنجس الماء بكونه متعلقا
 بالجلد فلا يخلص بعضه الى بعض فيكون وقوع النجاسة او الماء
 للاستعمال في ماء قليل فيفسد قال عبد الله ابن ميارك وابو
 حفص الكبير البحارى لا يتنجس اذا كان الماء تحت الجلد عسرا

اى دلل

عشر وان كان اي ولو كان الماء متصلا بالجمد لكونه عشرا
 في عشر والفتوى على قول نصير واني بكر لما قبلنا واما اذا
 كان الماء تحت الجمد متصلا عنه فيجوز الوضوء ولا يفسد
 الماء لكونه عشرا في عشر وله ينفصل بقعة عنه عن سائر
 بخلاف الصورة الاولى فيجوز بخلاف بين المشايخ المذكورين
 وهذا التفصيل اذا كان الحوض مسقفا وفي السقف كوة فان
 كان الماء متصلا بالسقف والكوة دون عشر فيفسد الماء
 بوقوع الفسد وان كان الماء منفصلا ولذا قال وهو
 اي الحوض النجم كالحوض المسقف في الخلاف والتفصيل
 وان ثقب الجمد فعلا الماء فلا يجلو ما ان يعلو على وجه الجمد
 او يعلو في الثقب كالماء في القدح فان علك في الثقب كالماء
 في القدح فوقع فيه كلب اصابته نجاسة اخرى يتنجس
 عند عامة العلماء ولم يعنبر الماء الذي تحت الجمد فكان ما في
 الثقب كغيره من الماء القليل اذا تنجس فلم تنزل نجاسة
 اي فلا تنزل ما لم يخرج ما في الثقب اي ما كان فيه وقت

التنجس

التنجس من الماء على ما ياتي في حوض الحمام ونحوه ولو قضاها
 من ثقب الجمد المذكور ولم يقع غسله في الماء جان وضوئه
 على كل حال كبير كان الثقب او صغيرا وان كانت وقعت
 فيه وهو دون عشر في عشر لا يجوز الوضوء ولو وقع في
 الثقب المذكور شاة او غيرها فماتت ان كان الماء تحت
 الجمد عشر في عشر لا يتنجس كغيره ولا يتنجس ما في الثقب ايضا
 لان الموت يحصل غالبا بعد التسفل حتى لو علم ان الموت حصل
 في الثقب قبل التسفل منه او كان الواقع متنجسا فان الماء
 في الثقب يتنجس وكذا اذا كان الماء تحت الجمد اقل من عشر
 في عشر لا يتنجس جميعا واما الاعلا الماء وانسط على وجه الجمد
 وان كان عشر في عشر يتنجس بالغرق لا يتنجس والا يتنجس
 ولو كان من ماء الحوض اذا كان عشر في عشر فتفصل اي تنزل
 فصار سبعة في سبع مثلا فوقعته نجاسة فيه يتنجس
 لان المعبر كان وقت الوقوع وان امتلا بعد ذلك ماء
 نجسا لم ينجس الا قبل لا يصير نجسا الا في حوض

تكرره بيا



كبير جاف فيه نجاسات فامتلاء الماء قيل هو نجس لتنجس
الماء شياء فنياء وقيل ليس بنجس لكونه كبيرا وبه اى
بعدد التنجس احذ اكثر من شاي نجارى كذا ذكره في الزخيرة
والمختار ان الماء ان دخل من مكان نجس او اتصل بالنجاسة شياء
فنياء فهو نجس وان دخل من مكان ظاهر واجتمع قبل اتصاله
بالنجاسة حتى صار عشرة في عشرة ثم اتصل بالنجاسة فلا يتنجس
ذكره قاضيان وغيره فان دخل الماء من جانب حوض صغير
قد تنجس ماؤه وخرج من جانب قال ابو بكر الاعشى لا يظهر
ماله يخرج مثل ما كان فيه ثلث مرات فيكون ذلك غسلا له
كالقصعة اذا تنجست فاما تغسل ثلث مرات وقيل يغمر
لا يظهر ما لم يخرج مثل ما كان فيه مرة واحدة وقال ابو جعفر الهذلي
ليظهر بمجرد الدخول من جانب والخروج وان لم يخرج مثل ما كان
في الحوض وهو قول جعفر اختيار صدر الشهدا لانه يصير جاريا
فالجاري لا يتنجس ما لم يتغير بالنجاسة حوض صغير يدخل فيه الماء
من جانب ويخرج من جانب لو تمسك فيه انسان ولو وقع فسالته

فيه ان كان

فيه ان كان الحوض اربع في اربع فمادونه يجوز الوضوء لان
الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله
ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان اكبر من ذلك اى من اربع في
اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري
فينتكر استعماله فلا يجوز الا ان يتوضاء في موضع الدخول او في
موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء ان كان وسعها خمسا
في خمس وكان الماء يخرج منها اى من يسوعها ان كان يتحرك الماء
حركة ظاهرة من جانبه اى من جانب الينبوع فذكر العارفين
باعتبار وهو اى الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ
العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر
لشدته اندفاع الماء في خروجه من الينبوع وان لم يكن الماء
بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام يخرج
الدين فان في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير
غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل
اي علم خروجه من ساعته لكشته اى لكثرة الماء وحركته

في ان كان الحوض اربع في اربع فمادونه يجوز الوضوء لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر في مثله بل يدور حوله ثم يخرج فيكون كالجاري وان كان اكبر من ذلك اى من اربع في اربع لا يجوز لان الماء المستعمل يستقر فيه فلا يكون كالجاري فينتكر استعماله فلا يجوز الا ان يتوضاء في موضع الدخول او في موضع الخروج لانه جار وكذا عين الماء ان كان وسعها خمسا في خمس وكان الماء يخرج منها اى من يسوعها ان كان يتحرك الماء حركة ظاهرة من جانبه اى من جانب الينبوع فذكر العارفين باعتبار وهو اى الماء يستعين بالحركة على الخروج من منفذ العين يجوز الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدته اندفاع الماء في خروجه من الينبوع وان لم يكن الماء بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها وقال القاضي الامام يخرج الدين فان في هذه الصورة والتي قبلها الاصح ان هذا التقدير غير لازم وانما الاعتماد على المعنى فينظر فيه ان خرج الماء المستعمل اي علم خروجه من ساعته لكشته اى لكثرة الماء وحركته

يجوز الوضوء في الحوض والعين والآي وان لم يعلم خروج الماء
المستعمل فلا يجوز والتوضوء بالثلج اذا كان ذاتيا بحيث و
يتقاطر على الوضوء يجوز لانه ماء مطلق ولا يتيمم اذا قدر
على استعماله كذلك والآي وان لم يكن ذاتيا عند ذلك يتيمم
ولا يجزئ به امره على العضو من غير تقاطر لانه ليس بماء
وحكم البرد والجمد حكم الثلج حوض صغير كرى اي حفر رجل
منه نهر او جرى الماء من الحوض فيه فتوضوء ذلك التوضوء
او غير من ذلك التوضوء جاز وضوئه لانه توضوء من ماء جار
وان اجتمع ذلك الماء الذي اجزاءه في موضع وكرى سرجل منه
من ذلك الموضع نهر او جرى الماء فيه فتوضوء منه وثم وثم
جان وضوئه الكل ان كان بين المكانين مسافة وان قلت
اي ولو كانت المسافة قليلة ذكره في المحيط ومقدار تلك
المسافة ان لا تسقط الماء المستعمل ان سقط في الماء
الا في موضع الجري وفي نوا دراني معلى عن ابي يوسف ما للآم
بمنزلة الماء الجاري في عدم نجس بالنجاسة ما لم يظهر

اثرها

اثرها حتى اذا ادخل رجل يده فيه وفي يده لم يتنجس
واختلف المتأخرون في بيان هذا القول قال بعضهم
مراده اي مراد ابو يوسف بهذا القول حالة مخصوصة
وهو اي بتلك الحالة وانما ذكر باعتبار المعنى اي الحال
ما اذا كان الماء يجري من الانبوب الى حوض الحمام والناس
يعترفون منه عرفا مستدركا بكسر الراء اي متلاحقا
يلحق بعضها بعضها وهذا اختيار قاضي خان في الفتوى
حتى لو كان الماء ساكنا او كانا يعترفون ولا يجري من الانبوب
ماء يتنجس ماء الحوض وعليه الاعتماد ومنهم اي من
الاخرين من قال هو اي ماء الحمام عنده او عند ابي يوسف
بمنزلة الماء الجاري على كل حال سواء تدارك الاغتراف
مع دخول الماء من الانبوب او لا لاجل الضرورة الا يرى ان
الحوض الكبير الحق بالماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة
وفيه نص ذكره في الشرح ولو ادخل الحنث او المحدث
يده في حوض الحمام لطلب القصة اي بلا نية رفع الحدث

وليس على يده نجاسة حقيقة يستنجس ماء الحوض عند انقضاء
 حقيقة على رواية كون الماء المستعمل نجسا لانه ماء الحوض
 صلا مستعمل بزوال الحدث عن يده وعند يده الماء طاهر
 ومطهر لانه لم يصير مستعمل عندهما في الفتاوى ان
 ادخل الجنب او المحدث يده في الاناء للاغتراق او لرفع الكوز
 لا يصير به الماء مستعمل للضرورة ولم يذكر واخلاقا
 هو الاصح وادخل الكفار والصبيان ايديهم لا يستنجس
 على ايديهم نجاسة حقيقة هذا في الصبيان مسلم
 لانهم ليسوا عليهم حدث واما الكفار ففي ايديهم حدث
 يزول بالادخال فلا فرق بينهما وقد حققنا في الشرح
 ولو ادخل الصبي يده في الاناء ان علم انها بان كان معه
 من رافقه جاز التوضي بذلك الماء وان علم ان فيها نجاسة
 لم يجز وان حصل الشك لا يتوضا به استحسانا اي
 لاجل التنزه والاحتياط ولو توضا به جاز لانه لا يتنجس
 بالشك حوض الحمام اذا استنجس بظهوره اذا خرج مثل ما كان

فيه

فيه مرة واحدة وقد تقدم الكلام في مثله وهو الحوض الصغير
 وان المختار انه يظهر بحد ما يدخل الماء من الانبوب و
 يفيض من الحوض لانه صار جارا ولو ادخل المتوضي راسه
 في الاناء بنية المسح او ادخل خفيه بنية يجوز المسح بالاتفاق
 والمشهور عن محمد انه لا يجوز ولكن لا يصير الماء مستعمل
 عند اني يوسف خلافا لمحمد وتحقيقه في الشرح **فصل**
 في المسح على الخفين المسح عليهما جائز بالسنة اي بالاثام
 الواردة عن النبي صلى الله عليه وسلم فولا وفعل لا بالقران من كل حدث
 موجب للتوضي اخترازا من المحدث للوجوب للفصل كالياتي
 انشاء الله تعالى اذا البسهما على طهارة كاملة اي اذا حدث
 وقد لبسهما على طهارة كاملة فالشرط كون الطهارة
 كاملة وقت الحدث لا وقت اللبس حتى لو غسل رجله وليس
 الخفين ثم اكل طهارة ثم احدث جاز له المسح عليهما بالوجود
 الكمال عند الحدث فان كان الكحل مقيما يمسح يوما وليلة وان
 كان مسافرا يمسح ثلثة ايام وليا لها القول على جعل

رسول الله يوم ثلثة أيام وليالتهن للسافر ويوما وليلة للقيم
وايتداوها اي اول المذكور للقيم وللسافر عقب الحدث لانه
قبل ذلك مطهر بطهارة الغسل ولا يعتبر لا ببدء المدة وقت
الطهارة ولا وقت اللبس حتى لو تطهر بصلوة الصبح ولم يلبس
خفيه الا وقت الظهر ثم لم يحدث الا وقت العصر فابتداء
المدة من وقت العصر لا من وقت الصبح ولا من وقت الظهر
فيجوز له السج ان كان مقيما الى وقت العصر من يوم الثاني
وان كان مسافرا الى وقت العصر من اليوم الرابع ولو غسل
رجليه ولبس خفيه قبل كمال الوضوء ثم اكمل الطهارة قبل
ان يحدث جاز له السج عليهما عندنا لما تقدم انه الشرط كون
الطهارة كاملة وقت الحدث خلافا للشافعية فان الشوط عند
كونها كاملة وقت اللبس وانما يظهر خلافا للمبني على هذا فيما
اذا انقضت مرقبا فلما غسل احدي رجليه ادخلها في الخف
قبل غسل الاخرى ثم غسل الاخرى وادخلها في الخف فانه لا يجوز
له السج عنده ويجوز عندنا لان عندنا يكفيه ان يكون الخف

ملبوسا

ملبوسا على طهارة كاملة عند اول الحدث بخلاف ما اذا كان
ملبوسا على طهارة ناقصة عند الحدث حيث لا يجوز السج عند
خلافا للرقة والطهارة الناقصة هي طهارة صاحب العذر
وكذا طهارة التيمم حتى ان المستحاضة وهي المرأة التي تزل الدم
من قبلها دون ثلثة ايام او فوق عشرة ايام في الحيض
وفوق اربعين في النفاس او هي حاملة ومن معناها كحاجب
سلس البول او انفلات الریح او استطلاق البطن والرقاق
الدائم او الجرح الذي لا يرقا اذا انقضت ولست الخف قبل
ان يظهر منها شيء من دم الاستحاضة يمسح كالاصحاء
لانها ليست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة العذر
اي بعد ما ظهر منها شيء من دم الاستحاضة يمسح
كالاصحاء لانها ليست على طهارة كاملة ولو لبست بطهارة
العذر اي بعد ما ظهر منها شيء يمسح في الوقت فقط
اي احدث بعد اللبس حدثا غير عذرهما عندنا وعند الرقة
يتمسح تمام المدة وتحقيق الدليل من الطرافة في الشرح

ولا يجوز المسح لمن وجب عليه الغسل كالمتوضاء وليس
خفيه ثم اجنب فاته لا يجوز له ان يغسل سائر بدنه و
يمسح على خفيه وكذا الوان المسافر توضع ولبس خفيه
ثم اجنب وعنده ما يكفي للموضوء فاته يتيم الغسل ويصل
فان احسن بعد ذلك وعنده ذلك الماء توضع وغسل رجله
ولا يجوز له المسح لان الجنابة طئت القدم والرجل والمرأه فيه
اي في مسح الخف سواء لان له لم يخص الرجل والنساء تابوا
للرجال باليد يقع تخصيص المسح انما هو على ظاهرهما اي اعلاهما
دون باطنهما اي اسفلهما لما روى عن علي بن ابي طالب قال
لو كان الدين بالرأى لكان مسح باطن الخف اولى من ظاهره و
لكن رايت رسول الله صلى الله عليه وسلم مسح على ظاهر خفيه دون باطنهما
وفي رواية لكان اسفل الخف اولى من اعلاه ويستحب ان
يكون المسح خطوطا بالاصابع لما روى عن عمر بن الخطاب رضي
الله عنه مسح على خفيه حتى يرى آثار اصابعه على خفيه خطوطا
ولو وضع الكف ومدها ووضع الاصابع مع الكف

ومدها

ومدها فكلها حسن والاحسن ان يمسح اليد كذا في الخلاصة وغيره
ها ويستحب ان يبدأ من قبل الاصابع ويمدها الى الساق اعتبارا
بالغسل فان المسح فيه ذلك ويستحب ايضا ان يكون مرة واحدة
وفرص ذلك المسح مقدار ثلث اصابع طولها وعرضا من اصابع
اليد كما قال ابو بكر الرازي هو المختار لا كما قاله الكرخي ان المعتبر اصابع
الرجل ولو وضع يديه من قبل الساق ويمدها الى راس الاصابع جاز
لحصول الغرض وكذا الوضوء عليها عرضا جاز ايضا وكذا الوضوء بثلث
اصابع موضوعة وضعا غير ممدودة يجوز ايضا قلنا ولكنه يكون
مخالفا للسنة في جميع ذلك وكيفية المسح المسنون ان يضع يديه
على مقدم خفيه ويمدها في كفية ويمدها الى الساق او يضع مع
الاصابع ويمدها جملة وهو حسن والاول هو السنة ولو مسح
برؤس الاصابع وجاز في اصول الاصابع ولا كف لا يجوز المسح الا ان
يكون الماء متقاطرا ان بلة تصير مستعملة بحجة الإصابة و
في المتقاطر البلة الثانية دون الاولى وفي اقامة السنة يجوز
استعمال بلة للفرض بالنقص فلا يقاس عليه الفرض وكذا الوضوء

باصبعين للبحور الا ان يكون الابهام والسبابة مع ما بينهما والمحجب
 ان يمسح باصبع الكف لانه المتوارى ولو مسح بظاهر كفي يجوز لحصول
 المقصود وكان يحالف السنة ولو مسح على باطن خفيه او من
 قبل العقيب او من جوانبها اي جوانب الرجلين لا يجوز مسحه
 لانه لا يمسح على محل المسح وهو على الخف لانه المعين بالنصوص
 وذكر في المحيط لو توضأ ومسح ببيلة بالكسرى بلل بقيت
 على كفيه بعد الغسل يجوز مسح لان البيلة الباقية بعد الغسل
 غير مستعملة اذا استعمل فيه ما سال على العضو وانفصل عنه
 ولو مسح برأسه ثم مسح خفيه ببيلة بقيت بعد المسح لا يجوز
 المسح لان هذه البيلة مستعملة اذا استعمل فيه ما سال على العضو
 وانفصل عنه ولو مسح برأسه ثم مسح خفيه ببيلة بقيت بعد
 المسح لا يجوز المسح لان هذه البيلة مستعملة اذا استعمل فيه
 ما اصاب للمسوح ولو توضأ ولو مسح خفيه ولكن خاض في الماء
 لا ينية المسح ولم تغسل احدى رجليه او اكثرها او مشى في
 الخشيش المبطل بالداء الجارى عليه او بالمطريخ به ذلك والمشي

عن المسح

على المسح ولو كان الخشيش مبتلا بالطل فم لا ينوب عن المسح
 لانه من نفس دابة والاصح انه ينوب لانه مطر خفيف وكذا اصابه
 اي اصاب خفيه المطر ينوب عن المسح وان لم ينو خلافا للشافعي
 في ذلك كله فان النية عنده شرط في الوضوء والمسح وفي بعض
 الراويات التادرات لا يجزئ له عندنا ايضا لانه اي المسح خلف
 عن الغسل فاحتاج الى النية كالتييم وهذا غير صحيح من مذهب
 علمائنا ومن ابتداء المسح اي مدته وهو مقيم ما فر قبل تمام
 يوم وليلة مسح تمام ثلثة ايام وليا لها عندنا خلق الشافعي
 لان الاعتبار آخر الوقت وهو فيه مسافر ومن ابتداء المسح
 وهو مسافر فاقام ينظر ان كان قد مسح يوما وليلة او اكثر لزمه
 نزعهما وغسل رجليه لانه صار كغيره من المقيمين فلا يمسح
 فوق مدة المقيم وان كان قد مسح اقل من يوم وليلة اتم مسح
 يوم وليلة لانها مدة المقيم ومن لبس الجرموق فوق الخفين
 قبل ان يمسح على الخف مسح عليه الجرموق ما يلبس فوق الخف
 وقادله وقد يكون من الخلد من الكريان ومن غيرهما وان كان

من الكريش لا يجوز عليه المسح بالانفاق الا ان علم ان البيلة قد نفذت
الى الخف مقدار الفرض او كان يحد يسترا الاصابع او الكعبين فيجوز
المسح عليه سواء لبسه وحده او فوق الخف كالذي من الاديوم و
والصريم وكذلك الخف فوق الخف وهو بدل عن الرجل لا عن الخف فلوليه
او لبس الخف فوق جورب رقيق من كريبس او نحوه جاز المسح
عليه كما افاده المصنف في درر موصاحب التسهيل ولا
اعتبار بما نقله ابن فرشته في شرح الجمع عن فتاوى الشاذلي من
عدم الجواز ان الشاذلي رجل مجهول لا يجوز تقليده فيما يخالف
الاصول فان اتصال الملبوس من الخف وغيره في الرجل ليس
بشروط اذ لو كان شرط لما جاز المسح على الجرموق وما
البحث في الشرح فان احدث بعد المسح الخفين قبل لبس
الجرموق مسح على الخفين او لم يمسح ثم لبس الجرموقين ايمسح
على الجرموقين بعد الحدث لان شرط جواز المسح عليهما ان
يلبسا قبل الحدث كما في الخفين ولو نزع احد الجرموقين بعد المسح
عليهما او نزع احدهما بلا قصد فله ان ينزع الآخر ويمسح على

اي جرموق خفيه

درا
درا



خفيه وان شاء اعاد المسح على الآخر وعلى الخف الذي نزع جرموقه
ولا يجوز ان يقتصر على النزع من غير اعادة على غير المنزوع
ولا يجوز المسح على الجرموق المنزوع وان كان اي ولو كان خفاه
غير منزوعين قياسا على الخفين وكذا لا يجوز المسح على خف فيه
خرق كبير قد تبين اي يظهر منه اي من الخرق مقدار ثلث
اصابع طول او عرضا من اصابع الرجل وفي رواية الحسن من
اصابع اليد والاول ظاهر الرواية وهو الاصح والمعتبر اصغر
الاصابع اذ لا يمكن الخرق عند الاصابع وان كان عندها يعتبر
ظهور الثلثة التي عند الخرق فان كان الخرق في الخف اقل
من ذلك جاز المسح عليه خلافا للزفر والشافعي لان القليل
عقود دفع الحرج وما دون ثلث اصابع قليل لان الاصابع
هي الاصل والثلث اكثرها وان كان الخرق في خف واحد قد
اصبعين في موضع منه او في موضعين او في خف اخر قد
اصبع واحد او اصبعين كذلك جاز المسح عليه لان المانع
قدرا الاصابع الثلث في الخف الواحد فلا يجمع لو كانت

اي جرموق

في الخفين بخلاف ما لو كان قد مر نصف درهم بخاسة مغلظ
 في احد الرجلين وفوق النصف في الاخرى حيث يجمع ويمنع
 جواز الصلوة وكذا لو انكشف ثمن كل من عضوين كل منهما
 عورة يجمع ايضا ويمنع والفرق المذكور في الشرح وان كان
 الخرق قد مر اصبع مع الخرق قد مر اصبعين في خف واحد يجمع
 في الحكم بالمانعة فلا يجوز المسح لوجود المانع وهو قدر ثلث
 اصابع في خف واحد ويشترط في المنع ظهور الاصابع كما
 لها في الصحيحين خلافا لما لا يهـ السر حتى ان ظهور الانامل
 واحدها مانع ولو ظهر الايهام وهو مقدار ثلث اصابع
 من غيرها اي من غير الابهام جاز المسح لان الخرق اذا كان عند
 الاصابع فالمعتبر ظهور نفس الاصابع وان كان في موضع
 اخر يعتبر قد اصغرها ولو كان طول الخرق اكثر من قدر ثلث
 اصابع ~~مستوية~~ وانفتاحه اي مقدار ما ينفتح منه اقل
 من ذلك القدر لا يمنع جواز المسح لان غير المنفتح ليس له
 حكم الخرق لعدم ظهور شيء منه وكذا الحكم لو انفتح حزن

اي حرز

اي حرز الخف الا لما في الشأن لا يرى منه شيء من قدميه
 يجوز المسح لما قلنا ولو كان الشيء المذكور والمداد به القدر
 المانع يبيد وحالة الشيء اي حالة رفع القدم ولا يبيد وحالة
 الوضع يمنع جواز المسح لان المعتبر حالة الشيء كذا ذكره في
 المحيط ولو كان الامر بالعكس لا يمنع وكذا الخرق اذا كان
 فوق الكعب لا يمنع لان ^{ان} ستر الخف لما فوق الكعب ليس
 بشروط ^{ان} اجاز المسح على الكعب وفي فتاوى قاضيان وما
 يقال له بالفارسية جازون ان كان يستتر القدم لا يرى من
 العقب ولا من ظهر القدم الا قدر اصبع او اصبعين جاز
 المسح عليه في قولهم جميعا وكذا على الخف الذي يقال له با
 لفارسية يشس بند وهو ان يكون مشقوقا مشدودا وفيها
 لو لبس مكعبا لا يرى من كعبه او قدميه الا مقدار اصبع
 او اصبعين جاز المسح وهو بمنزلة الخف الذي لا ساق له و
 اذا اراد المسح على الخف ان يخلع خفيه فنزع القدم من موضعه
 من الخف غير ان القدم في الساق انقضت مسحة اجماعا وان

وان نزع بعض القدم من مكانه فقد روي عن ابي حنيفة
انه اذا خرج اكثر العقب عن عقب الحف انتقض المسح للعقب
ربع القدم وللربع حكم الكل وفي بعض الروايات عن ابي حنيفة
اذا صار النزع بمجال تغذر المشي المعتاد معه انتقض المسح
والآفلان للعقب مكان متابعة المشي وفي رواية عنه ان
خرج اكثر القدم الى ساق الحف انتقض المسح والآفلان قال
في الهداية وغيرها وهو الصحيح لان الآفلان قيل ينتقض
بخروج نصف القدم وفي بعض الروايات ايضا ان بقي في
موضع قرأ القدم مقدار ثلث اصابع من ظهر القدم سوى
اصابعها لا ينتقض المسح وهذا هو القول رواية عن محمد وبه اختلف
بعض المشايخ وقال في الكافي وعليه اكثر المشايخ لان مقدار فرض
المسح باق في محل المسح وفي كتاب الصلوة لابي عبد الله الرضائي
رجل مسح على خفيه ثم دخل الماء اي خاض في الماء اذا ابتل احد
جميع القدمين ابتلا لا هو غسل ينتقض مسحه وكذا لو ابتل
اكثر احد هما فيجب عليه ان يكمل غسل رجله لئلا يكون جامعا

بين

بين الفسل والمسح رجل اخرج عقبه من عقب الحف الان مقدم
قد مره في قدم الحف اي في موضع الحف له ان يمسح ما لم يخرج
صدور قدمه عن الحف اي موضع القدم منه الى الساق اي الى اقل
حد الساق من الحف وهذا موافق لقول محمد وذكر في بعض النسخ
من النسخ ان كان صدور القدم في موضعه ولكن العقب
يخرج عن عقب الحف ويدخل لا ينتقض مسحه لعدم النزع و
كذا لو كان الحف واسعا اذا رفع القدم يرفع العقب حتى يخرج
الى الساق الحف واذا وضع القدم عاد العقب الى موضعها لا
ينتقض المسح وكذا لو كان اخرج يمشي على صدور قدميه وقد
ارتفع العقب عن موضعه له المسح وعن محمد انه قال خفيه
فتنقش مفتوح وبطانة الحف من خرقه او من غيرها غير مفتوح
محرورا اي حال كون ذلك الشيء الذي هو البطانة محرورا في الحف
وفي بعض النسخ محرور بغير الالف بالرفع او بالحفظ جاز المسح
لعدم ظهور مقدار ثلث اصابع كذا ذكر في الزخيرة ولا يجوز
المسح على العمامة والقلنسوة بدل الرأس ولا على البقع بدل غسل

اي بالوجه خائفه لا بد منه

الوجه وهو ما يجعل المزة على وجهها محر وقاما يحازي عينها
منه ولا على القفاً من بدل غسل اليدين وهو ما يلبس في اليد
لاجل البرد والطير وغير ذلك ويجوز المسح على الجباير جمع
جبيرة وهو ما يشد على العظم المنكسر من العبدان وان شدها
اي ولو شدها على غير وضوء باجماع الائمة المجتهدين للخرج
في الغسل فان سقطت بعد المسح من غير بر لم يبطل المسح لبقائه
سبب ثوبية وان سقطت عن بر بطل لزواله فيجب غسل
ما كان تحتها وان كان السقوط عن بر في الصلوة لزم الاستيفاء
ولا يجوز البناء والمسح على الجبيرة اما يجوز اذا لم يقدر على
الغسل ولا على المسح على القرحة نفسها بان كان يضربها بالمال من
الغسل ومن المسح اما اذا كان لا يقدر على الغسل ولكن يقدر
على المسح على نفس القرحة فلا يجوز له للمسح على الجبيرة
ونحوها لعدم الضرورة والخرج قال برهان الدين صاحب
المحيط ينبغي ان يحفظ هذا فان الناس عنها غافلون اي يظنون
انه اذا ضربها الغسل يجوز المسح على الجبيرة مع عدم ضرور

المسح

على وجهه ان كان لا يقدر على غسل ما يحترق من الغسل بالاجماع ان كان يضربه
غسل ما يحترق بالمال البارد لا يضربه الغسل بالمال الحار بل يضربه الغسل بالمال البارد
وان كان يضربه الغسل ولا يضربه المسح ما يحترق الجبيرة ولا يضربه
بغيره فهذا القدر قاضي حان والمسح على الجبيرة

المسح على نفس القرحة وليس كذلك وان ترك المسح على الجبيرة
ولاحال ان المسح عليها لا يضرب بان عندني خيفة خلافا لهما
فان عندهما لا يجوز لان النبي صلى الله عليه وآله امر علياً بذلك والامر للرجوع
وله ان الفرضية لا تثبت بخبر الواحد وقد سقط الغسل با
الاجماع اما الاستيعاب في مسح الجبيرة فمشروط عند البعض
وهو رواية الحسن عن ابي خنيفة وبعضهم كشيخ الاسلام خواهر
زاده قالوا اذا مسح على اكثرها جاز واليه مال صاحب الهداية
وصححه في الكافي ولو كان المسح على النصف او اقل لا يجوز و
يكفي في مسح الجبيرة بالمسح مرة واحدة ك مسح الرأس وهو الصحيح
لان المسح لم يشروع تكراراً وقيل بكونه ثلاثاً وهو غير صحيح
ولو كانت الجراحة في موضع الغسل وليس تحت جميع الجبيرة
ونحوها جراحة ويعسر عليه جعل الجبيرة مقدار الجراحة فحب
جاز له المسح على كل جبيرة تبعا لموضع الجراحة لان الجبيرة
والعصاية لا بد ان يكون له ان يد من الجراحة فتحققت
الضرورة على جوان المسح على الزايد ان كان يضربه حلها الغسل

ما حول الجراحة وان كان لا يضيق ذلك مسح الجراحة وان كان لا يضيق
 ذلك مسح على الجراحة وغسل ما حولها ولا فرق في جميع ما تقدم
 بين الجبيرة وعصابة الفصادة والقروح والجراحات ثم مسح
 على الجبيرة ونحوها بمنزلة الغسل فيجوز ان يجمع الغسل والمسح
 ولا يتوقت بوقت فلو كان باحدى الرجلين فرحة مسح عليها
 وغسل الصحيحة جاز لانه جميعا بين الغسل والمسح فلو لبس الخف
 على الصحيحة وحدها ثم احدث لا يجوز ان يمسح على الخف لانه يكون
 جمعا بين الغسل والمسح فان لبس الخف عليها جاز المسح على الخفين
 ولو كان مقطوع احدى الرجلين من الكعب او دونها اي دون
 الكعب فان غسل موضع القطع فرض ولو غسل موضع القطع و
 الرجل الصحيحة وليس خفيه ثم احدث ينظر ان كان ما بقي من
 ظهر القدم المقطوعة مقدار ثلث اصابع او اكثر مسح على الخفين
 والاى فان لم يكن ما بقي من ظهر القدم المقطوعة قدر ثلث اصابع
 يغسلها اي كلتا الرجلين لانه اى الشان وجب غسل موضع القطع
 ولا يجوز المسح على الخف الملبوس عليه لنقصانه عن مقدار الفرض

واذا وجب

غسل المقطوع وجب غسل الرجل الصحيحة لئلا يجمع بين الغسل
 والمسح وان كان مقطوع الاصابع من احدى الرجلين او كلتاها
 وبعض خفته حال عن القدم مسح على الخف فان وقع المسح على الخف
 اي ما بقي من القدم اياهان وقع المسح على المقدار الذي فيه القدم
 من الخف حال كون ذلك المسح مقداره ثلث اصابع جاز المسح لوجود
 مسح مقدار المفروض والاى وان لم يقع المسح مقدار ثلث
 اصابع على الموضوع الذي فيه القدم وفيه القدم من الخف فلا
 يجوز المسح وكذلك الحكم على هذا التفصيل اذا كان الخف و
 وسبعا وبعضه حال عن القدم والحاصل ان مقدار الفرض
 يعتبر من القدم لا من الخف وان وقع بتمامه على القدم
 جاز وان وقع اقل منه على القدم لا يجوز رجل يتوضأ ومسح
 على الجبيرة وليس خفيه ثم احدث قبل بركات فتوضأ
 ومسح على الجبيرة والخفين لان طهارته كاملة ما لم يبرأ حتى
 جاز له امامة الاصحاء فان احدث بعد ما برأت لا يمسح لانه
 لبس الخفين على طهارته ناقصة كذا ذكر في شرح البيهقي وقد

الاول

مقتضاه في الشرح فانه كان الشقاق رجليه او يده فجعل فيه دواء
 كالمزهم ونحوه والشحيم الماء فوق الدواء وجوبا ان لم يكن ضرره
 ولا يكفيه المسح لعدم الضرورة وان كان الشقاق في يده وقبض
 عن الوضوء بنفسه يستعين بغيره حتى يتوضأ استحبابا
 عندني حنيفة ووجوبا عندهما وان لم يستعين ويستمسك
 جازت صلواته عندني حنيفة خلافا لهما وعلى هذا الخلاف
 اذا كان لا يقدر على الاستقبال او على التحول عن النجاسة ووجد
 من يوجهه او يحوله يجب عليه الاستعانة عندهما لا عنده
 لان عنده الكف انما يكاف بقدره نفسه لا بقدر غيره
 فان لم يجد من يوضئه بان لم يكن عنده احدا وكان فاستعان به
 فليجوز صلواته بلا خلاف بتحقيق العجز عن كل وجه ولما
 المسح على الجوارب جمع جورب وهو ما يلبس في الرجل لدفع
 البرد ونحوه مما لا يسمى خفا ولا جرموقا فلا يجوز عندني
 حنيفة الا ان يكونا بجلدين اي يستوعب الجلد ما يستد
 القدم مع الكعب او معقلين اي جعل الجلد على ما يلي الارض

منهما

منهما خاصة كالنعل للرجل وقالوا يجوز المسح عليهما اذا كانا
 خنيتين لا يشقان الماء وقال في المغرب شق الثوب اذا رقا حتى
 مرأى ما وراءه من باب ضرب ومنه ان كانا خنيتين لا يشقان
 ونفي الشقوق تأكيد الخثانة وفي بعض الكتب لا يشقان الا
 فالاول بمعنى لا يشق الجوربان الماء الى نفسه كالادغم والصرم
 والثاني بمعنى لا يجاوزان الماء الى القدم كذا في فتاوى قاضخان
 وعليه اي على قولني يوسف ومحمد الفتوى كذا في الذخيرة وقيل
 رجع ابو حنيفة الى قولهما في اخر عمره على رؤى انه لما مرض مسح
 على الجوربين من غير نعل وقال لغواره فعلت ما كنت امنع الناس
 عنه فاستدلوا على رجوعه وحد الجورب الخنيتان يمسك
 اي يشب ولا يسدل على الساق من غير ان يشده بشئ عند
 عدم ضيقه وهذا خداع للخنيتين غير ما تقدم وقال الزاهد
 فان كان خنيتا يمشي معه في سحاف صاعد كجوارب اهل مرو
 وفعل الخلاف انتهى ومثله في الخلاصة وهو احسن الحدود
 ولذا قال المص ويحوز المسح على الخفاق المتخذة من اللبود

التركيبة لا مكان قطع المسافة بها فاعتبر قطع المسافة لانه
 هو المقصود من امتعة الرجل ثم قال الزاهدي ذكر خمس الامثلة
 الملوحة ان الجوارب خمسة انواع من الممزق والغزل والشعر
 والجلد الرقيق والكركيل وذكر التفصيل في الاربعة من الخفين
 والرقيق والمنقل وغير المنقل والمبطن وغير المبطن واما الخصال
 فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان انتهى وقد علم منه ان الجوارب
 ليس مخصوصا بما ينسج على اليد من الغزل بل يطلق على ما يحاط به
 من الكركيل وغيره ايضا وعلم ان المراد بالغزل ما غزل من الصوف
 لمعطف الشعر عليه ومن المعلوم ايضا ان الكركيل اسم ما هو من
 غزل الفطن ويلحق به ما هو مثله في الثخانة كالكتان والابريش
 ووجه فالمعروف من الجوخ ادخل تحت ما هو من الغزل لا تحت الكركيل
 وما لحق به ومقتضاه ان يجري فيه التفصيل من انه اذا كان
 مجلد او منسجلا او مبطن يجوز المسح عليه اتفاقا والا فلا
 فان كان ثخيناً يمكن ان يشتت في سخا او ليكر او اكثر فعلى الخلاف للذكر
 وان لم يكن كذلك فلا يجوز بالاتفاق على انه لو سلم عدم دحوله

تحت

تحت ما هو من الغزل لمجان الحافة به بطريق الدلالة فانه امتن
 من المعمول على اليدين من الغزل على ما لا يخفى فاذا كان كذلك
 فلا يشترط لجواز المسح عليه ان يستر الجملد جميع القدم والكعبين
 بل يكفي ما يطلق عليه اسم المبطن **فروع اذا تمت**
 مدة المسح وهو متوضي لزم نزع الخفين وغسل الرجلين دون
 اعادة بقية الوضوء وكذا اذا نزع قبل تمامها وفي فتاوى قاضي
 لومت المدة وهو في الصلوة ولم يجد ماء فانه يمضي على صلوته
 لانه لا فائدة في قطعها اذ لو قطعها وهو عاجز من غسل
 الرجلين فانه يتيمم ولا حظ للرجل من التيمم ومن المشايخ
 من قال تفقد صلوته والاول امتحان انتهى والذي يظهر لي
 ان الصحيح هو القول بالفساد ولا نسلم ان التيمم لا حظ فيه
 للرجل بل هو طهارة بجميع الاعضاء وان كان محل الغضون
 كما ان الوضوء طهارة لجميعها وان كان محل اربعة اعضاء
 وكذا ان خاف ان ترعه ما ذهاب رجليه من البرد فانه يتيمم
 ولا مسح على الخفين على ما حققه الشيخ كمال الدين بن الهمام

وقد ذكرناه في الشرح **فصل** في نقض الوضوء النواقض
 جمع نافضة والمراد بها العلة النافضة المعاني أي العلة النافضة
 للوضوء كل ما خرج من السبيلين أي خروج كل شيء من القبل والدين
 فيشمل البول والغائط والخصاء والدود والريح غير أن الريح من
 غير الدين لا ينقض فلذا قال وان خرج من قبل الرجل والماء والريح
 الصحيح أنه أي الوضوء لا ينقض كذا ذكر في المحيط ولا خلاف
 والمختلف في أن الخارجة من الذكر غير نافضة وكذا غير المستنة إذا
 خرجت من الفرج وأما المستنة فقليل ينقض الوضوء والصحيح
 أنها لا تنقض بل الصحيح أن الخلاف إنما هو في الخارجة من فرج
 المفضأة ولا خلاف في غيرها وان خرج الريح من المفضأة وهي التي
 انقطع الحجاب بين قبلها ودينها فالتصل مكان فعن محمد بن
 عليها الوضوء للاحتياط وذكر في جامع قاضيان وكذا في غير أنه
 يستحب لها أن يتوضأ للاحتيال مع أن كمالها رتبا ثابتة
 بيقين فلا نزول بالشك لكن قيل كون الريح من الدين هو الغالب
 يخرج منها من الدين وقيل أن كان مسموعا أو مستنقضا فلا

وفي

وفي الخلاصة لو خرج من الدين يريح يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو
 اختلاف لا وضوء عليه وكذا الدود والخصاء إذا خرج من أحدهما
 تهذين الموضوعين الاستسقاء الرطوبة وهو حدث في السبيلين
 وان قلت بخلاف الريح وان خرج الدود من الفم أو من الأذن
 أو من الجراحة لا ينقض لأن الدود طاهرة وما عليها من البلية
 غير نافضة لغلتها وعدم قوة السيول فيها والاحوط
 أن يتوضع وان أدخل الخفية دينه ثم أخرجهما لم يكن عليها
 بيلة لا ينقض أدخلها الوضوء والاحوط أن يتوضأ لأن عدم
 وجود البيلة نادر فربما وجد إلا أنها حقيقة وكذا كل
 شيء يدخله وطرفه خارج وأما ما غيبه في وجهه لا يحاقه
 بما في البطن وكذا يفسد الصوم بخلاف ما إذا كان طرفه خارجا
 وان اقترن الدهن في أحليله فعاد فلا وضوء عليه عندنا
 خفيفة خلا قالها وذكر قاضيان من غير ذكر ابن الهيثم
 أن فيه خلا في لاني يوسف فقط وهو الظاهر وان اقترن في
 الفرج الداخل في وجهه نافضة بالاتفاق وان اقترن الأذن

ثم عاد بعد يوم من الاذنين انتقض وكذا ان عاد من الاذن
وان عاد من الفم انتقض وكذا السعود لا ينتقض ان عاد من الاذن
بعد ايام كذا قيل في فتاوى قاضيان وان احتشيت ^{الرجل} احليله
بقطنه خروفا من خروج البول والحال انه لولا ذلك القطن
لكان يخرج منه البول فلا بأس به بل يستحب ان كان يريبه
الشيطان ويجب ان كان لا ينقطع الابه قد مر ما يصلح الصلوة
وكذا الحكم لو احتشيت دبره ولا ينتقض وضوءه ما لم يخرج البول على
القطن لعدم الخروج وان غابت القطنه ثم اخرجها واخرجت
هي بنفسها حال كونه رطبة انتقض وضوءه وان لم تكن رطبة
لا ينتقض كالدهن بخلاف ما يغيب في الدبر فان خروجه فاض
كالواحتشيت بدنه ثم خرج وان اقبل الطرف الداخل من القطنه
ولم ينفذ الببل الى ظاهرها لم ينتقض لانه وان سقط بعد ادخل
طرفها ان كانت رطبة انتقض وان كانت يابسة لم ينتقض
لم وكذا الحكم في كسب النساء وهذا القطنه التي تحش بها المرأة
فرجها وهو الاصل لم يقطن مطلقا اذا سقطت ان كانت

مرطبة

مرطبة انتقض وان كانت يابسة فلا سواء كان الكرسف
في الفرج الداخل او الخارج وان كانت احتشيت في الفرج الخارج
فابتل داخل الحشو انتقض وضوءها سواء نفذ الببل الى الخارج
الحشو ولم ينفذ لانتقض بالخروج من الفرج الداخل وهو المعتمد
في الانتقاض لان الفرج الخارج بمنزلة القلفة فكما ينتقض
بما يخرج من قصبته الذكر الى القلفة وان لم يخرج من القلفة
كذلك تنقض بما يخرج من الفرج الداخل وان لم يخرج من الخارج
واما اذا احتشيت في الفرج الداخل ان نفذ الببل الى خارجه اي
خارج الحشو انتقض وضوءه وآي وان لم ينفذ الى خارجه
فلا ينتقض كما في حشو الاحليل هذا الذي مضى كان في الخارج
من احد السبيلين اما النجس الخارج من غير السبيلين فيزجر
انتقاض الطهارة ايضا عندنا على التفصيل الذي سيذكر
خلافا للشافعي ومالك كالقبي والدم وخوها من القيح
والصدية لقوله عليه السلام الوضوء من كل دم سائل
وتحقيقه في الشرح اما القبي فانه اذا كان ملأ القم

بان كان لا يمكن معه الكلام وقيل ان يمكن امساكه الاستكاف فانه
 ينتقض الوضوء سواء كان ذلك طعاما او ماء او مرة صفراء او
 سوداء وعن الحسن لوقاء الطعام او الماء من ساعته لا ينتقض
 وكذا الصبي ارتضع وقاء من ساعته لا يكون نجسا قبل هو الخمار
 والصحيح انه في الجميع لمخالطة النجاسة وفي القنية لوقاء دود
 كثير اوجبة ملات فاه لا ينتقض وذلك لانه طاهر في نفسه
 وما يستبعه قليل لا يبلغ ملأ الفم فان كان القتي بلغا لا ينتقض
 الوضوء عند انخ وحيد سواء نزل من الرأس او صعد من الجوف
 وقال اني يوسف ان صعد من الجوف ينتقض الوضوء لانه نجس بالمجاورة
 ولهما انه لخرج التحليله النجاسة وما يتصل به قليل وهو غير
 ناقض والطحاوي في مال قد اني يوسف حتى قال يكون ان ياخذ البلغم
 بطرفه ويصلي معه كذا في الخلاصة وفيه نظر مذكورا
 في الشرح وان قاء دما فاما ان يكون من الرأس او من الجوف
 سائلا او علقا ان كان سائلا نزل من الرأس ينتقض اتفاقا
 وان كان ساويا للبراق وان كان علقا لا ينتقض اتفاقا

وان على السائل

وان غلب السائل البراق فنقض وكذا ان كان متساويا بان كان
 اصفرنا رنجيا فان كان اقل صفرة من ذلك فهو مغلوب فلا ينتقض
 وكذا الحكم ان خرج من اسنانه وان صعد الدم من الجوف ان كان
 علقا لا ينتقض اتفاقا الا ان يملأ الفم سوداء مخرقة فاعتبر
 بسائر انواع القتي ان كان سائلا فعلى قوله انخ ينتقض وان
 لم اى ولولم يكن ملأ الفم كسائر الدماء لانه حرق جراحة في الجوف
 اذ المعدة ليست محاذ للدم وعند مجدد لا ينتقض ما لم يكن ملأ الفم
 اعتبارا بالقي الكونه من الجوف وان قاء طعاما لثلا يتوهج
 ان الظاهر للدم المقدم ذكره قليل قليل متفرقا وان كان بحيث
 لوجع يملأ الفم ينظر ان اتحد بان قاء الجميع في مجلس واحد
 عند اني يوسف ويحكم بالنقض وقال محمد ان اتحد السب وهو
 الغشيان بجمع ويحكم بالنقض والا فلا وهو الصحيح لان الاصل
 اضافة الاحكام الى اسبابها وتفسير اتحاد السب انه اى
 الاتحاد اذا اى كائن اذا قاء ثانيا قبل سكون النفس عن الغشيان
 واليهما ان اى الاضطراب والحركة تدفع المعدة ما لا يطيقه وكذا

او غيره سوا الدم
 السائل وانما ذكر الطعام

ثالثا واما هذا فهو تفسير اتحاد السبب اما الدم وخو
 اذا خرج من البدن فاما ان يسيل او لا ان سال بنفسه نقض
 والا فلا خلا قال في لقوله عم ليس في القطرة او القطرتين
 من الدم وضوء الا ان يكون سائلا والمراد بالقطرة والقطرتين ما
 يخرج شيئا بايقظ ولا يسيل بدليل قوله الا ان يكون سائلا
 وعلى هذا الاصل وهو اعتبار السيلان في الدم وخو مسائل
 كثيرة منها اي من تلك المسائل نقطة بكسر النون وفتحها
 وهي الحيدري والبشرية قشورت فاسل منها ماء خالص اجتذب
 من الخارج والتأمت عليه اودم او صديد اي ماء اصفر
 عن الدم او القيح ان سال عن راس الجرح انتقض الوضوء وان
 لم يسال عن راس الجرح فلا ينقضه وهذا يشمل ما اذا خرج
 بنفسه فسال او خرج بالعصر فسال وهو اختيار صاحب المحيط
 وفي الهداية انه اذا خرج بالعمد لا ينقض والاقل اوجه قاله
 ابن همام وذكرنا في الشرح وتفسير السيلان الناقض عن راس
 الجرح اي ينزل بنفسه من غير تبعية غيره واما اعلى راس الجرح

الى تحريم ذلك الشيء

او البشيرة
 او البشيرة

او البشيرة او نحوها ويتخذ من راس الجرح لا يكون سائلا
 وقال بعضهم انما يكون سائلا ناقضا اذا خرج ويجاوز مكان
 خروجه الى موضع يلحقه اي يلحق ذلك الموضع حكم التطهير
 اي يجب تطهيره في الوضوء او في الغسل او في ازالة النجاسة
 الحقيقة يعني ذلك البعض الذي فسره السيلان بهذا اذا
 خرج الدم من الراس الى انفه او الى اذنه ان سال ذلك الدم
 الى موضع يجب تطهيره عند الاغتسال وهو ما جاوز قصبته
 الانف وداخل صمخ الاذن الى خارج نقض الوضوء والا فلا
 اي ان سال الى قصبته الانف وادخل صمخ الاذن ولم يتجاوز فلا
 ينقضه وان مسح الدم وخو عن راس الجرح بقطنه او غيرها
 لم يخرج ومسح ثم وثق او القى التراب او وضع القطن وخو عليه
 فخرج فسرى فيه ينظر ان كان بحال لو تركه بحاله ولم يمسحه
 ولم يضع عليه شيئا سال نقض والا ينقض لان المعتب
 خروج ما من شأنه ان يسيل بنفسه لولا المانع ومن المسائل
 لو برك وفي براقه دم فانه ينظر ان كان البراق غالبا كان

الى الياس اقرب فلا وضوء عليه وان كان الدم غالباً بان كان
 الى الخمر اقرب فعليه الوضوء لان غلبته تدل على سيلانه بنفسه
 ومقلوبته على عدم ذلك وان استويا بان كان يفرق شديداً
 فارحية يتوضأ احتياطاً لان سيلانه بنفسه اظهر
 ومنها لو عض شيئا فرأى اثر الدم عليه فلا وضوء عليه وفي
 الذخيرة اذا عض شيئا فوجد فيه اثر الدم او لسانه فوجد
 فيه اثر الدم لا ينقض ما لم يعرف السيلان وكذا لو رأى الدم
 على اللال لانه سائل قاله قاضيان وقال اني بعض المشايخ
 ينبغي ان يضع كمة او اصبعه في ذلك الموضع فينظر ان وجد
 الدم فيه اى في الشيء الذي وضعه من الكم ونحوه ينقض
 الوضوء والا فلا وروى الحاوي سئل ابراهيم عن الدم اذا خرج من
 بين الاسنان فقال موضعه معلوما وسال ينقض وهو خمس
 وان لم يعلم وخرج مع البزاق فانه ينظر الى الغالب ومنها ما
 روى عن محمد انه قال الشيخ اذا كان في عينه دم ويسييل
 الدموع منها اى من عينه امره بفعل مظارع من مقول محمد

قوله

بالوضوء

بالوضوء لوقت كل الصلوة اى كسائر صاحب الاعذار لاني
 اخاف ان يكون ما يسيل منه صديداً فيكون صاحب عيب
 ولا فرق في ذلك بين الشيخ والشباب الا انه ذكر الشيخ باعتبار
 الاكثر ولا فرق بين المحدث والرومي وغيره من الازواج بل كل ما
 يخرج من علة مع وجع سواء كان من العين او الانف والنسبة
 او الاذن او الشدى ونحوها فانه ناقض على الصحيح لانه صديد
 بخلاف ما اذا كان بدون وجع وفي الفتاوى الغرب في العاين
 وهو يفتح العين المعجمة وسكون الراء يخرج في ما فيها بمنزلة
 الجرح الذي لا يرقأ اى لا يجف ولا يسكن وهذا اذا الفجر لانه من
 جملة القروح ولما صاحب الجرح الذي لا يرقأ بالهزيمة لا يمكن
 دمه عن النزق ومن به سلس البول عدم استمسكه ^{بالماء}
 والمستحاضة وكذا من به رعلق دائم وانفلاخ رنج او استطلاق البطن
 يتوضؤون لوقت كل صلوة فيصلون ذلك الوضوء في الوقت
 ما تشاؤون من الفرائض والنوافل فاذا خرج الوقت وضوءهم ^{بطل}
 وفي بعض النسخ وكان عليهم استئناف الوضوء لصلوة اخرى

وهو لفظ القدوري وفيه دفع توهم ان يبطل وضوءهم بالنظر
الى الصلوة ولا يبطل بالنظر الى صلوة اخرى واذا توضأت
اي السجادة حين تطلع الشمس يبقي طهارتها حتى يذهب
وقت الظهر عند انيخ ومجد خلا فالاني يوسف وزفر بناء
من على ان وضوءهم ينقض خروج اليقظ الوقت فقط عند
انيخ ومجد وبالذحول فقط عند زفر بايتهما وجدا عند اني
يوسف ففي الصورة المذكور حصل دخول الوقت ولم يحصل
خروج فينقض عند اني يوسف وزفر لا عند انيخ ومجد واذا
توضأت قبل طلوع الشمس ثم طلعت وجلس الزوج ولم يوجد
الدحول فينقض عند الثلاثة لا عند زفر وينبغي وجوب الرجوع
ان يربط جرحه قليلا لنجاسة ان لم يكن ما نعاكليا فان
الطهارة واجبة بقدر الامكان وان اصاب الثوب من ذلك
الدم اكثر من قدر الدرهم لزمه غسله لانه نجاسة غليظة
هذا اذا علم او غلب ظنه انه اذا غسله لا يتنجس ثانيا قبل اداء
الصلوة ليكون الغسل مضيدا ولو كان الثوب الذي اصابه ذلك

الدم

الدم بحال يتنجس قبل الفراغ من الصلوة ثانيا جانبا له ان لا يغسل
هذا هو المختار للفقهاء وقيل لا بد ان يغسل في وقت كل صلوة
مرة وصاحب العذر اذا امتنع الدم ونحوه عن الخروج بعلاج يخرج
من ان يكون صاحب عذر لانه يمكنه الصلوة مع الطهارة الكاملة
لعدم المناقاة ولهذا المعنى المقصود لا يكون صاحب عذر بخلاف
الحائض اذا احتثت وسعت الدم عن الخروج حيث لا يخرج من ان
يكون حائضا لان صفة الحيض اذا تقررت لا يتوقف بقاؤها
على حقيقة خروج الدم بخلاف العذر فانه متعلق بحقيقة
الخروج الناقضة ولم يوجد رجل به جدي خروج منها
ماء صديده وهو سائل وقد صار بسبب صاحب عذر ^{ان جمعه} فتوضأ
منه ثم سأل الفرجة التي لم تكن سائلة قبل الوضوء فنقض
ذلك وضوءه لان الجدي قروح متعددة لا فرجة واحدة فصار
بمنزلة جرحين في موضعين من البدن احدهما لا يرقا لو توضأ
لاجله ثم سأل الاخر وعلى هذا مسئله النجس ان كان الدم يخرج
من احدهما وصار به صاحب عذر فتوضأ ثم سأل الذي لم يكن

يسيل ينتقض وضوئه ما قلنا وصاحب الحدث الدائم ليس
 من يتصل به خروج الحدث من غير انقطاع أصلاً بل هو من لا
 يمضي عليه وقت صلوة كاملة والحدث الذي ابتلى به يوجد
 منه فيه وهذا تعريف صاحب العذر في البقاء بعد تقرر كونه صاحب
 عذر فإدام يوجد منه في كل وقت صلوة ولو مرة فهو باق على
 كونه صاحب عذر لكن تقرر ابتداءه إنما يكون بان لا يمكنه ان
 يتوضأ ويصلي خالياً من العذر الذي ابتلى به من اول وقت
 صلوة الى اخره فيشترط في الثبوت استيعاب الوقت بالحدث
 بالظاهرة منه بان يمضي الوقت ولا يوجد ذلك الحدث فيه وفي
 ما بين ذلك يكفي لبقاء وجود الحدث في كل وقت مرة وإذا توضأ
 صاحب العذر بحدث آخر غير الذي ابتلى به والدم ونحوه من
 الحدث الذي ابتلى به منقطع ثم سأل فعليه الوضوء ذكره في
 في احكام الفقه لان الوضوء لم يقع لذلك العذر بل وقع لغيره
 وإنما لا ينتقض به في الوقت ما وقع له وإذا انقطع الدم ونحوه
 من الاعذار وقتاً كاملاً يخرج من ان يكون صاحب عذر بالنظر

الى العذر

عذر الحدث كاستيعاب الوقت والاحتياط

الى العذر المنقطع فان كان قد توضأ وصلى على الانقطاع ودأب انقطاع
 لا يعيد لانه صحيح صلى بطهرارة الاصحاء وكذا لو كانا على السيلان
 ثم الانقطاع لانه معذور صلى بطهرارة المعذورين وكذا توضأ
 على الانقطاع وصلى على السيلان لان العذر انما يمنع الاداء وهو
 قائم وقت الاداء وان توضأ على السيلان وصلى على الانقطاع
 وتم الانقطاع يعني باستيعاب الوقت الثاني اعاد لانه صلى صلوة
 ذوى الاعذار والعذر منقطع كذا في الكافي رجل استندى بالخروج
 ما في انفه بالنفس فسقطت من انفه كذبة دم الكتلة بضم الكاف
 الجملة المجتمع من خوالق واللين والمراد به هنا قطعة مجتمعة
 من الدم الجامد لم ينقض الوضوء لان العلق وهو الدم المتجدد
 بحر الطبيعة خرج من الدموية والدم النجس هو السفوح
 اى السائل وان قطرت اى الدم فان يذكر ويؤتى انتقض
 وضوء السيلان والبقراء وهو الكبرياء من الجنانة اذا مضى
 العضو واستلوه ما ان كان كبيراً بان كان ما مضى يمكن ان
 يسيل بنفسه لو خرج من العضو انتقض به الوضوء وان

ربا

وان كان صغيرا بان كان ما مضى دون ذلك لا ينقض اما العلق
 اذا مضت الواحدة منها العضو حتى امتلأت وكانت بحيث
 لو سقط وشقت لسال منها دم انتقض الوضوء وان لم
 يحسن ذلك القدر لا ينقض واما الذباب والبعوضة والبراغيث
 وخوها فانه اذا مضى وامتلاء ما لا ينقض اما الدم القليل
 الذي ليس له قوة السيلان او البقي القليل الذي لا يعلل الغم
 ظالم يكن كل واحد منهما حد ثالم يكن نجسا عندنا في يوسف
 وهو الصحيح خلا فالجحد فان اصاب الثوب لا يمنع جوارحه
 الصلوة به وان اى والورم خش وزاد على ربع الثوب وكذا
 واذا وقع في الماء القليل لا يتنجس لانه لو كان نجسا لنقض الطهارة
 وكذا النوم ناقض للوضوء اذا كان التائم مضطجعا اى وانحفا
 جنبه على الارض او متكئا اى معتمدا على مرفقة او مستندا
 الى شئ اخر بحيث لو ازيل ذلك الشئ لسقط التائم اى صار
 من الاسترخاء بحال لولا ذلك الشئ لسقط لقوله عم العنان
 وكاء السه من نام فليتوضأ وفي الكافي لو نام مستندا الى شئ

بعضه بغيره باخي

لو ازيل

لو ازيل لسقط لا ينقض في ظ المذهب وعن الطحاوي انه ينقض
 لانه اذا كان بهذه الصفة وجد زول التمسك من كل وجه وقول
 الطحاوي وهو مختار صاحب الهداية والقنوري وغيرهما
 وهو الصحيح ولو نام جالسا يتماثل رجليه زول مقعد عن الارض
 وربما لا قال الحلواني في ظ المذهب انه ليس بحدث وقال الحلواني
 لا ذكر للنعاس مضطجعا والظاهر انه ليس بحدوث لانه نوم
 قليل وقال الدقاق ان كان لا يفهم عامة ما قيل عنده كان
 حدثا وان كان يسهو عن حرف او حرفين فلا فان قام في الصلوة
 قائما او راكعا او قاعدا او ساجدا فلا وضوء عليه لقوله
 لا يجب الوضوء على من نام جالسا او قائما او ساجدا حتى يضع
 جنبه فانه اذا اضطجع استترحت مفاصله وان كان الوجه خارج
 الصلوة فنام على هيئة الساجد ففيه احتلا قابيل المشايخ
 قال ابن شجاع انما لا يكون حدثا في هذه الاحوال في الصلوة انما اذا
 الصلوة فيكون حدثا واليه مال المصنف حتى قال فالظاهر المذهب
 انه يكون حدثا وهو المسمى عن كشمس الائمة الحلواني وقال في الخلاصة

في ظهر اليد لذهب لافرق بين الصلوة وخارج الصلوة في الهداية
 انه صحيح عدم الفرق والمعتد انه ان نام على هيئة المستنون
 في السجود رافعا بطنه عن فخذه ومجاذبا رقبته عن جنبه
 لا يكون حدثا والا فهو حدثا لوجود نهاية استرخاء المفصل سواء
 كان في الصلوة او خارجها وتام تحقيقه في الشرح وان نام على
 متزبعا او غير متزابع من هياتان القعود او واضعا اليدين
 على عقبه حال كونه مستويا في الحالتين او واضعا بطنه على
 فخذه لا ينقض وضوئه ذكره محمد في صلوة الاثر وفي
 الذخيرة لو نام قاعدا او وضع اليدين على عقبه وصام
 شبه المنكب على وجهه قال يوسف عليه الوضوء كذا في
 المبسوط ان انتهى وهذا هو الاصح لانه اذا نكب على وجهه
 وجعل بطنه على فخذه ارتفع جانب الخلف عن مقعده وزال
 التمكن واما جعل اليدين على عقبه ولم يضع بطنه على فخذه
 فعدم النقص ظاهر وهذه الصورة هي المذكورة في فتاوى
 قاضيان بخلاف صورة المتن ولو نام جالسا وهو كان يتمايل

يحيى بن محمد
 بن محمد
 بن محمد

وربما

وربما يزول مقعده على الارض فيتنقض ولو نام محتسبا بانجلس
 على البنية ونصب مركبته وشد ساقيه الى نفسه بشئ يحيط
 من ظهره عليها لا وضوء عليه لشدة عكس المقعدة وعدم تمام
 الاسترخاء وكذا الوضوء في هذه الحالة راسه على ركبته تافلتا
 وفي الخلاصة فان نام مستزبعا لا ينقض الوضوء وكذا لو نام
 متزبعا وهو ان يخرج قدميه من جانب ويلبس اليدين بالارض
 وان سقط التأم فوما غير ناقض ينظر اليدين بعد ما سقطت على الارض
 فعليه الوضوء وعن ابي حنيفة ان انتبه عند اصابة الارض
 بلا فصل لا ينقض وعن ابي يوسف انه ينقض وان انتبه
 قبل السقوط فلا وضوء عليه وعن محمد انه لو انزل مقعده
 عن الارض قبل ان ينتبه انتقض وضوئه وان انتبه قبل
 ان ينزلها فلا قال في الخلاصة والفتوى على رواية ابي حنيفة وان
 نام على دابة عريانة ينظر ان كان نومه عليها حالة الصعود
 او حالة الاسقاط لا ينقض وضوئه في الحالتين لتمكن مقعده وان
 كان ذلك حالة الصعود ينقض لعدم تمكنها ولو كان مراكبا

يقول
 ابي حنيفة
 بن محمد

اي بوقاري كيدري

اشاغيه

في الدكا والسرج لا ينقض وضوئه في الحالتين أي حالة السجود
أي بالن أي بالأيستواء وكذا الأغا والجنون كل منها
أوضده من الصغور والإستواء أي قد يفتقد
ناقص للوضوء وإن أي ولو كان قل تكونها فوق النجوم لأن النائم
إذا نبتة انتبه بجلا فيها وكذا السكون ناقض للوضوء أيضا
وحد السكر أي علامة أن لا يعرف السكران الرجل من المرأة هذا
حالة عند أي خفيفة في إيجاب الحد لا في نقص الوضوء والصحيح
في حد في انقضاء ما قال في المحيط أنه إذا دخل بعض في مشيته
بكسر الهمزة كأي غير اختيارية فهو سكران بالانقضاء
يحكم بنقض وضوئه لزال السكون وكذا القهقهة في كل صلاة ذات
ركوع وسجود ينقض الوضوء والصلاة جميعا سواء كان القهقهة
شامدا أي عالمات في الصلاة أو ناسيا ذلك لقوله من ضحك
في الصلاة فقهه سنة فليعد الوضوء والصلاة وإن كانت
القهقهة في صلاة الجنان أو سجدة التلاوة أو سجدة السهو
لا وينقض وضوئه لأن الحديث ورد في صلاة مطلقة وهي
وهي الكاملة ذات ركوع وسجود وإن نام في صلاة ثم قهقهة

فسدت
فسدت

التي
تتو
تتو

أي الشئ

وقال بعضهم لا ينقض حتى يسمع صوته والنواجذ بالذال المعجمة
 هو الاصل وقيل اقصاصها وقيل الانياب وحدها ^{بسم} لا يكون
 سموا اصلا لانه والجيرانه وذكر في الفتاوى لطائفه وغيرها
 البسم لا يبطل الوضوء ولا الصلوة والضحا لا يفسد الصلوة
 لا الوضوء لانه ينزله الكلام المسموع ولا يفسد الوضوء لان النطق
 وركن في الفقهية والضحا دونها وحده الضحا ان يكون سموا
 دون جيرانه وكذا الباسم في الفاحشة وناقضة للوضوء
 من الرجل والمرأة وان لم يخرج مذكرا عند ان حيفه وان يورث
 خلافا للمحمد وهي ان يمس بطنه بعضها او ظهرها وفرجه
 منشرا او فرجها من غير حائل من جهة القبيل والذير وذلك
 لان هذه الحالة يغلب فيها خروج مذكرا فاقسم السبب الغالب
 مقام المنسب واما مست الذكر او اكل شئ مما مسته النار ^{ربان}
 كالشواء او يحائل كغيره فانه لا ينقض الوضوء عند اخلافا
 للشافعي في مست الذكر واما اكل ما مسته النار فالشافعي
 لم يخالف فيه وما لك واجمديا فقا في الشافعي وكذا

مسئ

مسئ المرأة لا ينقض الوضوء عندنا سواء كان بشهوة او بغيرها
 وقال الشافعي ينقض اذا لم تكن محرمة مطلقا وقال مالك وجمعه
 ينقض ان كان بشهوة والدلائل مستوفاه في الشرح وان
 خلق الشعر اى شعر الرئس او الحية او الشارب او قلم الاظفار
 بعد ما ترضاء لا يجب عليه اعاده الوضوء ولا امرار الماء
 عليه ولا اعاده غسل ما تحته الشعر والظفر ولا مسح
 لان الغسل والمحو رفع في محالة طهارة حكيمة اليد كله
 من الحدث لا يختص بذلك المحل فلا يزول حكمه لزواله
 وعلى هذا لو كان في بعض اعطائه بشرة وقد استبرأ
 جلدها فوقع الغسل او المحو عليه ثم فُشِرَ وقشِرَ بعض
 جلده رجليه او غيرها من الاعضاء بعد الوضوء والغسل
 لا يبطل طهارة ما تحت ذلك لما قلنا ومن يتقن
 في الوضوء بالوضوء وشك في الحدث فلا وضوء عليه
 لان اليقين لا يزول بالشك ومن شك في الوضوء و
 يتقن في الحدث اى يتقن انه احدث وشك هل

توضاء بعد ذلك ام لا فعليه الوضوء لما قلنا ومن شك
 في حلال الوضوء في غسل بعض الاعضاء هل غسل ام لا فعدم
 غسله كان متيقنا فلا يزول بالشك فعليه غسل ما شك
 فيه وان شك في ذلك بعد تمام الوضوء فلا يلتفت الى الشك
 ولا يلزمه غسل فيه ^{ما شك فيه} ما لم يتقن بعدم غسل لان التمام قرينة
 ترجح غسله وكذا من علم انه قد فعل الوضوء وشك هل توضاء
 ام لا فهو على وضوء ومن علم انه جلس لقضاء الحاجة وشك
 نظر الى قرينه ولو يتقن انه لم يغسل عضوا من اعضاء الوضوء
 ونسي اي عضو هو ذكوة مجمع التوازل انه يغسل الرجل الجري
 ومن راي بطلان بعد الوضوء لا يعلم هل هو مأ وبول ان كان اول
 ما عرض له اعادة الوضوء وان كان الشيطان يربسه كثيرا يلتفت
 اليه ليتقنه بالطهارة وشكه في الحدث وينبغي ان ينضح فرجه
 وسراويله بالماء اذا تراء قطع الوضوء او تخشى بالقطن ^{ان يجمد}
فصل في بيان الجلوس للحقيقة والنجاسة على ضربين
 اي نوعين نجاسة غليظة ونجاسة خفيفة اما النجاسة

هل قالوا لا فاعليه الوضوء

الغليظة

الغليظة فهو كالعدو وهو جميع الانسان والبول اي بول
 ما لا يؤكل لحمه ^{اي انسان يورثه في نجاسة} سوي الفرس والدم المسفوح والخمر ونحو الكلاب
 اي جميعه وكذا سائر سباع البهائم ^{او الفحش} ولحم الخنزير وجميع جزائه
 هذه الاشياء نجاستها يجمع عليها الاشهر ^{برأيه} الخنزير فان فيه
 رواية عن محمد انه لو وقع في الماء لا يتنجسه وكذا الخدم
 ما لا يؤكل لحمه اذ لم يكن مذبوحا بالتسمية حقيقة او حكما
 او الذابح مسلم او كافرا فان تلك الخدم نجس بنجاسة غليظة
 واما اذا نجس ذلك الحيوان بالتسمية حقيقة او حكما

اي كلب نجاسة

وكان الذبح مسلما وكنا يتيئا وصلى احد مع جمه او جلده قبل
 الدابة فيجوز ما صلى هذا الذي ذكره ^{البيضة} هو اختيار صاحب
 الهداية وطائفة والصحيح ان اللحم لا يظهر بتركوة قاله
 في الاسرار وغيرها وقد حققناه في الشرح ^{البيضة} الخنزير
 فانه لا يجوز الصلوة مع لحمه اذ كان نذرا على قدر الدرهم

وكذا جلد فانه اذا ذبح بالتسمية لا يظهر لحمه ولا جلده
 لانه نجس العين اما لو ذبح جلد في غير الرواية عن اصحابنا
 انه لا يظهر وعليه عامة المشايخ لما تقدم انه نجس العين
 وروى عن اني يورث في غير الرواية انه يظهر بالذباغة و
 ويجوز بيعه والانتفاع به والصلوة به طهيرة وهو غير صحيح
 واما اوراق جمع روث وهي رجميع ذي الحافر والاشياء جمع خنثى
 وهو رجميع نوح البقر والفيل فكلها نجاسة غليظة عند
 انيخ وعندهما نجاسة اوراق والاشياء سوى الفيل حقيقة
 وذكر في غنية الفقهاء وكذا في غيرها بول الحمار وخر الدجاجة
 والبط وكذا اخر الاوز والحباري وما اشبه ذلك تمام استحلال
 الاغنياء وفساد نجاسة غليظة اجماعا واما النجاسة
 الخفيفة فهي كبول ما يؤكل لحمه وهذا عند اني حنيفة وان يورث
 واما عند محمد فبول ما يؤكل لحمه طاهر وهو قول مالك وخر ما
 لا يؤكل لحمه من الطيور والخر هو رجميع الطير وكون خمر ما لا يؤكل
 لحمه نجاسة حقيقة انما هو في رواية الفقيه ابو جعفر عند اني

او غس
 طيل
 در نقول

عن اني حنيفة

عن اني حنيفة وروى عنهما انه نجاسة غليظة وروى الكوفي
 انه نجاسة غليظة عند محمد وعندهما طاهر وصحيح
 شمس الاثمة السرخسي في مبسوطه وفي الجامع الصغير
 لفا نجان انه مخففة عندهما ومغلظة عند محمد وصححه
 صاحب الهداية وقول المصنف وقال محمد كالاها طاهر
 الله يعني بول ما يؤكل لحمه وخر ما لا يؤكل لحمه غير صحيح
 من تفصيل الخلاف ولم يذكر في رواية ان خمر ما لا يؤكل لحمه
 طاهر عند محمد واما بول ما يؤكل لحمه فمسلم وقد ذكرناه ولما
 بول الهرة ففي المذهب هو نجس نجاسة غليظة وروى عن
 محمد في الذي يعتاد البول ان بوله طاهر للضرورة وعموم
 البلوى لتعذر الاختران عند وقال الفقيه ابو جعفر بن محمد
 الاناء دون الثوب وهو حسن لان العادة تمنع الاوان فلا ضرر
 في حقها بخلاف الثياب ولما يؤكل لحمه من الطيور سوى الدجاجة
 والبط والاوز ونحوها فطاهر عندنا وذلك كالحمامة والصقور
 ونحوها لا اجماع على اقتنائها في المساجد مع الامر بتطيرها

الاحتلا

فانها

لضرورة التطهير وعند البعض لا يصير مستعملا حتى يستنقصة
 في مكانه والصحيح انه كما زال عن العضو صار مستعملا لزوال
 الضرورة وقوله استعمل في البدن اخترازا عما اذا استعمل في
 غيره كالنوب فانه لا يصير مستعمل ولو كان مع نيّة القربة
 ويدخل فيه ما لو غسل يديه قبل الطعام او بعده بنية اقامة
 السنة فانه يصير مستعملا ويتفرع على ما ذكرنا امارة غسلت
 القدر والقضاعة او غسلت يدها من الوسخ او العجين او
 من الخنا لا يصير ذلك الماء مستعملا ان لم يكن على يديها حدث
 بالانفاق لعدم وجود شيء من الامرين والآفة على قول محمد
 خاصة وفي فتاوى قاضيان المحدث والجنب اذا دخل يده
 في الاناء لا غتراف وليس عليهما نجاسة لا يفسد الماء يعني
 الماء لا يصير مستعملا وكذا لو ادخل يده في الجيب الى المرفق لا يخرج الكون
 رجله في البر لطلب الدلو لا يصير الماء مستعملا للضرورة
 بخلاف ما لو ادخل يده او رجليه للبرد ولو اخذ الجيب الماء
 بجملة لا يبريد المضغ لا يصير مستعمل عند محمد وقال ابو يوسف

قوله لا يصير مستعملا
 في الجيب الى المرفق

وهو المختار لا يفسد ما له يغلب عليه ويكره شرب الماء

لا يبقى

الا يبقى طهورا قال قاضيان هو الصحيح وان ادخل الجنب والمحدث
 يده في الاناء يريد الغسل ان ادخل الاصابع دون الكف لا يصير
 مستعملا وان ادخل الكف يصير مستعملا كذا في الخلاصة وفيها
 الطاهر اذا اغتسل في البر بنية القربة افسده وان اغتسل
 لطلب الدلو وليس على بدنه نجاسة ولم يدلك فيه جسده
 لم يفسده عند جميعنا قول وكذا ذلك لان الله الوسخ و
 لو غسل المحدث غير اعضاء الوضوء فالاصح انه لا يصير مستعملا
 وكذا اغتسل ثوبا او اناطاهرا ان ادخل البقي يده في الماء علم
 انه ليس بها نجس يجوز التوضوء به وان شك في طهارتها
 يستحب ان لا يتوضأ به وان توضأ بها ان هذا الم يتوضأ
 به وان توضأ بها وبما اختلف فيه المتأخرون والمختار ان
 يصير مستعملا اذا كان عاقلا لانه قوي قربة معتبر وان
 انشغ من غسل الجنب في الاناء لا يفسد الماء اما ان سال
 فيه سبلا فانه يفسد في كل موضع الحمام وعلى قول محمد
 وهو المختار لا يفسد ما له يغلب عليه ويكره شرب الماء

فأما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به والكلام عليه متوقفا
 في الشرح وأما الجلد الفضيل فيطهر بالدهن باغلة كسائر الباع
 وعظمه طاهر يجوز بيعه والانتفاع به إلا عند محمد فإن
 عنده الفضيل نجس العين كالخنزير فلا يجوز الانتفاع منه بشئ
 وروى عن محمد أمر أن صلت وفي عنقه قلادة وعليها سنبل أسدا
 نعلب أو كلب جازت صلواتها الطهارة ^{أي كذا} هذه الأشياء وكذلك
 سنن الإنسان وعظمه طاهر في الصحيح فيجوز الصلوة معه
 مطلقا على ظاهر المذهب وعن محمد أنها لا يجوز إذا زاد على قدر ^{أي كذا}
 وذكر الشيخ الإمام الإسماعيلي بكسر الهمزة واسكان السين
 المهملة بعد هاء باء موحد والفتحة وزن ساكنة وكاف منسوب
 إلى إسماعيل قرية من قرى إسماعيل في شرحه الشهاب ^{أي كذا} أي فروه
 إذا خرج من دار الحرب وعلم أنه مدبوع بورق الميتة لا يجوز
 الصلوة به ما لم يغسل ^{أي كذا} لا يتنجس بعد الدهن باغلة بالورد فيطهر
 بالغسل ثلاثا مع العصر وإن علم أنه مدبوع بشئ طاهر جازت
 الصلوة به وإن لم يغسل وإن شك أنه مدبوع بشئ نجس ^{سحق}

او بشي طاهر فالفضل ان يغسل ينزول الشك وان لم يغسل
 جاز بناء على ان الاصل الطهارة والدبابة وهي ما يمنع النتن
 والفساد عن الجلد على ضربين حقيقة وحكمة فالحقيقة
 ان يدبغ بشي طاهر من الادوية المعدة للدبغ كالقصير والسنة
 والمليح والقرص ونحوها ولو اصابها الماء بعد الدبغة الحقيقة
 فاقبل لا يعود نجسا واما الحكمة فان يخرج الجلد عن حكم النسا
 وينزل النتن عنه من غير استعمال شئ من الادوية بل اما
 بالترتيب اى جعل التراب عليه او جعل في التراب بالشمس
 او وضعه الشمس او بالاقائه في الریح فنزول رطوباته
 هذه الثياب ويصير مدبوغا طاهرا ولكن لو اصابه بعد الدبغة
 الحكيمة ماء فغن اى حنيفة في عود نجسا روايتان في رواية
 يعود نجسا العود الرطوبة وفي رواية لا يعود نجسا وهو الاصح
 لان هذه رطوبة طاهرة غير تلك الرطوبة النجسة التي كانت
 فيه وكذا حكم الثوب اذا اصابه ففكر ثم اصابه الماء وكذلك
 الارض اذا اصابها نجس وجفت ثم اصابها الماء وكذا الثبر اذا

النتن

الروحة

اذا التنجس فغارب ثم عاد ماؤها في كل من هذه المسائل
 روايتان في عودها نجسة والاصح في غير المتى عدم العود
 في المتى العود وقوله وفي فتاوى ضحان ان الاطهر في البئر
 ان يعود نجسا غير صحيح بل المذكور فيها في فضل البئر الصحيح
 انه طاهر ويكون ذلك بمنزلة الفرخ وذكر في المحيط الاطهر
 ان لا يعود نجسا لان الزايل لا يعود بلا سبب جديد **فصل**
في البئر واذا وقع في البئر نجاسة نزحت اى اخرج ماؤها وكان
 فيها من الماء طهارة فلا يحتاج الى غسلها او بشي اخر وان
 وقعت فيها قارة او عصيفور او ما هو نحوها في القدر ينزخ
 عنها منها عشرون ذكوا الى ثلثين لما روى عن اسنانه قال
 في قارة ماتت في البئر فاخرجت من ساعتها ينزخ منها عشرون
 ذكوا والعشرون بطريق الايجاب والثلثون بطريق الافتحان
 والمعتبر هو الدلو الوسط وهو ما سيع صاع من ثلث المعتدل
 وان ماتت فيها حمارته او دجاجة او سنورا او مقاربها
 في الحشة ينزخ منها اربعون ذكوا وخمسون كذا في جامع السعير

صاع دلو بلا قارة درهم در

قال في الهداية وهو الاظهر يعني اظهر من قول القدوري الى سيني
 حديث سعيد الخدري انه قال في الدجاجة اذا ماتت في البئر ينزح
 منها اربعون دلو وهذا البيان ^{بطريق} الإيجاب والخسوف بطريق ^{الاحتياط}
 وان ماتت فيها شاة او كلب او ادمي تنزح جميع الماء لما روى
 عن ابن سيرين ان زنجيا وقع في زمزم بعني ماتت فامر به ابن
 عباس فخرج ولم بها ان تنزح وكذا ينزح جميع الماء ان يخرج
 الكلب والخنزير حيا وان اى ولو لم يصيب منه الماء لان الخنزير
 نجس العين وكذا الكلب رواية وفي رواية ليس بنجس العين
 فقال يصيب في الماء لا يجب نزحه كما في سائر السباع وقبل عندها
 نجس العين وعندنا في حنيفة لا وقد استوفينا ذكر الاختلاف في
 الشرح وكل حيوان سوى الكلب على ما ذكره اذا اخرج حيا وقد
 اصاب الماء فيه فانه ينظر ان كان سور طاهرا ولم يعلم ان عليه
 نجاسة لا يتنجس الماء ولكن يتوضأ منه احتياطا لاحتمال
 انه كان عليه نجاسة او انه احدث عند الوقوع ومع هذا
 ان توضأ جان لان كسل عدم ذلك الا ما كان غابيا كما قالوا

في القارة

في القارة اذا هربت من الهرة في البئر نجسها الغلبة البول
 منها عند الخوف من الهرة وان كان سور نجسا ينزح كله لا
 لتنجسه سور والاظهر وجوب النزح فيما سور نجس سواء
 اصاب فيه الماء او لم يصب علما اختاره قاضينا وقد حققنا
 في الشرح وكان سور مكروها ينزح منها عشرة دلاء ونحوها
 استحبابا كذا في الخلاصة احتياطا وان كان مستكورا ينزح كله
 ايضا يذهب الشك كذا روى عن ابي يوسف في الفتاوى ولم يذكر
 عن غيره خلافا وان انفتح فيها الحيوان الواقع ونفسه جميع ما
 فيها من الماء سواء صغر ذلك الحيوان او اكبر ^{بشرط} ان كان مما يفسد
 الماء وكذا الوقوع فيها ذنب القارة ونحوه لانتشار النجاسة في جميع
 الماء وان وجد فيها قارة ميتة ولا يدرون انها متى وقعت
 ولم ينفتح ولم ينفسح اعادوا صلوته يوم وليلة اذا كانوا ^{بمسح} يتوضئون
 منها وذلك اليوم والليلة ^{طاهر} وعسى كل شئ اصابه ما اوقها
 في الزمان المذكور وان كانت ^{طاهر} تنفتح او انفسحت اعادوا
 صلوته ثلثة ايام وليها ليا اما او مادى بوضوئهم منها

منها في الزمان المذكور وغسلوا كل ملتح أصابه ماؤها فيه عند
 في حنيفة وقال ليس عليهم إعادة شئ ولا غسل شئ حتى يتحققوا
 انها متى وقعت احتمال تلك الساعة فماتت وكانت ميتة متحفة
 او متفسخة ثم وقعت بريح او غيره والى حنيفة انه كونها في البر
 سبب ظاهرها فيها فيحمل عليه احتياطا والانتفاح والتفخ
 يدل على ما طول المدة فقد بالثلث باعتبار الغالب واذا وقعت
 بريح او بغيره في البر من بئر الابل او الغنم فان خرجت المتفحة
 لم يتجنس البئر استحسانا لدفع الخرج لان لبار الغلوات ليس لها ^{النفس}
 اعطية والمواشي تبع حولها او الرياح تمسب فجعل القليل غفلا
 دون الكثير وان خرجت بعد النفث يتجنس البئر وهذا استحسانا
 والقياس ان يتجنس البئر على كل حال لان هذه نجاسة وقعت في ماء
 قليل فيتجنس كالورقة في الاناء وان وقعت اي بيرة او بيرة
 في اللبن وقت الحلب فان خرجت حين وقعت ولم يسبق لها اثر
 لم يتجنس اللبن ايضا كما لم يتجنس البئر وهو مروي عن علي بن ابي طالب
 وقعت في غير زمان الحلب فهو كوقوعها في سائر الاوانى فتجنس

صغلا وغيره في الاصح جافق جولا

ان ان خرجت بعد النفث يتجنس البئر

في الاصح لان الضرورة انما هي زمان الحلب لان من عادتها ان تبصر
 عند ذلك الوقت والاختار عن عيسى ولا كذلك غيره وروى
 عن ابي مخنف ان البيرة اذا كان يابسة لم تفسد الماء اي ماء البئر ماله
 يستكثر الناس لعموم البلوى وفيه اشارة الى ان الرطوبة ليست
 كذلك وفيه ان حد الكثير ان يستكثر الناظر وهو الصحيح وقيل
 ان ايجل كل دلو من بيرة او بعرتين وعن محمد بن ابي خازيم
 وجه الماء في الرطوبة او المنكسة اليابسة اختلاف بين الشايع
 بعضهم افي فيهما بالتجنس وبعضهم سوي اي بين الرطب
 واليابس والمنكسر والصحيح وهو مختار صاحب الهداية لتحقيق
 الضرورة في جميع الاوراث بمنزلة المنكسة للخلل والرخاوة فيها
 وكذا الاختاء واكثر المشايخ على انه تعب فيه الضرورة العامة
 والبلوى ان كان فيه ضرورة بتغير الاختار وقوع الخرج
 كايار الغلوات الغير المحفوظة الكثيرة الطارق ولا يحكم للضرورة
 وان كان الاختار غير متعسر كابل البيوت والامكن للمحفوظ
 القليلة الطارق فهي بمنزلة الاناء لا يعفي فيه القليل وهذا

بالتجاسة

يشترط الصب او ما يقوم مقامه في طهارة العضو ولم يوجد
 فلم يطهر الرجل في الماء لم يزل به حدث ولا استعمال للقرية فيبقى
 كما كان وقال محمد كلاهما طاهران الرجل بخروجه عن الحدث والملازمة
 لم تقم به قرينة لعدم النية هذا كله اذ الله يكتفي على يديه وثوبه نجاسة
 حقيقة وان كان على بدنه او ثوبه نجاسة حقيقة او كان مستنجاه
 بغير الماء يتنجس الماء بالاجماع ولو وقعت الحائض ان كان بعد انقطاع
 الحيض فهي كالجنب وان كان قبل الانقطاع كالطاهر غير المحدث ولو
 وقعت في البئر اكثر من فارغ واحدة فقد روي عن ابي يوسف انه قال
 الى اربع ينزح عشرون دلو او تثلثون فحكم الاربع لحكم الواحدة وان كانت
 الفارات الواقعة خمسا ينزح اربعون دلو او خمسون الى تسع
 فحكم الزائد الى تسع لحكم الدجاجة وان كانت الفيران عشرا ينزح ماء
 البئر كله لانه بمنزلة الكلب وعن محمد الفارسي ان كانت كهيتة
 الدجاجة ينزح اربعون وفي المهرتين ينزح كل الماء كذا في التنجس
 وهو اقل من قول ابي يوسف الا ان يكون مراده الصفار التي الخس
 منها قدر الدجاجة وغيرها فلا خلاف في الحقيقة وان كانت

البئر

البئر معين لا يمكن نزحها الا بجرع عظيم له اجره من مقدار
 ما كان فيها من الماء وقت ابتداء النزح ثم ان المشايخ اختلفوا
 كيف يقدر ما كان فيها قال بعضهم تحفر حفرة مثل عمق الماء
 وطوله وعرضه وتخصص فينزح الماء حتى يلا الحفرة وهو
 روي عن ابي حنيفة وابي يوسف وقال بعضهم وهو عن ابي حنيفة
 ايضا يحكم به اذا عدل من الصل البصرة بالماء فينزح منها
 يحكمها فان قالوا ان ما فيها ذلك الوقت الفدلول مثل انزح
 ذلك وهذا اشبه بالفقه قاله في الهداية وفي الكافي هو الصحيح
 وروي عن محمد انه قال ينزح منها مائتا دلو الى ثلثمائة دلو
 واما اجاب بذلك بناء على كثرة ابار بغداد كذا في المبسوط
 والمروءي عن ابي حنيفة انه اذا نزح منها مائة دلو يكفي وهو بناء
 على ابار الكوفة لقلة الماء فيها كذا في الكفاية وهذا اي اعتبار
 غالبا ابار البلد ايسر على الناس واعتبار قول العدلين احوط
 واذا انزح بوقوع الفارة عشرون دلو او تثلثون يطهر الدلو
 والرشاء بالكسر والمد وهو الخيل وكذا تطهر البكرة وتنجسها

ويدل المستقي تبعاً لطهارة البرد وكذا في كل موضع نخرج مقدار
 ما وجب وفي وجوب نخرج الكل اذا وصل الى الحد لا يخلو نصف
 الدلو كان النزع للكل ويجزم طهارة البرد وتوابعها ذكره البراري
 وذكر قاضيان انه اذا بقي مقدار ذراع او رراعين يصير الماء
 طاهراً وطهوراً وهو واسع وذلك احوط ولو نزل جوا بدو انخرق
 فان كان يخرج فيه اكثر من نصفه فهو بمنزلة الصحيح ذكره
 البرزاي ايضا وموت ما ليس اي دم سائل لا يتنجس الماء ولا
 غيره اذا كانت امان فيه كالبرق او البعوض والذباب والمزنايين
 بجميع انواعها والعقارب والخناتيس والعلق وما شابه ذلك
 من الفرائض وضار الحشرات وكذا موت ما يعيش في الماء اذا مات
 في الماء ووقع ميتا فيه لا يتنجس كالسمك والضفدع والمائي و
 السرطان والحية المائية وان ما حلق في غير الماء من الاطعمة والارولة
 فيه تفصيل اما السمك فانه لا يتنجس بلا خلاف واما الضفدع
 اذا مات في العصب ونحوه فقد اختلف المتأخرون في كونه يفسد
 ولا قال للمصل واكثرهم على انه يتنجس قاله الهداية لانعدام العدن

اي سوله
 خنا في سب مع خنقاس طوكو
 قود دينك دوشي كوش

اقله

وفيها

وفيها وفي الكافي وقيل لا يفسد وهو الاصح لانه لا دم فيه
 لان الدموع لا يعيش في الماء وفي الهداية الضفدع الجري والبري
 سوى وقيل البري يفسد لوجود الدم وعدم المعدن ثم المائي ما
 يكون توالده ومثواه في الماء فبصير الماء يفسد الماء اذا ماتت حية
 في الصحيح وكذا غير الماء بالطريق الاولى وذكره الاسيحا في
 شرح ما يعيش في الماء مما لا يقبل كحل اذا مات في الماء لا يتنجس
 وتفت او تفسخ فانه يكره شرب ذلك الماء اما الحية البرية
 اذا ماتت في الماء ففسد الماء هو ورو عن محمد الاختلاط الاجزاء
 المحرم كلها بالماء واحتمال ابتلاعها معه وما يحتمل فيه تناول الحرام
 يكون تناول وفي النجس لو كان للضفدع اي البري دم سائل يفسد
 ايضا ومثله لومات حية برية لادم فيها في اناء لا يتنجس وان
 كان فيها دم نجس وقول النص وكذا الحية المائية اذا كانت كبيرة
 لها دم سائل مبين على غير الاصح والاصح عدم النجس لان ما فيها
 ليس بدم حقيقة اذ الدموع لا يعيش في الماء على ما تقدم عن الهداية
 وفي الكافي وكذا الوزغة اذا كانت كبيرة اي بحيث يكون لها دم

والا تفتحت

كله حكم يردلي

سائل فأنها تفسد الماء لما تقدم في الضفدع البري والحية البرية
ثم الضفدع الماء الذي يكون بين أسابه سترة والبري مجلجلا
هي جمع سورا بالهمزة والمراد به ما يبقى بعد شرب الشارب وقد
يطلق على بقية الطعام سورا الأدمي طاهر بالاتفاق سواء كان
مسما أو كافرا أو جنبا أو حائضا أو نفساء أو محدثا أو طاهرا
من جميع الأحداث أما لو شرب منه أو شربها فشرب من فورة شرب
يسورة ولو شرب بعد مارة دريته في فيه وذهب الاثر فلا
يشرب سورا عندنا في حق واني يجوز خلاف المجد وكذا سورا
ما ينقل كل كبد من الحيوان طاهرا بالاتفاق كالابل والبقرة والغنم
لتولد الاعراب من لحم طاهر وأما سورا الغرس فحق في حق فيه
أربع روايات ذكر في المحيط الآتي ما قاله المستنفذ رواية
نحو شربها دم ره بغير العنق بل في المحيط في رواية قال أحب
لاني يتوضأ بغيره وهو رواية ابن أبي عمير ورواية مشكوك
كسور الجمار وفي رواية وهي رواية الحسن عنه أنه مكروه
كألمه والمراد كراهة التحريم وفي رواية وهي رواية كتاب الصلاة

أنه طاهر

أنه طاهر بلا كراهة وهو الصحيح من مذهبه لأن كراهة أكله
لكرامته لا بحيث فيه وإنما عندنا فهو طاهر بلا شك لأنه ما
لحم وبه أي يكونه طاهرا من غير شك أخذ بعض المشايخ بكل
المتأخرين وسورا الكلب والخنزير وسائر سباع البهاشم
نجس بالتفريق عما ثنا لتولده من لحم نجس خلافا لما لا في كل
لشافي وأحمد في غير الكلب والخنزير وسورا سباع الطير
كالصقر والبانى والشاهن ونحوها وسورا ما يمكن في
البيوت من الحشرات وغيرها مثل الحية والعقرب والوزغة
والقارعة والدجاجة المختلطة أي غير المطلقة غير المحبوسة
والهرة مكروه أي يكون النقص في به عند وجود غيره وكذا شربه
كراهة تنزيه وقيد الدجاجة بالخلافة حتى لو كانت محبوسة
بان كان في مكان وردها وحفظها وماؤها خارجة بحيث لا يصح
منقارها إلى ما تحت رجلها فلا كراهة لسورها وقال شيخ الإسلام
أن كانت لا تصل إلى نجاسة غير طاهرة فلا كراهة في سورها وإن كانت
تصل منقارها إلى ما تحت رجلها لانه لا تحول في نجاسة نفسها
قدّم

قدّم

وروي عن ابي يوسف انه قال يمنع ان تحس بناء على انه نجاسة
والصحيح ان الشك في طهوريته لا يطرأ به بل هو طاهر قطعاً وقد
تقدم وان اصاب الثوب او البدن شئ من السور الخمس يمنع
جواز الصلوة اذا اراد على قدر الدرهم والاصل فيه اي في ما يمنع
جواز الصلوة ان النجاسة الغليظة اذا كانت قدر الدرهم او دونه
فهو عفو لا يمنع جواز الصلوة عندنا عند زفر والشافعي يمنع
جواز الصلوة وان قلت وكذا عند مالك ولحمد ولكن ينبغي
ان يفصل وان كانت النجاسة اقل من قدر الدرهم على ما تقدم في الاربعة
حتى ان الثوب والبدن اذا اصابته من النجاسة الغليظة اقل من
قدر الدرهم ولم يفصل ثم اصابته منها مقدار ما لو حجت بتلك
اي تلك النجاسة التي اصابته او لا يصير المجموع اكثر من قدر الدرهم
منعت تلك النجاسة حينئذ جواز الصلوة بالاجمع وقد روي
عن ابي حنيفة رحمه الله انه غسل ثوبه من قطرة دم اصابته لزيادة
ورعه ومخافة على اداب الشريعة ودقايق التقوى ثم الدرهم
الدرهم المقدور به هو الدرهم ^{الكبير} الشاهلي بكسر الشين منسوب

الشهليل

الى الشهليل اسم موضع وهو مثل عرض الكف اي مقعر الكف وهو داخل
اصول الاصابع وقال الفقيه ابو جعفر الهندواني يقدر بالوزن اي
بالدراهم الوزني وهو ما يبلغ وزنه مثقالا في النجاسة المتجسدة فان
للجرح والجذكال عذرة وحكم الميتة ونحوها ويقدر بالبسط والعرض
المذكور في النجاسة الرقيقة التي لا يجر لها كالبول والخر والدم للمايع
ونحوها فالمعتبر في الكثيف وزن ذان النجاسة في الرقيق صلتها
وان اصابته اي الثوب دهن نجس هو اقل من قدر الدرهم وقت
الاصابة ثم انبسط بعد ذلك حتى صار اكثر من قدر الدرهم فالعضم
يعتبر وقت اصابة فلا يمنع جواز الصلوة وان زاد ذلك وقال بعضهم
يعتبر وقت الصلوة به وح يمنع الصلوة وبه اي بالقول الثاني اخذ
المتأخرون ان مساحة النجاسة وقت الصلوة اكثر من قدر الدرهم
وما صلى به قبل الانبساط يائس لعدم القدرة المانع في ذلك الوقت
وان اصاب الدهن النجس للجلد وتشرب الدهن اي ستر الدهن
او ادخل الرجل يده في السمن النجس او غيره من الادهان النجسة او لآفة
حتى اذا خضبت باخنة النجس او غيره من الخفافات النجسة او الثوب

في الجلد
منه خضاب رنك مضاف

اذا صبغ بالصبغ بالكسر عما يصبغ الخس ثم غسل كل من الاشياء المذكور
 ثلث مرات ظهر الجلد من الخس المشرب والثوب من الصبغ الخس و
 اليل من الدهن الخس والخضاب الخس وان بقي اي ولو اثر الدهن من كونه
 في اليد والجلد واثر الصبغ في الثياب واثر الخضاب ^{في اليد} لاثم الذي يشق
 زواله لا يضر بقاءه وما شرب الجلد من الدهن فهو عضو لذلك
 وذكر في المحيط يطهر الثوب اي المصبوغ بشي نجس بشرط ان
 يغسل حتى يصفو الماء ويبسل منه الماء الابيض اي الخالص من لون
 الصبغ وكذا قال قاضيان في خضاب اليد ينبغي ان لا يكون طاهر
 مادام يخرج منه الماء المتلون بلون الخناء وان غسل اي ودوغسل
 الاشياء المذكورة بالماء بغير حرص ولا صابون ونحوها فانها تطهر
 اذا لم يسبق في الماء لون الا يرى ان ما روي عن ابي يوسف تطهر الدهن
 الخس اي المتنجس انه اذا جعل الدهن في اناء فصب عليه الماء فعملوا
 الدهن الخس على وجه الماء فبرق بشي وبارق الماء ثم يفعل هكذا حتى
 اذا فعل كذلك ثلث مرات يحكم بطهارة الدهن خلافا لجمد والفتوى
 على قول ابي يوسف وذكر في الزخيرة رجل ادهن رجليه ثم قوضا

وغسل رجليه

فلم يقبل الرجل الماء جاز وضوئه لان الفرض الغسل وهو سائلة الماء
 وقد حصل ثوب مبطن اصابه في ظهارة نجاسة اقل من قدر الدرهم
 فنقدت الى بطانته فصار الخس باعتبار الموضوعين اكثر من الخس
 قدر الدرهم يمنع ذلك الخس جواز الصلوة عند محمد لان البطانة
 مع ظهارة في حكم الثوبين وعند ابي يوسف لا يمنع انتها في حكم ثوب
 واحد ولو نقد الخس في الثوب الواحد الى الوجه الاخر لا يضر فكذا
 هذا وقيل ان كان الثوب مضربا لا يمنع بالاتفاق والاولى ان يأخذ
 بقول ابي يوسف في المضرب ويقول بمجد ~~وهو~~ في غير المضرب
 لان الضرب يصير ثوبا واحدا واذا الف الثوب المبلول الخس
 في ثوب طاهر يابس فظهرت اوثه اي ندوة المبلول على الطاهر
 ولكن لا يصير رطبا بحيث يسيل منه شي بالعصر بل كان بحيث
 لو عصر لا يسيل منه شي ولا يتقاطر لاختلاف المتأخر فيه والاصح انه
 انه لا يصير نجسا والمراد من المبلول المبلول بالماء المبلول بعين النجاسة
 كالبول فان الطاهر لو تعلق بالمبلول بالبول فظهرت فيه ندوة نجس
 على ما حققناه في الشرح وكذا المراد ان المظهر في الطاهر اثر النجاسة

من لون او مريح فلو ظهر شيء من ذلك يتنجس وكذا حكم الثوب الطاهر
واليا بس ايضا اذا انبسط على أرض نجسة رطبة بالماء فظهرت طوبتها
فيه ولكن لا يقطر لعصر فلاته لا يتنجس وكذا لو كان الثوب مبلولا و
والارض باسنة نجسة لا يتنجس الثوب ما لم يظهر فيه عين النجاسة وكذا
ان نام على فراش نجس ففرق وابتل الفراش من عرقه فانه ان لم يصب
بلل الفراش بعد ابتلاله بالعرق جسد لا يتنجس جسد وكذا اذا
غسل رجله ومشي على لب نجس فابتل التبدل لا يتنجس رجله وكذا ان
مشى على أرض نجسة بعد ما غسل رجله فابتلت الارض من بلل رجله
واسود وجه الارض لكن لم يظهر اثر البلل للتصل بالارض في رجله
لم يتنجس رجله وجازت صلوة ظهور عين النجاسة في جميع ذلك
واما ان صار في الارض طينا رطبا من بلل رجله فان اصاب ذلك الطين
رجله في يتنجس رجله ولا يجوز صلوة ما لم يغسلها ان كان قد
مانعا قال في الفخري رجل رمدت عينيه فمست بكساء الميم فاجتمع
رمصها بفتحها وهو مسح بيض يجتمع في اللق اى جانب العين مما
يلي الانف قال جيب ان يتكلف في اتصال الماء يعني ما تحت الرمص ان لم

يفسر ايطاله

ايصاله كاجيب ان يتكلف في اتصال الماء في الما في حالة الصحة
ايضا وهذه المسئلة محلها مباحث الوضوء والغسل اذا أصاب
الرجل وهما في اذنه فكت في ثمانه يوم ما تم خرج اذنه فلا وضوء
عليه لا الثاغ ليس محل النجاسة وكذا ان خرج من انف فلا وضوء
عليه لما قلنا وان خرج من الفم فعليه الوضوء قيل لان ما يخرج من
الفم اتما يخرج بعد الوصول الى الجوف وهو محل النجاسة وان دخل الماء
في اذنه عند الاغتسال لم يخرج من انفه فلا وضوء عليه وكذا ان
عاد من اذنه وان خرج من الفم فعليه الوضوء وهذه المسائل وان
كان محلها نواقض الوضوء لكن لما كان ما يوجب الوضوء يكون نجسا
ناسب ذكرها في مباحث النجاسة اما بعد فليس الا استيراد وهو مضاف

قوله القرحة اذا برئت وارتفع قشرها وهو الجلد الذي كان تحت المادة
ولكن اطراف القرحة موصولة بالجلد لم يرفع الا الطرف الذي كان يخرج من الفم
فانه منفعة غير متصل بالدم فتوضا صاحب القرحة فوق ذلك الجلد لم يرفع
جان وضوءه وان اى ولو لم يصل الماء حال الوضوء الى ما تحت اى الى ما تحت
الجلد لم يرفع لان ما تحت باطن وهو ما مور يغسل الظاهر ولو توضا

جعل لم خلق ركنه والحية وقلم غفره لم يجب امرار الماء على تلك الاعضاء وقد
 تقدم ذلك بحمد الله الذي يسيل من فم النيام فهو طاهر سواء كان متحلاً من الغم
 او من رقيقاً من الجوف وذكروا المحيط ان ان جف وبقي له ان رأى ربح او دون فهو
 نجس وقال في المنقطع هو طاهر الا اذا علم انه انبعث من الجوف وهو سلب
 الماء المحيط وهو الاحوط واما النجاسة الخفيفة وهي كبد ما يوق كل لم فيها
 مقدراً في منع جوار الصدوق ^{بأكثر} القاضي الذي استفتى ^{الطبيعية} الطياع السليم
 او طبيعة التلبي به وروى عن ابي جهم انه مقدراً بشير في شبر هكذا في جميع
 النسخ والفتاوى ان هذه الرواية عن ابي يوسف لا عن ابي جهم ورواية عن
 ابي يوسف ايضا انه مقدراً بذراع في ذراع وروى عن محمد انه يعتبر بالربع
 وهو مروى عن ابي جهم ايضا ومح في الهداية والكافي لا ربع اقيم مقام الكا
 في كثير من الاحكام ثم اختلف المشايخ في كيفية اعتبار الربع قال بعضهم
 يعتبر بجميع الشوب الذي اصابته تلك النجاسة وقال بعضهم يعتبر
 ربع الموضع الذي اصابته تلك النجاسة ان كان ذلك الموضع ذبلاً فربع
 الذبلة هو المعبر في النسخ وان كان ذراعاً فربع ذلك وكان القائلين
 بهذا اربعة اربع تلك الشوب الشامل للبدن كله وقد يعتبر ربع

مجلسه در روز پنجشنبه ۱۳۰۲

عربی

مطالع الشريعة الفاضل الطاهر بن عبد الله بن عبد الرحمن

وثوب يجوز به العلوة وهو ما يستر العورة والعقل الاقل هو الخنثار وهو
 ربع الثوب للصاب صغيرا كان او كبيرا **انا غفر الله** فهو الطهارة من
 النجاس ^ط وجميع ^ط بفتح الجيم نفس النجاسة وبكسر ما الشيء محكوم بجلالة
 والاول اخص فكل نجس بالفتح فهو نجس بالكر من غير عكس اي يفرض
 على المصلي اي من يريد ان يصلي قبل الشروع في الصلوة ان يزيل النجاسة
 المانعة عن بدنه وثوبه ولكان الذي يصلي فيه نقول تعال وثيابك
 فطهر واوجب تطهير الثوب وجب تطهير اليدين ولكان بالاولوية
 لا تقعا الزم للصلوة منه ^{١٤} اي ايرلزدن دن توبدن ^{١٥} وقد تنفك عن الثوب اذا
 لم يوجد وكما يجوز اناتها اي النجاسة الحقيقية بالماء المطلق فكلما
 تجوز اناتها بالماء المقيّد كما ورد وماء البيطخ والخيار وبكل ما يبع
 طاهر يمكن ان ينهايه كالماء ونحوه وكذا يجوز ان ينهاها بالتراب والتراب
 لان المقصود قلع اثرها وذلك في موضع منها اذا نال طين الكين ونحوه
 بالدم او نال طين رأس الشاة مثله ثم ادخل النار فاخرقت الدم اثرها ^{وذلك}
 طهر الرأس والكين بالنار لحصول المقصود وكذا اذا اصاب
 الكين دم فسخ بالتراب يطهر لما قلنا وروى عن محمد بن ابي ابي

الكين دم فسخ بالتواب يطهر لما قلنا وروى عن محمد بن ابي ابي

يد المسافر نجاسة قال محمد بن يونس مسحها بالتراب تخصيص المسافر لأن الغالب
عليه عدم ما يزيل به النجاسة من المايعة فيقلتها بالتراب وليس مراد
انها قطرة حتى تجوز ذلك مع وجود المانع او ان لا يجب غسلها بعد ذلك
اذا وجد الماء وكذا اذا اصاب الخنجر ونحوه من النعل وغيره نجاسة لها
جرم كالغزاة والروث ونحوها عن ابي يوسف انه قال ان مسح بالتراب او باليد
على سبيل المبالغة يطهر وعليه اي قول ابي يوسف فتوى مشايخنا ذكرهم
في المحيط ومن انسخ ايضا يطهر باليد لكن اذا جفت النجاسة لا اذا
كانت رطبة وعند محمد لا يطهر الا بالغسل وان لم يكن لها اي النجاسة
التي اصابها الخنجر جرم كالبول والخرق ونحوها فلا بد من الغسل
بالانضاق رطبا كان او يابسا وكان في الناقض الامام ابو علي اتفق
لحمي عن الشيخ الامام ابي بكر محمد بن الفضل انه قال فمن اصاب
نعله النجاسة الرقيقة اذا مشى على التراب او الرمل وزق بعض
التراب او الرمل بالنعل وجف ومسح بالارض يطهر ايضا عند ابي
وهكذا اي كما روى ابن الفضل عن ابي خنجر روى الفقيه ابو جعفر
الهندواني عنه قال شمس الائمة الشري وهو الصحيح وعن ابي يوسف

ايضا

ايضا مثل ذلك الذي رواه عن ابي خنجر الآتية الى ابي يوسف لا يشترط
فيه كما الشترط ابو خنجر نعم بل مجرد ما استجسه بالتراب والرمل ولو مسح باليد
كما هو اصله في ذات الجرم والحاصل ان المختار للقنوي ان الخنجر ونحوه
يطهر باليد سواء كانت النجاسة ذات جرم من نفسها او صارت
ذات جرم بغيرها كالرقبة المستجسة بالتراب ونحوه رطبة كانت
او يابس لمحصل قلع اثرها بذلك بالكفاية وكذا يجوز ان التها
اي ازالة النجاسة في الجملة بالحك اي بالظفر ^{اي قنوي} ونحوه او
جرم والفكر اي ذلك بعضه ببعض اما الحكة والحك فانه في الخنجر ونحوه
حتى اذا اصابته نجاسة لها جرم فيبست يطهر بالحك والحك
عند ابي خنجر واني يوسف رحمهما الله نعم خلافا لمحمد بن قنبر لقلعها بكل منهما
اذ لم يبق لها اثر وذكر في المحيط ان محمد بن قنبر قولهما في طهران الخنجر
ونحوه باليد والحك والحك بالبري لما روى عن يوم البلاء والحرج في اصابة
الاروات ونحوها الخنجر والنعل وان تضاعف البوس ^{اي قنوي} البدن او الثوب وكان
حال كونه مثل رؤس الابر بحيث لا يدركه الطرف فذلك الانضاق
ليس شيئا معتبرا في النجاسة وقد سئل ابن عباس عن ذلك فقال ان ارجو

عن عضد الله تعالى اوضح من هذا اول وقوع الشيء عليه ذلك قليل
 قيل لا يستجبه وقيل يستجبه وهو الاصح لانه لا يخرج فيه وانتضاح الفية
 في الاناء ان كان قليلا بان لا يظهر مواقع القطر في الماء لا يفسده وان
 استبان من واقع فهو كثير يفسده وعندنا الميتة من ثلث الاول
 والثاني والثالث فاسد وما يصيب ثوب القاسل من ذلك مما لا
 يمكن الاصران منه عقود كره في حمان واما الفرق فينبيل النجاسة
 في المنى فيظهر الثوب من المنى به اي بالفرق اذا يبسل لقول
 عائشة رضي الله عنها كنت افرق المنى من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان نكس
 واعلم ان المنى نجاسة مغلظة عندنا وعند مالك والحمد في
 رواية خلافا للشافعي واحمد في رواية اخرى فانه طاهر عندها
 لكن يطهر بابه عندنا بالفرق خلافا لمالك وتحقيق الامم في
 الشرح ولو بالاول لم يستنج بالماء قيل لا يطهر المنى لمخرج بعد
 بالفرق وقيل ان لم يجاوز البول الشق يطهر به وكذا ان جاوز
 ولكن خرج المنى دثقا لانه يطهر لم يصب المجاوز وكذا يطهر العظمو
 عن المنى اذا اصابه بالحي والفرق وقد روى عن ابي حنيفة ان البذر

لا يطهر

لا يطهر بالفرق ذكر مثله في الاصل والظاهر من كلام صاحب الهداية
 شرح هذه الرواية لانه اخرها مع دليلها وعادته فاعلم ما هو الصحيح
 مع دليله اذا لم يجيب عنه وان كان اي ولو كان الثوب الذي اصابه
 المنى ذا طاقين اي مبطنا ففقد المنى الى البطانة فانه بالفرق وهو
 البصير وقيل لا يطهر في البطانة بالفرق لرقته كما قال الفضلي
 في منى المرأة انه لا يطهر بالفرق لانه رقيق وكذا يجوز انزاله
 النجاسة في الجملة بالفرق كما اذا اصاب طرد فلي مثل مرات
 بذكره بريقه كما يطهر منه بريقه خلافا لمحمد علي ما مر واما اذا
 اصاب الثوب نجاسة فاما ان تكون مرئية او غير مرئية فان
 كانت مرئية فطهر بها زوال عينها الا ما يشق بان يحتاج في
 زواله الى غير الماء كالصابون ونحوه فان بقاء ذلك الاثر لا يضر
 وان زالت العين ولو بفسله واحدة طهر ولا يحتاج الى غسل بابه
 هو الصحيح وقيل يفسل بعده ثلثا وقيل مرتين وان لم تكن النجاسة
 مرئية يفسلها حتى يغلب على ضنه انه قد طهر وهذا اذا
 لم تكن له رائحة فان كان له رائحة يجب الغسل الى زواله الا ما يشق

المنى صحيح

سؤال جواب بودر
 من رتد نوحى له ما منه
 جهزت من ولا وقت ده
 ا صلحته بوردته معا
 هذا بسبب يو كدى
 رتدته من صلا
 اولده من

وهكذا الطعم وقبل اذا غسل الثوب من غير المروية مرة وعصر با
 بالماء لفة يطهر كما هو قول الشافعي وقيل انه لا يطهر ما لم يغسل ثلث
 مرات ويعصر في كل مرتبة والفتوى على الاول ^{اي} انه يعتبر غلبته الظن لكن
 جعلوا الثلث قائمة مقام غلبته الظن قطعاً للوسوسة فلما ذكرنا
 الثلث في اكثر الكتب وشروط العصرة كل مرة وهو ظاهر الرواية وعن محمد
 انه يكفي بالعصرة مرة الاخرى وعن ابي يوسف ان العصرة بشرط الصبح
 ظاهر الرواية ويستخرج على الاختلاف في اشتراط غلبته الظن من غير
 عصير او ثلث مع العصر كل مرة مسائل ذكرت في المحيط والجامع الصغير
 للدمري ناسي منها ما روي عن ابي يوسف ان يجنب اذا اشرب في الحمام وسب
 الماء على جسده من حيث اى من جهه الظهر والبطن حتى يخرج من الحمام
 ثم صب الماء على الارز لم يطهارة الارز ولكن لم اى ولو لم يعصر وقال
 ابي يوسف في موضع اخر اى في رواية اخرى ان صب الماء على الارز وامر
 بكف يديه فوق الارز فهدى احسن والحوط وان لم يفعل اجر لونه ضرورة
 ستر العورة ولذا قال وفي المتن في شرط العصر على قول ابي يوسف
 ايضا وقد تقدم انه ظاهر لمذهب عن الكل وفي المتن ايضا ولو صاب

البول

عصر
 ثلث
 كفى
 لق

البول ثوبه فتمه وتمره واحدة في امر جارد وعصره يطهر وهذا
 قول ابي يوسف ايضا في غير ظاهر الرواية ذكر في الاصل وهو
 ظاهر الرواية وقال ابو يوسف ايضا يغسله ثلث مرات ويعصره وكل
 مرة وعن محمد في غير ظاهر الرواية ايضا انه يغسلها الى النجاسة الغير
 المروية ثلث مرات ويعصر في المرة الثلث فقط فان الثوب
 يطهر وقد تقدم ان ذلك غير رواية الاصل ثم في كل موضع بشرط
 العصر ينبغي اى بحيث ان يبالغ في العصر حتى يصير الثوب كحال العصر
 بعد ذلك لا يسيل منه الماء ولا يقطر ولكن يعتبر في كل شخص قوته
 وطاقته حتى لو عصره صاحب حتى صار يجيب لو عصره من اقوى منه
 فايده يطهر بالنسبة الى صاحبه دون الشخص الاقوى اذ كل مكلف
 بما في وسعه ثم ذكر مسائل قد حكم بطهارتها من غير عصر اما المتعسر
 العصر او المتعذر فقال في فتاوى ابي يوسف خيف بطنه سابق ذكر
 الساق اتفاقا الى بطنه من الكبر فدخل في جوفه اى في بطنه وفي
 نسخ الفتاوى وغيرها في خروجه بما يغسل الخيف ودلكه باليد
 ثم ملاه الماء الخيف ثلثا وهو قه الا انه لم يشهد له عصر الكبر ليس

اعلم بشره واليه انتهى البصر والسهول

فقد طهر طلق كجره بان الماء عليه طاهر او باطناء من غير عرق ^{لنفسه}
وروي عن ابي القاسم الصفار انه قال في رجل يتقي ويجري ما استنجى تحت
رجليه من غير ان يستنجي تحتها وهو متخفف فيصيب ذلك الماء حقيقه
وليس بحقيقه خرقاى فلم ينفذ ذلك الماء الى بطانة الحظاين ^{اي فتمق} بل ان يصل مع
ذلك الخف لانه طاهر لان الماء الاخير من ماء الاستنجاء يطهر الخف كما يطهر
مع الاستنجاء تبعا لموضع الاستنجاء ^{اي فتمق} الضرورة وعموم البيهقي وفي
الملتقط ان كان خضم المستنجي متخفقا وصاب الماء الى استنجاء رجليه
ولغا فتم رجوع سعة الامر فيه بان يطهر الرجل والمخافه تبعا لموضع الاستنجاء
الامر بان السباحة الخيل بالركب سعة ديمك وراذا جعل في شقه ^{اي ابق صوفيه}
وتركه فيه يوما وليلة كذا في نسخ هذا الكتاب بالوارد والافق ^{اي ابق صوفيه} بآء
كافي عامة الكتب فانه اذا تركه يوما وليلة في النهار ماء عليه يطهر من
غير عرق ولا يخفف لكن يشترط ان لا ينبغي للجاسة فيه اثر من لون او ريح
او طعم الا ان الاستدلال على الليلة السابقة بهذه المسئلة وقاها
عليها فيه نظر لا يخفى ولو كان على يده نجاسة رطبة ولخذ تبلكه اليد عروة
التيه الى الاثر ^{اي فتمق} بق من النجاسة كلما صلب الماء اذا غسل يده التي يأخذ بها

العروة

العروة ثلثا طهرت اليد وظهرت العروة تبعا لليد وكل مقيت
بان لا يبقى النجاسة الاثر غير شاق ^{متفق} والمحصير قصب اذا اصابه
نجاسة مجفت يدك حتى تحت النجاسة لم يغسل ثلثا متوليا
من غير احتياج الى جفيفه ^{اي فتمق} لانه صلب لا يشرب النجاسة وان كانت
النجاسة رطبة يغسل ثلثا ولا يحتاج الى شئ اخر هذا اذا كان
من قصب او ما اشبهه في الصفا كالحصير المستعمل بالسامرة ^{اي فتمق}
وان كان المحصر من بودق وما اشبهه ذلك يغسل ثلثا ويخفف
في كل مرة بان يتركه حتى ينقطع تضار من لونه ^{اي فتمق} يشرب النجاسة
لرخاوته فلا فاته حينئذ يطهر عند ان يورف بناء على امكن ان يطهر
ما لا ينقص عنده وعليه الفتوى خلافا للمجد وفي النوازل اذا اصاب
لخزق او الاجرة غير المفسد ^{اي فتمق} نجاسة ان كان ذلك لخزق او الاجر قديما
او مستهلا ^{اي فتمق} يطهر بالغسل ثلثا سواء جفقا ولم يجف لانه
لا يشرب النجاسة وان كان حديثا غير مستعمل بحيث يشرب
النجاسة فلا بد ان يغسل ثلث مرات ويجفف في كل مرة حتى
حتى ينقطع النقاط وذكر في المحيط يغسله اي لخزق والاجرة ^{اي فتمق} مستعمل

ثلث مرات والجهور على الاول وعليه الفتوى وكذا الحجر والاجر
 اذا كان مقرونا اي ميثاق الارض يطهر بالجفاف وذهب الارض
 الحاقه بالارض واما ان كان الحجر والاجر موضوعا على الارض
 وضعاً بحيث تنقل وتتحول من مكان الى مكان في لابد في طهارتها
 من الغسل ولا تطهر بالجفاف لعدم تبعيتها بالارض وكذا
 الميت اذا كانت مفروشة وتنجس جازن الصلوة عليها بعد
 الجفاف وذهب الامر كما الارض وذكر في موضع اخر من فتاوى
 قاضيان بعد ذكر هذه المسئلة بالبرهان ان كان الحجر الذي ينقل وتحول
 يشرب نجاسة كحجر الرحي تطهر بالجفاف وذهب^{الارض} كالأرض
 وان كانت الحجر مالا يشرب النجاسة كالرخامة لا يطهر الا بالغسل
 ثلثا والتجفيف كل مرة اما بالمسح او بالكتف الى ان ينقطع^{الكتف} التقاطع
 الماء والتراب اذا خلطا وكان احدهما نجسا فالطين لما اصل منهما
 نجس لان الاختلاط النجس باطاهر تنجس هذا هو الصحيح وقيل
 العبرة بالماء وقيل التراب وقيل للغالب وقيل العبرة بالظاهر
 فابتنها كان طاهر فالطين طاهر ونسب للمحمد وبعض ائمتي وبه

كسره
٦

فيه

نظر ذكر في الشرح والطين النجس اذا جعل منه الكوز او القدر
 او غيرها فطهر يكون طاهر والنجاسة ظاهرة فيه بقليل
 ولو احرقت العذرة والروث فصار كل منهما اوزة من الحمار
 في المائنة وكذا ان وقع فيها بعد موته وكذا الكلب والشئ يرد
 وقع فيها فصار سحيا او وقع الروث ونحوه في البر فصار
 حراما زالت نجاسة فطهره عند مجده خافه الا ان يوسف
 حتى لو اكل الملح او صلى على ذلك الرماد فان عنده الحرق لا يطهر
 العين النجس بل يبقى الرماد نجسا والفتوى على قول محمد لتبدل
 تلك العين بالكلية وصبرونها حضيضة اخرى كالحجر اذا صار حلا
 شامورا ولكن قال المصنف لو وقع ذلك الرماد في الماء الصحيح انه يتنجس وهو
 ليس بصحيح الا على قوله ان يوسف صرح به في التجسس وكذا الاجر
 المنفصل عن الارض اذا تنجس بطهر بالغسل ثلثا والجفاف كل مرة
 لكن اما بطهر ظاهرة لا باطنه حتى لو وقعت قطعة منه بعد ذلك
 في الماء يتنجس ذلك الماء كذا ذكره في المحيط لانه يشرب النجاسة
 الى باطنه فاذا اذالت عن ظاهره بالغسل بقي باطنه وعلى هذا

ه بالآثار وهذا اذا لم يكن اثر النجاسة

وتنقسم

لو حمل للصلاة لا يجوز صلواته لكونه حاملا للنجاسة حمار بالاء في الماء
 فخرج منه رشاش فاصاب من ذلك الرش رشاشا لا يمنع
 ذلك جواز الصلوة حتى يتيقن انه اي ذلك الرش بول وكذا
 ان رميت العذرة في الماء فخرج منها رشاش فاصاب رشاشا ان
 ظهر فيه اثرها يتنجس والا فلا هذا هو المختار وبه اخذ الفقيه
 اني الليث سواء كان الماء جاريا او ركدا وفي فناء او قاضي خان فرقة
 بين الجساة وغيره في بول الحمار فقال اذا بال ماء ركدا فاصاب الرش
 اكثر من قدر الدرهم انه يفسد الثوب يمنع جواز الصلوة به وذكر
 عن محمد بن الفضل عكس اختيار الفقيه في الجاري والراكذ وهو انه
 اذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين الى الروس فمس في الماء فخرج
 منه رشاش فاصاب ثوب الراكذ صار الثوب اي موضع الاصابة
 من الثوب نجسا سواء كان ذلك الماء ركدا او جاريا وان لم يكن في رجله
 نجاسة فلا يضطره الاصح هو الاول لان اليقين لا يزول بالشك
 وقد سئل ابو نصر الدبل عن رجل الدابة فيصيبه من ذلك الماء
 الذي يسيل منها شئ او يصبه من عرقها شئ قال لا يضطره قيل له وان كانت

اي ولو كان

اي ولو كانت قد سقطت في بولها وروثها قال اذا جف ونكثت
 وذهب عنه لا يضطره ايضا وذكر في الزخيرة اذا وقع في الماء المتلطيخ
 بالعدرة في الماء الجاري فان رقت قطرة فاصاب ثوب انسان
 ان اكثر من قدر الدرهم قال ابو بكر يعني الرازي لا يجب غسله الا
 ان يظهر فيه اي في الثوب لون النجاسة وقال نصير بن يحيى يجب
 عليه غسله والاصح قول اني بكر لما تقدم وذكر في المعنى ورسول
 الخفاش واخره شئ وكذا دم البق والبسه اغيث بشئ وان كثر
 ولو صلى احد ومعه شعر انسان اكثر من قدر الدرهم جازة الصلوة
 لانه طاهر وبه اخذ الفقيه اني جعفر الهندواني واني العالم الصفا
 وغيرهما من المشايخ وهو الصحيح وروى عن اني خيفة روايته
 شاذة انه لا يجوز الصلوة به لانه نجس وبه اخذ نصير بن يحيى
 وليس بصحيح لان شعر الميتة اذا لم يكن نجسا فكيف يكون شعور
 النسان للكرم نجسا جيرة البعير كسرقته لا اتصالها بجمل
 النجاسة كالتق والجرة بكسر الجيم وقد تفتخ ما يعيده البعير
 بعد الابتلاع فيمضغه والشرقيين والشرقيين بكسر اولها الذيل

اي جودته نوى

هـ سواء كان لون النجاسة ظاهرا او
 وان كسره

مطلقا وكذا اجتره ككل حيوان يجر كاليتور والقم والظبي حكمها
 حكم مزارعة كل حيوان ان يكون له انها مرة صفراء وهي نجسة لكونها
 من الفضلات او اذا وقع جلد الانسان في الماء القليل ان كان
 مقدار ظفر يفسده اي نجسة لاما يبتن من الحي فهو كيتسه وان كان
 اقل من الظفر فهو عضو دفعا للخروج فان التمزق من وقوع التقليل
 متعدي وفي اسنان الادمي اختلاف للشايخ والصحيح الذي
 هو الظاهر الرواية انها طاهرة وذكر في فناء وي البقاى قطعة
 جلد كلب اي غير مدبوغ ولا مذكي الشوك بجرادة في الرأس اي
 جعل لوقته فوق الجراحة بعيد ما يصل به اي بذلك الجلد اذا كان
 اكثر من قدر الدرع وحده او بانضمام نجاسة اخرى وان صلى معه
 ستر او حية او نحوها مما ليس سوره نجسا يجوز صلوة مطلقا
 ان جلس بنفسه واما ان حملته فان لم يكن على ظاهره نجاسة ما
 فكذلك والا فلا يجوز صلوته كما لو حمل صبيلا لا يتسك بنفسه
 وفي شيا به او يده نجاسة مانعة بخلاف المتسك لان المصل ليس
 حاملا للنجاسة التي عليه بخلاف جريرة الكلب ونحوه مما سوره شمس

اي كونه منك اذا حملته

اذا حملته المصلي فافق لا يجوز صلوته لانه حامل للنجاسة التي
 هي لعابها اما اذا جلس عليه بنفسه ولم يحمله فعلى رواية انه نجس العين
 كذلك لانه حامله وهو نجاسة واما على الرواية الصحيحة فينبغي ان يجوز
 صلوته لانه غير حامل للنجاسة وانما لخت الهرة رجل او موضعها
 اخر من بدنه يكره له ان يدعها بفعل ذلك لان ريقها مكروه والتلوث
 بالمكروه وكذا يكره ان ياكل او يشرب ما بقى منها مما اصابه لعابها
 وذكر في موضع اخر انها ان لخت عضو انسان فصلى به قبل ان
 يغسل ذلك العضو جاز فعليه للصلوة والاولى ان يغسله
 وهذا يخالف ما قبله لان الكراهة لا ينافي الجواز والمكروه
 ومسحبه از لته وفعل المسحبة اولى من تركه وذكر في الزخير
 اذا كان النجاسة في موضع الاستنجاء اكثر من قدر الدرع والنجس اي
 استنجى بثلاثة اجار وانقاه اي موضع الاستنجاء ولم يغسله
 بالماء قال الفقيه اي الليث في فناء ونحوه بجزءه من غير كراهية
 وان كان الفضل افضله وبه اخذ اي بالاجزاء تأخذ بالاختلاف
 فيه الرجل اذا استنجى بالماء وخرج منه بعد ذلك

اي انما ذكره صوري

موضع الاستنجاء هل يتنجس من البتة الموضع الذي يمر به الريح اولا
 اختلاف فيه المشايخ الاصح انه اي موضع الذي يمر به الريح لا يتنجس
 خلافا لما اختاره شمس الائمة الخلو في الله يتنجس وكذا لو مرت
 الريح على النجاسة واصابت ثوبا مبلولا لا يتنجس خلافا له وذكر
 في موضع اخر يجب عليه ان يعيد الاستنجاء ^{يش} كالا لان الريح نجسة
 بل لانه لما خرج منه الريح بعد الاستنجاء يخرج معها الماء الذي
 دخل وقت الاستنجاء فانه يتنجس بكونه دخل الى محل النجاسة
 ثم خرج والاصح انه لا يعيد ما لا يتحققه ذلك او يغلب على ظنه
 وكذا اذا كان قد لبس سراويله مبللة يخرج منه ريح حيث لا
 يتنجس السراويل على الاصح خلافا للخلو في وان ارتفع بخار
 الكنف ^{دومان} اي الخلاء او بخار الربط اي المكان الذي يربط فيه الذواب
 كالاصطبل ^{يتم} والجمدة ذلك البخار اي جمدة في الكوة القوي السقف
 او الجدار او الجمدة في الباب ثم ذاب الجمد وقطر على احد فاصاب
 هوبه او بدونه فانه يتنجس لان ذلك الجمد اجتمع من اجزاء النجاسة
 والمذكور في فتاوى قاضيان وغيرهما ان النجس في كل واحد من
^{خلافه}

ان لا يتنجس

ان لا يتنجس للضرورة وعسر الخرز وكذا الحكم في حمار الجمار ونحو
 ذلك مما فيه النجاسة كلب مشى على طين رطب فوضع رجل قدمه
 على ذلك الطين في موضع رجل الكلب يتنجس قدمه لتنجس ذلك
 الموضع بالتصال لرجل الكلب به وكذا الحكم اذا مشى الكلب على ثوب والثلج
 رطب وهذا كله بناء على ان الكلب نجس العين والاصح خلافه ذكره
 ابن همام وان كان الثلج الذي مشى عليه الكلب جامدا ليس فيه رطوبة
 فهو طاهر لان اتصال النجس الجاف بالطاهر الجاف لا يتنجس الكلب
 اذا اخذ عضوا شاة او ثوبه لا يتنجس ^{قوي} ما لم يظلم فيه البيل لانه
 لا يتنجس بالشك سواء كان ذلك الكلب راضيا في حال التلعب
 او كان عضبان ذكره في المنقط وهذا المختار خلافا لما قيل
 انه في حال التلعب يتنجس لبلان لعابه وفي حال الغضب
 لا يجفاه الكلب اذا اكل بعض عنقود العنب يغسل ما اصابه
 ثلثا ثم ياكل ^{او زه} يتنجس لتنجسه بلعابه كما يغسل الاناء من ولوغه ثلثا
 وكذا يغسل بعد بيس العنقود هذا عندنا واما عند ثلثة
 فانه يغسل ولو لم يلع الكلب وما اصابه لعابه سبعة احدى يهتق
^{بالع}

بالقراب لكن استجابا عند مالك ورجوبا عند الشافعي واحداً
 الدليل في الشرح ولو عسر رجل الغيب فادى رجله اى خرج منها
 الدم وسال ذلك الدم على العصور والعصير يسيل ولا يظهر اثر الدم
 فيه لا يتنجس وهذا القول قولنا في حنيفة واني يوسف كما مرق في الماء الحار
 ذكره في المحيط وفيهم من انه اذا لم يكن العصير ساكناً وقت الادماء
 او ظهر اثر الدم فيه يكون نجساً ولا يمكن تطهيره حتى لو صار خمرًا ثم
 تحلل فالمختار انه لا يظهر قال في الخلاصة ان وقعت الفارة في دة
 خمر فصار دة خلق يطهر اذا رمى بالفارة قبل التحلل وان نفست
 الفارة لا يباح ولو وقعت في الخمر هو المختار وكذا لو وقع الكلب في
 العصير ثم نحر ثم تحلل ففي الخلافيات لعلاء العالم انه لا يطهر
 انتهى فعلم ان العصير اذا اتنجس ثم صار خمرًا ثم تحلل لا يطهر
 ولو توضع الرجل بالماء المشكوك او بالماء المكروه ثم وجد
 ماء خالصاً من الشك والمكروه فليس عليه غسل ما اصابه
 الماء المشكوك او المكروه لانهما طاهرا لا انة يحجب الزالة
 الكراهة واما ما روي من الدم السائل بالعم والعروق من الدم

الفارة في العصير في ثم نحر ثم تحلل لا يكون

الفيد
 في العصور والعصير يسيل ولا يظهر

لا يطهر واما اذا وقع في العروق تحلل

القيم السائل فليس نجس لان النجس انما هو المذوق في اختيار الجمهور
 وفي الايضاح الدم الباقي في العروق طاهر وعن ابي يوسف في كل
 دون الشيا وبروي عن عايشة كان يرى برمتها صفرة لم الغنق
 وكذا في الغنية وفيها اصابة دم القلب يتنجس ويكر صاحب
 المحيط قال ورايت في بعض الكتب الطحال والقلب اذا شق وخرج
 منه دم ليس بسائل فليس بشئ اى ليس بشئ معتبر في النجس
 وفي الخلاصة الدم الذي يخرج من الكبد ان لم يكن من غير ممكن
 فيه فهو طاهر وكذا اللحم المهدول اذا قطع فالذي فيه من الدم ليس من
 يتنجس وكذا مطلق اللحم انتهى وقال في المحيط ولو وصل وهو حامل رجل
 شهيد وعليه اى على الشهيد دماء تجاوز صلواته لان دم الشهيد
 طاهر حكاه ما دام متصلا به ولذا لم يجز غسله عنه اما اذا انفصل عنه
 فهو نجس كسائر الدماء وقال صاحب الملتقط في موضع اخر امرأة
 صلت وهي حامل صبي وثرب الصبي نجس جازت صلواتها وقد منا
 ان هذا فيما اذا كان الصبي يستمسك بنفسه اذ لا يستمسك فان غير
 المستمسك بمنزلة الجمد فكانها حلت امتعت بعضها نجس واذا

فومر

واذا اصاب مصارع من شاة ميتة بان ازال عنها التثنية والفساد بعلاج
 ح اي بصر صاف
 فضلى بها اي معها جازن صلواته اذا كانت يابسة انها صارن كالجلد
 المدبوغ قال قاضي حان وكذا الواصل للمشافة وودبغها وجعل فيها اللبن
 اي فاروق
 والسمن وكذا الكوش ولوصلى ومعه فارة مسك يعني الناجح جازن
 قارين
 صلواته لانها مذبوغة قد ازال عنها التثنية والفساد والمسك حلل على
 كل حال يؤكل ويجعل في الادوية ذكره قاضي حان امرة صلت ومعها
 صبر ميت فان كان لم يستعمل عند ولادته اي لم بصوت والمراد انه
 لم يعلم حياته عند الولادة فصلواتها فاسدة سواء غسل او لم يغسل
 لانه نجس على كل حال وكذا الاصل عليه وكذا الحكم ان يستعمل بان عجزاته
 بصوت او حركة حركة ولكن لا يغسل فان الميت قبل الغسل نجس واما
 ان كان قد استعمل وغسل فصلواتها حامية للحكم بطهارة ذكره في اليون
 وهذا في المسلم اما في الكافر فانه لا يظهر بالغسل حتى لو صلى مع جملة
 ميتا كافر بعد ما غسل فصلواته فاسدة لانه نجس على كل كسائر
 الميتات وذكر في نوادر في الوفاء قال يعقوب يعني ابا يوسف لو صلى بجلد
 حنزي مذبوغ جازن وقت لساء وقال في حنيفة ومحمد لا يجوز صلواته

اي كونه اقل من اوله فيه

فيه ولا يظهر بالدباغة وهذا ظاهر الرواية عندني بوضوح ايضا
 وهو الصحيح ولو صلى ومعه بيضة قد صار معها بالجلد المهلة
 اي صفارها مما يجوز صلواته لان النجاسة ما دامت في معدنها
 لا يعطى لها حكم النجاسة ولو صلى ومعه فارورة في بابول لا يجوز صلواته
 اي شيشه
لانها نجاسة انفصلت عن معدنها رجل صلى فثوب محسوق
 اي يامقلى الثوب
 فلما اخرج حشوة وجد فيه فارة ميتة يابسة ينظر ان كان ذلك
 الثوب ثقب او حرق بعيد صلوة ثلثة ايام وليا لها عند ان خ خلافا
 لها كما في الموجود في البر والآي وان لم يكن في الثوب ثقب ولا حرق
 او كان ولكن في موضع اخر ليس بينها وبينه منفذ بعيد جميع ما صلى
 بذلك الثوب لظهور انها فيه من قبل ان يجاف وهذا بالاتفاق ومن
 لم يجد ما يزيل النجاسة صلى معها لانه التكليف بقدر الوسع ولم يجد
 وهذا بخلاف ما اذا لم يجد ما توضع به ولا ما يتم به حيث لا يصلح عند
 الحنيفة وعندهما يصلح تشبهاته بعيد يعني بهذا السئل اذا كان
 على جسده نجاسة وهو مسافر قيد به باعتبار الغالب والا فلا فرق
 بين المسافر وغيره وليس معه ماء او مائع مزيل معه ماء وهو

يخاف العطش في الحال او في فيما يستقبل على نفسه او من يلزمه مواعنه
 فانه لا يلزمه ازالة تلك النجاسة ويجوز له ان يصلي بها وان كانت
 النجاسة بالشوب وليس له ما يستعمره غيره ينظر ان كان اقل من
 ربع الشوب طاهر بالخيار عند ابي حنيفة وابو يوسف ان كان شاة
 صلى به وان شاة صلى عريان وان كان ربعه طاهر وثلاثة ارباعه نجسا
 لم يجز الصلوة عريان ان التبع يقوم مقام الكل بل يصلي به بالخلاء وعند
 محمد يصلي به في الوجهين ولا يجوز له ان يصلي عريانا ولو كان جميع الشوب
 نجسا وبه قال زفر والائمة الشاذلية والدليل من الطرفين مغزاة الشرح
 وان صلى عريانا لعدم الشوب والنجاسة يصلي قاعدا يوحى بالركوع و
 السجود ايماء برأسه ويجعل سجوده اخفض من ركوعه كما في للرئيس
 العاجز عن الركوع والسجود وكذا روى عن ابن عباس وابن عمر رضي الله
 عنهما وان كانوا جماعة يصلون ووجدنا ثابعا عدينا فان صلوا جماعة
 ينو سطرهم الامام ثم اذا صلى العاري كذلك فليقف يقعد قال بعض يعقد
 كما يقعد في الصلوة قياسا على فقود للرئيس وقال بعضهم في الزخيرة يقعد
 ويمد رجله للقبلة ويقع يديه عورته الغليظة اي على ما يرى من ذكره
 او غير

وهذه

وهذه الكيفية اول زيادة الست فيها سواء صلى نهارا وفي ليلة مظلمة
 او في البيت الحال او في الصحراء وحده هو الصحيح خلافا لمن قال العقود
 والاياء انما هو في النهار اما في الظلمة فيصل يركع وسجد وذلك انه
 لا اعتبار بستر الظلمة وان صلى قائما اجزاه سواء ركع وسجد وا
 ونحى بهما وكذا الركع وسجد القاعدة يجوز لان في كل فعل مزية وخل
 من وجهه فيخير والاول وهو الابهاء قاعدة افضل لما فيه
 ستر ولو قام على شيء نجس وصلى لا يجوز لان طهارة المكان
 شرط والمراد اذا كان النجس قد رما دغا ولو صلى على شيء بطن
 في باطنه قد راي في باطنه نجاسة مانعة ينظر ان كان ذلك
 البطن مخطئا اي مزويا لا يجوز صلوة اذا كانت النجاسة تحت
 موضع قيامه لانه ثوب واحد وان لم يكن مخطئا جاز صلوة
 لانه في حكم ثوبين لكن بشرط ان يكون الظهارة بحيث
 لا يظهر منه اللون النجاسة ولا ينجس بالكا في السطح على الارض
 النجسة ولو سجد على شيء نجس نجاسة مانعة لنفسه
 صلوة سواء اعاد سجوده على شيء طاهر ولم يعده عند

عند أبي ح ومحمد وقال أبي يوسف ان عاد سجوده حين علم
انه سجد على التمس على شئ طاهر لا تقصد صلوة وان كان
موضع قدميه وركبتيه طاهرا او موضع جبهته وان قد نجسا
فقد روي عن أبي حنيفة انه قال يسجد على انفس يجوز صلوة
لان موضع الانف اقل من قدر الدرهم خلافها فان
عندها لا يجوز الاقتصار على الانف في السجود بل عذر
في جبهته وفي رواية عن أبي حنيفة ايضا انه لا يجوز ان
السجود لما لم يقع الا على النجاسة صار كعدم السجود هذه
الرواية هي الاصح وان كان موضع انفس نجسا وسائر المواضع
ان باقية طاهرا جازت صلوة بل خلاف لان الاقتصار
على الجبهة في السجود جائز بالاتفاق فكانت اقصر عليها ولم
ولم يضع الانف وموضع الانف اقل من قدر الدرهم فلم
يفتر اتصاله وذكر خمس الائمة السجدة انما اذا كانت
النجاسة في موضع الكفين والركبتين جازت صلوة لان
وضع اليدين والركبتين في السجود ليس بفرض بل هو سنة

عندنا

صفحة ١٠٤

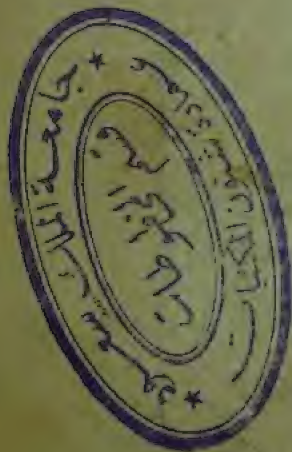
عندنا فلا يشترط طهارة موضعها وكان وضعها على
النجاسة كعدمه وهو غير مفسد وقال في العيون هذه
بعض روايت جواز الصلوة مع النجاسة موضع الكفين والركبتين
رواية شاذة اي غير مشهورة وانكرها الفقيه ابو الليث
والصحيح ان يقال ان كان بعض التمس في موضع ركبة
لا يجوز صلوة ولم يذكر الاصل ما اذا كان التمس في موضع
اليدين ايضا كذلك والحاصل ان وضع اليدين والركبتين
في السجود ليس بفرض لكن لو وضع شيئا منها على النجاسة
لا يقع بل يمنع جواز الصلوة ان كان قدرا مانعا وحده او
او منضم لا غيره وان كان موضع احدي قدميه نجسا
لا يجوز صلوة اذا كان قد وضعها اما اذا لم يضعها فانه
يجوز صلوة لان الفرض وضع احدي القدمين لا
لاكثيرهما وان كان تحت كل قدم اقل من قدر الدرهم فلو جمع
نصب اكثر من قدر الدرهم يمنع وهو يوتد ما قد مناه
في اليدين والركبتين وهو مذكور في فتاوى قاضي خان

والصحيح ان الحكم في موضع اليدين

كما يمنع النجس اذا كان في ثوب ذي طافين في كل طاف
 اقل من قدر الدرهم ولو جمع زاد على قدر الدرهم فانه ينع
 اذا كان ملبوسا او محمولا او كان ذلك تحت قدميه والثوب
 مضرب وان افتح الصلوة في مكان طاهر ثم ينقل قدميه
 ليجعلهما على شيء نجس اذا قام اي مكث عليه ان لم يمكث
 مقدار يؤدى ركنا اي مقدار اذا كان جازف صلوة
 اتفاقا ولا اي وان لم يكن لم يمكث بل مكث مقدار ما يؤده
 ركنا فلا اي فلا يجوز صلوة وهذا عند ابي يوسف وقال
 محمد يجوز ما لم يؤده ركنا على ذلك المال وكذلك رفع اي
 حمل نعليه في الصلوة وعليه ما قدر ما منع ان ادى معهما
 ركنا فسد صلوة اتفاقا وان لم يؤده فانه لم يمكث
 مقدار ما يؤدى ركنا لا يفسد اتفاقا وان مكث قدر
 ما يؤدى ركنا فسد عند ابي يوسف لا عند محمد والمختار
 قول ابي يوسف في الجميع لا تراحوط وقال في فتاوى
 اهل سمرقند لو كان المصلي بحيث اذا سجد وقع بنباه

على شيء

على شيء نجس جازف صلوة اذا كانت تلك النجاسة
 يابس لم يحصل منه ابتلاوث بقدر ما منع ولم يتصل به شيء
 من اعضاء سجوده وفي اختلاف زفر اي في الكتاب
 المستفي ياخلاف زفر ويعقوب اذا كانت النجاسة
 على باطن البنية او الاجر وهو على ظاهرهما قائم يصلى بنفسه
 صلوة وكذا الحجر وشبهه اي الحكم المذكور وهو عدم الفساد
 اذا حلت الخلة بخشبة فقلبهما وصلى على الوجه الطاهر فانه
 ان كان غلط الخشبة بحيث يقبل القطع اي يمكن ان
 ان ينشتر فيما بين الوجه الذي فيه الخلة والوجه الاخر
 يجوز الصلوة عليه والا فلا لانها بمنزلة البنية في الوجه
 الاول ومنزلة الثوب في الوجه الثاني واذا اصاب الدرع
 الخلة رطبة او يابس ففرشه باطمين او حصص فصلي
 عليه جاز لان حائل صلب كاللوح وليس هذا كالثوب
 فانه لو فرش على النجاسة رطبة لا يجوز الصلوة عليه
 ولو فرشها بالتراب ولم يطين فانه ان كان التراب قليلا



اى فيفاجبت كونه اجدي رايحة الجملة لا يجوز
 الصلوة عليه والاى وان لم يكن قبله بل كان كثير مجلو
 كشف بحيث لا يوجد رايحة الجملة يجوز صلوة عليه
 وكذا التوب اذا فرش على الجملة اليابسة فان كان
 رقيقا ينشف ما تحته او توجد منه رايحة النجاسة
 على تقدير ان لها رايحة لا يجوز الصلوة عليه والا جاز
 ولو كان على اليد بكسر اللزيم يكون الباء نجاسة فقلب
 وصلى وعلى الوجه الثانى الذى ليس عليه نجاسة يجوز
 صلوة هذا اذا كان غليظا يمكن ان يفتسم جرمه بصفير
 لانه بمنزلة اللبنة وقال ابى يوسف لا يجوز وان كان
 غليظا وبر اخذ بعض المشايخ ومنهم شمس الايمة الى
 الحلواني فانه قال لا يجوز الا ان يشبهه فجعل الظرف الطاهر
 فوق النجس وهذا المذكور من الجواز فى اللبد كله مذهب
 محمد وهو مذكور فى المحيط والمختار قول ابى يوسف
 لانه بمنزلة المصرب ولو بسط المصلى أى السجادة على ثوب

او ذكره فى مقدم ابى
 نجس

نجس مرطب او جلس على الارض نجسة رطبة او لف الثوب
 اليابس الطاهر فتوب نجس مرطب فاشترت الرطوبة
 النجسة فى ثوبه او فى صلاه ينظر ان كان ثانيا الرطوبة
 بحال لو عصر الثوب والمصلى يتقاهر منه شئ ويتنجس
 والاى وان لم يكن ثانيا يرك ذلك فلا يتنجس وقد تقدم
 الكلام عليه فى فصل الأستار وقال الشمس الايمة الحلواني
 لو كان ثانيا الرطوبة بحال لو وضع الانسان يده عليه
 يتل يده يصير الثوب والمصلى نجسا والآفة وهذا
 الذى ذكره الشمس والاىة قريب من المعنى من القول
 الاول لانه اذا كان بحال لو عصر يقطر يتل اليد عند
 الوضع عليه والآفة **فروع شتى** من يتعلق النجاسة
 لم يذكرها المصلى اذا عصر الثوب الذى غسله فى الثلثة
 حتى لا يتقاهر منه شئ لو عصر فاليد طاهرة البلى
 الذى بقى فيه طاهر وان كان يقطر لو عصر فالذى يقطر
 نجس وكذلك اليد ولا يشترط الصب فى التطهير

المصنوك لا يشترط في تطهير الثوب وقال ابي يوسف
 يشترط الصب في التطهير المعصوا وما يقوم مقام
 الصب كالجريان حتى لو ادخل العضو الجنب في ثوب
 اجاناً نجس الجنب ولا يطهر ما لم يغسل في ماء جار
 او يصب عليه ولو غسل الجنب شي من جنس كما اذا غسل
 الدم ببول الشاة قبل نزول حكم النجاسة الاولى وينت حكم
 الثاني وقال السرخسي لا يخرج ان التطهير بالبول لا يكون
 وفي عبارة القضاة ما يبرر اليه حيث قال وبكل ما ينجس
 طاهر فقههم ان المانع للنجس لا يزيل النجاسة تنجس طرف
 من الثوب فيزفغسل طرفاً منه بخر او يدون بخر طهر
 لكن ان علم بعد ذلك ان النجس لم يغسل اعادته ما
 ما صلى مع ذلك الثوب ^{او يمسح به} ~~او يمسح به~~ اذا نسي الطرف
 المستنجس يغسل الثوب كله وهو الاحوط ولو باله للم
 على الخطة حل الدوس فذهب بعض الخطة فالباق
 طاهر وكذا الذي ذهب ايضا بغير الوعد جعلت بر ماء

اجبة جامدة
 ٦

جثمان
 ان حفر

ان حفرت قدما ووصل اليه النجاسة طهرها وما لا يشبه
 فان وسعت فوق ذلك طهر الكل كذا اطلقوه وينبغي
 ان يقيد بما اذا ارد في عمقه في الصورة الاولى وبما اذا
 لم يظهر اثر النجاسة في الماء في كلت الصورتين والبعدين
 بئر البالوعة وبئر الماء قيل ينبغي ان يكون خمسة اذراع
 قبل سبعة والمختار قدما لا يطهر اثر النجاسة من طعم
 اولون او ربح رجل توضع ومشي على الواح مشرعة
 بعد مشي من برجل قد لا يحكم نجاسة رجل ما لم يمس
 اثر وضع رجله على موضعه لا ضرورة ومثله المشي
 في ماء الخمام لا يتنجس ما لم يعلم انه غسالة نجس جلد
 الحبة يمنع جواز الصلوة اذا زاد على قدر الدرهم
 وان زكيت لانه لا يحمل الدبابة واما فيصحبها فلا صح
 انه طاهر اذا وجد الشعير في بعر الابل او الغنم يغسل
 ويؤكل لا الذي يوجد في الخنثي لانه لا صلابة فيه وهذا
 المغليل يقيد انه اذا وجد في الروث فان كان صلب

بالماء كرسى
 ٦
 كرسى

يغسل ويؤكل ولا فلاح مشي في الطريق او اصابه وصى
 ولم يغسله جازت مالم يظهر فيه اثر الجلطة هو الاصح
 لا ضرورة فارة مائة في دهن ان كان جامدا فوترها
 ما حولها والباقي طاهر وان كان ذائبا فله تجسس
 والدهن التجسس يجوز ان يستنصب به في غير المسجد
 ويدبغ به الجلد وقال بعض المشايخ تكره الصلوة في ثياب
 الفسفة وقال صاحب الهداية في التجسس الاصح انها
 لا تكره لانهم لم يكره من ثياب اهل الذمة الا السراويل
 مع استحباب لبسهم للحر فلهذا اولى ولا يجوز الصلوة في
 في الديباج الذي ينسجها اهل فارس لانهم يستعملون
 فيه البول للزيادة في بريقه كذا ذكر ابن الصمام في شرح
 الهداية وذكر في الغنية عن صلوة الاثر زعفران في انان
 لا يصح قبل فيه صبغ به الثوب ثم يغسل ثلثا
 فيطهر وقد قد مناه فصل الاشارة ان الاول في مثله
 ان يغسل حتى يصفو الماء وعلى هذا لو كان الديباج

بإزالة الوجع

المذكور

المذكور ونحوه لا يتنقض ولا يتلون به الماء فهو طاهر
 وان كان ابيض يطهر بالغسل والعصر ثلثا وفي الغنية
 الكيمية المدبوغ بدهن الخنزير اذا غسل بطهره
 ولا يصير بقاء الاثر والجلود التي تدبغ ولا يغتسل مذبحها
 ولا ينوي في التجلسات في ربيعها وباعونها على الارض
 الخمسة ولا يغسلونها بعد تمام الدبغ وهو طاهر
 يجوز اتخاذه الخفاف والكعاب وغلاف الكتب والدلاء
 منها رطبا او يابسكا اذا وقع في قدر اللحم حال الغليان
 بخسة يغلى ثلثا في مياها فيطهر وقبل لا يطهر وفي
 غير حالة الغليان يغسل ثلثا والمرقة لا خير فيها
 الا ان يكون تلك التجلسات خمر فانه اذا صب فيها خل
 حتى صارت كالخل خامضة طهرت ولو طبخت الحقة
 في الخمر قال ابو يوسف تطبخ ثلثا بالماء وتجفف
 كل مرة وكذا اللحم وقال ابو حنيفة رحمة لا تطهر ابدا قال
 في التجسس وبه يغنى ولو القيت دجاجة الغليان

اي كانه
في ثياب من جلبك

دوكمان
٦

^{الماء} في التنف قبل ان تنظف او كرس قبل الغسل لا يطهر ابد
 الا على قول ابي يوسف على فانزول ما تقدم في التيمم
 وان كان لا اولى يحصل الى حد الغليان عند الالتقاء
 فيه او كان ولكن سكن عند الفاء ولم يترك حتى
 يغلي عليها يطهر بالغسل ثلثا تلتظف ^{منه} شاة ^{منه}
 بيشرفينها فخلبها بيد رطبة في مجاسة اللين ^{او صاغية} روي
 وفي الغنية الحيوان البحر طاهر وان لم يؤكل حتى خنزير
 البحر ولو كان مينة قال واختلفوا الناس وهم اهل زماننا
 في الدهن النكالي الذي يجلب من البحر البلغاري
 ولكن ما ذكره في التجريد وشرح القدوري وصلوة
 الجاهلي نض على طهارته وفيها عن الحسن بن عرفة
 وقعت في وفر حنطة فطبخت لم يؤكل وقال ابن المقف
 تؤكل ما لم يتغير طعمها وكذا الدهن واللبى انتهى صلى
 على طرف ثوب او بيسا او نحوه وطرفه الاخر نجس
 جازت سواء تحرك احد طرفيه بحركة الاخر او لا هو

الصحيح

الصحيح بخلافه فح اذا كان لا يسه او حاملا والى الف
 النجس على الارض وصلى فانه ان تحرك بحركة لا يجوز
 والا جازت ولو صلى على الدابة وفي سرجهها او ركابها
 نجاسة ما نفع في ماعة على انه لا يجوز قال في المبسوط
 واكثر مشايخنا جوزوه ولو قام على النجاسة وفي رجله
 خفاه وجوزها به او نعله لا يجوز صلواته الا ان
 يخلعها وكذا الوستر النجاسة بكمه وسجد عليها ^{او جثتها}
 لا يجوز ان يكون متزوعا وكذا لو كان اسفل بغليه
 نجسا وصلى بهما لا يجوز وان تزعمهما وقام عليهما
 جاز وجد ثوب ديباج وثوبا نجسا بنجاسة ما نفع
 ولم يطهر صلى في الديباج **اما الشرط الثالث في صلاته**
العورة العورة اي ما يفترض ستره في الصلوة ولا يكون
 النظر اليه والعورة من الرجل ما تحت السترة منه الى الركبة
 وعلم بهذا ان السترة ليست بعورة والركبة ايضا عورة
 لقول عليه السلام الركبة من العورة لكن العورة

ويقوم عليهما

المذكورة انما هي عورة من غير ^{لان} نفسه هذا هو المختار
 وروى محمد بن شجاع عن ابي حنيفة وابي يوسف نصا
 اى مخرجيا بالقول انما قالوا اذا كان اى المصلى المحاول ^{كسابق}
 للجيب فنظر لا عورة نفسه لا تفسد صلوة هذا هو
 والذي مشي عليه فانه في خان في الفتاوى وبعض المشايخ
 جعل عورة العورة من انفسه شرعا وهو رواية
 هشام عن محمد بن حنفى قالوا اى بعض المذكورين ان كان
 المصلى المحلول للجيب كشف اللحية بحيث يستوعب
 الحية حية بالستر يجوز صلوة وان كان خفيف اللحية
 لا تغطي الحية حية لا يجوز حتى لو فرض انه نظر حية
 ورأى عورة فصلوة فاسدة وبنى اى بهذا القول
 يفتى بعض المشايخ وفي الخلاصة جعل هذا قول محمد
 والا قول قوله كما مر وتوصل الى ان انسان غريبا نافي
 في ليلة مظلمة ولدتوب طاهر كله اواربعة وهو قائم
 على اللبس لا يجوز صلوة بالاجماع وهذا ينح القول

الذي

الذي افتى به بعض المشايخ اذ لو كان وجوبه الستر
 لخوف مروية العورة لجازت الصلوة في هذه الصورة
 ونحوها انه وجب الصلوة بنفسه بالكن يمكن ان يجزى
 بان العورة مستورة في مسئلة الخلاف والرواية
 بعد الستر ينكف نظر من فوق او من اسفل لا يفرق
 وبدون المرأة الحرة كلها عورة لقوله عليه المرأة عورة
 الا وجهها وكفيها فانما ليستا بعورة لا في حق الصلوة
 ولا في حق نظر الاجنبى والا قدميهما ولكن في القدمين
 اخلاف المشايخ وذكر في المحيط وان الاصح انهما
 ليستا بعورة قال للحاجة الى المشى في الطرفك وظهور
 قدميهما خصوصا الفقهاء منهم وقال في المآقا
 الصحيح ان انكشف ربع القدم يمنع اى جواز الصلوة
 الصلوة كسائر الاعضاء التي هي عورة وقال في الاغتيا
 الصحيح انما ليستا بعورة في الصلوة وعورة في خارج
 الصلوة انتهى ومختار صاحب الهلاية والكا في مسا

ما في المحيط ولا فرق بين ظهر الكف وبطنه خافيا
 لما قيل ان بطنه ليس بعورة وظهوره عورة ورواها
 عورة كبطنها في ظاهر الرواية عن اصحابنا الثلاثة
 وروى في غير ظاهر الرواية عن ابي يوسف انه روى
 عن ابي حنيفة ان من راعياها ليستا بعورة واختار
 في الاختيار وصحح بعضهم انه عورة في الصلوة لا خارجا
 والقول الاول وهو الظاهر الرواية هو الصحيح لعدم
 الضرورة في بداهة اما الشعر المسترسل اي النازل
 عن راسها فقد قال الفقيه ابو الليث ان انكشف
 ربيع المسترسل فسد صلوة من لا عورة وهو المذكور
 في عامة الكتب وهو الصحيح وقال في الفتاوى الحاقاينة
 المعيرة في افساد الصلوة انكشف ما فوق الارزاق
 من الشعر ما نزل عنهما فذلك الارزاق حتى لو انكشف
 ربيع واحد منهما يمنع جواز الصلوة قال محمد وهو الصحيح
 وهو اختيار صدر الشهيد والذي صحه صاحب الهداية

وغیره

وغيره هو ان المسترسل عورة والدليل محقق في الشرح
 اما الخشيتان مع الذكر ففيل مجموعهما عضو واحد وقال
 بعضهم يعتبر كل واحد منهما عضوا على حدة ^{الصحيح} فلهذا
 حتى ان انكشف ربيع ذكر واحد او ربيع الاثنان بمفرد
 هما بمنع جواز الصلوة وكذا اختلفوا في الركبة مع الفخذ
 ففيل كل منهما عضوا على حدة وقال بعضهم الركبة مع
 الفخذ كلاهما عضو واحد وهو الصحيح واختاره في
 الخلاصة وصححه ابن الصمام في شرح الهداية وعلى
 هذا الوصل الرجل والركبة مكشوفتان والفخذ مغطى
 اجازت صلوة لان الركبتين لا يبلغان قدر ربيع الفخذ
 مع ركبة وكذلك كعب المرأة تتبع ساقيها لا عضو مستقل
 فانكشافه غير مانع امرأة صلت وربع ساقيها مكشوف
 بقية صلواتها عند ابي حنيفة ومحمد وان كان المنكشف
 من ساقيها اقل من ذلك اي من الربع لا بقية اتفاقا
 لان القليل يعضو بخلاف الكثير والربع كثير لقيامه مقام

الكل في كثير من الاحكام بخلاف ما روي وقال ابو يوسف
 انكشف ما دون النصف لا يمنع جواز الصلوة وعند
 في انكشف النصف روايتان في رواية لا يمنع جواز
 الصلوة لانه ليس بكثير وفي رواية يمنع وفي رواية
 يمنع لانه ليس بقليل يعني والحكم في الشعر المسترسل
 من المرأة المرأة والبطن والظهر من المرأة مطلقا
 والفخذ من المرأة والرجل كالحكم في الساق فاي عضو
 من هذه انكشف ربه يمنع عندها خلا قال ابى يوسف
 واما حكم العورة الغليظة وهي القليل والقبل والدبر
 فهو على هذا الخلاف المذكور في الساق يعني اذا انكشف
 من احدهما ربه يمنع عندها خلا قال ابى يوسف فانه
 لا يمنع عنده ما لم يكن نصف او اكثر وهذا الخلاف المذكور
 في زيادة وكذا في غيرها وذكر الكرخي ان المانع من العورة
 الغليظة ما اذا على قدر الدرهم والاول هو الاصح لانه خلقة
 الدبر عضو بمفردها وكلها لا تزيد على قدر الدرهم

فلو كان

فلو كان كما قال جاز الصلوة مع انكشف جميعها وفيه
 فيج وفي الحقيقة مع الاليتين عضو واحد فعلى هذا يتجه
 قول الكرخي ولكن هذا غير الاصح بل كل اليه عضو والدبر فالثاني
 واما تلك المرأة فان كانت مراقة اي لم يكسر ثدييها و
 وهو الاعتبار دون المراقة فهو اي الثدي يتبع للصدر
 فلا يمنع الا انكشف ربع المجموع من الصدر والثديين
 فان كانت كبيرة فدا تكسر ثدييها فالتدح اصل بنفسه
 حتى لو انكشف ربه منفردا كان مانعا وكذا كل اذن عضو
 مستقل غير الرأس وكذا ما بين الشرة والعمامة عضو
 على حدة واما الجنب فيتبع البطن وفي الشرج تمشي الامة
 السر خسي اذا كان الثوب رقيقا بحيث يصف ما تحته
 اي لون البشرة لا يحصل بهستر العورة وهو ظاهر ولو
 ولو كان غليظا الا انه التصق بالعضو وتشكل بشكله
 ينبغي ان لا يمنع لحصول السترو من صلى بقميص ليس عليه
 غيره فلو قدر انه نظر انسان من تحته ثوبا اي عورته

أي تلك النجاسة فعلى هذا الخلاف المذكور ان مكث قدس
 ركن من غير ان يؤذيه نفسه عند أبي يوسف خلافاً
 لمحمد والمختار قول أبي يوسف وهذا كل اذا حصل شيء
 من ذلك بغير صنعه فان كان بصنعه فسدت في الخلال
 اتفاقاً ومن لم يجد ما يستبرئ العورة صلى قاعداً دائماً
 كما ذكرنا في بحث النجاسة ولو وجد ما يستبرئ بعض العود
 وجب استعماله وان قل ويقدم في السستر ما هو أغلظا
 كالستورين ثم الغنم الركبة وفي المرأة بعد الغنم البطون
 والظهر ثم الركبة ثم الباقي على السواء ولو كان ما يستبرئ
 من الخشيش ونحوه وجب الستر به وفي القنية عرياناً قد
 على طين يغطي بعورة ان علم انه يبقى عليه لا تمام الصلاة
 لم يجز الا ذلك كما لو قدر ان يحصيف عليه ورق الشجر
فروع مع مرفقة ثوب وعده ان يعطيه اذا فرغ من صلاته
 ينتظر وان خاف فوت الوقت وعن أبي حنيفة انه ينتظر
 ما لم يخف فوت الوقت وهذا قول أبي يوسف وهو

الاظهر

الاظهر وان كان يرجو وجود الثوب يؤخر ما لم يخف فوت
 الوقت كطهارة المكان وفي القنية صبيحة صلت مكشوف
 الرأس لا يؤمر باعادة ولو صلت مستكوفة العورة
 يعني الغنم وخوياً بالعادة وكذا بغير وضوء انتهى
 والمسحبت ان يصل الرجل في ثلثة الثوب فيص وازام
 وعمامة ولو صلى في ثوب واحد متوشش به كما يفعل
 الفصار في حال عمله جازت من غير كراهة ولو صلى في
 ثوبين فقط او في ازار من غير عذر كبير وفي الخلاصة
 امرأة خرجت من البحر عريانة ومعها ثوب لو صلت
 فيه فائمة ينكشف بثشي من ثوبها وسافر ما باقى
 جواز الصلوة ولو صلت قاعداً لا ينكشف فائهما
 فصل قاعداً ولو كان الثوب يغطي جسدها ورج
 رأسها وترك تغطية الرأس لا يجوز صلواتها ولو كان
 يغطي أقل من الربع لا يضرها ترك التغطية **واقفاً الشتر**
الرابع وهو استقبال القبلة فمن كان بحضرة الكعبة ادخل

الغائب لأن انما مقدرة يجب عليه اي يفرض عليه اصابه
عينها اي يكون وجهه مقابلا لعين الكعبة حتى لو
صلى بمكة في بيت يجب ان يكون بحيث لو ان ثلث المبدل
وكنها يقع استقباله على جزء من كعبة كذا في الكافي
وفي الدرر من كان بين وبين الكعبة حائل الاصح
انه كالفاب فعلى هذا يراد من الكعبة في كلام المصنف
حقيقتهما وعلى الاول مكة ومن كان غائبا عنها ففرض
جهة الكعبة اي يتوجه الى الجهة التي هي فيها قال في الهداية
هو الصحيح واحترمه عن قول الجرجاني ان فرض الغائب
الغائب ايضا اصابه عينها وغرته هذا الخلاف يظهر
بشروط نية وعدمه للغائب وكان الشيخ الامام
ابوبكر محمد بن احمد لا يشترط على الغائب نية الكعبة
مع استقبال القبلة بناء على ما هو الصحيح وقال الشيخ
الامام ابوبكر محمد بن الفضل يشترط ذلك بناء على
اختيار قول الجرجاني وبعض المساجح يقولون ان كان

المصلي

المصلي يصلي لا المحراب فكما قال الحامدي اي ابن الحامد لان
المحارب وصفت غالبيا بالخرق واجتماع الاراء فكانت
كافية عن النية وان كان يصلي في الصحراء فكما قال الفضلي
اي ابن الفضل لتعدد اجتماع الاراء فيها غالبا وقبله اهل
المشرق في جهة المغرب عندنا لا استواء في غير احتياج
لخراف اهل البلدان بعض المشرق وفيه إشارة الى الخلاف
فان عند الشافعي لا بد من الخراف من يظن انه ليس
بمباشرة لها منهم وذكر في المطالب الفناوي حد القبلة
في بلادنا يعني بها سمرقند ما بين المغربيين مغرب الشتاء
او ومغرب الصيف لقوله في القبلة ما بين المغربيين
فان سمرقند معتدلة بين مشرق الشتاء والصيف
فلقبيلتها بين مغربيهما فان توجه الى جهة خارجة من
من المغربين لا يصح والبلد المائل الى مشرق الصيف
بقبلة مائلة الى مغرب الشتاء بحسب ذلك وبالعكس
فان صلى لاجهة خرجت من المغربيين فسدت صلواته

وان كان المصلي مريضاً مرضاً لا يقدر معه على توجه
 لا القبلة وليس معه احد بوجهه اليها او كان صحيحاً
 يقدر التوجه الا انه يخاف ان توجه من عدوا وسبع
 بانيه من جهة اخرى بضرة في ماله او بدنه وكذا لو
 لو كان على حنيفة في البحر يخاف الغرق ان توجه فانه
 لا يلزمه التوجه لا القبلة في هذه الاحوال بل يصلي الى اي
 جهة قدر على التوجه اليها لان التكليف بقدر الوسع
 وكذا اذا صلى الفريضة بالعدس على الدابة بان كان لا يقدر
 على النزول وان نزل لا يقدر على الركوب او يخاف من
 عدوا وسبع فانه يصلي الى حيث قدر ولو كان يصلي
 عليها لاجل الطين فانه يستقبل بها القبلة واقفة
 ان لم يخف الانقطاع من الرفقة وكذا ينبغي في كل موضع
 جاز له الصلوة الفريضة ركباً من خوف النزول ومخوه
 واذ لم يكن الطين مما يفوص فيه الوجه لكن الارض
 مبتلة لزم النزول ذكره في الخلاصة ^{بملاء} والتأفلة معطوفة

على الفريضة

على الفريضة اي اذا كان التأفلة على الدابة بغير عدس ايضا
 فله ان يصلي الى اي جهة توجه وهذا اذا كان خارج المص
 اما في المص فلا يجوز عند بي حنيفة ويجوز عند محمد و
 نكره وعند ابي يوسف لا نكره واختلف في مقدار الخروج
 وقيل قدر سجين وقيل قدر ميل والاصح قدر ما يتبدى
 فيه المسافر القصر ولو افتتحها خارج المص ثم دخل فيها
 قيل يتم لها ركبا والاكثر على انه ينزل ويتم على الارض والمستقبل
 القبلة عند الشروع ممن يتنقل على الدابة ليس بواجب
 خلا فالسنا في وان انتبهت عليه القبلة وليس من حضرة
 من اهل ذلك المكان من يسئل عنها اجتهاد اي بذي
 جهده وطاقته في طلبها بما يغلب على ظنه من الامارات
 والدلائل ويحري اي طلب ما هو الاخرى والا ليق من
 الدليل والامان عليها وصلى الجبهة التي اذ اجتهاده
 ويحريه الى انها هي القبلة وذلك بالاجماع لقوله تعالى فابنا
 نولوا فتم وجه الله اي جهة التي امر بالتوجه اليها نزلت

عند ما انتهت القبلة على جماعة من الصحابة ووصلوا
الى جهات مختلفة وفي قوله ليس بحضرة اشارة الى انه لا يجب
عليه طلب من يسئله ولا ان يستخرج الناس من منازلهم
للمسئول عنها بخلاف ما اذا كان عنده او بالقرب
منه حوله فانما يجب عليه ان يسئلهم عنها فان علم انه اخطأ
القبلة بعد ما صلى فلا اعادته عليه لانه التي بما هو الواجب
عليه بالنظر الى وسعه وقدرته وان علم ذلك الخطاء
وهو في الصلوة استدار لا القبلة وبني عليه بما بقي منها
لما روى ان اهل مسجد قبا كانوا في الصلوة متوجهين
الى بيت المقدس في صلوة الفجر فاخبروا بحول القبلة فالتفتوا
والى الكعبة وافرهم النبي عم على ذلك وسواء استبهرت
القبلة في المفازة او في المصر وسواء كان ذلك في ليلة من
منظومة او في نهار لان الدليل لم يفصل وان تحرى ووقع
تحريم على جهة فتركها وصلى الى غير جهة التحريم يعيدها
وان اصاب اي ولو علم انه اصاب القبلة عند اي حنيقة رجة

وعن ابي ج

وعن ابي ج انه يخشى عليه الكفر وقال ابي يوسف انه اصل
لا بعيد هالانه لو بعيد هال الى الجهة التي صلى اليها فلا فائدة
في الاعادة ولهما ان فرض جهة تحريم وقد تركها رجل صلى
الى غير القبلة متعمدا بوافق ذلك القبلة قال ابو حنيفة هو كافر
بالله تعالى وكذا الصلوة بغير الطهارة وكذا الصلوة في النوى
النجس لانه كالمستحقق وبرأخذ الفقيه ابو الليث وللخاند
ان يكفر في الصلوة بغير طهارة ولا يكفر في النوى النجس
والى غير القبلة كذا ذكر في الفتوى ولو استبهرت عليه القبلة
ولم يتحرر فشرح في الصلوة وصلى بلا تحريم لا يجوز صلوة
لان التحريم فرض عليه وقد تركه وان علم في خلال الصلوة
انه اصاب القبلة استقبل الصلوة عند اي حنيقة ومحمد
وقال ابي يوسف يبني لما تقدم له من الدليل ولهما ان طاله
بعد العلم اقوى منه ما قبله وبناء القوي على الضعيف لا يجوز
وان علم بالا صاب بعد الفراغ فلا اعادته عليه اتفاقا والفرق
مذكورة في الشرح ولو تحرى فلم يقع تحريم على شيء قيل يؤخر

وقيل يصلي اربع مرات الى اربع جهات وهو الاحوط ولو قصد
 ولو استبنت عليه القبلة وكان بحضرة من يسئله عنها
 من اهل ذلك المكان فلم يسئله فخرى وصلى وان اصاب للقبلة
 جاز صلوة لحصول المقصود والا فلا يجوز صلوة لترك
 العمل باقوى دليلين وهو السؤال من اهل المكان وكذا لا يحرم
 اذا توجه الى جهاته وعنده من يسئله ان اصاب القبلة جاز
 صلوة والا فلا ولو كان من بحضرة ليس من اهل ذلك
 المكان لا يأخذ بقوله ان لم يوافق تحريمه لانه مجتهد مثله
 ولا يجوز لمجتهد بتقليد مجتهد ولو سئل من بحضرة
 من اهل ذلك المكان فلم يجزه حتى تحرك وصلى ثم اخبره
 ان القبلة غير الجهة التي توجه اليها لا بعيد ما صلى لانه
 لم يقصر حيث يسأل ولو شك في القبلة وتحرك وصلى
 ركعة الى جهة وقع اليها عليه ما يجزئ له شك وهو في
 الصلوة وتحرك فوقع تحركه على جهة اخرى فصلى اليها ركعة
 ثم وثم حتى انرا اذ صلى اربع ركعات الى اربع جهات

بالتحرك

بالتحرك جاز كذا في الفتاوى الحافانية لانه الاجتهاد
 المتجرد لا ينسخ حكم ما قبله في حق ما ^{مضى} ~~مات~~ واختلف
 المتأخرون فيما اذا انحصر رأيهم في الثالثة او الرابعة الى
 الجهات الاولى منهم من قال يتم الصلوة ومنهم من قال
 يستقبل كذا في الخلاصة والاوى اوجه وهذا كله اذا استبنت
 عليه القبلة ولشك فيها اما لو شرع في التحرك من غير ان
 يشك ولا تحرك ثم شك بعد ذلك فهو على الجواز حتى يعلم
 فساده بيقين فيعيد فان علم بعد الفزع انه اخطأ
 او كان اكثر راية فعليه الاعادة وذكر في امالي الفتوى ان علم
 المصلي ان قبلة الكعبة ولم ينوها وقت الشروع جاز لعدم نية
 النية الكعبة وذكر في الحافانية وان نوى المصلي يعني وقت
 الشروع ان قبلة محرم مسجدة لا يجوز لانه علامة على جهة
 القبلة وليس بقبلة فيكون معرضا من القبلة بنية كمن توجه
 الى الركن اليماني ناوبا للصلوة الى البيت المقدس فان نية
 القبلة وان لم يفسرط لكن عدم نية الاعراض عنها شرط

ولو حول صدره عن القبلة بغير عذر ففسدت صلوة
اتفاقا في الصحيح ولو حول وجهه عنه ما كان عليه واجبا
ان يستقبل القبلة من ساعة لا تفسد صلوة بذلك
التحويل ولكن يكبر اشد الكراهة لقوله عليه السلام حين
سأله العائشة عن الالتفات في الصلوة هو خلسة يتخلل
الشیطان من صلوة العبد وقوله لا تنس رضى الله ^{اي يبد} بياك
والالتفات في الصلوة فانما الالتفات في الصلوة هلكة
ولو ظن المصلي انه احدث فتحوّل عن القبلة للوضوء ثم
علم انه لم يحدث قبل ان يخرج من المسجد ففسدت صلوة لم تفسد
صلوة عند أبي حنيفة لان استدباره لم يكن للترفض بل
لقصد الاصلاح وان علم انه لم يحدث بعد الخروج من المسجد
فسدت صلوة بالاتفاق لان اختلاف المكان بطله الا بعد
والمسجد مكان واحد فادام فيه لم يختلف مكانه بخلاف
خروجه منه وهذا اذا لم يكن اما ما واستخلف مكانه وان كان
اما ما واستخلف مكانه ثم علم انه لم يحدث ففسدت وان لم يخرج

لان الاستخلاف

لان الاستخلاف بغير محله مناف كالخروج من المسجد
وكذا لو ظن انه افتح بابه ووضوء فانصرف ثم علم انه كان
متوضئا ففسدت صلوة وان لم يخرج من المسجد وكذا لو
لوراءه المنيتم سرياً فظنه ماء فانصرف ثم علم انه سراب
او ظن الماسح على الخف ان مدته تمت فانصرف ثم علم انها
لم تمت ففسدت الصلوة وان لم يخرج من المسجد لان انصرفه
على قصد الرّفوض لا على قصد البناء بخلاف الذي ظن انه
احدث وان صلى في الصحراء بجماعة فكان الصفوف له
حكم المسجد حتى لو علم قبل مجاوزتها بوضوء سبق للمدني
لم تفسد وان علم بعد مجاوزتها تفسد هذا ان ذهب الى
خلفه وان توجه التخمدة فالمعتبر مجاوزة سترة الامام
وعندها ان كان توجه التخمدة له سترة والا فمقدار ما لو
تأخر لمجاوز الصفوف وان كان منفردا اعتبر مجاوزة قدر
موضع سجوده وعدمه ^{اي} قال في شرح الطحاوي الكعبة
اسم للحرمة فان الحيطان لو وضعت في موضع آخر فصلي عليها

لا يجوز ولو صلى في جوف الكعبة او على سطحها جاز ولو صلى
 الى المحيط وحده لا يجوز ولو صلى في السفينة فلا بد له من
 الاستقبال اذ كان قادرا ولا يجوز ان يصلي حيث توجهت
 ويلزمه ان يستدير لا القبلة كلما دارت ولو صلى جماعة
 بالخروج متخالفين في الجهة ان صلوا منفردين جازت صلوة
 الكل وان صلوا بجماعة لم تجز صلوة من خالف امامه عالما
 بها حال الصلوة وجازت صلوة غيره ان لم يعلم ان امام
 خلفه قوم صلوا بخبرين بجماعة وفيهم مسبوق واللاحق
 فلما سلم الامام قاما للقضاء فظهر لهما ان القبلة غير
 الجهة التي صلى اليها الامام اى امكن السبوق الاصلاح صلوة
 بان يستدير لانه منفرد فيما يقضيه بخلاف اللاحق فانه مقتد
 والمقتدى اذا اظهر له وهو ان الامام ان القبلة جهة اخرى
 لا يمكن اصلاح صلوة لانه ان استدركه امام والاكاذيب
 متما صلوة الى غير ما هو القبلة عنده وكل منهما مفسد
 وكذا للاحق رجل يخرج في محلة فاقته بآخر بل يخرج اصلا

الامام جازت صلواتها والاجازت صلواتها الامام فقط
 ولو صلى الاعمى ركعة الى غير القبلة فجاء رجل فادبره اليها
 واقضى بها ان وجد الاعمى وقت الشروع من يستأله
 فام يستأله يجوز صلواتها والاجازت صلوة الاعمى دون
 المقتدى **والشرط الخامس** من الشرط الستة هو
 الوقت اول وقت صلوة الفجر اذا طلع الفجر الثاني هو اى الفجر
 الثاني البياض اى النور المستطير للنشر في الافق اى في
 نوحى السماء واطرافها في طلوع الفجر الاول المستقيم بالفجر
 الكاذب وهو البياض المستطيل اى الذى يبد وطولا ممتدا
 لاجهة الفوق غير اخذ في عرض الافق ثم تعقبه الظلمة
 لا يخرج وقت العشاء ولا يدخل وقت صلوة الفجر لانه
 من حكم الليل حتى لا يحرم على الصائم فيه الاكل لقوله عم
 لا يمنعكم من سحورك اذان بلال ولا الفجر المستطيل ويكون
 الفجر المستطير في الافق وقال في المحيط اما الفجر الكاذب
 وهو ان يرتفع البياض في جهة واحدة ثم يتلاشى اى

يصير لا شيء فلا يخرج به وقت العشاء ولا يحرم الأكل على الصائم وهذا مجموع عليه وآخر وقتها قبل طلوع الشمس أي الجزء الذي يعقبه طلوع الشمس من زمان وهذا أيضًا بإجماع الأمة اختلفوا في الوقت الذي يباح فيه الصلوة إذا اطلعت الشمس قال أبو بكر بن فضل ما دام انسان يقدم على النقلة إلى فرض الشمس فهي في طلوع لا يباح فيه الصلوة وقال محمد إذا اطلعت الشمس قدر جرح يباح كذا ذكر في الخلاف صفة الفتاوى والأوقاف وقت صلوة الظهر زوال الشمس أي الجزء الذي يعقبه زوال الشمس من الزمان وهذا أيضًا بإجماع وآخر وقتها عند أبي حنيفة إذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال أي السواء الغي الذي يكون للأشياء عند الزوال وقالوا أي يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة إذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعن أبي حنيفة من رواية أسد ابن عمرو إذا صار ظل كل شيء مثله سوى ففيه خرج وقت الظهر ولا يدخل وقت العصر إلا النليل قال

المشايخ

المشايخ ينبغي أن لا يصلح العصر حتى يبلغ النليل ولا يؤخر الظهر لأن يبلغ النليل فيخرج من الخلاف فيه والدليل من الجانبين المذكور في الشرح وأول وقت صلوة العصر إذا خرج وقت الظهور على القولين فعلى قوله إذا صار ظل كل شيء مثله سوى في الزوال وعلى قوله ما دام تغرب الشمس أي الجزء الذي يعقبه غروب الشمس وهذا إجماعي وأول وقت المغرب إذا غربت الشمس بإجماع وآخر وقتها ما لم تغرب الشمس أي الجزء الذي يعقبه غروب الشمس وهو أي الشفق المذكور البياض الذي في الأفق الكاين بعد الحمرة التي يكون في الأفق عند أبي حنيفة وقالوا أي يوسف ومحمد وهو قول الأئمة الثلاثة ورواية أسد ابن عمرو وعن أبي حنيفة أيضًا الشفق المذكور هو الحمرة نفسها البياض الذي بعدها والدليل في الشرح ومن المشايخ من أفق من رواية أسد ابن عمرو والوافق لقوله ما قال ابن الرهمام ولا تساعد

رواية ولا رواية وعام هذا في الشرح ايضاً واذا وقت
صلاة العشاء اذا غاب الشفق على القولين كما مر واخره
ما لم يطلع الفجر الثاني اي الجزء الذي يعقبه طلوع الفجر الثاني
ووقت صلاة الوتر ما اى الوقت الذي هو وقت العشاء
هذا عندنا في حنيفة وعندهما ووقتها بعد صلاة العشاء
الا انه اى المصلي ما مؤخر تقديم العشاء عليه اى على الوتر
عندنا في حنيفة لوجوب الترتيب لقوله عليه السلام ان الله
امركم بصلوة هي خير لكم من حمر النعم وهي الوتر فجعلها
لكم بين العشاء الى صارت طلوع الفجر ^{اي درة اليقين في حنيفة} فلي هذا لو صلى الوتر
قبل العشاء وقصد الانفة كما لو صلى الوقتية قبل الفأيتة
ذاكرا وهو صاحب ترتيب اما لو وقع ذلك بلا قصد
صح عنده حتى ان الرجل لو صلى العشاء بنوب بخمس ثم نزع
وصلى الوتر بنوب اخر ثم ظهر ان النوب الذي صلى العشاء
به كان نجسا فانه يعيد العشاء دون الوتر عندنا في حنيفة
واعلم ان الوقت كما هو شرط لاداء الصلوة فهو سبب

لوجوبها

لوجوبها فلا يجب بدونه كما في المسئلة التي وردت فتوى
في زمن الصدر برهان الا انه انا لا نجد وقت العشاء
في بلدنا هل علينا صلوة فكتب ليس عليكم صلوة الله
العشاء وبرافتي ظهير الدين المرعينيان وردت هذه
الفتوى ايضاً من بلد بلخار فان الفجر يطلع فيها قبل
غروب الشفق في اقصر ليالي السنة على شمس الاخرة
الخلوي فافتي بقضاء العشاء ثم وردت بخوارزم
على الشيخ الكبير سيف السنة البقالي فافتي بعد الوجوب
فبلغ جوابي الخلواني فارسل من يسأل في عامة مجامع
خوارزم ما تقول فمن لم يقطع من الصلوة الخمس واحدة
هل يكفر سله واحسن الشيخ فقال ما تقول فن قطع
بيده مع المرفقين واو رجله مع الكعبين كم فريض و
وصنو قال ثلث لفوات محل الرابع قال فكذلك الصلوة
الخامس فبلغ الخلواني جواب فاستحسنه وفقه فيه ولا بين الرها
عليه اعتراض قد احببنا عنه في الشرح ويستحب في صلوة

الفجر اسفار بها بان تصلي في وقت ظهور النور واكتشاف
 الظلمة والغلس بحيث يرى الراعي موقع بئده عند اخلافا
 للثنية لقوله عليه السلام سفر وابالجر فانه اعظم الاجرد
 قد قالوا في حد اسفار ايضا ان يبدأ في وقت يمكنه
 ان يصليها فيه على وجه السنة ويبقى من الوقت بعد سدره
 ما لو ظهر انه كان على غير طهارة يمكنه ان يتوضأ ويعيد
 على وجه السنة قبل خروجه ثم استحباب الاسفار عندنا
 عامة في الارمنة كلها الا في صلوة في يوم النحر عزذلفة فان
 المستحب فيها التغليس اجماعا توسيعا الوقت الوقوف
 ويستحب ايضا عندنا الا براد بالظهر في الصلوة لقوله
 عليه السلام اذا شئت الحر فابرءا بالعصر لصلوة فان
 شدة الحر من فيج حبهتم ويستحب ايضا تقديمها في الشتاء
 ويستحب عندنا تأخير العصر في كل الأمنة الا يوم النحر
 ما لم يتغير الشمس وكبره ان يؤخر الى ان يتغير قرص الشمس
 لانه عليه الصلوة والسلام كان يصلي العصر والشمس

مرتفعة

مرتفعة بيضاء بقية والتغير القرص لا التغير الضووع فانه
 يحصل بعد الزوال متى صار العصر القرص بحيث لا يتأخر
 فيه العين فقد تغيرت والافد كذا في الكافي ويستحب ايضا
 تعجيل المغرب في كل الارمنة الا يوم النحر لقول مرفوع بن خزيمة
 كنا نصلي المغرب مع النبي فينصرف احدنا وان لم يصبره موقع
 بينه وعن ابن عمر انه اخرها حتى يذهب ^{الشمس} فاعتقر رقبته وهو يمشي
 على كرامه تأخيرها الى ظهور النجم وفي القنية بكبره تأخير المغرب
 عند محمد في رواية عن ابي حنيفة ولا بكبره في رواية الحسن عنه
 ما لم يغيب الشفق والاصح انه بكبره الا من عذر كالسفر والكوة
 على الاكل ونحوهما او يكون التأخير قليلا وفي التأخير بتطويل
 القراءة خلافا انتهى وتأخير صلوة العشاء الى ما قبل ثلث الليل
 مستحب لقوله عليه الصلوة والسلام لولا ان ينشق على امي
 لا مرتهم ان يؤخر والعشاء الى ثلث الليل او نصف وتأخيرها
 الى ما بعده اي ما بعد ثلث الليل لا نصف الليل مباح لما بيناه
 في الشرح وتأخيرها لا ما بعده اي ما بعد نصف الليل الى طلوع

يلفظ كورنونه خيبر
 ان يندون او تورد

المجرى مكره اذا كان بغير عذر لانه يؤدي الى تقيل الجماعة
 اما اذا كان بعذر فلا يكره ^{اذ كان} واما تأخير الوتر في الاصل
 فيه الا افضل ان كان لا ينق بالانسياء او تر قبل النوم
 واذ كان ينق بالانسياء فاقبأخيره الى آخر الليل افضل لقوله
 دم من خاف ان لا يقوم من آخر الليل فليوتر اوله ومن لم يخ
 ان يقوم آخره فليوتر آخر الليل فان صلوة اخر الليل مشهورة
 وذلك افضل واذ كان يوم غيم فالمستحب في الفجر والظهر
 والمغرب تأخيرها يعني بالتأخير عدم التعجيل في اول
 الوقت لا بالتأخير الشديد الذي يلبسك بسببه بقاء الوقت
 قال في المحيط المراد من تأخير المغرب قدر ما يحصل اليقين
 بالمغروب والمستحب في يوم الغيم في كل من العصر والعشا
 تعجيلهما المراد بتعجيل ^{الصلوة} قدر ما يقع عنده انها لا يقع حال
 تغير الشمس والتعجيل العشاء والتعجيل قليلا على الوقت
 العشاء كذا في المحيط لانه يقل الجماعة لموقوف المصروف وروى
 الحسن عن ابي حنيفة التأخير في جميع يوم الغيم لانه اقرب الى

الى الاحتياط

الى الاحتياط ان يقع قبل الوقت واما الاوقات التي ذكر فيها
 الصلوة فخمسة المراد من الكراهية ما يقع عدم الجواز ايضا
 فكل ما لا يجوز فهو مكره بثلاثة منها اوقات من تلك
 الخمسة يكره فيها الفرض والتطوع فالكراهية في الفرض كالنوم
 تمنع الصحة لوجوبه سبب كامل وكذا الواجبات الفايضة
 كسجدة تلاوة وجبت بتلاوة في وقت غير مكره وجنابة
 حضرت فيه والوتر لانها وجبت كاملة فلا يؤدي ناقصة
 والكراهية في التطوع لا تمنع الصحة ولكنها كراهية تحريم و
 وتحقيق في ذلك في الشرح وذلك المذكور من الكراهية
 كايين عند طلوع الشمس وعند غروبها الا عصر يومه وقت
 الزوال لنهيهم عليه السلام عن الصلوة في هذه الاوقات
 واستثناء عصر يومه بفتح عند الغروب لانه وجب ناقصا
 فاداه كما وجب بخلاف عصر يوم آخر وغيره من الفواير
 على ما حقق في الشرح وفي كتب الاصول وروى عن ابي
 يوسف وهو الرواية المشهورة عنه انه يجوز التطوع

وقت الزوال يوم الجمعة أي من غير كراهة وليد وجوابه
 في الشرح ولا يصلي فيها أي في الاوقات الثلاثة المذكورة صلوة
 الجنازة ولا يسجد لتلاوة إذا كانت حضرت أو تليت في وقت
 غير مكره كما تقدم ولا يسجد فيها سهواً من اجزاء
 الصلوة ولو قضى فيها فرضاً أي صلوة مفروضة يعيدها على
 صحتها على ما قدمناه وإن تلا فيها أي في وقت من الاوقات
 الثلاثة أتت سجدة فالأفضل ألا يسجد ها فيه ولا في غيره
 من الثلاثة فإن سجد لها في ذلك الوقت لا يجدها لأنه
 إذا تكلم وجبت وكذا ان سجد بها في غير وقت تلاوتها من
 الاوقات الثلاثة يصح عندنا خلف الزفر وكذا إذا خفرت
 الجنازة في وقت من الاوقات الثلاثة فصلى عليها فيه نصح
 والأفضل ان تصلي ولا تحم وتؤخر ان التجمل فيها مطلوب
 مطلقاً إلا ما كان حضورها وقت غير مكره وأما الوقتان
 الاخيران من الخمسة فإنه يكره فيها التطوع فقط ولا يكره
 فيها الفرض ولا الواجب لنفسه يعني القوايت وصلوة الجنازة

وسجدة التلاوة بخلاف المندوز واللازم بالشرع وهو
 ركعتي الطواف فأنما تكرر لوجوبها لغيرها وهما أي الوقتان
 المذكوران ما بعد طلوع الفجر أن تطلع الشمس فإنه يكره في
 في هذا الوقت التوافل كلها السنة الفجر بقوله عليه السلام
 لا صلوة بعد الفجر إلا سجدة يعني ركعتين وما بعد صلوة
 العصر لا غروب الشمس لأنه منى عن الصلوة بعد الصبح حتى
 تشرق الشمس وبعد العصر حتى تغرب وما بعد غروب الشمس
 قبل صلوة الغروب أيضاً التطوع فيه مكره لا لأنه بل لأنه
 الغروب ببسببه مع استحباب تجملها وتقدم ذكر كراهة
 التأخير وكذلك يكره التطوع اذا خرج الامام أي صعد على
 المنبر للخطبة يوم الجمعة لما روي عن ابي الصخر كاهن كاهن
 الواسطيين وخوهم أنهم كانوا يكرهون الصلوة والكرام
 بعد خروج الامام وكذلك يكره التطوع عند الإقامة أي يوم الجمعة
 كذا خصه قاضي خان وصاحب الخلاصة وغيرها وأما في غير
 الجمعة فلا يكره بحمد الاخذ في الاخذ في الإقامة مالم يشترع الامام

في الوقتين أي بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس وبعد صلاة
 العصر إلى تغيرها ثم افسد ما رزقه القضاء وقد علم هذا
 من قوله سابقاً أنه يقضيها لأنه إذا لم يقض ما شرع
 فيه في الأوقات الثلاثة وفسد ما رزقه مع أن كراهتها أشد فلم
 يقض ما شرع فيه في الوقتين الأولي ولو افتتح النافلة في وقت
 مستحب غير مكروه نية افسدها أو فسد لا يقضيها
 فيما بعد العصر قبل الغروب أو بعد طلوع الفجر قبل ارتفاع
 الشمس أي يكره أن يقضيها ولو قضاها صححت مع الكراهة
 وسقطت عنه وكذلك سائر أوقات الكراهة ما عدا الثلاثة
 فإنها لا تسقط عنه بقضائها في وقت منها والفساد
 نية الفجر لا يقضيها بعد ما صلى الفجر لما مر من كراهة قضا
 ما نزل بالشرع في الوقتين ولا يلتفت إلى أن ذكر في المحيط
 عن بعض الساج أن من خاف أن لا يدرك الفرض لو صلى
 السنة فالأحسن أن يشرع في السنة ويكبرها ثم يكبر أخرى
 للفريضة فيخرج من السنة ويصير شعاراً في الفريضة

ولا يصير

ولا يصير مفسداً بل يصير مجازاً من عمل لا عمل لعدم الفائدة
 في ذلك لأنه وإن ساء أثره لا يصير مفسداً لكن كراهة قضاها
 بعد صلاة الفجر باقية اللهم إلا أن يفعل ذلك ليقتضيها
 بعد ارتفاع الشمس وكل حال فهو غيرت بالسنة كما
 كانت فلا فائدة في هذه الكلفة وقبل يقضيها بعد
 صلاة الفجر وهو غير صحيح كما تقدم من أن الكراهة موجودة
 فيه ولو شرع في أربع ركعات قبل طلوع الفجر فلما صلى ركعتي
 منها طلع الفجر ثم قام بعد طلوعه وصلى ركعتين من غير
 أن يسلم ينوب صلواتها عن الركعتين عن الركعتين الفجر
 عندهما أي عندي يوسف وم وهو أي قولهما أحدهما
 الروايتين عن أبي حنيفة وهي ظاهر الرواية بناء على أن السنة
 تؤدى بمطلق نية الصلوة وهو الصحيح وروى الحسن
 عنه أنها لا تنوب وذكر في الزخيرة ولو صلى ركعتين على طين
 أثر أي الشان لم يطلع الفجر وقد بين أي بعد ذلك أنه أي الشان
 كان قد طلع الفجر فعند التوحيين منجز تلك الركعتان عن عتي

الجهر وهذا ايضا هو الظاهر الرواية ولو شك عند صلوة تلك
 الركعتين في طلوع الجهر واستمرته لا يجزئ به عن ركعتي الجهر بالانقضاء
 وهو ظاهر واذا طلعت الشمس حتى ارتفعت قدر رجب
 او قدر رجب يباح الصلوة اى تخلص هذا هو المذكور في الاصل
 وقيل ما دام الانسان يقدر على النظر الى قرص الشمس
 لا يباح الصلوة فاذا عجز عن النظر اليه سباح وقيل ^{او يكون لا يجوز} على يدي
 ذقنه على صدره وينظر فان لم ير القرص حلت الصلوة
 وان نظره فلا وهذا ليس الا قول ولو طلعت الشمس
 والمصلي في الخلال اى في اثناء الصلوة الجهر تفسد صلوة الجهر
 لعروض النقصان على ما وجب بالسبب الكامل ولو غربت
 الشمس وهو في حال صلوة العصر تفسد لعروض
 الكمال على ما وجب بالسبب الناقص وقد حققناه في الشرح
الشرط السادس النية وهي قصد كون الفعل لما شرع له ففي
 العبادة قصد كونها خالصا لله تعالى قال الله وما امرنا
 الا لعبد الله خاصين له الذين المصلي اذا كان متفاديا

يكفيه

يكفيه مطلق نية الصلوة ولا يشترط تعيين كون ذلك
 النية سنة مؤكدة او غيرها ولكن في التراويح اختلاف اى خالف
 بعض المشايخ المتقدمين فانهم قالوا لا يصح انما فعل التراويح
 لا يجوز بمطلق النية بل لابد من تعيينها والمذكور في فتاوى
 قاضي خان ان اختار في التراويح وفي السنن المؤكدة
 وصحاح انه لا يجوز بمطلق نية الصلوة لا في التراويح ولا
 في السنن وذكر المتأخرون ان التراويح وسائر السنن
 المؤكدة تنادى بمطلق النية وهو اختيار صاحب الهداية
 ومن تابعوه وهو الصحيح على ما حققناه في الشرح والمضد
 تبع قاضي خان حيث قال ولا يصح انما فعل التراويح لا يجوز بمطلق
 النية ثم قال بناء على ذلك والاحتياط في نية التراويح ان ينوي
 التراويح نفسها او ينوي سنة الوقت فانها هي السنة في ذلك
 الوقت او ينوي قيام الليل لكونه خارجا عن خلافه على ما
 ما قالوا والاحتياط للخروج من الخلاف وفي السنة ان ينوي
 السنة نفسها او ينوي الصلوة متابعة للنبي عم ولو نوى

في صلاة الوتر أو في صلاة الجمعة أو في صلاة العيد فانه ينوي
 صلاة الوتر فيعينها وكذلك ينوي صلاة الجمعة وصلاة العيد
 يشترط التعيين اتفاقاً ولا يكفي مطلق النية وكذا جميع الفرائض
 والواجبات من المنذور وقضاء ما الزم بالشروع وغيرها
 وفي صلاة الجنائز ينوي الصلاة لله تعالى والدعاء للميت
 اذ بهذا يتميز عن غيرها والمفترض المنفرد ولا يكفي نية مطلق
 الفرض ما لم يقل في نية الظهر أو العصر مثلاً لتمييز ما شرع فيه
 عن غيره من الفروض ولا فرق في ذلك بين المنفرد وغيره وانوي
 فرض الوقت ولم يعين ان ظهر او غيره ولم يكن الوقت قد خرج
 اجزائه ذلك الا في الجمعة لان فرض الوقت عندنا الظهر لا
 الجمعة الا انه امر بالجمعة وسقاط الظهر وذكر قاضي خان لو
 لو كان عنده ان فرض الوقت الجمعة جاز ولا يشترط نية اعادة
 الركعات اجماعاً لكونها معينة معلومة ولو نوى الفرض
 والنطوع معاً جاز ما صدر في تلك النية عن الفرض عند
 أبي يوسف لقوة الفرض فلا يترجم الضعيف خلافه والحمد
 لله رب العالمين

قوله فانه لا يجوز

فانه لا يجوز عن الفرض عنده ولا عن التطوع وان نوى
 الظهر لا يجوز لان هذا الوقت يتما بقت ظهر هذا اليوم بقيد
 يوم آخر اما لو نوى ظهر الوقت يجوز وهذا كان يصلي في الوقت
 فان صلى بعد خروج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت
 فهو الظهر لا يجوز لما مر ولو نوى فرض الوقت لا يجوز لا معينا
 ولو نوى ظهر اليوم جاز واما المقدي ان نوى صلاة لا يجوز
 ذكر من الخدصة الوقعات ولو افترغ المكتوبة اي نوى ها ثم
 ظن انها تطوع فصلى على نية التطوع حتى فرغ من صلوة
 فهي اي صلاة هي تلك المكتوبة التي شرع فيها ناوياً لها
 اذ لا يشترط استصحاب النية الى آخر الصلوة ولو كبر ينوي
 التطوع ثم كبر ينوي الفرض يصير شريعاً في الفرض وتبطل
 نية التطوع ولو صلى ركعة من الظهر ثم افترغ ناوياً العصر
 او التطوع بتكبيره يتعلق بافترغ فقد نقض الظهر وصح
 شروعه فيما كبر ناوياً له وكذا اذا شرع المكتوبة اي مكتوبة
 كانت ثم كبر ينوي الشروع في النافلة اي نافلة كانت يصير

ناقضا للمكتوبة. وشارعا في النافلة او كان من شرع في المكتوبة
 منفردا فكبر ينوي الاقتداء بالامام فانه ليصير شارعا فيما كبر
 ناويا له هذا اذا نوى بقلبه وكبر بلسانه ^{من} ^{من} الصلوة مقتديا
 لفضاء الصلوة منفردا للمعاير بينهما من حيث الصفة
 وان صلى ركعة من الظهر ثم كبر ينوي الظهر فهي ^{هي} ^{هي} ^{هي}
 مغايرة ^{مشرع} فيها كان فيه فيكون مفرقا له وهذا اذا نوى
 بقلبه وكبر بلسانه اما اذا قال نوية ان صلى الظهر بطلت
 تلك الركعة كذا في الخلاصة ويجزى اي يكفي بتلك الركعة لعدم
 بطلانها ويكمل عليها باقى الظهر حتى انه لو كان مقبلا وصلى
 اربع اخرى بعد ذلك التكبير على ظن انه الركعة الاولى ^{ان} قد
 ان تقضت ولم يقعد على ركس الركعة الرابعة من صلواته
 التي هي ثالثة بعد ذلك التكبير فسياء صلواته لتركه فرضا
 وهو القعدة الاخيرة ولو نوى مكتوبتين معا احديهما
 دخل وقتها والاخرى لم يدخل وقتها بان نوى في وقت
 الظهر هذا اليوم وعصره معا فهي اي النية التي اي للمكتوبة

التي

التي دخل وقتها ان التي لم يدخل وقتها لا تراحمها ولو نوى
 فائتين معا فهي اي النية ^{للا} ^{اول} ^{من} ^{هما} ^{الترجح} ^{بها} ^{بالسبب}
 وان لم يكن صاحب ترتيب ونوى فائتين ووقية معا بان
 فائتين الظهر فتوى في وقت العصر الظهر والعصر معا فهي اي
 نية للغاية اذا كان في وقت سعة كذا ذكره في الخلاصة عن
 المنتقى وذكر في الجامع الكبير ^{لش} ^{انه} ^{لا} ^{يصير} ^{شارعا} ^{في} ^{احد} ^{من} ^{هما}
 والمص اختيار ما في المنتقى فلذا قال ان يكون في آخر وقت
 الوقية يكون النية للوقية لترجحها وفيه اشارة الى كون
 المصلي صاحب ترتيب فان لم يكن صاحب ترتيب ينبغي
 ان لا يصح واحدا منها اذا كان في وقت سعة للترام ولا
 يحتاج الامام في صحة الاقتداء به الى نية الامامة حتى لو شرع
 على نية الانفراد فاقفاه به يجوز الا في حق جواز الاقتداء به
 النساء فان اقتداءهن به لا يجوز ما لم ينوي ان يكون ^{المتبع}
 ما لهن او لمن تبعه عموما ^{احدا} ^{فان} ^{الزفير} ^{واما} ^{الفتدي} ^{فينوي}
 الاقتداء اي ايضا ولا يكفي في صحة الاقتداء نية الفرص والتعيين

ان يعين الفرض بل يحتاج الى نية الصلوة ونية التابعة
 وان نوى الاقتداء بها امام ولم يعين الصلوة يجزئ ذلك
 وهذا قوله البعض وذكر قاضي خان انه لا يجوز وهو المختار
 لان اقتداء كذا يكون في الفرض يكون في الفعل فلا بتعيين احد
 هما بدون التعيين وكذا الحكم اذ قال نويت ان اصلي مع الامام
 قال بعضهم يجوز وللختار الجواز وان نوى ان يصلي صلوة
 الامام ولم ينوي الاقتداء لا يجزئ ^{لشروط} نية الاقتداء في صحة
 وقال بعضهم اذا انتظر تكبير الامام ثم تكبر بعده يصح شروعه
 في صلوة الامام وان لم تحضر نية الاقتداء لقيام الانتظار
 مقام النية وان نوى الشروع في صلوة الامام فقد اختلف
 المشايخ فيه قال بعضهم لا يجزئ ذلك في صحة الاقتداء والاصح
 انه يجزئ قال قاضي خان وقال ظاهر الدين ينبغي ان يزيد
 فيقول نويت الشروع في صلوة الامام واقتديت به وذلك
 للاحتياط في الخروج من خلاف ذلك البعض وكذا ان لم يعلم
 الامام في اي صلوة فنوى صلوة الامام والاقتداء به يجوز

ولو عني

ولو عني صلوة الامام في غيرهما لا يجوز وان نوى ان يصلي
 صلوة الجمعة ولم ينوي الاقتداء بالامام جاز عند البعض
 وهو المختار لان الجمعة لا يكون الامام فنية مستلزمية
 للاقتداء ونوى الاقتداء بالامام ولكن لم يخطر بباله من
 هو ازيد من عمره صح الاقتداء لا طريق وكذا ان نوى الاقتداء
 بالامام وهو بعض ان ارى الامام زيدا فاذا هو عمره صح الاقتداء
 ايضا اذ ليس في نية تقيد الا فدية وقاله اقتديت
 بزيدا ونوى الاقتداء بزيدا فاذا هو عمره لا يصح تكون
 نية مقيدة بشخص ليس هو الامام وفي الاوله نوى
 الاقتداء بالامام ^{لانه اقدم} والافضل ان ينوي الاقتداء بعد ما قال
 الامام الله اكبر ليبر مقتدا بما حصل كذا ذكره في المحيط وهو
 قولهما وعندنا في حنيفة الافضل مقارنته تكبير الفتى
 تكبير الامام ولو نوى الاقتداء حيا وقف الامام موقفا
 جاز عند اكثر المشايخ وان لم تحضر النية عند الشروع وهو
 ولو نوى الشروع في صلوة الامام وكبر على ظن ان ارى الامام

فلان ادم الرحمن الرحيم

قد شرع قبل شروعه وهو اى الحال ان الامام لم يشرع
 بعد لم يخرج شرعه في صلاة الامام لانه قصد الشروع في
 الحال في صلاة من ليس بجصلى ومن صلى ستر ولم يعرف
 النافلة من الفريضة وانما يفعل كما يفعل الناس ان ظن
 ان الكل اى كل يصلي فريضة جاز فغله وسقط عنه الفرض
 وان لم يعلم ان فيها فريضة او علم ان بغضه بالفرض وبغضه
 سنة ولم يميز ولم ينو الفريضة لا يجوز وعليه قضاء صلاة
 تلك السنن ثم فيما اذا ظن ان كل فريضة لو اقتدى به
 احد ان كان في صلاة السنة قبله كما لم يصبحت صلاة
 المقتدى وان كان في صلاة قبله السنة مثلهما كالجمعة والظهر
 لا تصح صلاة المقتدى وان كان الرجل سنا كما في بقاء وقت
 الظهر منه فنوى ظهر الوقت فان الوقت كان قد خرج
 يجوز الظهر بناء على ان فعل القضاء بنية الاداء وفعل الاداء
 بنية القضاء كما اذا قال وهو في الوقت نويت قضاء ظهر
 اليوم يجوز وهذا هو المختار كما ذكره في المحيط اما جواز

القضاء

وقت

القضاء بنية الاداء وعكس فجعل عليه عندنا واما بنية ظهر
 الوقت بعد خروج الوقت فالصحيح انها لا تجوز صرح به
 في فتاوى قاضي خان وغيرها وليس من القضاء بنية الاداء
 وانما القضاء بنية الاداء فيما اذا نوى ظهر اليوم وهو يظن
 ان الوقت لم يخرج وما ذكر بقوله ولو نوى فرض اليوم يجوز
 بارخه فان لم يعلم بخروج الوقت ~~هو~~ استهو ايضا
 لان فرض اليوم محقق للوقفة والفاينة والاصواب ان يقال
 ولو نوى ظهر اليوم ومن صلى الظهر اى ظهر اليوم الذي هو
 فيه او ظهر الهمس مثله ونوى ان هذا من ظهر يوم الثلاثاء
 اى ظن ان ذلك اليوم يوم الثلاثاء وان الظهر منه فبين ان
 ذلك الظهر من يوم الاربعة اى تبين ان ذلك اليوم يوم
 الاربعاء والظهر منه جاز ظهره والغلط انما في تعيين
 الوقت اى اليوم الذي الظهر منه وذلك لا يصح اذا حصل
 تعيين الفرض ولو شرع في صلاة ما اى صلاة من الصلوة
 هي عليه يظن انها بنية اى من صلاة يوم السبت فاذا هي

ظهر ان تلك الصلوة التي شرع فيها غايها احدى اى من
 صلوة يوم الاحد فان كان عليه ظهر منه فظة ظهر
 يوم السبت فصليته بتلك النية فظهر ان لم يكن عليه الاظهر
 يوم احد لا يصح تلك الصلوة ولا تجزئ عن ظهر يوم الاحد
 التي هي عليه لان صلواتها قبل وقتها بنية حيث نوى اضافتها
 الى يوم قبل وجوبها ولو كان بالعكس بان شرع في صلوات
 عليه على ظن انها احدى فاذا هي بنية تصح لانه اضافتها الى وقت
 بعد وقت وجوبها والمستحب ان ينوى في النية ان ينوى و
 ويقصد بقلبه ويتكلم باللسان بان يقول بنية نويت ان
 ان اصلي صلوة كذا فالنية بالقلب هي الشرط اللازم والتكلم
 باللسان مستحب هذا هو المختار اختاره صاحب الهداية
 وغيره وقيل ان التكلم باللسان بدعة ولو نوى بالقلب
 ولم يتكلم باللسان جاز بلا خلاف بين الائمة لان النية عمل
 القلب دون اللسان وفي الشرح الطحاوي الافضل ان
 ان يشتغل قلبه بالنية ولسانه بالذكر يعني التكبير وبه بالرفع

والاحوط

والاحوط في النية من حيث الزمان ان ينوى حال كون مقارنا
 للتكبير ومخالصا له اى ان يكون النية موجودة في زمان التكبير
 كما هو مذهب الشافعي فان وجود النية في زمان التكبير بشرط
 عنده فلذا كان هو الاحوط عندنا للخروج من الخلاف وذكر
 الشافعي في الاجناس ان من خرج من منزله يريد الفرض
 بالجماعت فلما انتهى الى الامام كبر ولم تحضر النية في تلك الساعة
 ان كان بحال لو قيل له اى صلوة تصلي امكث ان يجيب من غير
 تأمل تجوز صلوة الاقامة اى وان لم يكن بحال يمكنه ان يجيب من
 غير تأمل لا تجوز صلوة وهذا هو المراد بما روى عن محمد بن
 لو نوى عند الوضوء ان يصلي الظهر والعصر مع الامام ولم
 ولم يشتغل بعد النية بما ليس من جنس الصلوة يعني سوى
 المشي اليها الا انه لما انتهى الى مكان الصلوة لم يحضره النية
 جازت صلوة بتلك النية ومثله عن ابي حنيفة وابي يوسف
 فعلم بهذا جواز الصلوة بالنية المقدمة اذا لم يفصل بينها
 وبين التكبير عمل ليس للصلوة وان تاخر النية ونوى بعد التكبير

ابو حنيفة ومحمد بن قال بدلا عن التكبير الله اجل واعظم
 والرحمن اكبر ولا اله الا الله وتبارك الله او غيره اى غير المذكور
 من اسماء الله تعالى وصفاته التي لا يشترك فيها كالرحمن و
 الخالق والرازق وعالم الغيب والشهادة وعالم الخفيات
 والقادر على كل شئ والرحيم لعباده اجزاء ذلك عن التكبير
 لانه المقصود به التعظيم وهو حاصل بما ذكره ولعوله تعالى
 وذكر اسم ربه فصلى ولو افتتح الصلوة بالله اى بقوله
 الله من غير زيادة وقال يا الله يصح افتتاحه لانه
 تعالى براد به التعظيم والتضرع وخالف الكوفيون في الله
 لان معناه عندهم يا الله ائنا نجبر فكان سوالا مثل الله
 اغفرى والصحيح مذهب البصريين لانه معناه يا الله فقط
 واليم المشددة عوض عن حروف النداء ولو قال بدل التكبير
 الله اغفرى واللى هم ارزقنى او قال استغفر الله او اعوذ
 بالله او لا حول ولا قوة الا بالله او ما شاء الله لا يصح شروعه
 لان المقصود به انه لا زكاري ليس محض التعظيم لا يستوجب

منه

من السؤال

من السؤال امرجا وتعرضا وكذا لو قال بسم الله لا يصح
 شروعه وكذا لو ذكر اسما يوصف به غيره كالرحيم والعليم ولا
 اكرهم الا ان ينوى به ذاته تعالى وفي الكفاية الاظهر الاصح
 ان الشروع يحصل بكل اسم من اسماء الله تعالى ذكره اكره في
 وافق به المغيثان انتهى ولو قال الله من غير زيادة شئ
 يصير شارعا عنده اى حنيفة فقط في رواية الحسن عنه
 وفي ظاهر رواية لا يصير شارعا ذكره في الخلاصة عن الترمذي
 وذكره في خلاصة فاقم وفي الكافي ان قال الله يصير شارعا عنده
 لانه تعظيم خالص انتهى وان قال الله اكبر با دخال الغيب
 الباء والراء لا يصير شارعا وان قال ذلك في خاتمة الصلوة
 نفس صلوته قيل لانه اسم من اسماء الشيطان وقيل لانه
 جمع كبر بالخراب وهو الطبل وقيل يصير شارعا ولا نفس
 صلوته لانه شائع والاول اصح ولو قال الله اكبر بالكا في الضعيف
 او الرخوة كما ينطق بعض اهل البدو واختلف في البصريون
 والكوفيون والاصح انه يصير شارعا الخروف بين البصريين

ولكوفون انما هو في قوله الله على ما قدمناه واما الكافي
 حرى الرخوة فلا خلاف في ان يصير شائعا بها ذكره في المحيط
 الا انه ذكر مسألة النقص عقيب ذكر الكافي الرخوة مع ذلك
 الحذر في فطن المصلح ان الخلاف فيها ولو ادخل المد في الف لفظة
 الله كما يدخل في قوله تعالى الله اذن لكم ^{في نفسه} وتنبه بنفسه صلوة
 ان حصل في انتباهها عند اكثر المشايخ ولا يصير شائعا له
 في ابتداءها ويكفر لو تقدمه لانه متفهم ومقتضاه الشك
 وقال محمد بن مقاتل ان كان لا يميز بينهما اي بين المد وعدمه
 لا تقتسد صلوة ولا تفهم محتمل ان يكون للتفريق لكن الاول
 اصح لان مثل هذا الجمل لا يصح عندنا والانسان لا يصلح
 ان يقرر بنفسه ولو افترق اي كبر مع الامام وفرغ من قوله
 الله قبل فارغ الامام من قوله الله لا يصير شائعا في صلوة
 الامام في اظهر الرواية وان وقع قوله الكبر بعد قوله الامام الكبر
 ولو قال الله مع قوله الامام الله او بعده ولكن فرغ من قوله
 الكبر قبل فارغ الامام من قوله الكبر فالاصح انه لا يجوز شروعه

ايضا

ايضا لانه يصير شائعا بالكل اي مجموع الله الكبر لا بقوله
 الله فقط او الكبر فقط فيقع الكل فضا وكذا لو ادرك الامام ركعا
 فقال الله في حال القيام ولم يفرغ من قوله الكبر الا وهو في الركوع
 لا يصح شروعه لان الشرط وقوع التخرجة في محض القيام
 ولو كبر قبل الامام حال كونه مقتديا به لا يصير شائعا في صلوة
 الامام اتفاقا كما مر وكذا لا يصير شائعا في صلوة نفسه في
 في رواية النوادر فيل يصير شائعا في صلوة نفسه واليه اشار
 في الاصل وقيل هذه قوله ابي يوسف والاول قول محمد ولو انه
 اي الذي كبر قبل الامام كبر بعد ما كبر الامام يعني كبر شائعا
 ونوى بهذا التكبير الشروع في صلوة الامام والاقتداء به
 يصير شائعا في صلوة الامام ^{لما كان} وقاطعا شرعا فيه على
 تقديره انه صرح لشروع في صلوة نفسه والافضل ان يكون
 بتكبيره المقتدي مع تكبير الامام لا بعد ما عند ابي حنيفة
 لان فيه مسارعة الى العبادة ^{لما كان} وتشتبه وقال الكبر اي الافضل
 ان يكبر المقتدي بعد تكبير الامام ليزول الاشتباه بالكلية ومضى

لما كان

قال ابن

كثير قبل فراغ الامام من الفاتحة اذ ترك التواكب كبيرة الافتتاح
 واذا استكمل الفاتحة ثم هلك كبر مع الامام اي قبله وبعده يحكم
 بالكرزاية اي بغالب طائفة فان استوى الظن ان الامران اللذان
 وقع فيهما الشك فانه اي التكبير او الشروع يجوز يرحمه الله لا مرة
 على الصواب الافضل ان يكبر ثانيا لا يزول اشك والثانية من
 الفرايض القيام ولو صلى الفريضة فاعلم مع القدرة على القيام
 لا يجوز صلوة سجدة في النافلة وان عجز المريض عن القيام حفيظة
 او حكمها بان كان يقدر عليه الا انه يخاف ان قام ان يزيد مرضه
 او يبطي برؤيه او يجرد الكا سند يد يصلي قاعدا بركعة ويسجد
 لقوله ثم صل قايما فان لم تستطع فقاعدا فان لم تستطع فما
 فعلى جنب فان لم تستطع فستلقيا ولو كان يلحقه بسبق القيام
 نوع مستقم من غير الم شديد ونحوه لا يجوز له ترك القيام
 ولو قد عليه متلبا على عصا او خادوم قال الخلو في الصحيح انه
 لا يلزم القيام ولو قدر على بعض القيام لأكمله لزمه ذلك
 حتى لو كان لا يقدر الا على قدم التحريم لزمه ان يتخير ما قاما

انما تكبير كيدي
 ثم يقعد بركعة او ركعتين

ثم يقعد فان لم يستطع الركوع والسجود قاعدا او مائلا
 لهما ايماء وجعل السجود اخفض من الركوع والسجود ويسجد
 ولا يرفع الى وجهه شيئا السجود عليه من وسادة او غيرها
 لقوله ثم لمريض عاده فراه يصلي على وسادة فاخذه فري
 بها فقال صلى على الارض ان استطعت فالاوماء واجعل سجودك
 اخفض من ركوعك ورواية المصنف وقت بالعمى وهي قوله
 اذا قدرت ان تسجد على الارض فاسجد والا فمما برأسك
 ولو رفع شيئا فسجد عليه فان كان يخفف رأسه صح ويكون
 صلوة بالايماء ولو كانت الوسادة على الارض فسجد عليه
 جاز ايضا لكن ان كان يجد قوة الارض يكون صلوة بالركوع
 والسجود والا فمما بالايماء ايضا وفي الذخيرة فان يستطع
 القعود على ظهره وجعل رجله لا القبلة واومى بهما اي
 بالركوع والسجود ويجعل تحت كتفيه وسادة ليتمكن الايماء
 بالراس وان قدر على القعود مستندا لزمه ذلك ولا يجوز
 الاستلقاء فان استلقى على جنبه الايمن ووجهه متوجها للأمام

في القبلة واوي جاز ايضا ولا تلتفاد افضل عند القدرة
 عليه فان لم يستطع الايمان برأسه اصله آخره الصلوة عنه في رواية
 ولم تستقط اذا كان يعقل وفي رواية سقطت عنه بالكلية
 وان كان يعقل اذا رجع على يوم وليلة ولا يوي بعينه ولا بقلبه
 ولا بحاجبيه هذا هو ظاهر الرواية وعن ابي يوسف انه يوم
 بعينه وبحاجبيه لا بقلبه وعن زفر يوي بقلبه ايضا وكذا عند
 الشافعي ثم انا برهني ان من رجع عن الايمان بالرأس وقد عليه
 نظر ان كان يعقل الصلوة في حال المرض والعجز عن الايمان
 بالرأس فانه يلزمه القضاء على الرواية الاولى وهي قوله احرث
 عنه ولا تسقط والاى وان لم يعقل الصلوة فلا يلزمه القضاء
 وصار كالمغني عليه فانه ان كان الاعضاء اقل من يوم وليلة قضى
 ما فات زمان الاعضاء فان كان الاعضاء اكثر من يوم وليلة سقطت
 عنه الصلوة بالكلية ولم يلزمه قضاء شيء فكذلك المريض العاجز
 عن الايمان بالرأس ان كان لا يعقل الصلوة اكثر من يوم وليلة
 سقطت وان كان يعقل لا تسقط وان كثرت بل تؤخرت الى زمان

القدرة

القدرة وقال صاحب الهداية وصاحب النافع وهو الصحيح و
 على الرواية الثانية وهي انها تسقط عند اذا رجع على يوم وله
 وليلة ولو كان يعقل الصلوة لا يلزمه القضاء اذا رجع وصح فاني
 خان وصاحب المحبط واخناه بنسخ الاسناد وغير الاسناد
 وما صحى صاحب الهداية اصح والدلائل في الشرح ثم الزيادة على يوم
 وليلة من حيث الساعات عند ابي حنيفة واذا زاد على الدقة ساعة
 سقط القضاء وعند محمد حيث الاوقات فاذا زادت الفوايت
 على خمس سقطت والا فانه وصح في المبسوط والخيرة قوله محمد
 بعد ذكر الخلاف بينه وبين ابي يوسف ايضا ولا يشك انه يحوط
 وببانه فحين اعني عليه عند الزوال فالتمس اي بعد الزوال من الغد
 يسقط عنه القضاء عندهما ولا يسقط عند محمد ما لم يخرج
 وقت الظفر وهو ان لم يفوق في المدة فان كان يفيق ولا فاقة وقت
 مع معلوم كان يخف مرضه عند الصحيح الصحيح فيفيف قلبه
 ثم يعود الاعضاء فرضى فاقة معتبرة تبطل ما قبلها من حكم الاعضاء
 وان لم يكن له الوقت معلوم لكنه يفيق بغتة ثم يغيب عليه فله عتق

فانما يفرق بين الروايتين

لهذه الافاق. ولو زال عقله بالبيع اكثر من يوم و ليلة يلزمه
 القضاء عند بي حنيفة وعند محمد لا يلزمه وان قدر المريض
 على القيام دون الركوع والسجود ان كان بحيث لو قام
 لا يقدر ان يركع ويسجد لم يلزمه القيام عندنا بل يجوز
 ان يومي قاعدا وهو افضل حاله فالزفر والثلثة فان عندهم
 يلزم ان يومي قائما وذكر في الذخيرة انه ان قدر على القيام
 والركوع دون السجود يعني يقدر ان يقوم واذ قام بقدر
 ان يركع ولكن لا يقدر ان يسجد لم يلزمه القيام وعليه
 ان يصلي قاعدا بالايما واكثر الشايخ على انه خير وقوله عليه
 يفرهم منه انه يلزمه القعود وليس كذلك بل يجزى ان شاء
 اوى قائما وان شاء قاعدا فلو قال له ان يصلي قاعدا بالايما
 كان اصوب والايما قاعدا افضل لقربة من السجود وذكر
 الزاهدى انه يومي للركوع قائما والسجود جالس ولو عكس
 لا يصح رجل في حلقه جراحة تسبيل اذ صلى بالركوع والسجود
 ولا يصلي بها بل يصلي قاعدا بالايما وهو الافضل او قائما كما

وذلك

وذلك لان الصلوة بالايما اوهون من الصلوة مع الحدث
 شيخ كبير اذا قام في الصلوة سلس اي نزل بولي او كان يجرجه
 تسيل وان جلس اي صلى جالسا يركع وسجود لا تسيل
 الجراحة ولا يسلس البول فانه يصلي جالسا يركع ويسجد
 لا يجزى غير ذلك وكذا لو كان بحيث لو سجد سال بولي وانقله
 ربحه فانه يصلي قاعدا بالايما فلنا واما لو كان حاله لو صلى
 قاعدا يسيل بولي او جرحه ونحو ذلك ولو صلى مستلقيا
 لا يسيل منه شيء فانه يصلي قائما يركع وسجود لان الصلوة
 بالاستلقاء لا تجوز بد عذر كالصلوة مع الحدث فيترج
 ما فيه والاشياك بالاركان وعن محمد في النوازل ان يصلي مضطجعا
 ويدور العورة بمنزلة الحدث في جميع ما ذكر من التفصيل ولو كان
 بحال لو صلى قائما ضعف عن القراءة ولو صلى قاعدا قدر
 عليه ان يصلي قاعدا بقراءة لان الصلوة بد قراءة كالصلوة
 مع الحدث لا تجوز بد عذر بخلاف الصلوة مع القعود
 يعني بالذي يضعف عن القراءة الشيخ الغفاني الذي لا يقدر

او شيخ كبير لا يجزى له ركعة
 اي يا غير شدة او ذرة يشده فيركع

على القراءة بالقيام صلاة الله الذي يقدر على بعض القلّة إذا قام
 فإنه يلزمه أن يقرأ مقدّم قدسية قايما والباقي قاعدا والتفديد
 بالشيخ الفاني اتفاقا لا فرق بين الشيخ وغيره من اصحاب
 الضعف ولو كان بحال لو صلى منفردا بحال لو يقدر على القيام
 ولو صلى مع الامام لا يقدر عليه بشرح قايما ثم يقعد فإذا ان
 اى قرب وقت الركوع يقوم ويركع ان قدر على ذلك والا فيصلى
 منفردا وقبل يصلى مع الامام ويترك القيام ولا إعادة في شيء
 مما تقدم اجماعا ثم الرخص يقعد في الصلوة من اولها الى آخرها
 كما يقعد في التشهد ان استطاع وهو قول زفر وعليه التقوى
 لا يترك معصود في الصلوة وفي رواية محمد بن ابي حنيفة يقعد
 كيف شاء وقيل يقعد في ما عدا حالة التشهد كيف شاء وفي
 التشهد كسائر الصلوة والظاهر الاول وعند الضرورة يقدر
 استطاع وفي الذخيرة امرت بخرج رأس ويدها وخافت فوّ
 الوقت فوضأت ان قدرت ولا يتمت وجعلت رأس
 ولدها في قديرها وحفرة وصلت قاعلة بركوع وسجود

فان لم يستطعها

في جوفه قور
 في جوفه قور

فان لم يستطعها يومى اياه اى تصلى بحسب طاقتها ولا تقوّ
 الصلوة لان الصلوة لا تنسقط عنها ما لم يخرج كثر الولد
 ويخرج الدم فتصير نفسا رجل ثلث اى يبت يده وليس
 معها احد يوضو ويتمه فانه يسبح وجهه وزرع على الحائط
 بينة التيمم ويصلى ولا يجوز له ترك الصلوة ولا تأخيرها عن
 وقتها ان قدر على الوضوء والتيمم بوجه سافا لها صل الله لا تسعة
 في ترك الصلوة مع الامكان باي وجه كان فانظر انها العاقل
 وثا من في هذه المسائل التي بينها الا انه رحمه الله فلي تجذ فيها
 عذرا غير الجرائم لتأخير الصلوة عن وقتها فصد عن ترك
 واويله في كلمة تفجع قبل منهاها الفضيحة استوالها على صديق
 الندية وقوله لتاركها في تارك الصلوة اى اتجع وادعوا الله
 الفضيحة لا يلزمه بسبب تركها من الاثم العظيم الموجب للعقوبة
 الا ان قال الله تعالى خلف من بعدهم خلف اضاعوا الصلوة
 قيل لم يعتقد وجوبها وقيل تركها ولم يحافظوا عليها وعن
 جماعة ان معناها اخروها عن موافقتها او يتبعوا الشهوات

او دهر

او لم تقدر بوقرور

او معمار رايه

فسوف يلغون غيبا قبل اي ضلوه وقال الحسن عذابا صوليا
وقال ابن عباس شرا قيل هو واد في النار اسند بها جرحا واد
فهرافه بزيق اليه ^{او في قوله} وقيل بار في جفهم ببسيل اليها صيد
والغيب كذا في الباب التفاسير وعن النبي ^{او في قوله} انه ذكر الصلوة
يوما فقال من حافظ عليها كانت له نوران وبرهانان ونجاة
يوم القيمة ومن لم يحافظ عليها لم يكن له نور ولا برهان ولا
ولنجاة وكان يوم القيمة مع قاريون وفرعون وهامان
وابي بن خلف والاحاديث في ذلك كثيرة قد ذكرنا في الشرح
وان صلى الصبح بعض صلوة فائضا حدث في الشريعة مرض
او عذر اخر يباح له القعود بنيتها قاعدا يركع ويسجد ان
قد رعى الكوع والركوع والسجود او يوي قاعدا ان لم يستطعها
او مستلقيا او على جنبه ان لم يستطع القعود فبتمها بحسب قدرته
وان كان قد صلى او صلوة قاعدا يركع ويسجد لم يرض به شئ
صح من ذلك المرض في انشاؤها وقد رعى القيام بنى على صلوة
انتمها قائما عندها اي عند بي حنيفة وابي يوسف وقال

صالحه

فمحمد يستقبل الصلوة لان اقتداء القائم بالقاعد لا يجوز عنده
ويجوز عندها فكذا بناء قائم على القاعد وان صلى بعض صلوة
بالاجزاء ثم قدر على الركوع والسجود قاعدا او قائما يستغف
الصلوة بالتفان لان اقتداء من يركع ويسجد بالموى
غير جائز فكذا بناء على الايمان لا يجوز ويجوز التطوع قاعدا
بغير عذر عليا جماعا الامة وقد فعله النبي ^{او في قوله} م ويستثنى من
من ذلك سنة الخي فانه لا يتصح قاعدا بغير عذر وبعضهم
يستثنى التراويح ايضا والصحيح جواز التراويح قاعدا بغير عذر
لكن بركه وصفه القعود ما مرق في المريض وان افتتح التطوع
قائما ثم لم يستطع ان يتوكل اي يعتمد على عصا
او على حائط او نحو ذلك او يقعد لانه عذر فيجوز اتفاقا ولا بركه
اما لو كان بغير عذر فانه بركه اتفاقا اما المقعود بغير عذر بعد
الافتتاح قائما فيجوز مع الكراهة عندنا في حنيفة واحتياط في الاثر
انه يجوز عندنا بالكره وهو الاصح وعندنا لا يجوز هذا ان
ان قعد في الركعة الاولى والثاني اما لو قعد في الشقة الثانية

بغير عذر

فينبغي ان يجوز عند الحاجة ايضا في غير سنة الظلم والجمعة ولو
 ولو افتتحها قاعدا ثم قام جاز بها خذ فليجوز اقتداء القيام
 بالحقا عدة التوافق والتوافق ويجوز صلوة التطوع على الدابة
 ايماء للمسا في الاتفاق والموقف خارج المصر عند ابي حنيفة صلوة
 التطوع على الدابة بالايما والى اى جهة يؤخرت جازة لم يكن
 خارج المصر ليس بين ابي حنيفة وبين ابي يوسف كان مسافرا او غير
 مسافرا عند جمهور العلماء غير مالك فان شرط كونه مسافرا
 وذكر في الذخيرة عن ممشهور عنه وعن ابي يوسف انها
 تجوز في المصر ايضا بالكرامة وعن محمد بن جعفر مصر ولا تجوز
 عند ابي حنيفة في المصر اصد فيما ذكر المصنف غير ساء ياد
 وتمام بيان في الشرح ولو افتتح خارج المصر ثم دخله
 قبل الفرج قيل يتمها بالايما على الدابة وقيل يتمها بالتزول
 على الارض وعليه الاكثر ولو نزل بعد ما افتتحها راكبا قبل النزول
 سبى ويتمها بركوع وسجود ولو صلى بعضها تازلا ثم
 ركب لا يبنى وعن ابي يوسف يستقبل فيها وكذا عن محمد

بنو بركة اقلهون الى
 سفي

وعن زفر

وعن زفر بنى فيها اما صلوة الفريضة على الدابة فتجوز ايضا
 لكن بالاعتماد على ذكرنا ما في التيمم من خوف الرض والعدو
 والسبع والطين فاذا خاف على نفسه ودابة من السبع او قس ^{خوف}
 او كان في صلب يفسد الوجه فيه ولا يجد مكانا جافا او كان سريعا
 يحصل له بالتزول والركوب زيادة مرض او بطور جاز لا يملك
 بالارض على الدابة واقفة مستقبل ان امكنه ذلك ولا يفقد
 الا مكان وكذا ينبغي ركب دابة ولم يقدر على النزول او كان
 بحيث لو نزل لا يقدر على الركوب او امرة ليس معها حر ^{او اهل}
 ولا تسطيع النزول والركوب بنفسها فانها يصليان عليها
 اى على الدابة وكذا لو كانت الدابة جوحا لو نزل لا يمكن ركوبها
 الا بعناء ولا تلزم الاعدة عند زوال العذرية جميع ذلك
 والمصلي على الدابة يومي بالركوع والسجود ويجعل السجود
 اخفض من الركوع كالمريض المصلي قاعدا بالايما ولا تقدم
 ولو سجد على شئ وضع عنده على ظهر الدابة او سجد على شئ
 لا يجوز ذلك السجود ولا يكون سجودا بل ايماء ان الصلوة

على الدابة او على سرج سبعة يا عماه لو كانت على سرج جمل
 كثيرة وفي ركابه فانها لا تمنع جواز الصلوة على قول الاكثر
 وقيل تمنع والاول هو ظاهر الرواية **فروع** ركب الدابة النجسة
 الى القبلة انخرقت رابطة عنقها وهو في الصلوة لا يجوز صلواته
 ذكره الحلواني يعني اذا كان الانحراف قدر ركنا على ما تقدم
 من الخلاف ولو صلى في شق محل ^{بوجه} الدابة واقفة جاز ان ركز
 تحت خشيبة كالصلوة على العجلة ^{عازب} الموضوعة على الارض واقفة
 فيكون كالصلوة على السير وان لم يكن تحت الحمل خشيبة او كانت
 الدابة تنسير وهي صلوة على الدابة كما اذا كانت العجلة سايرة
 لا يجوز الفرض الا لعذر ^{بورس} والواجب من الورق والسند وزوما
 وما لم يزم بالشرع وصالوة الجبازة ومسجدة التلاوة التي تليق
 حال التزول كما يجب عزلة الفرض واما السنن التي روت فكسائر
 النوافل وعند أبي حنيفة انه ينزل منه الجهر ولا تصلى على الدابة
 بل عذر لتأكيدها ولو صلى الفرض في السفينة فاعدا
 من غير عذر يجوز عند أبي حنيفة وقال لا يجوز الا من عذر ^{سكن}

بان يحصل

بان يحصل له دوران الرأس بالقيام او غيره من الاعذار
 لان القيام ركن ^{باش} فلا يترك الا بعذر وله ان دوران الرأس
 فيها غائب والغالب كالحقق والقيام افضل عنده وكذا
 الخروج والصلوة على الارض افضل ان امكن ^ف والخلاف
 في السائرة ومنه ما المربوطة في اللجة ان كانت تضطرب
 شديدا فان لم يكن الاضطراب شديدا ^{فقد} او كانت مربوطة
 بالشيظ فقليل هو على الخلاف ايضا والصحيح عدم الجواز
 اتفاقا وفي الايضاح ان كانت موقوفة في الشظ وهي على
 ظهر الارض فصلى جاز لان حكمها حكم الارض والا فلا يجوز
 ان امكده للزوج لانها اذا لم تستقر فهي كالدابة انتهى والناس
 عن هذه المسئلة عاقلون فله المصلحة في السفينة يلزمه استقبال القبلة
 عند الافتتاح وكما دلت لانها بمنزلة البيت في حق حتى لا
 لا يسو لا يتطوع فيها مومنا مع قدرته على الركوع والسجود
 والثالثة من الفرائض القراءة وهي تصحيح الحروف بالسان
 بحيث يسمع نفسه فان صح الحروف من غير ان يسمع نفسه

لا يكون ذلك قراء في اختيار المبدأ والفضل وقيل ان
 اصح الحروف يجوز وان لم يسمع نفسه وهو اختيار الكرخي
 وفي المحيط الاصح قوله الشيخ وفي الكافي قال الشيخ الساجدة
 المملوئي الاصح انه لا يجوز ما لم يسمع انما ويسمع من
 يقرب انتهى وعلى هذه كل ما يتعلق بالنطق كالطريق والفتق
 والاستناد والتسمية على الذي يسميه والبيع وجوب السجدة
 بنا ونية وتحذرك لا يصح عند الشيخين ما لم يسمع نفسه
 ومن يقرب والقراءة فرض في جميع الركعات النفل وكذا في جميع
 ركعات الوتر لا يثبت بالسنة وكذا فرض القراءة في كل فرض
 في زوايا ركعتين كالجمعة والحجعة ومخوها امتا في زوايا الاربع
 كظهر القيم وعصره وعشاير وكذا في زوايا الثلثة كالغروب
 فرض القراءة اما هو في الركعتين من كل منها حال كون الركعتين
 بغير عينية اي سواء كانت في الاولى او الاخرين والاوى و
 والثالثة والاوى والرابعة او الثانية والثالثة والثانية والرابعة
 وعند الشافعي القراءة فرض في جميع ركعات الفرض وعند مالك

في الاكثر

في الاكثر عند فرض في ركعات واحدة وعند البعض ليت بفرض
 بل هو مستحبة والدلائل في الشرح والافضل ان يقراء في الاولى
 كذا ذكره القدوري في الشرح مختصر الكرخي وهو يفيد انه
 لو لم يقراء فيه ما لا يكره والصحيح انه يكره ان كان عامداً ويسجد
 لتسهوان كان يساهي لان تعيين القراءة في الاولى واجب
 واذا قرأ في الاولى في فرضي الاخرين مخيران شاء فراء وان شاء
 يسبح ثلث تسبيحات وان شاء سكوت مقدار ثلث تسبيحات
 وقيل مقدار تسبيحات والقراءة افضل ثم التسبيح افضل من
 السكوت وقراءة الفاتحة وحدها مكنته وقيل مستحبات هو
 وروى الحسن عن ابي حنيفة انها واجبة في الاخرين يجب سجود
 التسبوت بركتها يساهي او ترجمه ابن الصمام في الشرح ^{وقال غيره وجبة في الركعة}
 وعلى هذا يكره الاقتصار على التسبيح او السكوت ثم يبيح محل
 الفرض من القراءة شرع في بيان مقداره فقال واما المقدار
 اي بيان ما هو فرض من مقدار الفرض ^{فوقه} في القراءة
 آية واحدة في كل ركعة فرضت فيها القراءة وان اي ولو كانت

تلك الآية فصيرة مخوف قوله تعالى نظروا هذا عندنا في حنيفة
 في اظهر الروايات عنه وفي الرواية ما يطلق عليه اسم القراءة
 ولم يشبه خطاب احد فعلى هذه الرواية لا يجوز مخوف
 نظر وعندها وهو رواية عنه ايضا ثلث آيات فصارت
 نظرت عيسى وبشرتم ادرى وتكبروا به طولية مقدار
 ثلث آيات فصارت وذكر في الاسرار ان ما ه قاله احتياط
 واما اذا قرأ به وهي كلمة واحدة مخوف قوله تعالى ثم انما
او حرف واحد مخوف وخص وبن فان كل حرف منها آية عند
 بعض الفقهاء فقد اختلف المشايخ في ان يكون مخفيا عن
 الفرض والواجب انه لا يجوز لانه لا ينسب في قاريه وان قرأ
آية طولية نحو آية الكرسي وآية الدانية وهي قوله تعالى
 يا ايها الذين امنوا اذا تدنيتم بدين والى آخرها فقراء البعض
 ان نصف منها في الركعة والبعض الاخر في ركعة اخرى فقد
 اختلفوا فيه ايضا قال بعضهم لا يجوز لانه دون الآية والواجب
 ان يجوز على قوله في حنيفة وكذا على قوله لانه يزيد على ثلث

آيات

آيات فصارت والذي لا يحسن ان يقرأ الآية واحدة لا يلزمه
 التكثير ان تكثير تلك الآية عندنا في حنيفة وعندها
 يلزمه التكثير ثلث مرات واما القادر على قراءة آية لو كثر آية
 فصلها بآيتين او اكثر فلا يجوز عندنا والقادر على ثلث آيات
 لو كثر آية لا يجوز عندنا والرابعة من الفرض الركوع
 وهو اي ركوع المفروض طاء طاء طاء الركعة اي احقة كل ركعة
 احتواء الظاهر لانه هو المفروض من موضع اللغة ولذا قال
 وان طاء طاء طاء ركعة اي قديمة قديمة ولم يعدل في ثم
 يصلح الاعتدال من الركوع ان كان الى الركوع الكامل اقرب
منه الى القيام جاز ركوعه لان ما قرب من شئ اعطى حكمه
 وان كان الى القيام اقرب بان لم يخض مظهر بل طاء طاء طاء
 مع ميلان في منكب لا يجوز ركوعه لانه لا يعد ركعا بل فائجا
 رجل انتهى لا الامام وهو ركع فذكر ذلك الرجل ووقع بتكبير
 وهو اي حال انه الى الركوع اقرب منه الى القيام فصولته
 فاسدة لعدم صحة شرعه لان الشرط وقوع تكبيرة لاحقة

في محض القيام ولم يوجد رجل احب بلغت حدوية
 الى ركوع يحفض راسه في الركوع تحقيقا للانتقال من القيام
 الى الركوع وذكر في عيون الفتاوى اذا ادرك الرجل الامام
 واقبل في ركعة بعد ما سجد الامام تلك الركعة سجدة
 فركع المقتد وسجد سجدين بنفسه صلوة لانه انقضى صلوة
 ركعة كاملة في موضع فرض عليه الا قضاء ولو ان ادرك الامام
 بعد ما ركع وهو بعد وفي السجدة الاولى فركع وحده
 وسجد سجدين مع الامام لا بنفسه صلوة وان كانت
 لا تحسب له تلك الركعة لان زيادة ما دون الركعة غير مفيدة
 للصلوة واذا ركع المقتد في الركوع الامام فرفع راسه قبل
 ان يركع الامام لم يجز ذلك الركوع حتى لو لم يعبده عند ركوع
 الامام ومضى على صلوة مع الامام فسدت صلوته وان
 وان ادركه الامام وهو في الركوع بعد واجزة اجزء المقتد
 ذلك الركوع فكبيرة عندنا خالف الزفر واذا انتهى الامام
 وهو في الركوع الموقت تكبيرة افتتاح ووقف حتى رفع

فكبير

الامام

الامام راسه من الركوع لا يصير المقتد في ذلك الركعة
 بل يكون مسبوقا بها وكذلك لو يقف بعد التكبير بل ركوع لكن وقع
 ركوعه مع رفع الامام راسه الى حده هو الى القيام اقرب وقال
 زفر يصير مدركا لتلك الركعة **فما اعلم** ان مدرك الامام في الركوع
 لا يحتاج الى تكبيرين خالف البعض ولو نوى تلك التكبيرة الواحدة
 الركوع الافتتاح جاز ولفت نية بشروط وقوعها في حال القيام
 كما تقدم وركنية الركوع متعلقة بآتي ما يطلق عليه اسم الركوع لغة
 عندنا حنفية ومحمد خالفه قالن شرط الظمانية على ما بيناه وذكر
 في الشرح اي شرح الاسبيجاني انه لم يقل ثلث تنبيهات ولم يكن
 مقتد ذلك لا يجوز ركوع وسجدة وهذه قوله شاذ كقولنا في
 مطيع البلخي بفرضية التنبيهات الثلاث في الركوع والسجود
 حتى لو نقص واحدة لا يجوز ركوع ولا سجدة وكذلك ركنية
 السجود متعلقة بآتي ما يطلق عليه اسم السجود وهو وضع
 الجبهة على الارض وذكر في زاد الفقهاء وذكر في غيره ان ادى تنبيهات
 الركوع والسجود الثلاث مرة فان الاوسط خمسة مرة والاكمل

سبع مرات لقوله عم اذا ركع احلکم فليقل ثلث مرات سجدة
 العظيم وذلك ادناه واذا سجد فليقل سبحان ربك الاعلى ثلث
 مرات وذلك ادناه والمراد ان ما تحصل به السنة ولذا كره
 النقص عن الثالث واذ كان الثلث اذن والمسح باليمنى
 ناسب ان كان الاوسط خمسا والاكل سبعا ويزيد المفرد مائتا
 مع اليسار مائتا امام فلا يزيد على الثلث الا برضا الجماعة
والخامس من الوضوء السجدة وهي فريضة تتأدى بوضع
 الجبهة على الارض او ما يتصل بها بشرط الانخفاض الذي يدعى
 نهاية الركوع مع الخروج عن حد القيام والكمال فيه وضع
 الجبهة والانف والقدمين واليدين والركبتين لقوله عم امر
 ان اسجد على سبعة اعظم على الجبهة واليدين والركبتين واطراف
 القدمين والانف داخل في الجبهة لان عظمتها واحدة وان وضع
 جبهة دون الانف جاز سجوده بالاجماع ولكن ان كان ذلك
 من غير عذر بكرة ذكره المذيد والعيد وذكره الحنف والبدعي
 ان لا يكره والا اول اظهر لما روي انه لم يكن سجدة على الارض
قوله

وجبهة

وجبهة من الارض وان وضع انفه دون جبهته فذلك
 يجوز سجوده ولكن بكرة ان كان بغير عذر عندني حنيفة وقوله لا يجوز
 السجود بالانف وحده الا اذا كان بجبهة عذر وهو رابره
 السديين عن وعن ابى حنيفة وفي الزاهد ذكر الانف وهو اسم ما
 صلب دليل على انه لا يجوز السجود على الارض وان عليه ان يمكن
 ما صلب منه وفي كفاية المجالس عن ابى حنيفة اذا وضع ارنه
 انفه لا يجوز وانما يجوز اذا وضع عظم انفه ولو وضع حده
 في السجود او زقنه وعولتني اللحيين من الخشب لا يجوز السجود
 بالاجماع وان اى ولو كان ذلك من غير مانع من الزوم السجود
 على الجبهة والانف بل اذا عرض انف العذر المانع فيومي بالسجود
 اجماع ولا يسجد على حده ولا زقنه لسقوط السجود عند وجود
 العذر في محله وهو الجبهة والانف ووضع اليدين والركبتين
 في السجود ليس بواجب اي يفرض بل هو سنة عندنا خلافا لغيره
 والشافعي فان ذلك فرض عندنا حتى لو سجد رافعا يده او
 او ركبة لا يجوز سجوده عندهما وكذا عند الامام احمد للحدث

ينق
 في السجود
 بالاجماع

التقديم ولنا ان السجود يتحقق بدونه وقام تحقيق في الشرح
 ولو سجد ولم يضع قدميه واحدهما على الارض لا يجوز سجوده وقيل
 ولو وضع احدهما جاز كما لو قام على قدم واحد وقيل فيه روايتان
 وذكر الترمذي ان اليدين والقدمين سواء في عدم الغرضية وذكر
 الاكل انه لا يخلو وهو البعيد عنه على ما قررناه في الشرح والراد من
 وضع القدم وضع اصابعها ولا وضع مع ذلك احدى اصبعها
 واحدة او وضع ظهر القدم بالا اصابع ان وضع مع ذلك احدى
 قدميه صح والا فلا وفهم منه ان الراد من وضع الاصابع توجبها
 بها نحو القبلة لكون الاعتماد عليها والا فهو وضع ظهر القدم وقد
 جعلوه غير معتبر وهذا مما يجب التنبيه له واكثر الناس عنه ما فعلوا و
 ولو سجد بسبب الزحام على الخذة جاز وكذلك لو كان برعذر منعه
 عن السجود على غير الخذة يجوز سجوده على الخذة في المختار ولا يجوز
 بلا عذر على المختار كذلك في الخلاصة ولو وضع كفه على الارض وسجد
 عليها يجوز على الصحيح ولو بلا عذر الا انه كبره وهو اي السجود
 قوله في حنبلة ولم يرو عن الامامية مخالفة وان سجد

على الركبتين

على الركبتين لا يجوز سجوده سواء كان بعدرا او غير عذر بل هو
 اعماد وفي الزاهد في الحسن الاصح انه سجد على الخذة او كعبه
 بعذر جاز والا فلا وان سجد على ظهر رجل هو اي ذلك الرجل
 في السجود على ظهره في الصلوة التي يصلبها الساجد يجوز
 سجوده وان سجد على ظهره رجل هو ليس في الصلوة التي
 هو فيها لا يجوز سجوده لان الضرورة انما تحقق عند الاشتغال
 في الصلوة لا عند عدمه والبيان مخصوص بعذر لا بد من جواز
 بدونه ولو كان موضع السجود ارفع اى على من موضع القدمين
 ان كان ارتفاعه مقدار ارتفاع لبنين منصوبتين جاز السجود
 عليه ولا اي وان لم يكن ارتفاعه ارتفاع ذلك القدر بل كان اذنيه
 فلا يجوز السجود عليه والاد بالبنية في قوله مقدار لبنين لبنه بجازي
 وهي ريع زجاج عرضة ستة اصابع ففقد ارتفاع لبنين منصوبتين
 نصف ذراع اثنا عشر اصبع او فالزاهد في لو سجد المريض
 على مكان دون صدره يجوز كالصحيح والاقرب ما ذكره المصنف
 ولو سجد على ركوع على كور عمامة وهو ودرها يقال كالعمامة

في ذكره في حنبلة

وكورهما اذا راها واغراها وهذه العامة عشرة الكور الامة
 او سجدة على فاضل نوبه في الذي هو لا يساوي اوضع كور العامة
 او فاضل النوب على بنى طاهر جاز سجوده عند دخله فالسنة
 واحدا فان عند ههنا يجوز والدليل في الشرح وينتظر طرفة صخرة
 السجود على كور العامة كونه اسجد عليه منه امتصارا بالجبهة
 ولو سجد على الفاضل ما فوق الجبهة لا يجوز ولا بد ان يجدي
 سجوده على طاهر من الارض كاي السجود على القطن ويجوز
 ومع هذا كله بكرة اذا كان بارعا ولو بسط طرفة او زيله على
 جنس فسجد عليه لا يجوز سجوده في الارض وقيل في رواية يجوز
 وصحة المرفوعة وليس بنى وان اعاد سجوده في هذه الصورة
 على مكان طاهر صحت بالاتفاق ولو وضع كفيه او بسط حرقته
 على بنى طاهر الحجر والبرد او التراب وسجد على ذلك جاز والكل
 انما هو في الكراهية انما في الكفين فيكره بارعا غير واما الحرقه ونحوها
 فالصحيح عدم الكراهية وعن ابي حنيفة انه صلى في المسجد للبراء
 على الخرقه فنهاه رجل فقال له الامام من اين انت فقال من نحو

من خوارزم

من خوارزم

من خوارزم فقال الامام جاء التكبير من وراء اي متعلمون
 متاكم تعلموننا هل يصلون على البردي في بلادكم قال نعم تجوز
 الصلوة على الخشب ولا تجوز على الرقعة والاصل انه لا كراهية
 في السجود على بنى مما فيه فرش على الارض خلة والمالك فيما ليس
 من جنس الارض كالجلد والسبع والنسب من قطن او كتان
 فان عند بكرة السجود على ذلك والتقييد بالظاهر انما اقول ان
 في موضع الكف كما مر اما غير الكف فانه لو بسط على جنس حيث
 يمنع وصول اثر الخباسة من الريح والثلون يجوز على ما مر في فصل
 الخباسة بكرة السجود على ذلك ثم البسط لدفع البرد لا كراهية
 فيه واما دفع التراب فان كان لدفعه عن عمامة او ثوبه لا بكرة وان كان
 لدفعه عن وجهه وجبته مع عدم الضرر فانه بكرة ومن صلى
 على القبار ونحوه يجعل موضع الكف تحت رجليه ويسجد على رجليه
 لا يقرى الى التواضع وان سجد على الثلج فانه ان لم يلبس به
 يكسبه حتى يتدخل ويلزق بعض جزاءه ببعض وكان الثلج تحت
 ثقب وجهه اي وجهه الساجد فيه ولا يجزئ اى صلبه جرمه

بلك

لا يجوز سجوده عليه لعدم استقر جبهة على الارض او ما يتصل بها
 وإن لم يده جاز سجوده عليه وعلى هذا إذا لم يستقر جبهة على الارض
 فسجد عليه ليدبره حتى لا يتسفل بالتسفل جاز ولا قاله وكذا
 حكم إذا سجد على التبن والقطن والحلج أو الصوف ونحوه
 لأنه يستقر جبهة مما يتسفل لا يجوز سجوده وكذلك محشو
 كالفرش والوسائد وكذلك العمامة ما لم يكسبه حتى ينترى
 لا يتسفل ويجوز الصلاة به لا يجوز سجوده ولو سجد على الارض
 وعلى الجوارس وهو يقع من الدخن أو على الزرة لا يجوز سجوده
 لأنه لا يستقر جبهة لا يتسفل ببعضها على بعض فلا يمكن
 انتهاء التسفل فيها ولو سجد على الخطة أو الشعير يجوز لأن جباهها
 يستقر بعضها على بعض مستوية ورخاوة في اجسامها أما الأرض
 ونحوه من الخبويات أو الحلج ونحوه من النفوس إذا كان
 بشئ منها في الجوارس أو السجود عليه إذا كان غير متخلخل فجاء
 بحيث لا يتسفل بالكس فسئل نصيب يحيى عن بضع جبهة
 على حجر صغير هل يجوز سجوده أم لا قال ان وضع الكثر جبهة على

أي مع ذلك

أي جبهة

أي مع ذلك الحجر لا يتر من جملة الارض يجوز والا فلا كما في المحيط
 وفي التجسس بجنا وحده الجبهة طولاً من الضغ إلى الضغ وعرضاً
 من سفلى الجاهل إلى احرف الخف وإن وضع ركة في السجود على
 على الارض يجوز سجوده هو المختار لما تقدم ان وضعها ليس
 لفرض **والسادس** من الفرائض الفعدة الأخيرة التي تكون
 في آخر الصلوة سواء تقدمت بقعدة أو لا وقد فرض في القعدة
 هو القعود مقدار ما في قراءة التشهد وهو أشد ما يكون
 مع تصحيح الفاظ القولة ثم إذا قلت هذا وقولت هذه فقد
 تمت صلواتك على التمام بأحد الشئين ان بقوله التحيات إلى الله
 وأما بالقعدة فقد ذلك التشهد التحيات إلى عبده ورسوله
 لأن البعض انه لفظ الشهادتين فقد ونظيره فرضته بأي
 ثمة فرضية القعدة **في هذه المسائل** وهي الأولى رجل صلى الظهر
 ونحوها خمساً ان قعد الخامسة بالسجدة ولم يقعد على رأس
 الرابعة بطلت فرضية أي فرضية صلواته ونحو صلواته نقل
 عند أبي حنيفة وبني يوسف وأما عند محمد فبطلت صلواته

زلف

تعلق الله كذا فينبو يور

وخرجت من كونها صلوة وكذا لو لم يقعد على ثالثة المغرب
 او الثانية الفجر حتى قعد ركعة اخرى بالسجدة **والثانية** من
 المسائل والمسائل اذا قعد في المقيم في صلوة فالثالثة لا يصح اقتدائه
 لان الفعدة الاولى فرض بحق المسافر دون المقيم فيكون اقتدائه
 وبما اقتداه ^{لا يصح} بالمتنقل وهو غير جائز عندنا ^{لانه} بالفاية لانه
 لو قعد في الوقتية ^{بما} يصح لان صلوة تصير رجا باقتدائه ^{في الوقت}
 لا بعد الوقت **والثالثة** من المسائل اذا ذكر المصلي بعد تمام الصلوة
 والقعود قدر التشهد سجدة التلاوة فغاد اليها الى سجدة التلاوة
 بان سجد بها انقضت اذا كانت الفعدة حق ان لم يقعد قدر
 التشهد بعد ما سجد التلاوة فنسبت صلوة لا تقدم فرض
 منها وهي الفعدة الاخيرة **والرابعة** ومن المسائل اذا نام المصلي
 في الفعدة الاخيرة كلها فلما اتيته في وقت انتباهه ^{عليه} يقض ان يقعد
 قدر التشهد وان لم يقعد فسد صلوة لان ^{او ينسب} الافعال الصلوة
 حالة النوم لا تحسب ولا تقبل لصحة ^{سما} ولها لا عن اختيار فكان
 وجودها كعدمها كما اذا قرأ في الصلوة نائما لا يحسب وقام او ركع

المفترض

او سجدة نائما

وسجدة نائما وهذا في القيام والقراءة والركوع والسجود متفرقا
 واما في الفعدة فقبل يقرب من النائم والاصح انها لا تقبل لانهما
 من اجزاء العبادات فانه يتأدى بهما اختيار وهذه المسئلة وهي
 وقوع بعض افعال الصلوة حالة النوم ^{فما عطفه} يكون وقوعها لا يستلزم
 في الخروج خصوصا في اليالي الضعيف والناس من هذه المسئلة
 غافلون **والخامسة** من الفرائض وهي احد المسلكين المختلف فيهما
 وهي الخروج من الصلوة بفعل المصلي فانه فرض عندنا جنيحة خلافا
 لما على ما ذكر ابو سعيد البرقي حتى ان المصلي اذا احداث عمدا بعد
 ما قعد قدر التشهد ^{او قصد} وسكن ثم حمل عمدا بنا في الصلوة كالاكل والشرب
 وغير ذلك تمت صلوة بالانفاق لتمام جميع فرضيها وان سبق
 الحدث من غير تقده في هذه الحالة فذلك تمت صلوة عندنا
 ولم يسبق عليه الا شئ واجب وهو السلام وقال ابو حنيفة يتوضأ
 ويخرج عن الصلوة بفعل قصد الكون فرضا بقى عليه من فرضيها ^{او في الفرض الثانية}
 حتى لو لم يتوضأ ولم يخرج بقتعه تبطل صلوة ويتأدى على هذا الصل
 وهو كون الخروج بفعل المصلي فرضا عنده لا عندها مسائلا لتقلب

أما في صلاة العصر والجمعة
فإنها لا تكون إلا في هذه الحالة

بالأشئ عشرية وهي متيعة إذا رأى الماء وقدر على استعماله بعد ما فقد
قدر التشهد وكذا القنطرة بالمتيعة إذا رأى الماء في هذه الحالة وعنده
أن الإمام قد قدر على استعماله وكان المصلي ماسكاً على الخلق فأنقضت
مدة مسكه بعد ما فقد قدر التشهد وخلع حفيه أو أحدهما حقيقة
أو حكماً بعمل سبب بحيث أن من رآه لا يظن خروج الصلوة فيه لأنه
لو خلعه بعمل كثير لا يتبادر بخلعه ولو وجد الخروج بصنعته وكان المصلي
أماماً فقل سورة بعد فقود قدر التشهد بأن تذكر ما أورثها مكتوبة
ففيها ما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم من غير أن يتبادر الخلاء فخرج
بصنعته حينئذ وكان المصلي عارياً فوجد ثوباً قد روي عليه بسنة بعد
ما فقد قدر التشهد وكان المصلي موكباً غير قادر على الركوع والسجود
فقد روي على الركوع والسجود بعد التقعود قدر التشهد أو تذكر المصلي
في هذه الحالة أن عليه صلوة قبل هذه الصلوة وهو صاحب الترتيب
أو أحدث الإمام القاري في هذه الحالة فاستخاف ميا أو طلعت
عليه أو عليه المصلي الشمس وهو في الصلوة الغير في هذه الحالة أو دخل
وقت العصر وهو في صلوة الجمعة في هذه الحالة أو كان المصلي ماسكاً

على الجيرة

على الجيرة فسقطت عن برق في هذه الحالة أو كان صاحب عذر فأنقطع
عذره في هذه الحالة استمر انقطاع حتى استوعب وقت صلوة بان
قطع وهو هذه الحالة من الصلوة الظهر واستمر الانقطاع حتى خرج
وقت العصر في هذه السائل الأثنى عشر فسدت صلوة عذر في مينة
خروج من الصلوة بامر آخر غير صنعه وقيل تمت صلوة بدار
على الأصل المذكور وقام حجة وتحققة الشيخ رحمه الله وقد زيد
على هذه السائل ما لو صلى بالجملة لفقد ما يزيلها ثم بعد ذلك
ما فقد قدر التشهد قدر على إزالة ما أورثها من وقت من الثلث
في قضاء فانية في هذه الحالة وما إذا اعتقت وهي يصلي بغير قضاء
في هذه الحالة فلم تستر على الفور **والثامن** من الفرائض وهي
الثانية من المختلف فيها ما تعديل الأركان فأنه عند أبي يوسف فريضة
كما ذكر من حديث أبي حنيفة ابن مسعود المتقدم في أو لا ذكر
الفرائض وعند ما تعديل الأركان من الوجبات لا من فرائض
وكسئل عن محمد عن ترك الاعتدال في الركوع والسجود فقال
أن خاف أن لا تجوز صلوة وكذا عن أبي حنيفة وعن الشرح خستي

في صلاة الجهر

أي شمسك في غير كبر أو شمسك
رواه وقتة أو لم يركب كبر أو شمسك
بها لم يركب كبر
أي جارية راسه غير أنه صلاة زه به لشر

أو تعديلاً للأركان
بما ذكره في الصلاة
بما ذكره في الصلاة
بما ذكره في الصلاة

من ترك الاعتدال يلزمه اعتداله ان يعيد الصلوة بالاعتدال
ومن الشناخ من قال يلزمه ويكون الفرض هو الثاني والاحتياط
ان الفرض هو الاول والثاني جبر للخلل الواقع في ترك الواجب
وكذا كل صلوة اديت مع الكراهة التحقيقية يجب اعادةها والفرض
هو الاول والثاني جابر قال ابن الصمام في شرح الهداية
وكذا القوم من الركوع والجلوس بين السجدين والطمأنينة
فيهما كلها فرض عند أبي يوسف وعندهما في سني على ما ذكر في
الهداية وقال ابن الصمام في شرح حديثي ان يكون الجلوس والقعود
واجبتين لمواظبة النبي صلى الله عليه وآله وقوله عليه السلام لا تجزي صلوة
لا يقم الرجل فيها ظهره في الركوع والسجود ويدل عليه ما ذكره قاضي
خان فيما يوجب السهو المصل اذا ركع ولم يرفع رأسه من الركوع
حتى حرك ساكنا ساءها يجوز صلوة عند أبي حنيفة ومحمد وعليه
السهو وفي الغنية وقد شذرها القاضي الصديق الشافعي في شرحه
في تعديل الاركان جميعا تشديدا بلبغا فقال وكان كل ركع واجب
عند أبي حنيفة ومحمد وعنده أبي يوسف والشافعي فريضية فيمكن

هذا هو كراهة تركه في الصلاة
او في تركه في غير الصلاة
او في تركه في غير الصلاة
او في تركه في غير الصلاة

في الركوع

أي لصحة

هذا هو كراهة تركه في الصلاة
او في تركه في غير الصلاة
او في تركه في غير الصلاة
او في تركه في غير الصلاة

في الركوع والسجود وفي القومة بينهما حتى يصلح كل عضو هذه هو
الموجب عند أبي حنيفة ومحمد حتى لو تركها أو شاء منها بأسا هي يلزمه
السهو ولو تركها بعد ذلك استلزمه الكراهة ويلزمه ان يعيد الصلوة
وتكون معتبرة في حق سقوط الترتيب ومخوذاً في طابق جهتها
يلزمه الاعادة والمعتبر هو الاول كذا هذا انتهى وما سواه أي
ما عدا تعديل الاركان من الواجبات جلة أشياء منها يقين القراءة
الفاحة فان قراءتها واجبة عندنا وعند ائمة الثلاثة فرض ومنها
يقين القراءة للفروضة في الصلوة في الركعتين الاوليتين ومنها
الاقتصار فيها أي في الركعتين الاوليتين في كل من احدة أو يجب ان يكون
الفاحة في كل ركعة في الاوليتين واحدة حتى لو تركها في ركعة كره
ان كان هذا وجب سجود السهو لمخالفة التواتر وقد
بالولين لان الاقتصار فيها على مرة في الاخيرين ليس بواجب حتى لا يكون
سجود السهو بترك الفاححة فيها سهواً ولو تركها لا يكره ما لم يترك
لأنه لا يطول على الجماعة لو اطالة الركعة على ما فيها ومن الواجبات
تقديمها أي تقديم الفاححة على السورة للمواظبة ومنها في السورة
بأي شيء من هذا أو من ذلك

بأنه ما روي في الركوع
بأنه ما روي في الركوع
بأنه ما روي في الركوع
بأنه ما روي في الركوع

أي في تركه في الصلاة
أو في تركه في غير الصلاة
أو في تركه في غير الصلاة
أو في تركه في غير الصلاة

او ما يقوم مقامها من الايات التي تعد سورة اليها بالفاخرة
 في الاولين الموطنة ايضا وهو سنة عند ائمة الثلاثة ومنها واجبة
 بالقرأة فيما يجهر فيها كالجز والجمعة وخبرها ومنها الخافه
 بالقرأة فيما يجهر فيها كالظهر وخبرها ومنها قرأة الفتوت
 في الترتيب ومنها قرأة التشرعات في القديتين الاوليين والاخيرة وهو
 ظاهر الرواية وفي الرواية قرأة التشرعات واجبة في القعدة الاخيرة
 فقط وفي الاول سنة والاصح ظاهر الرواية انها واجبة في القديتين
 ومنها القعدة الاولى ومنها سجدة التدمية فانهما مع كونها واجبة
 في نفسه فهي من الواجبات الصلوة ايضا اذا تكب فيها حتى لو اخرها
 عن محلها سبوا يجب سجود السهو لا من غير لما وقع من الغلظة الصلوة
 اكمل لها وهو واجب ومنها تكبيرة صلوة العبد للموطنة من غير ترك
 ايضا والرد التكبير والزويد واما التكبير في الاحرام ففرض وتكبير
 الركوع والسجود وستة الركوع الركعة الثانية فان تكبيرة واجبة لصلاتها
 بالواجب وهي الزويد ومنها الانتقال من الفرض الذي هو فيه الى الفرض
 الذي بعده فانه واجب حتى لو اخل بركا اذا ركع ركوعين يجب سجود

السهو

السهو لا انتقاله من الفرض لا غير الفرض الذي بعده وهو السجود
 وكذا اذا سجدت سجدة او قعدت عن الترتيب الثانية او الرابعة
 ثم قام وخوذة ذلك بتخلل في بين الفرضين متى ليس بفرض وكذا عتق
 الترتيب فيما شرع مكررا من الافعال في كل صلوة او في كل ركعة على ما
 بيناه في النسخ وخروج من الصلوة بلفظ السلام واجبان
 ايضا وكره ذكرهما المص **واما بيان صفة الصلوة** من ابتدئ بها
 الى انتهائها على الترتيب فزوايد الزوايد **في الصلوة** نوى وهي
 شرطا كما من واخرج يدبر من كية عند التكبير وهو آداب وليس فرض
 في سني من الصلوة خلا قال لا علم له من الفقهاء من الصلوة في
 على ما بيناه في النسخ ثم اذا نوى كبر تكبيرة الاحرام ورفع يديه
 وهو سنة ولا فضل كون الرفع مع التكبير ابتداء عند ابتداء الترتيب
 عند استراية وذكرها المص **انما يرفع يديه ولا ثم تكبير فانه لا يصح**
ان يرفع يديه ولا ثم تكبير انتهى والمعية اختيار شيخ الامام الاسلام
 وصاحب التحفة وفاض خان واخرين وذكر الزاهد عن الباقي انهم
 قالوا هذا قول اصحابنا جميعا وميل بكبير ولا ثم يرفع اليدين ولو ترك

الرفع دائما من غير عمد، كما نعلم لان تركه احيانا والسنة ان يرفع الرجل
حقا بخاري الى يقابل باهاميه شحني اذنية وفي فتاوى قاضي حان
مستطرفا باهاميه شحني اذنية وعند لائى - الثالثة يرفع يديه الى منكبيه
ولا يشك ان يدير اذنا يديهما الكفان فاذا كانا حذاء منكبيه يكون
طرفا باهاميه حذاء شحني اذنيه ويفرج اصابعه حال الرفع تكون
لا يفرج كل يفرج كما ان لا يضم كل يفرج بل تركه على العادة ويوجه حال
الرفع بطن كفيه نحو القبلة كما لا لاقبال عليها وقال بعضهم يجعل
بطن كل كف الى الكف الاخرى وانما المرأة فانها ترفع يديها عند التكبير
حذاء راسها بحيث تكون رؤس اصابعها حذاء منكبيها لا يستر لها
وقبل هذا في حق المرأة وانما الاية فكما الرجل وفي رواية اخرى عن
بي حنيفة ان المرأة كالرجل الصحيح الاول وللقندي تكبير تكبير
مقارنا تكبير الامام عند بي حنيفة وعندهما يكبر بعد تكبير الامام
ونظروا في اما هو في الافضلية لافي الجواز وقد تقدم (ولا يترك اليدين)
ثم يصنع منه على يسار بعد التكبير ولا يرسلها عندنا خلافا
لما لا يروى انه كان يأخذ شماله بيمينه ويقبض بيده اليمنى

اي صابع يديره
السنن في كذا
او يديره

يده اليسرى
اي صابع يديره
السنن في كذا
او يديره

يده اليسرى اي السنة ان يجمع بين الوضع والقبض جميعا وكيفية ان
ان يصنع كفه اليمنى على كفه اليسرى ويخلق الابهام والخنصر على التسعة
ويبسط الاصابع الثلث على الزمخ ويضعها الرجل تحت السرة اي كذا
وعند الشافعي على الصدر وهو رواية عن مالك والشافعي والحنابلة
تضعها تحت نديه ما لا يتفق لا يستر لها ثم الوضع سنة كل
قيام فيه اذكر مسنون عند بي حنيفة وبي يوسف وعند بي يونس
قيام فيه قراءة فيضع في حال الشاء والقنوت وصلوة الجنازة عندها
لا عنده ويرسل في القومة بين الركوع والسجود وبين تكبير التوحيد
اتفاقا ثم يقول سبحانك اللهم وبحمدك اه اي وتبارك اسمك و
وتعاجدك ولا اله غيرك كذا روى عن النبي عليه السلام وكابر الشافعي
وان زاد المصل بعد قوله سبحانك وحل ثناؤك لا يمنع من الزيادة
وان سكنت عنه لا يؤمر به لا ترم يذكر في الاحاديث المشهورة
ولا وفي تركه الذي صلوة الجنازة ويقول ايضا بعد الشاء او قبله
في وجهته الذي قطر السجود والارض حنيقا وما نانا من السجود
اه عند بي يوسف وعامة ان صلوتي ونسكي ومحياي ومماتي

اي صابع يديره
السنن في كذا
او يديره

الله رب العالمين لا شئ ياله وبذلك امرت وانا اول السليبي وعند
المشافعي يقتصر عليه ثم في رواية عن ابي يوسف يقول التوجه قبل التكبير
والنية وفي رواية بعد التكبير وعندهما يقول التوجه ان شاء قبل
الافتتاح وما كان ظاهر كلامه ان ياتي به قبل التكبير عندهما لا من
المبادر من الافتتاح قال يعني قبل النية ولا يقول ذلك بعد النية قبل
التكبير بالاجماع هو الصحيح كذا يفصل بين النية والتكبير وعلم بقيد
الاجماع انه مراده في قوله التكبير اي قبل التكبير والنية ايضا كما قيدناه
به ثم بعد الافتتاح يتعوذ لقوله تعالى فاذا قرأ القرآن فاستعذ
بالله الا ابره وقد تكلمنا عليها في الشرح ثم المختار في اللفظة عند
صاحب الهداية المستعبد بالله اه وهو اختيار الفقيه ابي جعفر وعند
غيره يعود بالله وحمله اول الصلوة فلونسية حتى قرأ الفاتحة
لا يتعوذ كذا في الخلاف ومنه ويعرف من انه لو ترك قبل كمالها يتعوذ وح
ينبغي ان يستأنفها اما المتعوز فينبغ لانشاء عند ابي يوسف فكل من
يأتي بالانشاء ياتي به سواء كان يقرأ ولا يقرأ لا بدفع الوسوسة وكل من
محتاجون حتى ان ياتي به للتقدي كما ياتي به الامام والمفتري وفي
المبد

وفي العبد

وفي العبد ياتي به قبل التكبيرات بعد النشاء لا يتبع له وعند
ابي حنيفة ومحمد المتعوز يتبع القراءة فكل من يقرأ ياتي به لانشاء
بشرعية لها بالاية فلا ياتي به للتقدي لا لانشاء بغيره في الامم
والسفر ويؤخر عن تكبير العبد لان القراءة بعد ما ولما
المسبوق فلا ياتي به عندهما الا بعد مفارقة الامام لانه
محل قرأه وعنده ياتي به مرتين لانه يثنى مرتين كما قال
المصنف والمسبوق ياتي باشتاد اذا ادرك الامام حاله الخافعة
ثم اذا قام الى قضاء ما سبق به ياتي به ايضا كذا ذكره في المصنف
لان القيام الى قضاء ما سبق كتحريمية اخرى للغير طلال وما ذكرنا
من انه يتعوذ مرتين اختيارا لخلافه وفي غيرهما ان المسبوق
يتعوذ عند ابي يوسف عند الشروع فقط ولم يذكر المصنف
قوله ابي حنيفة ومحمد بل افترض على قوله ابي يوسف كانه هو الراجح
عنده تبعا لصاحب الخلاف من كان المختار هو قوله ما على ما اختار
فاخي جان والهداية وشروحه والكافي والتهذيب واذا ذكر
الشارع في الصلوة عند شروعه الامام وهو يجهر بالصلاة

الله اعلم

بالباقى بالشاء بل يستمع ويصوت وقال بعضهم باق بالشاء وعند
سكانت الامام كلمة والحمد لله كما ينبغي بحسب ما يمكنه الايمان بكلمته
مع مراعاة الامر وعن الفقيه ابو جعفر العبد والى ان قال اذا ادرك
الامام في القاعة ينشئ بالاتفاف وان ادرك في السورة ينشئ عند
في يوسف عند محمد ذكره في الذخيرة وهو بعيد لمخالفة ظاهر الامر
اما في الجمع والجمعي والعيد ينشئ بما يباد على الغالب لا البعد
عن الامام يقع فيه بما اذا كان المقتدى حال الجهر بعيد عن الامام بحيث
لا يسمع صوته فقد اختلف المتأخرون فيه كما اختلفوا في وجوب
الانصات على العيد حال الخطبة قال بعضهم يجوز القراءة والذكر
للعيد ولا في ان يجب الانصات عليه وكذا ينبغي ان يكون هناك وان ادرك
الامام في الركوع فانه يتخير في الاداء بالشاء اذا كان اكثر رايا
ان لا يولي برأى الشاء يدرك الامام في ينشئ من الركوع باق به قايما
ثم يركع لا مكان احراز مجز الفضيلتين ومحل الشاء هو القيام ولا
اي وان لم يكن غالبية ادراك ينشئ من الركوع لولي بالشاء بركع
ويتابع الامام ويترك الشاء لان ادراك فضيلة الجماعة في تلك

الركعة

في الركعة اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه
ادراكها اذا نشئ ينشئ ولا يترك الشاء او يسجد لاحراز فضيلة السجدة
قد بالاولى لان لو ادرك في الثانية فانه لا ينشئ تكثيرا للشاركة
لقلة ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد
الركوع لانه لا يحتسب له فيكون اشتغالا بما لم يزل ليس من الصلوة
ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله اوفي
مقدار تسبيحة منه لقوله عليه السلام اذا جئت الى الصلوة وضعت سجودا
فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة
وفي الذخيرة قال وان سوي ظهره في الركوع يعني حال كون الامام راكعا
صار مدركا لتلك الركعة فذكر على التسبيح اولا بقدر راي لا يشترط
المشاركة في التسبيحة وهذا هو الراجح لان الشراء للمشاركة في جهر من الركعة
وان قل ودناه ان ينشئ احدا الركوع قبل ان يخرج الامام من الركوع
وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخرة قال بعضهم يكبر
ويقعد من غير شاء وقال بعضهم باق بالشاء ثم يقعد والا اول اول
لتحصل زيادة المشاركة في القعود ولا يتعمد الا بعد الشاء لان المتقاربات

الركعة اول وكذا الحكم اذا ادرك الامام في السجدة الاولى ان غلب على ظنه
ادراكها اذا نشئ ينشئ ولا يترك الشاء او يسجد لاحراز فضيلة السجدة
قد بالاولى لان لو ادرك في الثانية فانه لا ينشئ تكثيرا للشاركة
لقلة ما بقي من الركعة ولا ياتي بالركوع فيما اذا ادرك الامام بعد
الركوع لانه لا يحتسب له فيكون اشتغالا بما لم يزل ليس من الصلوة
ولا يكون مدركا لتلك الركعة ما لم يشارك الامام في الركوع كله اوفي
مقدار تسبيحة منه لقوله عليه السلام اذا جئت الى الصلوة وضعت سجودا
فاسجدوا ولا تعدوها شيئا ومن ادرك الركعة فقد ادرك الصلوة
وفي الذخيرة قال وان سوي ظهره في الركوع يعني حال كون الامام راكعا
صار مدركا لتلك الركعة فذكر على التسبيح اولا بقدر راي لا يشترط
المشاركة في التسبيحة وهذا هو الراجح لان الشراء للمشاركة في جهر من الركعة
وان قل ودناه ان ينشئ احدا الركوع قبل ان يخرج الامام من الركوع
وان ادرك الامام وهو في القعدة الاولى والاخرة قال بعضهم يكبر
ويقعد من غير شاء وقال بعضهم باق بالشاء ثم يقعد والا اول اول
لتحصل زيادة المشاركة في القعود ولا يتعمد الا بعد الشاء لان المتقاربات

وان كبر وتعود ونسى الشاء لا بعيد وكذا ان كبر وبدأ بالقراءة ونسى
 الشاء والقعود والتسمية لقوله محلهما ولا يسهو عليه لا يتركها ولا يسهو
 بتركها بل يترك الواجب ثم بعد القعود يسمى اي بقراءة ^{أو قعود} التسمية ^{أو قعود} التي هي
 فيا في بها اي بالتسمية في اول كل ركعة يقرأ فيها وفي سنة وذكر الزبلي
 وشرح الكثر ان الاصح انها واجب وكذا في التراهدف وغيره يبتني عليه
 وجوب سجود السهو بتركها سهوا وفي آية من القرآن انزلت للفصل
 بين السورتين اي ليست جزءا من الفاتحة ولا من سورة سواها
 الا سورة الفل خذ فالشافعي فانها عنده هي آية من الفاتحة ومن
 كل سورة ايضا في قوله خذ في رواية عن أبي حنيفة ان يأتى بها في اول
 ركعة من الصلوة والصحيح ان يأتى بها في اول كل ركعة يقرأ فيها احتياطا
 لان اكثر الشايع على هذا ذكره في الكفاية عن الحسن وبيناه في الشرح و
 يخفى عندنا وعند احمد خذ فالشافعي فان عند مجمر بها في الجهرية
 وتحقيق الأدلة في الشرح اما الامام اذا اجهر بها فلا ياتي بها اي
 لا ياتي بها جهر بل ياتي بها سريرا ^{أو قعود} واذا خفي ياتي بها اي مخافة والقرآن
 مثل الامام في ذلك كله واما التسمية عند ابتداء السورة بعد

الفاتحة

الفاتحة فان لم يقرأ في حنيفة ياتي بها في حال الجهر ولا في الخفية
 وكذا عند أبي يوسف وعند محمد ياتي بها في والسنورة اذا خافت
 بالقراءة لا اذا جهر بها بل يجمع بين الجهر والخفية في ركعة واحدة
 ثم بعد التسمية يقرأ الفاتحة واذا قال الامام في خروجه والصلوات
 يقول اي الامام امين والمؤمن ايضا يقولها والنايب سنة لقوله
 عليه السلام مر اذا من الامام فامسوا فامسوا من واقفي تأمينا ^{أو قعود} تامين
 الملائكة ففعل ما تقدم من ذنبه ويجفونها اي الامام والقعدون
 يجفون امين خلا فالشافعي لا ينها عاده والاصل فيه الاخفاء لقوله
 تعالى ادعوا ربكم تضرعا وخفيا ثم يسم الفاتحة سورة او تلك
 آيات قصار قد قصرت سورة وجوبا فان قراء مع الفاتحة آية قصرة
 او امين قصرتين لم يخرج عن حد الكراهة اي كراهة التسمية لتلك
 الواجب وان قرأ تلك آية قصارا وكانت الآخرة والائيتين تعدان
 تلك آية وقصار خيخ عن حد الكراهة المذكورة ولم يدخل في حد
 الاستحباب فيكون فيه كراهة تنزيه والمرد من الاستحباب استحبابا
 في الاكثر الكتب لان الواجب هو ثم السورة والآية اليها اي الفاتحة

او امام قراءة كونه التسمية

قاعده واحد الا قام او مضرد
 او قضا آية اقيت ربه
 نفسه صدوة او من
 جود فساد كبر رافين لا اية
 او عايدود عايد اية الحان
 او كوجون فساد كيدر

في الاولين والسجدة في السنة على ثلثة اوجه احدها ان يقرأ في السفر
 حالة الضرورة من خوف او عجز لهم بقائمة الكتاب واي سورة
 شاء او مقدار قصر سورة من اي محل يستقر وثانيها ان يكون في السفر
 حالة الاختيار وعدم الضرورة في يقرأ في صلاة الفجر بقائمة سورة
 البروج ونحوها وثالثها ان يقرأ في الظهر والعصر والعشاء دون ذلك
 بخلاف الطارق والشمس وضحاها وفي المغرب يقرأ بالقصار جهدا
 كالعصر والكونز وثالثها ان يكون في الحضر او اذا خاف فوت الوقت
 يقرأ قدر ما لا تقوت الصلوة كلف السفر حالة الضرورة وان لم يخف
 فوت الوقت يقرأ في صلاة الفجر الركعتين باربعة اية وهو
 في السنة او خمسين ايتين اية وهو الاوسط وادعلى الزيادة
 على سبيل الى المائة فقد روي ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يصلي في الفجر بقاف
 وان كان يصلي في الفجر بالمصافات وان كان يصلي فيها بالسنتين
 لاما لم يعلما بيشاء في الشرح وذكره الهادي انه يقرأ بالترابين
 مائة وبالكسالى اربعين وبالاوسط مائتين ايتين وقيل
 ان كان الليالي قصارا فاربعة وان كان طويلا فمائة وما بينهما

وقيل ينظر

وما بينه وبين ان ينظر لاطول الآية وقصارها ونحوها في الظهر مثله
 اي مثل ما يقرأ في الفجر او يقرأ فيها دون ما يقرأ في الظهر
 ثلثين اية يعني في الركعتين وفي العصر عشرين اية انتهى ويقرأ
 في العصر والعشاء كذلك اي دون ما يقرأ في الفجر رواية عن النبي
 صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في العشاء واليتين والوترين وقال القدوري
 يقرأ في الفجر في كل ركعة بطول المفضل اي بسورة بطول المفضل
 وفي الظهر والعصر والعشاء وبالاوسط المفضل وفي المغرب بقصا
 المفضل لما روي عن عمر رضي الله عنه انه كتب لابن موسى الكوفي
 ان يقرأ في المغرب بقصار المفضل وفي العشاء بوسط المفضل
 وفي الصبح بطول المفضل اما الطويل اي طول المفضل في سورة
 الحجر الى سورتي البروج واما الاوسط في سورة البروج الى
 الى سورة لم يكن واما السورة فصارت الى آخر القرآن هذا هو الذي
 عليه الجمهور وقيل طوله من قاف وقيل من الفتح وقيل ومن القتال
 وقيل من الحاشية ^{جائز} وقيل من الحجر الى عيسى والاوسط الى الضحى
 والباقي الى الاخر القصار والمفرد كالامام في جميع ذلك وبطيل

طوله الفجر في الاصل وهو المفضل وفي العشاء اربع اية

ط الامام في صلاة الفجر الركعة الاولى والركعة الثانية

وهذه الاطالة سنة اجماعاً عانة على اذالة الركعة الاولى

الامام في صلوة العجزة الركعة الاولى على الركعة الثانية لان وقتها
وقت نوم وعقلت وقدر لاطالة قراءة ثلثي القدر المستوفى فيها
في الاول وثلاث في الثانية وهو معتبر من حيث الاى ان تقارب
طولها وقصارتها فان تفاوتت في حيث الكمالات والروافد قبل بقائه
في الاول ثلثين وفي الثانية عشرين وعشرين ولو قرأ في الاول اربعين
وفي الثانية ثلث ايتى لا بأس به وذلك انما هو بيان الاولوية وركعتا
الظهر وركعة ما سواها أى سوى الظهر من بقية الصلوة وفي بقية
الشرح وما سواها أى ركعتا ما سوى الفجر والظهر سوى في قدر القراءة
المستوفى لا يسن اطالة الاولى في غير الفجر عند أبي يوسف وفي حنيفة
يلكرو وقال محمد بن ابي ان يطيل الاولى عن الثانية في الصلوة كما عايناه
على اذراك الركعة الاولى كما في الفجر فاذ الوقت فيما سواها ايضاً
وقت الانتقال بالكسب كما انها وقت الانتقال بالنوم واما اطالة الركعة
الثانية على الركعة الاولى فكرهه بالاجماع ان كانت تلك الاطالة بنيت
ايلاً او بما فوقها وان كانت آية اويتين لا تكروا ندم صلى بالمعوزين
وثانيها اطول باية وفي القنية قرأ في الاول والعصر في الثانية

الحكمة

الحكمة بكرة لان الاولى ثلث اية والثانية تسع وتكر الزيادة الكثيرة
واما ما روي انه قرأ في الاولى من الجمعة سبع اسجد تلك الاعلى وفي
الثانية هل يتك حديد الغاشية في الثانية اعلى الاولى بسبع ^{لكن السبع}
في السورة الطوال يسير ونقصان لان الست ههنا ضعف الاصل
لكن اسجل والسبع ثم قل من نصفه انتهى فلم ان الاطال المذكورة انما تكبر
اذا كانت فاحشة الطول من غير نظر للعدد الاية في الشرح المجموع ان
خلاف محمد في اطالة الاولى على الثانية فيما سوى الجمعة والعيدى امت
رو الجمعة والعيدى فيسوى بين الركعتين اتفاقاً ^{بما هو راجع} **والا لانه** وفي رواية
الوافل فيستوى بين الركعتين ولا يطيل احداهما على الاخرى اطالة بنية
الظهور الا ان كان ما يقرأ فيها مروياً عن النبي عم او ما تور
عن الصحابة فانه يحصى كما جاء في الرواية ولا تروى سيد كوفي فضل
ما يكبره وان شأ الله تعالى فلما اوفى من القراءة يخرج الركعة وهذا
يقيد ان يصلى جماعة القراءة بالركوع من غير تراخي وعن أبي يوسف
انه قال رجا وصلت ورجا تركت وقوله تكبير تكبير يدل على جعل التكبير
مقارناً للركوع ثم حرج به بقوله وينبغي ان يكون ابتداء تكبيره عند اول

عظيم ولكن لا يكفر بسبب ذلك لان لم ينويه عبادة لغير الله تعالى
وقيل ان كان لا يعرف الجاني فلا بأس ان يحكي بطل قدره لا يشغل
على القوم وكذا ان اطال القراءة لاجل ادراك الناس الركعة والاربع ان تركه
اولى ولما لو اطال الركوع عنه في الجاني تفرق الله تعالى من غير ان
يتحتاج قلبه بشئ سوى التقرب فلا بأس ان يفعل الاطالة ولا يخلو
الامثل هذه الحال في غاية التدبر وهذه المسئلة تلقى عند
الرباء فينبغي التحرز والاحتياط فيها وقال بعضهم اذا احتسب الجاني
بطل التسمية بانثاني بالتلفظ بها من غير ان يزيد في عددها
ولا فرق بين هذا وبين ذلك ثم بعد اتمام الركوع يرفع راسه حتى
يستوي قائما ويقول الامانة حال الرفع سمع الله من حمده وان كان
المصلي منفردا بانثاني بالتحميد بان يقول اللهم ربنا والحمد
للمرسل اللهم ربنا والحمد للمرسل والحمد لله ربنا والحمد لله ربنا والحمد لله ربنا
على ترتيبه كما ذكر في الكافي ولا ياتي بالتقدي بالتسميع عندنا خلافا
للسنن في تقوله عليه السلام ان قال الامام سمع الله من حمده فقط
الله ربنا والحمد وان كان المصلي منفردا بانثاني بها في الاربع ذكره

في الصلاة

في الصلاة وقيل بانثاني بالتسميع فقط عند أبي حنيفة وفتح في المحيط
عنه انه بانثاني بالتحميد لا غير وتضع الصلاة اول من تضع المحيط
اعمالا امام فيأتي بعد التسميع بالتحميد ايضا على قوله ما اى قوله
الى يوسف ومحمد ورواية الحسن عن أبي حنيفة وفي ظاهر الرواية عنه
انه بانثاني بالتحميد واختار كثير من المتأخرين قوله ما وقد بيناه في المخرج
وفي قولنا وفي رواية يقول اللهم ربنا والحمد لله ربنا والحمد لله ربنا
يؤمن ان الم شروع في حق الامام ذلك في رواية عنه ما وهو غير صحيح
اذ ليس في ثبوت من الرواية لا عنه ما ولا عن أبي حنيفة ان الامام يكفى
بالتحميد وكانت تقديم وتأخير وقع من كتاب سهرورد وموضع قوله
انما الامام لا تفرقه يكون الضمير عائدا الى المنفرد اى ان كان المصلي منفردا
لياتي بهما في رواية وفي رواية يقول اللهم ربنا والحمد لله ربنا والحمد لله ربنا
ويرسل اليدين في القومة بعد الرفع من الركوع اتفاقا كذا قال صدر
الشهيد حسام الدين في واقفاته وهو قول اكثر العلماء وذكر
السيد الامام في المنتقى انه لا يخلو اليد اليسرى باليمين في تلك القومة
وهو قول قريب وفي صلاة الجنازة من وله الوقت قراءة الشاء

في آخرها

في سائر الصلوة ووقت قراءة القنوت في الوتر باخذ اليد باليد
 على قول اكثر الساج اختيارا منهم لقول أبي حنيفة وابي يوسف وعند
 في فضل الفضل يرسل يجمع ذلك اختيارا منه لقول محمد وفي تكبير
 العبد بين اي يبي تكبيرا يرسل يديه اتفاقا لعدم ذكر للسنة
 بينهما عندنا فاذا اطمأن بعد رفع يده من الركوع فاقا وسكن
 اضطرب اعضاؤه لما حصل من الرفع تكبيرا متصلا بالخروج واليا
 بمعنى مع بان تكون ابتداء مع ابتداء الخروج وانتهى او مع انتهائهما
 وسجد ^{وقيل} تضع ركبته او لا ثم يديه ثم وجهه بوجهه على الارض
 وفي بعض النسخ بغير واو وتفسير لسجد وفي بعضها ويضع بالواو
 وهو عطف تفسير بيان لكيفية السجود على وجه السنة لما روي
 ان النبي عم كان اذا سجد وضع ركبته قبل يديه اذا نهض رفع يديه
 قبل ركبته اي عضاه يرفع لقوله عم اذا سجدت فضع كفيك وارفع مرفقيك
 مرفقيك ويجا في اي يباعا بطنه عن فخا يرفع هذا في حق الرجل
 واما المرأة فاما تحفض اي تنفض في السجود وتلزم بطنها
 تحتها وهذا التفسير لا انخفاض لانه استلها ويقول في سجود

وروى وجهه بين كفيه وبين يديه

سبحان

سبحان رب الاعلى ثلثا وذلك ادناه وان زاد فهو افضل ويترك
 على وثقا في الركوع ثم يرفع راسه من السجدة الاولى مكبرا ويقعد
 مستويا ويضع يديه على فخذيته في التشهد فاذا اطمأن قاعدا وسكن
 اضطرب اعضاؤه كبر وسجدا ثانيا ومعنى التكبير عند الانتقال من سجدة
 اكبر من ان يورى حقه بهذا الغاية بل حقه على كفاها لانه يملكه ما عبادنا
 حق عبادتك وان رفع راسه عن الارض من السجدة الاولى رفعها
 قليلا ولم يتسوقا فاعدا ثم سجدة الثانية نظرا ان كان الى حال السجود واقفا
 الى حال القعود ولا يجوز بذلك الرفع ولا ذلك السجود الثاني وذكر في
 المنقسط انه يجزى وذكر في الهادي ان الاول الخ وكذا في المحيط لا يرد ان كان
 الى السجود واقفا يبعد ساجدا فكانها سجدة واحدة وقبل ان رفع قدمه من
 الركوع بغير وهو القائل وصحة شيخ السلام وهو الظاهر لكن الاقتصار عليه
 بكرة الله الكرامة لها الفتوى وطلبهم متدحرجون فاذا رفع يديه من السجدة
 الثاني ينهض قائما على صلبه وقدميه ولا يقعد ولا يعني بيده على الارض
 عند النهوض الا من عذر بل يعني على ركبته وعند الشافعي وحده تسنن
 جلست الاستراحة لما روي انه لم كان يفعل كذلك ولما روي انه لم ينهض

في الصلوة على صدور قدميه ولم يجلس وعام في الشرح وبفعل الركعة
 الثانية مثل ما فعل في الركعة الاولى من الاقوال والافعال الا ان لا يستفتح فيها
 الا بقرودعاء الاستفتاح ولا يعوذ لا تحذوا الصلوة او ولا القراءة ولا يرفع
 يديه في السني من صلوة الا في التكبير الاولى وفي قنوت الوتر وتكبير است
 العيايين وعند الشافعي ^{عند الركعة} وفي رواية عن مالك واحد يرفع وعند الرفع منه
 والدلائل من الجانبين في الشرح والرفع مستحب عند استلام الحجر كالرفع في اول
 الصلوة وعند الدعاء يجعل بعض كفيه نحو ستماء في كل موضع من الصلوة
 والمروءة عرفاء ومدد لفة وغيرها فاذا رفع المصلي ركنه من السجدة
 الثانية في الرفع كفة الثانية افتش رجليه اليسرى فيجلس عليها وينصب
 رجليه اليمنى نصبا ويوجه اصابعه الى اصابع رجليه اليمنى نحو القبلة هذه
 كيفية الجلوس السنون لرجل في القعدة بين عندنا وعند مالك يتورك فيها
 وعند الشافعي واحدة اول كقولنا وفي الاخرة كمالا ويضع يديه حال
 التشهد فخرا ويخرج اصابعه مسبوطة لا كل يفرج هذا عندنا وعند
 الشافعي يبسط اصابع اليسرى ويقبض اصابع اليمنى الا ان يستحضر ويمسك باليسرى
 عظم الشهادتين عند تأخير اخذ في فتح في الخاء صة والبرزى ان لا يشر

وفتح شح الهذلي ان يشر في المنقط وغيره وصفه ان يخلو
 من يده اليمنى عن الشهادة لانه يام والوسطى ويقبض البصر والخص
 وينشر باليسرى او يقعد ثلثة وخمسين بالقبض الوسطى والبصر والخص
 ويضع ركنه يامه على حرف مفصل الوسطى الاوسط ويرفع الاصبع عند
 النفي ويضعه عند الاثبات وتكبره ان يشر بكلمة مسبوحة ثم اذا قعد على
 الاصفة المذكور يشهد يقرء الذكر الذي في الشهادتين ويقول عطف
 تفسير يشهد التحية لله والصلوة والطيبات في قوله اولي ان يقول
 عبده ورسوله وهو سلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته الشهادتين
 علينا وعلى عباد الله الصالحين اشهد ان لا اله الا الله واشهد ان محمدا
 عبده ورسوله والرد بالتحية هنا جميع العبادات القولية وبالصلوة
 العبادات البدنية وبالطيبات العبادات المالية وهذه الصفة هي التي
 رواها عبد الله بن مسعود عن النبي م وهي فتح الرواية في الشهادتين
 على ما حققناه في الشرح ولا يزيد على هذا القدر من التشهد في الفقهاء
 الا في ما رواه عنهم كان يرفع حين يفرغ عن الشهادتين في الاوسط
 الصلوة فان زار على قد التشهد قال بعض الشايخ ان قال الله

صل على محمد وعلى آل محمد سأبجاً يجب عليه سجدة السهو وعن أبي حنيفة
 فيما رواه حسن عندنا زاد حرفاً واحداً فعلياً سجدة السهو قال المصنف
 أكثر الشايع على هذا وفي خلاصة المختار أنه يلزم السهو أن قال الله
 صل على محمد وآل محمد والأول وهو زيادة وعلى أن محمد هو الذي عليه لاكثر
 وهو الأصح فإنه قام بعد التشهد الأول والركعة الثالثة لا يعتمد بيده
 على الأرض لما روى أنه على السجدة ثم يري أن يعتمد الرجل على يديه إذا
 نقصت في الصلوة وأن اعتمد بكسر بهمزة ومقتضى الحديث أنه تكبره إذا
 أن لم يكن له عذر وكبير عند هذه التوضيحات ذكره في الاختيار وقصر
 في الحديث إلى الصحيح ولا كانت تلك الصلوة فريضة فلا يثبت أو ثبوت
 فهو مخير فيما بعد الأولين إذا كان قد قرأ فيها بين أن يقرأ ويحيى
السمع ويبين أن يسكت والقرءة أفضل وقد ذكر الكلام في ذلك
 عند ذكر الفريضة الثالثة وان قرأ بقرء الفاتحة تحسب تسكون السين
 بناء على الضم بمعنى فقط ولا يزد عليه لأنه المتعارف من فعل النبي
 فإن سمع التوراة لا الفاتحة سأبجاً يجب عليه سجدة السهو في قول
 أبي يوسف فإن ركع عن محمد وفي ظاهر الرواية عندهما لا يجب

سجود السهو

سجود السهو في كل ركعة من ركعات الصلاة
 سجود السهو في كل ركعة من ركعات الصلاة
 سجود السهو في كل ركعة من ركعات الصلاة

سجود السهو لأن القرءة فيها مشروعة عن من يقدر والاقضاد
 على الفاتحة مستنون لا واجب إنما كانت تلك الصلوة لأنه من التين
 الرواية ويقرأ غير وبت فيبني في القيام من التشهد كما استدل في الركعة
 الأولى يعني أنه يأتي بالنشأ والنقود أحسن بر عن رفع اليدين فإنه لا يبعد
 لأن كل منفع من النفل صلوة على حدة ولذلك قالوا يصلي على النبي عليه
 السلام في العقدة الأولى لكن هذا في غير سنة الظهر والمجمعة لأن كل واحدة
 منها صلوة واحدة وقد مر في شرح السهام بأنه لا يصلي
 فيها في التشهد الأول ولا يستفح إذا قام الثالثة وكذلك في الثانية وفيها
 أنه لو صلى في العقدة الأولى في السنة الظهر ناسكاً في وجوب سجود
 السهو فولان وتحقيق هذا البحث مذكور في الشرح وتفقد الأخيرة
 مثل ما تقدم في العقدة الأولى عندنا من غير فرق وقد تقدم والمراد
 بقعد على البتة بالبس في العقدين وتخرج كلتا رجليهما من الجانب
 الأخرى لا يمن لأن ذلك استلزامها وتشبهها فإذا تم التشهد في العقدة
 الأخيرة يصلي على النبي ثم وهي سنة في الصلوة عندنا وعند الجمهور
 وقال الشافعي فرض فيها واحد وأما في أنها فرض في الفريضة وقال



الدعاء بامور الدنيا اجزا ولو قال الله رزقني جملة في الهداية
 مما ينسب كلام الناس روي في الكافي ولو قال رزقني بل فيسكن كلام
 الناس وروي عن بعض المشايخ انه قال لا يقول في الصلوة على النبي
 ورحم محمد فانه يوم التقدير في حق علي السلام واكثر المشايخ على انه
 يقول للتواريقه علي ما روي في الحديث انه عليه السلام قال اذا تشبهت
 احدكم في الصلوة فليقل اللهم صلى على محمد وعلى آل محمد وبارك على
 وعلى آل محمد ورحم محمد وآل محمد كما صليت وباركت ورحمت وتر
 وترجت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم انك حميد مجيد قال الرستقي
 ويكون معنى قوله ورحم محمد ورحم امة محمد فالقصور راجع الى امة
 ويقول اذا استنى بهذه الصفة من الصلوة وترجت ولا يقول وترجت
 لانه قال اول وارحم ولم يقل وترجم على محمد لكن هذا مخالف لرواية
 الحديث واما ان قال وترجت بكما كان الرازي في خطاه ولو قال بعد
 قوله وترجت بالتشديد يباي بتشديد الجاء يجوز لانه معنى صحيحا
 في اللغة ولا يقول بعد قوله في العالمين ربنا انك حميد مجيد لعدم
 ورده في احاديثه ولو قال ذلك لا يخل اى لا يكره وان كان تركه

اول ويستشير بالسبابة اذا انتهى الى اول السجدة يدين وقال في
 الواقعة لا يستشير والا في المختار على ما قدمناه قال الشارح بعد
 اي يضم الحرف والبصر فيجاء الوسطى بالايها اي يجعلهم خلقه و
 وقد ذكرنا عند ذكر التشهد فاذا فرغ من ادعية بعد التشهد
 يسلم عن يمينه ويقول السلام عليكم ورحمة الله ولا يقول في هذه
 السلام اي في سلام الخروج من الصلوة سواء كان عن اليمين واليسار
 وبركان ذكره في الحيط بخلاف السلام الذي في التشهد فانه
 يقول السلام عليك ايها النبي ورحمة الله وبركاته وينوي في خطبة
 بعلكم بالتسليم الاولى من هو عن يمينه من الملائكة والمؤمنين
 المشاكين في صلواته دون غيرهم ويقول في السلام عن يساره
 مثل ذلك اي يقول السلام عليكم ورحمة الله وينوي به عن
 يساره من الملائكة والمؤمنين والتسليم الاولى للتحية والخروج
 من الصلوة والثانية للتسوية بين القوم في التحية ثم قيل ان الثانية
 سنة والايح انها واجبة كالاولى وبجهر لفظه السلام من يخرج ولا يتوقف
 وقال بعضهم اي بعض العلماء ينوي من الملائكة الحفظة الذين

عليكم

وكما يحفظ خاصة ولا يعجز عنه وقال بعضهم بنوى جميع من سمي
 من الله بكلمة ليوم الحفظة وغيرهم لا تراه الشان قد اختلف الاخبار
 في عددهم قيل ان مع كل مؤمن خمسة اشد وقع في النسخ وصواب خمسة
 من الائمة بالثناء والخمس واحد عن يمينه يكتب الحسنات وواحد
 عن يساره يكتب السيئات وواحد امامه يلقنه الخير وواحد
 وراءه يدفع عنه الكار وواحد عند ناحية يكتب وما يصلي على النبي
 ويلقبه اياه وقيل مع كل مؤمن ستون ملكا وقيل مائة وستون وقيل
 مائة وقيل غير ذلك فلذا بنوى من معه عموما من غير يقيني عدد
 وينوي المقتدي امامة التسليمة الاولى مع من نوى فيها ان كان
 الامام عن يمينه او تحدا يراه ان كان الامام بخدا يرضويرة التسليمة الاولى
 ايضا وهذا عند علي بن يوسف وعند محمد وهو راب عن ابي حنيفة
 بنويرة التسليمتين وبنويرة التسليمة الاخرى الثانية ان كان عن
 عن يساره والامام ايضا بنوى القوم مع الحفظة في التسليمتين و
 هو الصحيح وقيل لا بنويرة اصد وقيل بالتسليم الاولى فقط واما
 المنفرد فان بنوى سوى الحفظة وينبغي للمصلي من طريق الادب ان يكون

منتهى

منتهى بصره في حاله قيامه في موضع سجود ولا يتجاوز وفي حال
 الركوع لا يظفر قدسه وفي حال سجوده لا يركب انفراد طرفه وفي حال قعوده
 لا يجرد رجليه وهو ما على مجمع الخدي من نوره وذلك كله مقتضى الخشوع لان
 الناس لا يكلف بعينه ان يراى من ما تقطع اصل الحلقة اذا ترك العين على اصل
 ما خلقت عليه الاستحوا ونظر هذه الامامة المذكورة غير الواضع المذكورة
 وينبغي ان يكون بين قدميه حال القيام قدر اربع اصابع مخومة والسنة
 للامام في السلام ان يكون التسليمة الثانية اخفض من التسليمة
 الاولى والصورة فان الجهر لاجل الاعلام بالانتقال وهو محتاج اليه
 في التسليمة الاولى دون الثانية لان الاولى تلي عليها لانها تعقبها
 غالبا ومن الشايع من قال بخفض الثانية كذا في بعض النسخ وهل من
 ان يخفضها ولا يجبر بها اصد وفي بعضها بخفض الاولى من الثانية في
 بخفض الاولى ان يراى من الثانية وهذا غير صحيح ولا يقول به احد ولا يصح
 الاولى ان يجبر بالثانية دون الجهر بالاولى لان المقتدي ينتظر ويعقبها
 لاحتمال ان عليه سجد يسجد في قبلها واذا تمت صلاة الامام فهو
 مخير ان يمشى الخرف عن يساره وجعل القبلية عن يساره يمينه و

وان شاء الله تعالى وجعل القبلة عن يساره وهذا أولى وكلامهما
جاء في القولين مسطورا رغبة لا يجعل احكام الشيطان شيئا من صلوة
يؤتي ان حقا عليه لا ينصرف الا عن عينه لقد رأت رسول الله و
كثيرا ينصرف عن يساره وان شاء الله تعالى هو الوجه فلا ينصرف عن يمينه
وان شاء الله تعالى الناس بوجهه فان النبي روى عنه ان كان اذا صلى
اقبل على الصحابة بوجهه وروى عنه ان كان لا يقوم من مصلاه الذي
يصلي فيه الصبح حتى تطلع الشمس كانوا يجادلون في اخذون في امر الجاهل
فيضحكون وهو يتبسم وهذا اذا لم يكن بخاتمة اي مقابلة الامانة
مصلحة فان كان لا يستقبل بل ينصرف عنه ويسره سواء كان ذلك
المصلحة في صلاته او في غيره من الامور او في الصفات الاخر بعد اعذار
اذا لم يكن بينهما حائل ولا استقبال الى وجه المصلي مكره مطلقا وهذا
استقبال ولا يخفى كما ترى مطلقا فضلا في بين عدد وغير عدد
خدا قالوا قال بعض الجاهل ان اذا لم يكن الجماعة عشرة لا يخفى وقد
بيناه في الشرح وهذا الذي ذكرناه من التحجير اذا لم يكن بعد الصلوة
الكتوبة التي انما تنطوع كالجز والعصر قالوا في هذه وفي الصلوة

لا التي

التي لا تنطوع بعد هكاهذا والعصر بكرة المكث قاعدا في مكان مستقر
القبلة فان كان بعد هكاهذا اي بعد مكتوب تنطوع يقوم الى المنطوع به
فضل الامتداد ما يقول الله عز وجل انت السادة ومثله التسليم بركته
باز الجلال والاکرام وتكره تأخير السنة عن حال اداء الفريضة باكثر
من ذلك المقدار لما روي انه عليه السلام كان اذا سلم لم يقعد الا مقداره
ما يقول الله عز وجل انت السادة الى فاذا قام الامام الى المنطوع لا ينطوع
مكانه الذي صلى فيه الفريضة بل يتقدم او يتأخر او ينصرف يميناً او شمالاً
لقول عليه السلام لا يصلي الامام في موضع الذي صلى فيه الفريضة حتى
يتحول او يذهب الى بيته فينطوع ثم اي هناك يعني في بيته لا ثم انما كان
يصلي السنين في بيته والا فضل في النقل جميعا ان يصلي في البيت ان لم يستفد
شاغل ومن الشايخ من عيّن الاخراف يميناً وقال ان كان اماماً ينطوع
عن يسار المحراب ويسار المحراب هو عيّن المصلي ترجيحاً للتيار من وقال
شمس الائمة الخلو في هذا يعني ما ذكر من ان كان بعد الصلوة تنطوع
يقوم اليه من غير تأخير اذا لم يكن من قصده اشتغال بالدعاء بان لم يكن
له ورد معتاد بقراءة عقيب الكتوبة فان كان له ورد قد اعتاده بقضيه

ایضا در این عهد و وقت اولاد
صالحان از ایشان قوت یافته
و چون بوقت ظهور او رسیدند
بسیار از ایشان را نصیب شد
و در آن زمان که در آن
زمانه بود که در آن

ذلك جازاً أيضاً والأحسن ان ينطوع في مكان آخر غير مكان المكتوبة بان
يتقدم ما او يتخلف او يتحول لا يميناً او يسرة للجماهير كسر الصفوف للاتباع
الداخل اثم في الغرض **فصل** في بيان ما اى المثنى الذى يكثر فعله في صلوة
وميان ما لا يكثر فيه بانفد قال يكثر للمصل ان يغضل فاه او انفد ذكره
قاضي خان الاعند التناوب فانه لا يكثر تعظيماً ان لم يستطع كظمه
والادب عند التناوب ان يكظمه اى يمسكه ويمنعه عن الانفتاح ^{او يمسكه}
ان قدر على ذلك لقوله ثم اذا تناوب باحلكم في الصلوة فليكظم مكانه
ما استطاع فانه الشيطان يدخل فيه فان لم يقدر فلا يكثر ان يضع
يده او يمسك على فكه كذا روى عنه ^{او يمسكه} وكذا يكثر التعظيم لانه دليل الغضلة
والكسب وكبره ان اعتجاروه وان يلف بعض العامة على كبره ويجعل طرفاً
منه اى من التوبى الذى لفت بعض العامة اى يترك بعض العامة يستبجروا
الكابن للنساء يلف حول وجهه المعجوز من منبر توب تلف المرأة على
رأسها وقال بعضهم الاعتجار ان يستد حول اى دائرة ترأسها بالانديل
ومحوه ويبدى هامته اى يظهر من على رأسه وهذا هو المذكور في فتاوى
قاضيخان وغيرهما وهو الموافق لاعتجار المرأة وكبرها وكبر الشبه بها

وتكره العقصى اي عقص الشعر وهو صفه وقتله وان ارد برؤي للجامع ان
 يجعل شعر على امامته وسند بضع او انا يلف زواوية تشبه ذواية ينفخ
 الفال الحجة وبعد ما تم مدودة ثم بناء مواعده قال في القاموس
 هي الناصية والمراد هنا حصلنا شعر حول راسه كما فقله النساء في
 بعض الاوقات وان يجمع الشعر كله من قبل اي من جهة القفا ويمسكه
 اي يشده بحيط او خرقه كبر يصيب الارض اذا سجد وجميع ذلك
 مكروه اذا فعله قبل الصلوة وصلى على تلك الهيئة اما لو فعل شيئا من
 ذلك وهو الصلوة فسلك لان عمل كثير ووجهه الكراهية نهية
 عليه السلام ان يصلي الرجل ويرأسه معقوص وتكره وضع اليد على
 الارض قبل وضع الركبة اذا سجد ورفقها اي رفع الركبة قبلها اي قبل
 رفع اليد اذا قام من السجود لمخالفة السنة الا اذا فعل من عذر فانه
 لا يكره وتكره ان ينقر للصلي في سجوده نقر اي كنف الديك في السرعة
 لما فيه من ترك الصلابة وتكره ان يقع في جلوسه قعاء اي كافتاء الكلب
 وهو ان يضع اليده على الارض وينصب خديره وساقه نصبا وقيل هو ان
 ينصب يديه امامه نصبا والاول اصح قال في المستصفي افعال الكلب

نصب اليدين

اي يتركه
 اي يتركه
 اي يتركه

نصب اليدين والافعال الا الذي في نصب اليدين الى الصدر وتكره ان يفتري
 زواية في السجود افتري اي كافتري النعل وهذه الاشياء الثلاثة
 ذكرها المصنف لفظ الحديث فانه من نفي عن نفي كنف الديك وافتاء كافتاء
 الكلب وافتري كافتري النعل وتكره ان يرفع يده عن الركوع وعند
 رفع الرأس من الركوع لا يرفع يده ولكن لا يفسد به الصلوة في الصحيح
 لان من جنسها خد فالما رواه مكحول عن ابي حنيفة انها تفسد بركته
 ان يسجد يوتر اي يرسل من غير ان يلبس وهو ان يسجد ان يصنع
 اي التوب على كنفه ويرسل طرفه على عصابة او صدره وفي القدر وفي
 شرح مختصر الكرخي وهو ان يجعل على راسه وكنفه ويرسل طرفه من
 من جوانبه وفي فتاوى قاضيه وهو ان يجعل التوب على راسه وعلى عاتقه
 ويرسل جانبيه امامه على صدره والكل سائل فان السائلة في اللغة الارضا
 والارسال وفي الشعر الارسال يدون اللبس المعتاد وكراهية التبين
 عنه ولو صلى في قباء ومطرق في بضع اليهم وفتح الواء نوب مربع من خزله
 اعلام او في بارئ اي يخط على وزن منبر وهو ما يلبس للمطر ينفي ان
 ان يدخل يديه في كفيه وان بدشد البقاء ونحوه بالمتطقة احتراز نحو

في اي بخلق

اي يتركه
 اي يتركه

اي صلى وركعا

عن السند ولوم يدخل يديه في كفيه قبل لا تكبره واختاره صاحب المصنف
 للخدمة والبراري واختار قاضيان وغيره انه تكبر وهو الصحيح لانه
 يصدق عليه جاء السند وعن فقيه بوجوه المندف ان كان يقود
 اذ صلى مع القبا وهو غير مستند والوسط فلهي سبي يعني وهو
 ولو ادخل يديه في كفيه وينبغي ان يقيد بما اذا لم يتركه لانه يشبه
 السد حينئذ اما اذا انزها فقد صار كغيره من الشئ في اللبس واما
 الاقية الرومية التي يجعل لأكامها خروق عند على العصد اذا خرج
 المصلي يديه من الخرق وارسل لكم فانه تكبر ايضا لصدق السند عليه
 ولان فيه لثقل القلب لانه فعل التكبير ان لا تكاد تقوس اهل الدنيا تسمع
 بتكبر ولو ادخل لكم تحت منطقة زالت الكرامة نزلان سبابها المذكورة
 وتكبر ان يكف ثوبه وهو الصلوة بفعل قليل باليد فلهي يدين يديه
 او من خلف عند السجود او يدخل فيها وهو مكفوف كما اذا دخل وهو
 مشتمل لكم والذليل وان يرفع كفاه يترتب تكبر ويكبر للمصلي كل ما هو من
 اخذ في الجارية عموما لان الصلوة مقام التواضع والتذلل والخشوع
 فالتكبر والتعجب ينافيها وتكبر ان يصلي في راز واحد او في السر ويل فقط
 اي يسهل اي طون لقوله

فلا سند فيه فلهي تكبر

في التكبير

لقوله لا يصلي احكم في النوب الواحد ليس على عاتقه منه شيء الا
 من عذر بان لا يجد غيره ويكبره ان يصلي حاسرا اي كاشفا كالكثرة
 اي لاجل الكسل بان اشتغل بقطعة ^{او دق} روثها وتابان لم يرها من مهمما
 في الصلوة ولا بأس عليه اذا فعله اي كشف الرأس نزله وخشوعا
 لانه المقصود في الصلوة وفي قوله لا بأس إشارة الى ان الاول ان لا يفعل
 لان فيه ترك اخذ الزينة المأمور بها مطلقا في الظاهر وكذلك تكبره ان
 ان يصلي في ثياب البذلة بكسر الباء والذل المعج وهو ما لا يمان ولا يحفظ
 من اللبس ونحوه او في ثياب المهنة اي لادمة والعمل في ذلك ايضا
 من ترك اخذ الزينة والسجدة ان يصلي الرجل في ثلث نوب ازار وقصر
 وعامة ولو صلى في نوب واحد متوترا به جمع بدنه كما يفعل الضارب
 في المصوبة جاز من غير كراهة لكن فيه ترك الاستحباب وروي عن أبي حمزة
 انه كان يلبس احسن ثيابه في الصلوة والمرة ان تصلي في ثلثة نوب
 ايضا قميص وجر ومقنعة وفي الخلاصة قميص وازار ومقنعة وهي
 الاولى لان الازار في زيادة الشري والمقنعة يستأخذها بكسر اللام فوه
 يوضع على الرأس ويربط تحت الخنك والفتاح اوسع منها بحيث يعصف
 اي يسهل اي طون

او صلوة امر عظيم ظن ان يتورده
 بانته آجوز قيسور مكره
 ان كوا هيته خير من يتد مكره

جئني التينة
 بقلع

من تحت الخنك ويربط من الوراء والفرار أكبر منه ما يجب بغير الركوع
وتسبيل صر على الظهر والصدور وكبره أيضا المصلي ان يرفع راسه
او ينكس رأسه الركوع وموضع الركوع مخالفة بينة المستنيرة فيه وكبره
ان يعقب بنويزا وبشتي من جسد العت فعل في عرض غير صحيح
والسنة ما لا عرض فيه صلا كذا عن الكندي وقيل المعقب لعب لاذة
فيه والمعقب هو الذي فيه لذة وكبره ان يرفع أصابعه بان يدها او يرفعها
حتى تصوت له عليه السلام عنه وقيل ان من عمل قومه لوط وعلى هذا
كبره في خارج الصلوة ايضا او ينكس بين أصابعه لغيره ثم عن ان يفعل
في المسجد في الصلوة اولى بالنهي وكبره ان يجعل يديه على حاضرتيه
عليه السلام عن الحصر في الصلوة وهو مفسر بذلك على الأصح وكبره
ان يقلب الخصى كل حال الاحمال ان لا يمكنه الخصى من السجود عليه خلت
ارتفاعه وتخفيفه كثيرا فلا يستقر عليه قدر الغرض من الجبهة فيسوي به
ح مرة او مرتين لان فيه روايتين يوروا به يسوي مرة ويوروا به
مرتين وفيه اظهر الروايتين انه يسوي مرة لا يزيد عليه بالقول ثم
لا تحس الخصى وانت تصلي فان كنت لا بد فاعاد فواحدة وكبره ان يتربص
او يلق طاش

ب
لو دونه بر او يوروا

يرفج لور

في جلوسه الا من عنه مخالفة للجلوس المستنون ولا تكبره في خارج الصلوة
في الأصح لانه عليه السلام كان قبل قعوده في غير الصلوة مع اصحابه
الترجيع وكذا عن عمرو ان كان للجلوس على الركبتين اولى لانه اقرب للتواضع
وكبره ان يعرض عينه لغيره في الصلوة وكبره ان يلتفت بوجهه يمينا
او شمالا لقوله ثم حين سئل عنه هو اختار ما يحسنه الشيطان من
صلوة العبد ولو التفت بصداه لنفسه وان يوق عينه فلا تكبره وكبره
اليجد على كور عمامته وقد تقدم في بحث السجود وان يتخنع قصدا
يعنه بقوله قصدا اختيارا من غير ضرورة وهذا اذا كان التختع صوتا
فقط لا حرفا لاذك الصوت وكذا لو كان له حرف واحد مخدق ما اذا كان
له حرفان واكثر فانه يكون مفسدا عما يبين ان سنا الله تعالى اما السعال
غير الدفوع اي المضطر اليه فلا تكبره وكذا التختع اذا كان عن ضرورة كما اذا مضى
البلغم عن الفم او عن الجهر وهو امام فانه لا تكبره والا حسن ان يوقع
سعاله ان قدر على دفعه من غير ضرر يلحقه رعابة لا يحب وما اذا كان يحصل
له ضرر ونفل قلب بدفعه فالاولى عدمه وكبره ايضا ان يرد المصلي السلام
بالاشارة بيده او برأسه لانه جوهري معنى ولو حصل حقيقة بفساد

١٥٠٠

صفحة

وكما لو مشى لقتل الحية والعقرب على قول السرخسي بعد ما ذكرناه من الكراهة المذكورة
 اذا وقف بعد كل خطوة او بعد كل خطوتين وان لم يقف بل حرك قدمه ثلث
 خطوات متواليات ففسد صلاته لانه عمل كثير اذا كان ذلك بغير عذر
 اجماع اذا كان يعذر فلا يفسد فالحاصل ان المني اذا كان يعذر لا يفسد
 ولا يكبره وان كان بغير عذر فان كان ذلك خطوتين متواليات يفسد
 ولا يكبره ولا يفسد ويكبر ايضا التقابل في الصلوة وفي غيرها مرة
 وعلى غيره اخرى لانه من العيب المتأخر في الخسوف ويكبر اخذ القبلة
 او البراءة في الصلوة وقد اوردناه في الفقه صفة قال ابو حنيفة رحمه
 الله لا يقتل القتل في الصلوة ويدفن بها حتى لا يصير وقال محمد فليس بها حب
 في دفنها او كالاكل بغيره وان يوبس فكبره كالماء انتهى والخذ
 بقول محمد اولى ان قرينة لا يذهب خشوعه باليهما ويجعل ما عن بي حنيفة
 رحمه الله وابي يوسف على الاخذ من غير غنى القرص ولا بالاس بقل
 حية والعقرب في الصلوة لقوله مع اقلوا الاسودين في الصلوة الحية و
 والعقرب قالوا في السناجح اي قال بعض السناجح هذا اذا لم يحتاج الى شيء
 الكثير كانت حصوله متوالية ولا الى العالجة الكثيرة كانت ضربا متوالية

فاما اذا احتج

فاما اذا احتج الى ذلك فشر وعالج نفسه صلواته كالوقاية في صلوة
 لا تترك كثيرا ذكره السرخسي في اليسر فم قاله والاظهر لانه لا تفصيل فيه
 لانه رخصه كالمشي في سبيل الموت ويؤديه اطلاق الحديث والاصح هو ان
 الاثر يباح انه فسادها لانه كما يباح لا عايشة ملهوف وتخليص
 احد من مسبب بعد ان كسقوط من سطح او غرق او حرق ومحوه وكذا اذا
 ضياع ما قيمته درهم او غيره وعامة هذا الجنب في الشرح ويكبر ترك
 الطمانينة في الركوع والسجود لا تترك واجب وكذا في القومة والجلوس
 لا تترك واجبا لانه مؤكدة وكل مكروه ويكبر تكرار القراءة السورة
 في الفرض ركعة وكذا في ركعتين اذا كان قادرا على قراءة سورة اخرى
 اما اذا لم يقدر على قراءة غيرها فلا يكبر تكرارها في الركعة الثانية للضرورة
 وهذا اذا كان عن قصد اما ان وقع من غير قصد اذا قرأ في الاولى قل
 هو ذريرت الناس فانه لا يكبره ان تكررها في الثانية ولا يكبره تكرار السورة
 في ركعة او ركعتين في التطوع ويكبر تطويل الركعة الاولى على الركعة الثانية
 من كل شفع في التطوع اذا كان التطويل من رواية النبي صلى الله عليه وسلم قولنا واما قوله
 اي منقول عن علي السلام فلهذا كالمروي من قوله سبح اسم ربك الاعلى في

في الاولى من الوتر قبل ايها الكافرون وفي الثانية وفي فتاوي قاضي خان
 لوصول الاولى على الثانية في التراويح لا بأس بربط المختار ذلك عند
 وعندني حيفة رحمه الله واي يوسف التتوير بين الركعتين كما في الظاهر
 والعصر عندنا فاعلم ما قال هنا في خلافه فالجواب وتطول ركعة الثانية على الركعة
 الاولى في جميع الصلوة الفرض والنفل مكره وقيل ان مكرهه في النفل والاويل
 اصح واخالفه الثانية منه على ما قبلها فلا يكون له منفعه آخر وكبره ايضا
 في الصلوة نزع القميص ونحوه والقلنسوة بفتح القاف واللام وضد
 المتبين وفي ما يلبس في الرأس وكذا يكون لبسه مما اذا كان النزع واللبس
 بغير لبس وان كان بغير كثير تقصد الصلوة او كبره ان يستمع بفتح السين
 هو الفصيح شقيق طيبا بكسر الهمزة اي ذراجه طيبة هذا اذا قصد اما
 اذا دخلت الذراجه انفر بغير قصد فار او برقي براف التراقي يودن غراب
 ما العلم اذا خرج منه وما دام فيه فصوره او برقي بخاصة بضم النون
 وهو البلم الذي ينقلد الخلق بالنفس الحقيق اما من الحشوم والصله
 فاما كبره ذلك الذي يضطر اليه اما اذا اضطر بان حرج بالاستعانة وبالشفع
 الضروري فلا كبره ربي تحت قدمه اليسرى اذا لم يكن في المسجد والاويل

ان ياخذ

ان ياخذ بصرف ثوبه وكبره ان يرفع اي يجلب الرفع بفتح الراء وهو
 نسيم الريح والريح بنويرة وقرحة بكسر الهمزة وفيه الواو وهذا اذا روي
 مرثا ومرباي وان روي ثلث مرتين من اليلة تقصد صلوة لا شر عمل
 كثير وكبره ايضا ان يرفع كبره اي ينشئه في الرفيق وكذا في ما دون الرفيق
 عند ظهور الكففي وهذا اذا شتمه خارج الصلوة وشتم فيها وهو كذلك
 اما لو شتمه في الصلوة تقصد لا شر عمل كثير وكبره ايضا ان لا يضع يده على القيام
 والركوع والسجود او الشبهة موضعها السنون المذكور في صفة الصلوة
 الا ان لم يضع من غير يمينه عن الوضع وكبره ايضا للمصلي ان يقرأ القرآن
 في غير حاله القيام من ركوع او سجود او القعود وان يترك التسبيحات
 في الركوع والسجود وان ينقص من ثلث تسبيحات في الركوع والسجود
 مخالفة السنة في ذلك كله وان ياتي بالاذكار المشروعة في الصلاة متعلق
 بالمشروع بعد تمام الانتقال متعلق ببيان بان يكبر للركوع بعد الانتهاء الى
 حدة الركوع ويقول سمع الله لمن حمده بعد تمام القيام ويخوذ لك لان
 السنة ابتداء الزكر عند ابتداء الانتقال وانها ودية اي في الاديان للذكور
 كواهيان احدهما تركها او ترك الاركان موضع اي موضع الذكر

والاخرى تحصيلها اي تحصيل الانكارية غير موضوعة اي غير موصولة
 الذكر وتكره ايضا للمصلي ان يسمع عهقه او يسمع الضرب من جبهته في اشار
 الصلوة وفي فعود التسمية قبل السلام لا يعمل الا فائدة فيه حتى لو كان
 فيه فائز بان كان العرق يدخل عينه فيقول لها ونحو ذلك لا يكره لحصول الفائدة
 وهي دفع الغفل القلب اما بعد السلام فلا يكره لما عوي في عزيل السلام
 كان اذا قطع صلوة مسح جبهته بيده اليمنى ثم قال المشهد لا اله الا الله
 الرحمن الرحيم اللهم اذهب عني ^{عظوق} الغضب والحزن ولا يكره ان يتلو مع المنفرد
 لا يعود ذنبا لله من النار عنه ذكرها او ان يسئل الله الرحمة عند ذكر اية التوبة
 من الجنة وانواع النعيم او ان يستغفر الله اي يطلب المغفرة عند ذكر الغفوة
 والمغفرة ومما يشبه ذلك وان كان المصلح المنفرد في الفرض يكره ان يخلو فانه
 للشافعي وانما الامام والمفتدي فلا يفعل ذلك المذكور من السؤال
 ونحوه لا في الفرض ولا في النفل المشرع بالجماعة كالترابح ولا يكره بان
 يصلي متوجها الى ظهر رجل قاعد او قائم يتمتع ان لم يحصل في
 شدة بين لفظ يخاف منه الغلط وتكره ان يصلي لا وجه انسان الا اذا كان
 بينهما فالك صلي الى وجهه المصلي لا يتفادى الكراهة وهو التثنية بعبادة

وان يقول اللهم اجعل ثابتي من النار

الصورة او يصلي اي لا يكره بان يصلي وبين يديه اي قدامة مصحف معلق
 وسيف معلق لا نهما لم يعيد هما احدهما او على بساط فيه تصاوير صور
 والمال ان لا يسجد على التماوير وقبل يكره وان لا يسجد عليها وهذا
 اذا كانت الصورة ذي روح اما اذا كانت صلوة غير ذي روح كالشجر
 ومخوف لا تنافي لا يكره وان سجد عليها وتكره ان يسجد عليها اي على
 التماوير ذي الروح للتثنية بعبادتها وتكره ايضا ان يكون فوق ركبته
 اي من المصلي في السقف وبين يديه اي قدامة قريبا منه او يجذب يري
 في مقابلة وان لم يكن قريبا تصاوير مرسومة في جدران او غيره او صورة
 موضوعة او معلقة لان فيها تعظيما بخلاف ما اذا كانت خلفه لا نهما
 لها وهذا اذا كانت الصورة كبيرة غير مقطوعة الركبة وانما اذا كانت
 مقطوعة الركبة يعجز ان لا يركب اليها الشخص في المصور كالمصلا
 او كان له ركن تحاه بخيط ينسج عليه حتى طمس ^{دقيق} يمينه او كانت الصورة
 صغيرة جدا بحيث لا يتركها اي لا يطرأ لها نظر اذا كان قائما وهي على الارض
 اي لا تبتني تفاصيل اعضائها فلا يكره ان يكون بين يدي المصلي او
 او فوق ركبته ونحو ذلك لا نهما لا تعبد فاستغنى التثنية بعبادة الصورة

لو تمكنا وجه الصلوة فهو قطع رأسها بغيرها
 او جلوسها والخط على عنقها بغيره ^{او بغيره} المختار ان الصلوة
 اذا كانت على وسادة او بساطة ^{او بغيره} يلى بها وان كان يكسر المختار
 ذهابها وان كانت على الارض ^{او بغيره} الترتيب ^{او بغيره} وكبره انصا وير على الثوب
 صلى فيه او لم يصلى ما اذا كانت في يده وهو يصلي فلا يلى لانه مستوي
 بنيا ^{او بغيره} وكذلك لو كان على حافته ولوراي صورة في بيت غيره يجوز تركها
 وتغيرها انتهى ولعل المد بقلوبه ان كانت في يده كونها معلقة في يده
 لانه يمسكها بيده وفي قوله وان كان يكسر المختار انظر ذكرنا وجه
 في شرح ولا يلى بالصلوة على الصلوة فيقع الطاء وكسر الغاء جمع
 طنفسة وهو البساط ذو النعل وكذا لا يلى بالصلوة على اللبود وسائر
 الفرش بضمين جمع فرش وهو اسم لما يفرش عموما ان كان ^{او بغيره} الفرش
 رقيقا بحيث يجد الساجد عليه جرحهم الارض ولكن الصلوة على الارض
 بلا حائل وعلى ما ابنة الارض كالخشب والبواريا افضل لانه اقرب الى
 التواضع وفي خروج عن خلاف الامام مالك فان عنده يكبره
 السجود على ما ليس من جلس الارض ولا يلى بان يكون مقام الاتمام

اي موضع قيامه ومحل قدميه في المسجد اي خارج المحراب ويكون سجوده
 في الطاق اي في محراب وتكره ان يكون في الطاق بان يكون قدماه في المحراب
 لان في التشبه باهل الكتاب في امتياز الامام مكان مخصوص وفيه بحث
 المذكور في الشرح ويكره ان ينفرد الامام عن القوم في مكان اعلى من
 مكان القوم اذ لم يكن بعض القوم معه شافية من التشبه المذكور
 فان انفرد الامام عن القوم في المكان افضل ^{او بغيره} المشايخ فيه قال
 الطحاوي لا يكره لعدم التشبه باهل الكتاب فانهم انما يخصون امامهم
 بالمكان المرتفع وظاهر الرواية الكراهية لان فيه ازدياد بالامام ومقدار
 الارتفاع الذي يحصل بكرامة الانفراد قبل مقدس فامة وقبل ما يقع
 به الامتياز وقبل مقدار زرع وعليه الاعتماد ويكره للمقتدي ان يقف
 خلف الصف وحده الا اذا لم يجد في الصف فرجة يمكنه القيام فيها و
 المختار انزاله لم يجد فرجة ان ينظر للركوع فادجاء رجل والاقا القيام
 وحده او من جند رجل من الصف زمانا لعلته الجمل ^{او بغيره} ومربعا
 يفضي اليه لفساد صلوة المجدوب وكذا يكره للمنفرد ويوقع للمنفرد
 والتفضل ان يقوم في خلف الصف بين المقتديين فيصلي صلوة التي هو

فيها ينما المقصود من القيام والقعود والركوع والسجود وتكرار الصلوة
 في طريق العامة لا تعلق له من غير ان يصلي في سبعة مواضع في الصلاة
 والحجرة والمقبرة وقاعة الطريق وفي الحمام وفي معاطن الابل وفي
 ظهر الكعبة وتكرار الصلوة في الصحراء من غير ستره اذا خاف الصلوة في الزور
 اي من ان يمتدح احدى يدي ويكره ايضا في معاطن الابل اي مباركها
 وفي الزبله وهي ملى الزبل اي السدين وفي الحجرة اي في موضع الحجرة
 اي في الحيوان من الغنم وغيرهما وفي الغسل اي موضع الاغتسال
 وفي الحمام وفي المقبرة لما من حديث ولا في هذه المواضع موضع الجنائز
 ويكره ايضا على سطح الكعبة للحديث المتقدم وذكر في خالف في الفتاوى
 ان اذا غسل موضع الحمام ليس فيه تمثال صورة وصلى فيه لا يكره
 والا والا لا يصلي فيه الا الضرورة كخوف الفوت وخوفه لا طلاق الحديث
 واما الصلوة في موضع جلوس الحمام فقال قاضي خان لا يكره بها لا شرع
 لا بحكمة فيه وكذا قال في الفتاوى لا يكره بالصلوة في المقبرة اذا كان فيها
 موضع اعد للصلاة وليس فيه قبر انتهى كلام الفتاوى ويكره ان يقرب
 كلمة او كلمتين من سورة تلي تلك تلك السورة بغير عذر ويبدل

والحمد

القرآن

القراءة من سورة اخرى وكذلك الانتقال الى اخرى من تلك السورة وتكرار
 بينه وبينها واما ان حصر ما بعد تلك الآية قبل ان يتم سنة القراءة فلا يكره
 الانتقال الى اخرى من تلك الصورة او من سورة اخرى للعلم بهذا
 ان الانتقال قصد فان الانتقال من غير قصد ثم تذكر ينبغي ان يعود ذكره
 في القبة وان لم يعد فلا كراهة ايضا لعدم القصد ويكره له امام ان يؤمر
 قوما وهم كرام هؤلاء بحضرة اي بسبب خطبة توجب الكراهة اولان فيهم
 من هو اولى منه بالامامة اما ان كانت كراهتهم لغير سبب يقتضيها فلا
 ولا تكره امامته لانها كراهة غير مشروعة فلا تعتبر ويكره ايضا الامام
 ان ينتقل عليهم اي على القوم بالتطويل الزائد عن حد السنة في القراءة
 وسائر الاذكار ويكره ان يجامعهم عن اكمال السنة في التبيحة والركوع
 والسجود وقراءة التشهد ويكره ان يلجأهم اي يجبرهم على الفقه عليه
 في القراءة يعجزون ان يجع عليه في القراءة ينبغي ان يركع ان كان قد قرأ المقدار
 المسنونة ان ينتقل الى اخرى ان لم يكن قراءة ولا يجوز القوم الى ان
 يفتحو عليه ويجب عليه اي على الامام ان يقرأ ما يشر عليه في كل مرة
 من القرآن دون ما هو عليه يحكم حفظه وان عرض له شيء من الحصر

او صدره

طلب التبرك

فوقه

وان تقدموا جازعاً عن جازع الصلاة ولا تقسم خلافاً لما لا بد في الفاسق الذي لا يحسن بغيره من تقديم الصلاة على غيره

استقل لا اير اخري او يركع ان كان قد قرأ ما يكفيه وهو قد ركنه وفيه
قد رما تجاوزت الصلوة وفيه قدر الوجوب وبكره المصلح ان يركع في مكان
الذي صلى فيه الفرض وفيه اشتراك لا انه لو قام عن مكانه فقد وردت قائماً
او جالساً في ناحية المسجد لا يكره كما هو قوله للخلواتي بعد ما سلم في صلوة
بعد ما سلمت كالظفر للجمعة والغريب والمشاء الا قدر ما يقول اي قدر
قوله اللهم انت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام
وبه اي بعد ذلك لا هذا القدر ورد لا ترغنه عليه السلام على ما تقدم ويكره
تقديم العبد للمامة لان الغالب عليه الجهل حتى لو علم انه عالم لا يكره وتقدم
الاعراب في الصلاة العبد وهو مستور بها الاعراب وهم سكان البادية
من العرب ويمحق بهم سكانها من غيرهم كالتركمان والاكراد ونحوهم
وتقدم الاعمي لان لا يمكنه الاحتراز عن الجحاسة ولا تحقيقه استقبال القبلة كما
ينبغي وتقدم الفاسق لتساهله في الامور الدينية وتقدم ولد زنا بناء على
ان الغالب في الجهل اذ ليس له من جملة على التعلم حتى لو تحققت منه عدم الجهل
لا يكره تقديمه كالعبد والاعراب بالاعتزاف في الجاهل ودون العالم على ما قرأناه
ويكره التنفل قبل صلوة العبد طلقاً وكذلك يكره بعد صلاة الجماعة اي في

والمراد بها

والمراد بها فناء المصلي بعد الصلوة العبد والجمعة ولا فرق في هذا الحكم بين
الجماعة والجامع ويتنفل في غير الجماعة اما في مسجده او في مسجد حله او في
ويكره ان يدخل في الصلوة وقد اخذ غايط او بول لقوله النبي صلى الله عليه وسلم
لا صلوة بحضرة الطعام ولا بدافة الاضحيان ^{ههه} ولا كاد الاهتيا من البول
والغايط يشغل اي يشغل قلبه عن الصلوة ويذهب خشوعه ويقطعها
اي يقطع الصلوة ليؤذيها على وجه الكمال هذا كان في الوقت سنة والافضل
ينعوان التوفية عن الوقت حرماً ^{ههه} وعليها اي على الصلوة فيما اذا
كان الاهتمام بيشغل اجزاءه اي كفاه فعلها وقد استاء وكان انما لا يكره
انها مع الكراهة التحريمية وكذلك الحكم ان اخذ البول والغايط بعد الافتتاح
ولم يكن موجوداً عند الافتتاح فانه يقطعها وان يقطع اجزاءه ^{ههه} الاستاء
ويكره ان يكون قبل المسجد لا يخرج اي الخلاه او الى الحمام او الى غيره في الصلاة
هذا اذا لم يكن بين المصلي وبينه الوضوء حائل كالحايض وان كان حايضاً
لا يكره وان صلى في بنية الى الحمام فلا بأس به لان الكراهة في المسجد لا احترامه
لانكوة الصلوة عند الجحاسة لان جدار الحمام حائل بينه وبين ما لو كانت
الجحاسة بين يديه فانه يكره ولو في بنية ويكره للمؤذي بين يديه المصلي لقوله

وڪملها

ويجعلها قبله احد حاجبيه لايدي عينه والى العشاء يابن يديه ولم يغزلها
او حطره وقيل يجزى عن السترة وقيل وعلى قوله يجوز فيل يخط خطا
كالحزب وقيل من جهة عينه لاشمال واما الوضوء في الكفاية يضع طولا
للحوضا يكون على مثال الغرض ويدله المار اذا ارد ان يمر في موضع سجوه
وبينه وبين السترة بالاشارة والتباعد لايها اما مع السترة الامام ستر لقوله
ويجوز ترك السترة في موضع ياء من اليد ورثية وفي القنية فامره في ترك الصفا
من المسجد وبلية وبين الضفوف مواضع حالية فلان دخل ان يمر بين
يديه ليصل الضفوف لانه لم يقط حرمة نفسه فاما شتم المار بين يديه
فرفع يديه ايضا رفع البصر لا السماء في الصلوة وتكرار الصلوة بحضرة
الطعام وتكرار رفع الرأس ووضع قبل الامام والان يصلي وبين يديه تنوء
او كانه موقوف في خلاف الشتم والتمسح والغتيل وفي الفتاوى المجتعة
لا والله عدم مواجبة التمسح الا ويكره ان يخرف اصابع يديه او جلبيه عن
القبلة في السجود وكذلك ما فيه مخالفة السنة والواجب وفي خزائن
الفقه ومن المشركي العدو والهرولة في الصلوة ومن الكره مجاوزة اليدين
عن الارضين ورفع اليدين تحت التكبيري وسجدة السجود قبل السلام

بغلق

ط الشدود

وقالوا بكرة ستر القديسين في السجود وفيه نظر وناقضه صلوة الوسط
وقيل بكرة والمختار الاول واما ستر الكرم فقبل بكرة لانه كفا للتور وقيل
لما قال صاحب الغنية وهو الاحوط ولعل مراده قد مر ما ينكشف الكفا
الا الرفع الى السجود والرفق فانه مكره على ما مر وبكرة الصلوة في ركن
الغيبوبة اذن وقيل ان كانت لمسلم ولم يكن مذكورة فله ولو ابتلى برك
الصلوة في ركن الغيبوبة الطريق فان كانت او كافر الطريق اولى وان
والا ففى ابوابه اذ ان استغاث برأيه فبطلت كذا يقطع
خوف سقوط اجنبي من سطح ونحوه او غرقه او حرقه او سرقه
ما فيه درهمه او غيره **فصل** في السنن المرد بها هذه المواضع
ما يسن في الصلوة من قول او عمل ولاجلها من غير فعالها اولها
اي اول سنن الاذان وهو سنة مؤكدة للصلوة للمسن وللجمعة وللوجوب
كصلوة العيد ودون التوافل كصلوة الكسوف اذا صليت بجماعة سواء
كانت في وقتها او فائتة فان صلوات متعديدة جماعة اذن لا اولى
منها واقم وفي البواقي ان شاء اذن واقام وان شاء اقام على الاقامة
اذا صليت متواليه ويستحب الاذان والاقامة على واحد في بية والمساكن

ط الشدود

ط لا يجزئ في الصلوة

الآية

الا انه بكرة تركه لاسعاف فقط كما بكرة الترك للجماعة الا للجماعة النساء وحده
هن وجماعة المعذرين من المصير يوم الجمعة فان الاذان والاقامة مكره
مكره هاهنا لصد كراهية صلواتهم جماعة **وصلة الاذان** مشهورة ولا
ولا ترجع فيه عندنا خلافا للثلاثة وهو ان يخفض صوته اولاً بلسانه اذ
ثم يرجع فيمده بما صوته ويذنيه اذ ان الغر بعد الفلاح الصلوة على
خبر من النوم من تيق والاقامة مثل الاذان ان عندنا خلافا للثلاثة فانها
عندهم فرادى الا لفظ الاقامة عند الشافعي واحمد ويستحب كونه للوزن
علماً بالآية تقياً فيكره اذان الجاهل والفاسق لقوله لم يؤذن لكم حين
وبكرة اذان الصبي وان كان عاقلاً روية روية ظاهر الرواية لا بكرة اذانه
ان كان عاقلاً وبكرة التلميح في الاذان لانه ليس من افعال الاختيار وكذا
من القراءة وتحسين الصورة مطلوب وتلميح ان يخرج المروء
عما يجوز له الا اذا ويستقبل القبلة بالاذان والاقامة لانه متوارف فيكره
تركه ويجوز وجهه عينا عند حسيه على الصلوة ونحوه لا عند حسيه على الفلاح
في الاذان والاقامة ويستأثر في المنارة اذ لم يحصل تمام الفايده تحويل
الوجه مع ثبات القدمين ويجعل اصبعه في اذنيه لانه عم بآله به

وقال ان رفع لصلواتك وان لم يفعل فذكر الله وتكبره تكلم وهو يؤذن
ان يقيم ويستأنف لو تكلم في شأه لانه ذكر واحد ولا يرد السلام
لو لم عليه فيها ولا شئت العاطس وتكبره ان يؤذن في قاعه الا اذا لنفسه
وتكبره ركبا في ظاهر الرواية الا للمسافر ويؤذن للجملة لا لقائمة ويجوز لنفسه
ان يؤذن في متوجها حيث توجهت في اية وتكبره ان يؤذن في جنبها في رواية
واحدة ومحمد لا تكبره في احد الرويتين وفي الاعادة بسبب الجنبية رواية
والشبهة ان يعاد الاذان لا لقائمة لان تكلم مستروحة كما في يوم الجمعة دونه
تكبره كما ذكره الهذلي وتكبره الاقامة به وضوء في المنصور وقيل لا يجب
اعادة اذان المدة ويجب اعادة اذان السكران والمجنون والصبي غير العاقل
وان ساق في اثناء الاذان ولا قامة يجب الاستيناف وكذا ان جن او غشي عليه
او سقط فله فديب وتوضاء او حصر ولم يلقه احدا واخرى فانه يجب
ان يستقبل الاذان والاقامة هو او غيره ولو قدم فيه مؤخر يعود لا الترتيب
ولا يستأنف ولا تكبره اذان العبد والاعرابي ولا غشي ولد الذي ولكن غيرهم
وتكبره التخنخ عند الاذان والاقامة ان من عذر كتحصيل الصوت
في عينه ولا يستأنف الاذان ولا في الاقامة فانه مشبه بمكانة الصلوة عند

قد قامت

قد قامت الصلوة فلا يكبره ان كان هو الامام وقبل مطلقا ويترسل في الاذان
بان يغسل يديه كما تكلم بالسكوة ويجوز في الاقامة بان يتابع كلامها
وتكبره مخالفة ذلك حتى لو ظن الاقامة اذا نطق فيهما ثم علم فانه سحوا
يستقبلها من اولها في الدعاء قاله قاضي خلاء وينبغي للمؤذن ان ينظر الناس وان
علم بضعيف مستجل اقام له ولا ينظر من ليس المحلة لان في رياءه والزيادة وتكبره
ان يؤذن في مسجد من شخص واحد ^{عليان} والتحسين المتأخر في التثويب وهو المعنى
لا الاعلام بعباد الاعلام بحسب ما تقارفر كل قوم وحصى بر ابو يوسف
من الزيادة في اشتغال بامور عامة كالامير والقاضي والفتي وينبغي ان لا
يبني الاذان والاقامة وتكبره وصلهما والفصل في غير المغرب مقدار ركعتين
او اربع في كل ركعة قراءة اثني عشرة آية ونحوها واملا في المغرب فعند
الاجنيفة يفصل بسكنة قدر ثلث اية فصلا واية طويلة وقيل قدر
طول ثلث حطوبه وعندهما يجلسه خفيفة ولا تكبره عند ما قاله
ولا عندهما ما قاله في الخلاف في الافضلية ولا يجوز الاذان والصلوة قبل
دخول وقتها وجوزها ابو يوسف والثلاثة في الخبر ويجب الاعادة لو اذنت
قبل ان لا يحصل بر الفايقة المقصود منه وهي الاعلام بدخول الوقت

والسمع لا يذان ينبغي ان يجيب اي يقول مثل ما يقول المؤذن وعندني
على الصلوة وهي على الفارح يقول لا حول ولا قوة الا بالله وعند الصلوة
خير من النوم يقول صدقت وبررت فالاجابة على هذا الوجه قبل واجبة
وقيل الوجبة جارية بالقدم وانما بالسنة مستحبة وهو الاظهر وفي
الاقامة مستحبة اجماعا وفي التكبيرة الكلام عند الاذان بالاجماع
وعند الاذان والسمع الاذان غير مرة يجيب الاول سواء كان مؤذنا مسجدا
او غيره وفي العيوة قاري فزان سمع النداء فالافضل ان عسلت
ويستمع وقال الرقعة بعض في قرآن تارة كان في المسجد وكذا ان كان
في بية ان لم يكن اذ ان سجده وينبغي ان يقول عقيب الاذان ما ورد عنه
وم ان قال حين يسمع النداء اللهم رب هذه الدعوة التامة والصلوة
القائمة انت محمد الوسيلة والفضيلة وابعد مقام محمود الذي وعدت
انك لا تخلف البعاد حلت لشفاعتي وثاني الشان رفع اليدين عند
تكبيرة الافتتاح مع التكبير وتقدم الكلام عليه في صفة الصلوة
وثالثها نشر الاصابع عند التكبير بدون تكلف ضم ولا تفرج **ورابعها**
جهرا امام بالتكبير وكذا بالتسليم والسلام **وخامسها** انشاء

اي قراءة

اي قراءة سبحانك اللهم **وسادسها** القعود **وسابعها** التسمية
وثامنها التامين **وتاسعها** الاخفاء بانه اي بالاربع بالمذكورة
من انشاء وما بعده اماما كان المصلي او مقديما او منفردا **وحشوها**
وضع اليمنى من اليدين على الشمال منها **وحادي عشرها** كونه ذلك
الموضع تحت السرة للرجل وكونه على الصدر للمرأة **وثاني عشرها**
التكبير الذي يوي بها في حال الصلوة عند الركوع والسجود وترفع
منه والشروع في السجود والقعود والقيام وكذا التسليم ونحوه
وثالث عشرها التبيحة الركوع **والرابع عشرها** تسبيح السجود
وخامس عشرها اخذ الركبتين باليدين في الركوع حال كونه منفردا
اصابعه وهي سادس عشرها **وسابع عشرها** افترش الرجل اليسرى
والقعود عليها ونصب الرجل اليمنى مواجهة اصابعها نحو القبلة في
في القعدتين للرجل والتوراة فيها للمرأة **وثامن عشرها** الصلوة
على النبي ثم بعد التشهد والقعدة الاخيرة **وثاني عشرها** الدعاء
في آخر الصلوة بكتابة الفاظ القرآن والادعية المأثورة **وثالث عشرها**
الكثارة بالمسبحة عند ذكر الشهادتين في بعض الروايات كما ذكرنا

في صفة الصلوة وقد قيل في الفاتحة في آخرها في الفرائض أيضا
 سنة وهو ظاهر الرواية وقبل واجب وقبل مستحب وقبل الخروج من الصلوة
 بلفظ السلاة سنة أيضا والصحيح انه واجب وقيل السنة عزيمة
 ويساير سنة والاحكام كلها واجب وقيل بهذه الافعال التي ذكرنا
 سنة اتمها وادبره والاحكام ان جملة سنة سوى ما بينا رخصها لا وجوبه
 وما ذكرنا يعني بصفة الصلوة مما سوى ذلك المذكور منها من السنن
 جميعه فهو ادبر ومراعاة ما لم ينص على انه فرض او واجب ولم يذكره
 هنا فاما كونه بصفة الصلوة فهو ادبر كاجزاء الكففين من الكفين
 عند التكبير ونحوه وفي نظر فانه موجهة ذلك وضع اليدين والركبتين
 في السجود وهو سنة وكذا ابتداء صليبه ومجافاة البطن عن الفخذ
 وتوجيه الاصابع نحو القبلة فانه سنة ايضا **فصل** في التوافل جمع
 نافله وهي في اللغة الزيادة وفي الشرع العبادة التي ليست بفرض واجب
 فتعلم السنة والمستحب والصلوة الغير الموقوت **اعلم** ان سنة قبل الفجر
 اي صلوة الفجر ركعتان وهي اقوى السنن المؤكدة حتى روي عن ابي حنيفة
 انها لا تجوز مع القعود لغيره لقوله صلى الله عليه وسلم صلوا لها ولو طردتكم الخليل

ان فرض

ثم الاكد

ثم الاكد بعد ما قيل ركعتان المغرب التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم
 التي قبل الظهر والاحكام ان التي قبل الظهر كذا بعد التسعة الفجر ثم الباقي
 على السواء واربع قبل الظهر وركعتان بعد ما لا روى عنه عم انه كالا يصلي
 كذلك واربع قبل العصر وان شاء ركعتين وسنة العصر مستحبة لا مؤكدة
 وركعتان بعد المغرب لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى في يوم وليلة اثنتي عشرة ركعة
 سوى المكتوبة بنى الله له بيتا في الجنة اربع قبل الظهر وركعتين بعدها
 وركعتين بعد المغرب وركعتين بعد العشاء وركعتين قبل الفجر واربع قبل
 العشاء وهي مستحبة واربع بعدها كذلك وان شاء ركعتين وهما المؤكدة
 للحديث المتقدم آنفا وما ذكرنا من السنة قبل العصر والعشاء وذلك مستحبة
 كما ذكرنا وكذا الاربع بعد العشاء ويستحب الاربع ايضا بعد الظهر لقوله صلى
 الله عليه وسلم من حافظ على اربع ركعات قبل الظهر واربع بعدها حرم الله على النار ويجوز
 في الاربع بعد الظهر كونها بتسليمة واحدة او بتسليمتين كل تسليمة
 واحدة افضل اتفاقا وفي التي بعد العشاء كونها بتسليمة واحدة افضل
 عند ابي حنيفة وعندهما بتسليمتين ويستحب اثنتي عشرة ركعة بعد المغرب لقوله صلى
 الله عليه وسلم من صلى بعد المغرب اثنتي عشرة ركعة كتب له الاوابين وثلاثة كان له الاوابين عفو

ويختلف هل الأربع بعد الظهر والعشاء والسبت بعد المغرب سوى
 المؤكدة أو معها والظاهر الثاني لا يصدق عليه صلى بعد الظهر والعشاء
 أربعاً وبعد المغرب ستاً وركعتان في ضمن ذلك وذكره المحضان تطوع قبل
 العصر بأربع وقبل العشاء بأربع فحل لأن النبي لم يوجب عليه ما فلا يكون
 مؤكداً في السنة قبل الجمعة أربع لا لزوم واطلب على الأربع بعد الزوال في
 جميع الأيام وبعد أي بعد الجمعة أربع لقولهم إذا صلى أحدكم الجمعة فليطع
 بعدها أربعاً وعند أبي يوسف السنة بعد الجمعة سنة وهو مروي عن
 علي رضي ولا أفضل أن يصلي أربعاً ثم ركعتين للخروج من الخلاف **فروغ**
 لو ترك سنة الحج أو غيرها من المؤكدة قبل ياتيه والاحتج أنه لا ياتيه لكن بقوة
 الدرجة والنوب ويستحق الملامة بذلك **فروغ** لا يستحق
 بها ولا يكفر وما سمعته الضحى أي صلوة الضحى فقد وردت الأحاديث
 فيها أي في قدرها من الركعتين ثلاثين عشرة ركعة وهي مستحبة روى
 عن أبي ذر أنه قال أو صنع يا رسول الله قال إذا صليت الضحى ركعتين ثم
 لم تكتب من العاقبين وإذا صليتها أربعاً كتبت من العاقبين وإذا صليتها
 ستاً كتبت ذلك اليوم ذنباً وإذا صليتها ثمانياً كتبت من العاقبين

وإذا صليتها

وإذا صليتها عشرين كتب الله لك بيتاً في الجنة وروى أنه عليه السلام
 قال من صلى الضحى بنيت عشر ركعة ^{بني} ^{أي كسرت} ^{بني} ^{أي كسرت} ذهب فاجبة ووقف صلوة
 الضحى من ارتفاع الشمس لما قبل الزوال ووقفها المختار إذا مضى ربع
 النهار ثم لا أفضل في صلوة الليل والنهار من التطوع المطلق أربع ركعتان
 بخمرة واحدة وسأله واحدة عند أبي حنيفة وقال أي أبي يوسف
 ومحمد لا فضل في الصلوة الليل ركعتان بخمرة واحدة عند الشافعي أفضل
 في الليل والنهار الركعتان بخمرة واحدة والدلائل مستوفاة في الشرح
 والزيادة على ثمان ركعتان بسائمت واحدة ليام وعلى أربع ركعتان
 بسائمت واحدة نهاراً مكرهة بالإجماع من امتناع عدم وزود
 الأثر بروى من شرع في صلوة التطوع أو في صلوة التطوع ثم أفسده
 فعليه قضاء ما عندنا وعند مالك وهو قول أبي بكر الصديق وابن
 عباس وكثير من الصحابة والتابعين خلاه فالشافعي وأحمد وخليفة
 في الشرح وإن شرع في التطوع بنيت الأربعة أي بنيت أن يصلي أربع ركعات
 ثم قطع أي أفسده ما شرع فيه قبل تمام شفع لا يلزمه إلا شفع أي لا قضاء
 شفع عند أبي حنيفة ومحمد خلاه أبي يوسف فإن عده يلزمه قضاء

اربع في رواية ولو افسد بعد تمام شفع فان كان قبل القيام الى الثالثة
 يلزمه شفع واحد عنده وعندهما لا يلزمه شيء وان كان بعد القيام اليها
 يلزمه قضاء شفع اتفاقا لوهذا الحكم المذكورة وهو لو لم يشفع فقط بالا
 بعد الشروع بنية الاربع في غير السنن الرواية كسنة العصر والعشاء واما
 اذا شفع في الاربع التي قبل الظهر وقبل الجمعة وبعدهما ثم قطع في الشفع
 الاول والثاني يلزمه الاربع اي قضاءها بالاتفاق لا يحال بتشرع الاستلزام
 واحدة ولذا لا يصح فيها عن النبي في القعدة الاولى ولا يستقيم
 عند القيام الى الثالثة لانها بمنزلة صلوة واحدة وان شفع في الاربع
 من الشروع سنة كانت او غيرها وله يقعدة الركعة الثانية اي ترك القعدة
 الاولى فسد صلوة تلك عند محمد وزفر ترك فرض وفي القعدة
 الاولى فانما فرض عندهما في الشفع بناء على ان كل ركعتين منه صلوة واحدة
 ويقضي الركعتين الاولىين عندهما دون الاخيرين لصحتها وقدا
 في يوسف واي حنيفة لا تقصد صلوة في الصورة المذكورة ولا يلزمه
 قضاء شيء وكل ركعتين من التفل اذا افسدتها فعليه قضاءهما فشب
 دون قضاء ما قبلهما وما بعدهما تمام لنفسه لا نقاد من كل شفع صلوة

على حدة

على حدة الا ما تقدم عن ابي يوسف فيما اذا نفى الاربع وشفع اذا افسد
 قبل القعود الاول حيث يلزمه قضاء اربع عنده واما كسنة اللقمة
 بالثمانية وهي ما اذا صلى اربع ركعات وترك القعدة في كلهما او بعضها فالقعدة
 الواقع فيها اي احتسابا مني على قاعدة اخرى مختلفة بينهم وهي ان ترك القعدة
 في كلتا الركعتين التفل وفي احدهما بوجوب طمان التخييم عند محمد
 فاصح شروعه الشفع الثاني فلا يلزمه قضاءه بافساده ولا يوجب
 عند ابي يوسف واما بوجوب فساد الاداء فيصح شروعه في الشفع الثاني
 فاذا افسد يلزمه قضاءه ايضا قول الامام كالاول في الاول وكان الثاني في الثاني
 ثم المسئلة المذكورة وان ذكرت في الهاء بـ وغيرها على ثمانية اوجه
 باعتبار تدخل بعض صورها في بعض فانه ستة عشر صورة
 واحدة منها لا يلزمه فيها قضاء شيء وهي ما اذا قرأ في الجميع والباقي للبي
 على القواعد المذكورة خمسة عشر صورة وهي ترك القراءة في جميع يقضي
 ركعتين وعند ابي يوسف لا يقضي في الاولى فقط يقضي اربعاً وعند محمد
 شين قرأ في الثانية فقط كذلك تركها في الاولى والثانية كذلك تركها
 في الثانية فقط يقضي ركعتين بالاتفاق تركها في الرابعة فقط كذلك

تركها في الاولى والثانية كذلك تركها في الاولى والثالثة يفتي اربعاً
 وعند محمد ركعتين تركها في الاولى والرابعة كذلك تركها في الثانية
 والثالثة كذلك تركها في الثانية والرابعة كذلك تركها في الثالثة و
 والرابعة يفتي ركعتين اتفاقاً تركها في الاولى والثانية والثالثة
 يفتي ركعتين وعند أبي يوسف اربعاً تركها في الاولى والثانية والرابعة
 كذلك تركها في الاولى والثالثة والرابعة يفتي اربعاً وعند محمد ركعتين
 تركها في الثانية والثالثة والرابعة كذلك ومن احكم القواعد ^{المعسر}
 عليه التحريم ولو اقمع التطوع قائماً ثم تقدم من غير عذر مبيح القوة
 في النفل وان ترسلان بصلية صلوته ولا يفل في نذره انه يصلي قائماً او قاعداً
 يلزمه اداؤها قائماً صراً للمطلق الى الكمال وان صلى قاعداً قبل مجوز
 ويسقط عنه فإسكاً على عدم النذر وذكر في الكافي ان الصحيح انه
 لا يلزمه القيام الا بالتخصيص عليه وطول القيام افضل من كثرة عدد
 الركعات يعني اذا شغل مقدار من الزمان بصلوة في اطلال القيام
 مع تقليل عدد الركعات افضل من عكسه فصلوة ركعتين في ذلك
 المقدار مثلاً افضل من صلوة اربع فيه لان طول القيام مشتمل على كثرة

غار قصوره وصحت صلواته
 عند الحنفية في اقلها

القرءة وكثرة الركوع والسجود مشتمل على كثرة الذكر والتسبيح والقرءة
 افضل من سائر الذكر والتسبيح ثم السنة المؤكدة التي يكره خد فيها
 في سنة الجفر وكذا في سائر السنة فهو ان لا يأتي بها مخالفاً للصفت
 بعد الشروع القوم في الفريضة ولا خلف الصفت من غير حائل ولا
 والله لا يأتي بها امام في بيته وهو الا افضل او عند جدار المسجد ان لم يكن با
 بان كان هناك موضع يليق للصلوة وان لم يمكن ذلك ففي المسجد
 الخارج ان كانوا يصلون في الدوا بالحق كمن كان هناك مسجد
 ان صبي وتروى وان كان المسجد واحداً خلف سطوانته ونحو ذلك
 كعود والشجرة وما شابهها في كونها حائلاً ولا يتبان بها خلف الصفت
 من غير حائل مكره ومخالفاً للصفت اشد كراهة هذا الحكم المذكور
 اذا كان اتيانها بعد الشروع او شروع الجماعة في الفريضة لمخالفة آبا
 هم واما قبل شروع عصمة الفريضة فيأتي بها في أي موضع شاء
 لا استقاء العلة المذكورة وانما قيد المصنف في الجدران غير هال يؤذي
 بعد شروع الجماعة في الفريضة بخلاف سنة الجفر فانه يجوز اداؤها اذا علم
 انه يدرك الامام في التشهد وان لم يعلم انه يدرك فيه تركها ويفقد

ولا يقضيها اذا فات وحدها اصل لا قبل طلوع الشمس كراهة النقل
فيه ولا بعده لا اختصاصا بالتضام خارج الوقت بالواجب الا ما وادبر
الشرع وهي غائبة في قضاء ركعتين الفجر عند قوتها مع الفرض قبل الزوال
ولم يرد في قضاها اذا فاتت واحدها ولا اذا فاتت مع الفرض بعد الزوال
وقال محمد بن ابي ان يقضيها اذا فاتت وحدها بعد طلوع الشمس
قبل الزوال ولا خلاف في غير السنة الفجر لا يقضي بعد الوقت ان فاتت
وحدها وكذا ان فاتت مع الفرض في الاصح وتقضي التي قبل الظهر في الوقت
في الاصح وتقدم على الركعتين وقيل يؤخر عنهما وتماه في الشرح
ويستحب في السنة الفجر التخفيف وان يقرأ في اولها مع الفاتحة قل
يا ايها الكافرون وفي الثانية الاخلاص لا المروي عن النبي صلى الله عليه وسلم
هل افضل تأخيرهما قريبا من الفرض او تقديمهما اول الوقت والاحاديث
بموجب الثاني واما السنة التي بعد الفريضة فانه ان تطوع بها في المسجد
حسن وتطوع بها في البيت افضل وهذا غير مختص بما بعد الفريضة
بل جميع النوافل ما عدا التراويح ومحبة المسجد لا فضل فيها للزلاوي
عن النبي صلى الله عليه وسلم انه كان يصلي جميع السنن والتمسك في البيت وقال
صلى الله عليه وسلم

صلوة

صلوة المروية في بيت افضل من صلوة في مسجد هما هذا الا المكتوبة وكره
بعض المشايخ سنة المغرب في المسجد وقال البعض نافي سنة المغرب
في المسجد ونحوها وقال البعض التطوع في المسجد حسن وفي
البيت احسن كما قال المصنف وبرا في الفقه ابو جعفر الا ان يخفى ان يشغل
عنها اذا رجع فان لم يخف فالا فضل البيت ومن السنن المؤكدة التراويح
جمع وتوجيه سميت بها كل اربع ركعات منها لا لراحة بعدها وهي سنة
مؤكدة في الصحيح ^{لأنه} وأما عليها الحفاء الراشدون والنبي صلى الله عليه وسلم بين العذر
بتركه للمواظبة فقال صلى الله عليه وسلم عليكم ببسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
من بعدي وقال صلى الله عليه وسلم الله فرض عليكم صيام رمضان وسنة قيام
واقامتها بالجماعة سنة ايضا وعن ابي يوسف ان امك اذا وادها في بيت
مع امرأة سنها فهو افضل الا ان يكون فقيها يقتضي برونه والاصح
ان الجماعة فيها افضل وعليها جمهور ولكن سنة على سبيل الكفاية حتى
لو ترك اهل مكة كاحد الجماعة وصلوا في بيتهم فقد تركوا السنة وهذا
وقد ساوى في ذلك وان اقيمت التراويح في المسجد بالجماعة وتختلف
عنها رجل من افراد الناس شاة وصلى في بيت فقد ترك الفضيلة

قال: فلم يأت في قوله من أفراد الناس إشارة إلى ما تقدم أنه كان
 ممن يقتدي به لا ينبغي أن يختلف وأن صلى في بيت الجماعة حصل لهم
 ثوابها وفضلها ولكن لم ينالوا فضل الجماعة التي يكون في المسجد لزيادة
 فضيلة المسجد واطرافها في الأسماء ويمكن في الكوفة أي الغرض
 لو صلى جماعة في البيت على هيئة الجماعة في المسجد نالوا فضيلة الجماعة وهي الضاعفة
 بسبع وعشرين درجة لكن لم ينالوا فضيلة الجماعة الواقعة في المسجد
 فالأصل أن كل ما شرع في الجماعة في المسجد في الفضل والاحتياط في النية
 فيها أن ينوي التراويح أو ينوي قيام الليل أو ينوي صلاة الوقت أو قيامه
 رمضان لأن المشايخ قد اختلفوا في جواز إذا كانت صلاة تطلق النفل أو مظنة
 الصلاة قال بعض المتقدمين لا يجوز ذلك وهو قوله أبي حنيفة
 وقال بعض المتأخرين بل إنهم يجوزون ركعتي نية صلاة الليل
 ثم يبن أي ظهر أنه كان أي شأن فدخل الجهر ^{صلى} ^{الصلوة} وبعضهم وهو أكثر
 المتأخرين ينوب ذلك الذي صلوه عن السنة الجهر وهو قولهما أي في
 يوسف ومحمد بل هو ظاهر الرواية عن إمامنا كاشف وتلك الرواية
 عن أبي حنيفة إشارة غير ظاهرة ولا شك بعد ما صلى الركعتين نية

صلوة الليل

صلاة الليل في صلوات الجهر لا ينوب ما صلى عن سنة الجهر بالاتفاق لأن اليعقوبي
 لا يسقط بآثارك والذين نوى التراويح صلاة للطلق بحسب أي من غير
 أن تعين صفة من الصفة المذكورة قال البعض المشايخ الأصح أنه لا يجوز
 وهو اختيار قاضي خان بجاء فما اختاره صاحب الهداية وقد تقدم
 في بحث النية ووقته أي وقت التراويح ذكره باعتبار الفعل والنفل المذكور
 بعد العشاء لا يجوز قبله بأسوأ كانت بعد الوتر وقبله وهو المختار لأنهما
 نافله شرعت بعد العشاء فكانت بمنزلة ما كسبتها وقيل وقتها الليل
 كليهما ولو قبل العشاء وقيل ما بين العشاء والوتر فلا يجوز بعد
 الوتر والصحيح ما تقدم وبينه عليه لو صلى العشاء بآثار ولو صلى
 التراويح بآثار ثم علم أن الإمام الأول كان قد صلى العشاء على غير
 وضوء أو علم فسادها بوجه من الوجوه يعيد العشاء والتراويح
 تبعاً له كما يعيد سنتها ولا يلزمه إعادة الوتر في مثل هذه الصورة
 عند أبي حنيفة وإن كان صلاةهما مع التراويح لعدم بنية العشاء
 عنده وإنما يلزم تقديم العشاء للترتيب وعندهما يلزمه إعادة
 أيضاً لأنه تبع لها عندهما وبينت علم أنها هل يجوز بعد الوتر أم لا

انه ان فات مع الامام تروحة او تروحيتان او اكثر اهل يقضيهما قبل
 الوتر او يوتر ثم يقضيهما ذكره الزخيرة والاختلف المشايخ في زمانها
قال بعضهم يوتر مع الامام ثم يقضي ما فات من الترويح وقال
بعضهم يصلي الترويح المنزلة ثم يوتر ويشك ان تأخير الوتر الاولي
 وكذلك الانفراد برؤاها المستراحة في انشاء الترويح فيجلس بين كل ركعة
 مقدار تروحة اي بعد كل اربع ركعات قدر اربع ركعتان وكذا بين الاخرة
 والوتر والمراد الانتصار وهو مخير فيه ان شاء جلس ساكنا وان شاء
 هلالا ويجوز مع اوقاف وصلى نافلة منفردة وهذا الانتظار مستحب
 اهل الحرمين فان عادة اهل مكة ان يطوفوا بعد كل اربع بسجدة ويصلي
 ركعتين الطواف وعادة اهل المدينة ان يصلوا اربع ركعات ^{اي يدي} وان شئ
 على خيول تسليم عقيب عشر ركعات قال بعضهم لا بأس بذكره
وقال اكثر المشايخ لا يستحب ذلك اي بذكره لان ادخال اليدين
 عبادة في العبادة مكروهة ومن الكثرة ما يفعل بعض الجهال من صلاة
 ركعتين منفردا بعد كل ركعتين لانها بدعة مع مخالفة الامام والصف
 والافضل لا ما بعد تعدد القراءة وهو ان يتولى القراءة في جميع الترويح

اي تقدير

اي تقدير ما يقرأ في الركعتين على سبيل مساواة والحد لثمة بكون احدهما
 اطول من الاخرى ولو لم يفعل لباأس به وشاكان الافضل يكون تعاديل بين
التسليمات لثمة يستعمل قلبه بالفكرة ذلك وهو في الصلاة وتوصل الترويح
 كلها بتسليم واحدة وقال على بن ابي راس كل ركعتين تروا ^{قد روي} صلى بغير عذر فاعد
جاز من غير كراهة وان كان الامام قاعدا عذر والقوم قائمين جاز
من كراهة ولا يستحب ^{ذلك} قدر التشديد جاز ذلك عن الترويح وهو صحيح
 من مذهب الجعيفة وعند البعض يجوز لكل عن تسليم واحدة ووق
 ظاهر الرواية يجوز عن اربع تسليمات وقوله المصنف ولا يكره لانه اكل محظوظ
 لما ذكره في خلاصة وغيرها انه يكره والكمال لا يحصل بمجرد التسليمات ما لم يكن
 فيها اتباعا سنة ولو لم يقعد على راس كل ركعتين قدر التسليمات ^م يجوز الا عن
 تسليم واحدة عند الجعيفة واليوسف واما محمد فلا يجوز عن
 تسليم اثنين بل يفسد واذا استكوا الى الامام والقوة انهم هل صلوا
 بتسليمات ثمان عشرة ركعة او عشر تسليمات فية ^م فحكم هذا
اختلاف المشايخ قال بعضهم يصلون بتسليمات اخرى بجماعة وقال
بعضهم يوترون ولا يصلون بتسليمات اخرى ^م يكملون بها فادع

اخترازا عن الزيادة على الترويح بالجماعة والصحيح انهم يصلون بتسليمات اخرى

لا حياط اذ فيه العمل التراويح يبين واختلاف عن النقل الزايد عليها
 بالجماعة وذكر في المنقطة انه يقرأ في التراويح مقدار ما يؤدي بالتغير
 القوم عنها فقال بعضهم يقرأ في المغرب ^{بما يقرب} لانه اخف الفرائض وقال
 بعضهم يقرأ كما يقرأ في العشاء لانهما يتبع لها وقال في الفتوى نقله
 عن بعضهم يقرأ في كل ركعة ثلثين آية حتى يقع بها الختم ثلث مرة وقال
 بعضهم وهو روي الحسن عن أبي حنيفة يقرأ في كل ركعة عشرين
 وهو الصحيح لان فيه تخفيفا وانه ^{تخفيفا} لا يستعمل السنة وهو الختم مرة واحدة
 لان عدد جملته ركعة التراويح ستماية واية القرآن ستة الف وسورة
 وفي الهداية وغيرهما السنة فيها الختم فلا يترك كسل القوم واذ كان
 امام مسجد حجة لا يختم فلان يترك ما غيره ومنهم من يستحب الختم ليلة
 السابع والعشرين ثم اذا ختم قبل آخره ^{او قبله} قبل لا يكره ترك التراويح
 فيما بيني لانهما شرعت لاجل الختم مرة وقيل يصليها ويقراء فيها ما شاء
 وسئل ابو بكر الاسكافي اجعل الامام للفريضة قراءة على حدة او يخطب
 فيه فيجعل البعض في الفريضة والبعض في التراويح قال يميل لاما هو
 اخف على القوم ويسهل ايضا عن الامام اذا فرغ من التسمية في التراويح

اي زيد

اي زيد عليه بقصره لان علم انه لا يستعمل على القوم يزيد من الصلوة
 والاستغفار وان علم يستعمل على القوم لا يزيد ولا ينقص ^{الله} في كل
 شعيرة وشروحي الهداية انه لا يترك الصلوة على النبي ص في التمشيط وان
 غلط فترك سورة اوتيه وقرار ما بعدهما فالمستحب ان يقرأ التراويح
 ثم يعيد المقرء ليكف على الترتيب ولا ينبغي ان يفتته في التراويح ^{او يفتني} نحو قوله
 بل يفتته ^{او يفتني} الدرر سخوان فان الامام اذا كان حيا للصلاة يستعمل عن الجشوع
 والتدبر والتفكير ولو كان الامام ^{او يفتني} لما كان يترك مسجد وكذا لو كان
 غيره يخطب قراءة واحدا ^{او يفتني} كقول قاضي خان ولو امر رجل في التراويح ثم اقتدى
 فيها باخرى في التراويح تلك التبل لا تكبره كما لو صلى المكتوبة اماما ثم اقتدى
 فيها مستفاه وهذا لان صلوة النقل غير التراويح بالجماعة اذ تكبره اذا كان
 الامام والمقتدي معا متفليسا وكان على سبيل التداخي بان يجتمع جمع كثير
 فوق الثلثة حتى لو اقتدى واحدا واثنان لا تكبره وفي الثلثة اختلاف
 وفي الاربعة تكبره اتفاقا ذكره في الكافي وغيره ولو اقرء التراويح في مسجد
 واحد مترين او صلاة بها اماما موافقا في مسجد واحد مترين كرهه وان كان
 في مسجدين اختلف فيه فاذا بلغ الصبي عشرين فامر بالايقين في

استاذ قور

في التراويح يجوز في قوله نصون يحيى وذكره بعض كتب الفتاوى انه
 لا يجوز وهو المختار وقوله الشمس لا تشرق الا من تحتها هو الصحيح لان فيه بناء
 القوي على الضعيف لان الثقل البالغ اقوى لان شروعه ملزوم
 صلا في الصبح وان صلى اربع ركعات بتسليمة واحدة ولم يقعد على الرأس
 الركعتين منها فقد شهد بجزالة الاربع عن تسليمة واحدة اي عن
 ركعتين. عند أبي يوسف وعند أبي حنيفة وهو المختار والصحيح وقيل
 تنويه عن تسليمتين وان قعد على رأس الركعتين جازت عن تسليمتين
 بالاتفاق فاذا فرغ من قراءة التشهد بنظرة بفكره ان علم انه ان زاد
 عليه يستغل على القوم لا يزيد على الدعاء بالنورة وفيه إشارة الى انه
 يزيد الصلوة على قدمناه الا انه يقتصر فيها على قوله التشهد على محمد و
 وعلى محمد لانه المفروض عند الشافعي وبه تأذي السنة ولو تذكر و
 تسليمة كانوا قد سهوا عندنا عنها فتذكروها بعد ما صلوا صلوة
 الوتر خلت الشايخ في انهم هل يصلون تلك التسليمة جماعة او منفردون
 والشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل لا يصلون تلك التسليمة جماعة
 لانها فائت عن محله وقوله الصدر الشهيد يجوز ان يقال يصلي

تلك

تلك التسليمة جماعة لان وقتها باق وقوله يجوز ان يقال إشارة الى انه
 لا رابة فيها عن الامة وقوله الصدر الشهيد لا يلزم ولو سلم الامام
 على من ركعتي ساهية الشفع الاولى من التراويح ثم يصلي ما بقي على وجهها
 قبل ان يعبد ذلك الشفع والمشايع بخلاف رح يفضل الشفع الاول لا غيره
 لان فساده لا يؤثر فيما بعده وقوله المشايخ سمعته في علي قضاء الكاين
 التراويح اي كل التراويح لان سلامه وقع سبوا في جميع الشفع فلم يخرج
 به من حرمة الصلوة وقد تركت الفعدة على رأس كل من الشفع وقعد
 به او ساهيا فروع فاستتروا بوجه او ترويحان وقاه الامام بالوتر
 يوترع الامام ثم يقضي ما فاته فاذا لم يصلي الفرض مع الامام قبل لا يتبعه
 في التراويح ولا في الوتر وكذا اذا لم يصلي مع التراويح لا يتبعه في الوتر والصحيح
 انه يجوز ان يتبعه ذلك كله حتى لو دخل بعد ما صلى الامام الفرض وترع
 في التراويح فانه يصلي الفرض ولا وحده ثم يتابعه التراويح وفي الغيبة
 لو تركوا الجماعة في الفرض قول ليس لصحة ان يصلوا التراويح جماعة
 فانهم المقتدي والقعود ثم يستيقظ بعد سلام الامام ولم يدرك قدر ما
 فانه يتشهد ويسلم ويتابع فيما بقي وليس عليه قضاء ما تبقى ما لم يعلم

بفوت ولو صلى التراويح قاعدا بارعذرا قبل لا تفتح والصحيح الجواز
 مع الكراهة ولو قعد الامام واقعدوا به قيام الصحيح الجواز عند الكل
 وقيل فيه خلاف محمد بكير لم يقتض ان يقعدوا التراويح حتى اذا اراد الامام
 الركوع قاعذ وكذلك بكير ان يصلي مع غلبة النوم عابدا بل ينصرف حتى يستيقظ
 ووافقني على ذلك ان الامام يصلي التراويح فاذا هي في الوتر يتم معه وضيم
 رابعة ولو افسد ما لا شيء عليه والوتر ثلث ركعات وسأله عنده
 بقراءة الفاتحة والسورة في جميع ركعاتها ويستحب قراءة سبع في الاولى
 وقل بآية الكافرون في الثانية والاخيرة سورة الفاتحة ثلاثا وروى حنيفة
 عن مسند عن عابسة قالت رسول الله صلى الله عليه وسلم يوتر
 بثلاث يقرأ في الاولى سبع اسم ربك الا على وفي الثانية قل يا ايها الكافرون
 وفي الثالثة قل هو الله احد ويقت في الثالثة قبل الركوع في جميع السجدة خلافا
 للشافعي فان عنده القنوة بعد الركوع وليس في جميع السجدة المصنف
 الاخير من رمضان فقط والدلائل المذكورة في الشرح والدعاء المشهورة
 في القنوة اللهم انا نستعينك ونستغفرك ونستبرئ بك ونؤثر
 بك ونؤمل عليك ونشئ عليك خيرا كله نشكره ولا نكفره ونخلع

ونترك

ونترك من يجرك الله تعالى ان يقعد ولك نصلي ونسجد واليك تسبيح
 ونخفد زجور حنك ونخشي عذابك ان عذابك بالكفار ملحق
 ويضم اليه قنوت الحسن بن علي رضي الله عنهما الهدى فيمن يهدى
 وعافني فيمن عافيت وتوفي فيمن توليت وبارك لي فيما اعطيت
 وفقني فيما قد قضيت فانك تقضي لا يقضي عليك انه لا يبدل
 من واليت ولا يعرف من عادت بباركت ربنا وتعالى ويؤيدك شاد
 وصلى الله على النبي وآله وصحبه وسلم ومن لا يحسن القنوة يقول
 ربنا استأ في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار ويقول
 اللهم اغفر لي كبيرتي ثلثا وقبل يقول يا رب وكبرها ثلثا ثنية
 لا يفت في صلوة غير الوتر عندنا وقال مالك والشافعي يفتن
 في الفجر ويجوز عندنا ان وقعت فتنة او بآية ان يفتن في الفجر
 قال الطحاوي ولا يصلي اي الوتر جماعة الا في شهر رمضان والوتر
 انه تكبر بالجماعة خارج رمضان لانه لا يجوز وفي رمضان قيل
 الافضل الانفراد والصحيح ان الجماعة في افضل الا ان شئت بالبيت
 كسنة جماعة التراويح والسبوق في الوتر يفتن مع الامام

الطحاوي الطاهر بن الجليل

بناء على ان التقدي يقف وهو الصحيح واذا قف مع الامام لا يقف بعد
 في الركعة التي قف فيها مع الامام لانه قف في موضع القنوت بتعيين
 وان ترك ان في الركعة الثالثة من التراتم في الركعة الثانية منه ولم يخرج
 احد الامر به يبنى على الاول وفصل الركعة التي هو فيها ويقعد ثم يصلي
اخرى ويقف مرتين اي يقف في كل من ركعتين المذكورتين لانه ذكره
 القنوت في موضع مكرره كما في المسألة الاولى وفي المسألة الثانية
 لم يقع احدهما في موضع كذا في بعض النسخ وفي بعضها لم يقع احدهما
 في موضع وهو المالك المصنوع وكذلك الحكم لو شك ان في الاولى
 او الثانية يقف في كل ركعة بحمل انها لانه وذكره الزخيرة انه اذا قف
 في الاولى والثانية ساهيا لم يقف في الثالثة وهو مخالف لاشياء الشافعي
 ولكن بينهما فرق وهو ان الساهي قف على ان موضع القنوت فار يكره
 بخلاف الشك وفي خلاصة عن صدر الشريعة ان الساهي ايضا يقف
 ثانيا وهو لا وجب وقد حققناه في الشرح وهل يصل في آخر القنوت
 على النبي عليه السلام فان لا كل الفقيه بوليس رحمه يصلي لانه من سنن
الدعاء وقد نفذت الرواية بها في حديث قنوت الحسن وذكر في بعض

الفتاوى لا يثبت بان يصلي فظاهر هذا ان الاولى تركها كما في الامم في البيت
 يدل على ان الاولى لا يثبت بها وقيل جلي في القنوت لا يصلي بعد التمشي
 وكذا ان صلى في التمشي لا يصلي في الاخير وهو قول لا دليل عليه
 فلا يعتبر واختلفوا ايضا هل يجهر الامام بالقنوت ام يخافت بركان
 الامام ابو بكر محمد بن فضل رحمه الله عليه يخاف كذا جرت العادة اي
 اي بالخافة في مسجد الامام ابو حفص الكبي البخاري والظاهر انه يخافه
 وهو الصحيح وقيل يجهر عنده لا عنده يوسف وقيل بالعكس
 وقال صاحب الزخيرة برهان الدين سحرى الى المشايخ والزم بعضهم
جهر في بلادهم لم يتعلموا وقال في الشرح يعني شرح السجاني
 بكونه ذلك جهر في جهر القنوت دون جهر القراءة فرق بين الركن وغيره
 في الصفة ومخارص صاحب الهندية واكثر العلماء وهو الخاف لانه دعاء
 وتنادي ولا فضل فيهما الا خفا كما في الشاء والثاميني وسائر الادعية
 والازكار وقولهم ليتعلموا قلنا الصلوة لبت محل التسليم والتعظيم
 والشرف غير بين الجهر والاعفاء ولا فضل للاخفاء وإنما المقيد
 فهو مخبر ان شاء قف مخافة وهو اختيار الاكثرين وان شاء امن وان شاء

عن يساره وسبحي القمار بما وردهم عنانه كان يقول اللهم انك تعلم اني
ولا تجعلنا من الغافلين اللهم انك تعلم ان بالبلاد والعباد والخلق من الله والهم
والفضل ما لا نستطيع ان نذكره اليك اللهم انك تعلم اننا نضع واد لنا الصرع ولنا
من بركة السموات وابنت لنا من بركات الارض اللهم اننا نستغفر لك انك كنت
غفارا فارسل السموات علينا مدبرا وفيه غيثا في عن يونس فانك سار
رفع يديهم وانشا بنار بالمستحيين وخرجون بالصبيان والبهائم ولا تجعل
معهم اهل الكفر ولا يكتفون ان يتسقوا وحدهم ومنها ركعتا شكر الوضوء
على ما تقدم في ادب الوضوء ومنها ركعتا تحية المسجد وفيه مخفر النحر ودخول
المسجد بنية الفرض والاقترار بنوب عن منية المسجد وانما يؤمن بنية
المسجد اذ دخله لغير صلاة وكيفية لكل يوم ركعتا ولا يكبر يتكبر في الدخول
ومنها صلاة الاقول بين بعد المغرب وتقدم بيان فضيلة الاربع والسنة
وعليه السلام من صلى بعد المغرب عشر ركعات بني الله له بيتا في الجنة ومنها
ركعتا الاستحارة عن جابر بن عبد الله قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
يعلما الاستحارة في الامور كما يعلما السورة من القرآن يقول اذا احس
احكامكم بالامور فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم انك مستخبرك

بعلمك

بعلمك واستغفر بك بعد ربك وسلك من فضلك العظيم فانك تقدر ولا
اقدر وتعلم ولا اعلم وانت علام الغيوب اللهم انك تعلم ان هذا الامر
خبري في ديني ومعالي وعاقبة امرى اوقا عاجل امرى واجله فاقدري في وقته
لي ثم بارك لي في التهمة ان كنت تعلم ان هذا الامر يشرك في ديني ومعالي وعاقبة
امرى اوقا عاجل امرى واجله فاقدري عنك واقدري في البرية كان ثم رضى
به قال ويستحي حاجته وينبغي ان يحج بين الروايتين فيقول وعاقبة امرى
وعاجله واجله ثم يفعل ما شرح له صدره وينبغي ان يكبر ركعتين ومنها
ركعة السفر من معظم بن المقدم قال قال رسول الله عليه وسلم ما خلق
احدكم عند الله افضل من ركعتين يركعهما عندهم حين يريد سفره
ومنها ركعة القدوم من السفر عن كعب بن مالك كان رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقدم من سفر الا تهاجرة الضحى فاذا قدم صلى بالمسجد
فضلي في ركعتين ثم تجلس فيه ومنها صلاة التبيح وصفته على ما
رواه الترمذي من رواية ابن المبارك انه يكبر ثم يقرأ بها الحمد لله
والحمد لله ثم يقول خمس عشرة سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله اكبر ثم يعوذ ويسمى بقرعة الفاتحة وسورة ثم يقول الحق

عشر مرة ثم يركع فيقول من عشر ثم يركع من الركوع فيقول من
عشر ثم يسجد فيقول من عشر ثم يركع من الركوع فيقول من
عشر ثم يسجد الثاني فيقول من عشر ثم يقوم إلى الثانية فيفعل فيها
كذلك وكذلك في الثالثة والرابعة في كل ركعة خمس وسبعون تسبيحة ويبدأ
في الركوع سبحان ربّي العظيم وسبحو سبحان ربّي الأعلى وقيل المبارك
ان سمي بهذه الصلوة هل يستحب في سجدة السهو عشر ^{عشر} لا لا
في ثلثها تسبيحة ومنها صلوة إلى أجل عن عبد الله بن أبي أوفى قال
رسول الله صلى الله عليه وسلم من كانت له حاجة إلى الله أو إلى أحد من
بنينا آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم ليصلي ركعتين ثم ليثني على الله
وليصلي على النبي ثم ليقل لا إله إلا الله الحليم الكريم ^{أو ثلث} العرش العظيم
الحمد لله رب العالمين مالك موجبة برحمتك وعزائم مغفرتك والعتمة
من كل بر والستة مئة من كل ثم لا تدع إلى ثبائك لا تغفرتك ولا تقبل إلا وحيداً ولا
حاجتك فيما رضى إلا قضيتها برحمتك يا أرحم الراحمين ومنها صلوة التي
وقد تقدمت ومنها قيام الليل والأخبار في كثير جداً والصلوة خير
موضوع ما لم ينزل منها ركعة كراهة واعلم ان النفل يجاء على سبيل

التداعي

التداعي مكرره على ما تقدم ما عدا الترخ و صلوة الكسوف والاستسقاء فلم
ان كل من الصلوة الرغائب و صلوة البرية و صلوة القدر بالجماعة مكرره
على ما صرح به الترمذي وغيره والاحاديث فيها موضوعه صرح به ابن
جوزي وغيره على ما بيناه بتمامه في الشرح فائدة قال في مختصر البحر
لو ارد ان يصلي نوافل يصبر بذكرها ثم يصلها وقيل يصليها كما هي
قال الشرف الأله الكلي ^{ادع} النفل بعد الترتيب افضل من ادائه دون الترتيب
فصل في مما يفسد الصلوة وادان الحكم المصلي في الصلوة بكلامه
الناس كالكلام او عامداً تفسد صلواته والمراد من الكلام التلفظ بحرفين
او اكثر لا الكلام الخوي وعند الشافعي الكلام كالكلام لا يفسد وعند مالك
مالك واحمد الكلام كالكلام او لا صلاح الصلوة لا تفسد ودليلنا قولهم
انه هذه الصلوة لا يصح فيها شيء من كلام الناس غاهم التسبيح والتكبير
وقراءة القرآن وتمامه الشرح وانما تفسد الصلوة بالكلام بشرط
ان يكون مسحوقاً لنفسه او نفس الكلام وان لم يولم تصحج الكلام حروف
اي حروف الكلام وبشرط ان يكون الكلام صحيحاً للحروف وان لم يسمع
الكلام يعني يشترط وجود احد الامرين اما التصحيح او السماع حتى

لوم يحصل بفساد ولا يجمع لا بنفسه ولا بغيره احد هادونه الآخر بنفسه
وفي نظر فقد ذكره الخفايق انه لا يخرج حروف لم يكن مسموعا لا بنفسه
اتفاقا فالصحيح ان الفساد حصوله لا بالامر بـ بصحيح الحروف والشدة
الاحد هادونه على ما حققناه في الشرح وان نام المصلي في صلوة فقام او سجد
فهو ياتي بنفسه صلوة كذا في عمارة الفتاوى واختيار خير الاسلام عدم
الفساد وقد تقدم في نوافل الوضوء وان ان المصلي في صلوة بان
قال اه بفساد الحزمة مفتوحة او تارة او قال اه بفتح الحزمة وتثنية
الواو مفتوحة وبفتح الحزمة او كان الواو قال اه بعد الحزمة او لم
فيها فارفع بكاه او اي حصل منه صوة مسموع ان كان ذلك الاثنين
او التاوه او البكار من ذكر الجنة اي سبب ذكر الجنة او النار او نحوه ذلك
فما هو من الامور الاخرية لم يقطعها لانه بمنزلة الشكايه الى انفسه
صلوة لانه بمنزلة الدعاء بالرحمة والعفو واذا كان ذلك من وجه حصل
له في بدنه او مصيبة اصابته في اهله او ماله يقطعها لانه بمنزلة الشكايه
فكانه قال وجع او اصابته مصيبة وهو من كالم الناس فيفسد هادونه
محمد انه كان شديد الوجع بحيث لا يملك نفسه لنفسه ولا فرق في حكم المذكور

بيد قول

بين قولاه الى التاوه وبين قولاه بالفساد الى ابن عبد الله بن حنيفة ومحمد
رحمهما الله وهو قول ابى يوسف الاول وهو ظاهر الرواية عنه وكان
ابو يوسف قول اخر لنفسه صلوة في نحوه وافترق عما هو متفق عليه في
فقد احدهما او كلاهما من حروف الزيادة العشرة بجمعها فان كان المصلي
السين والخمسة والاربع والسادس والواو والنون والياء والحاء والالف
وقوله حرفان كلاهما من الزيادة وقوله في وقف متحققا حرفان
احدهما منها اما لو كان ناشئة احرف من الزيادة او غيرها او حرفين من
غيرهما بنفسه بالاتفاق وذكر في المتن ان المصلي ان السبعة الحية
فقال بسم الله الرحمن الرحيم ففسد صلوة عند محمد وفي الخلاف عند غيره
خلاف ابى يوسف لانه بمنزلة البكاء بفساد الوجه وروى عن محمد
انه قال ان كان المرء يخطئ في نفسه من شدة الوجع وقال بسم الله الرحمن الرحيم
اولا او تارة لا بنفسه صلوة وكذا عن ابى يوسف لان ما لا يمكن الامتناع
عنه يكون عفو كما لو تخطى او عطس فارفع صوته وحصل به جروء
حيث لم يفسد صلوة بذلك اجماعا لعدم امكان الامتناع عنه ذكره في فتاوى
لما فانية المنسوبة الى القاضي حبان وذكر في الزخيرة انه لا قال المرء يخطئ

انه اذا قال الرضى يا رب او قال بسم الله لما يحقق من الشبهة لا تقصد
 صلواته بذكر خلافا ولا يحل ان يقول الي يوسف وعندهما تقصد كالتقدي
 ولو اجاب المصلي من قال مع الله الله بانه الله الا هو الله واخبر المصلي بما يسهل
 او بما يسوؤه او بما يعجبه فقال جوابا للجز بما يعجب سبحان الله او قال
 جوابا للخبر بما يسره الحمد لله او قال جوابا للخبر بما يسوؤه لا حول ولا قوة
 الا بالله تقصد صلواته عند اخراة فالذي يوسف لانه ذكر فلا تقصد
 الصلوة ولحماته قصد به الجواب فصلا كلام الناس وذكر قاضي الامام
 محمد بن قاضي خا في جامع الصغير قوله ثم قوله الحمد اجاب يعنى قبل المهل
 الله غير الله فقال لا اله الا الله ولوراد اعلم انه في الصلوة لا تقصد
 ولو اخبر بوقوع مصيبة فقال جوابا بان الله وانا اليه راجعون قبل تقصد
 اتفاقا ولا يحل ان على الحذف المذكور ولو عطس المصلي فقال الحمد لله تقصد
 صلواته لانه لم يتغير بقصد عن كونه نشاء ولا خطا فيه وعن ابي حنيفة
 انه هذا اذا حمد في نفسه عن غير ان يحرك شفتيه وفان حرك فسد
 ولا اوله ولا ظاهر ثم الذي ينبغي للعاطس ان يسكت وقبل الحمد
 مرة نفسه ولو عطس رجل آخر فقال المصلي الحمد لله يريد اي مر يد استغفرا

اي طلب

اي طلب الغرض للعاطس اي يريد ان يفهم الحمد ويذكره اياه تقصد
 صلواته اي لئلا يقصد الغرض وهذا مخالف لما في الهداية وغيرها
 من انه لا تقصد لكن ذكر في القبة عن ابي حنيفة رواية انه تقصد والآخر
 انه لا تقصد لانه لم يتعارف جوابا واما لو قال للعاطس يرحمك الله
 فانه لا تقصد الا في رواية شاذة عن ابي يوسف ولو عطس رجل في الصلوة
 فقال لا خير يرحمك الله فقال المصلي العاطس آمين تقصد صلواته
 لانه اجابة ولو كان يجنب المصلي العاطس مصلي آخر فقال رجل ليس
 في الصلوة يرحمك الله فقال المصليان آمين فسد صلواته العاطس
 لانه اجابة لا صلوة الاخر لان تأمينا ليس يجوز كذا في فتاوى قاضي
 خان وان فتح المصلي على من ليس معه في الصلوة سواء كان في صلوة
 او خارج الصلوة والاحسن ان يقال على غير امامه تقصد صلواته
 لانه تعليم وتعلم وهو كما سمى التكون هذا ان قصد الفتح اما لو قصد
 القراءة دون الفتح فحصل الفتح للقارى لا تقصد وشرط في الاصل
 للفساد التكرار بان يفزع مرة بعد اخرى ولم يشترط في الجامع الصغير
 وهو الصحيح وان فتح على امامه فقد قيل ان فتح بعد ما قرأه الامام

مقدار ما يجوز به الصلوة تفسد صلوة الفاحش وان اخذ الامام بقوله
 تفسد صلوة الكل وهو القيل والصحاح انه لا تفسد صلوة الفاحش
 ولا صلوة الامام ان اخذ بقوله وهو الاستحسان لانه لا يصح صلوة
 لاحتمال الايجز على لسان الامام ما يفسد حاله ولم يفتح عليه والصحاح
 انه ينفذ الفتح في قراءة الفقرة لانه ممنوع عنها لا عنه وان انتقل الامام
 من الآية اخرى ففتح عليه المؤتم بعد الانتقال فقد قيل تفسد صلوة التام
 وان اخذ الامام بقوله تفسد صلوة الكل لا يستقام الحاجة وعامة المشايخ
 على عدم الفساد مطلقا وهو الصحيح قاله الكافي الا ان الاول لا يعمل
 بالفتح ولا مام ان لا ينجس اليد بركعة اذا جاء او انما او ينقل الى ركعة اخرى
 ذكره في الهداية والرد بان بعد قراءة ما يجوز به الصلوة وقال بعضهم
 بعد قراءة المسح وهو الظاهر فالابن الصمام في شرح الهداية والاول
 الذي مراد بعد قراءة قد الواجب وان فتح غير المصلي على المصلي فان اخذ بفتح
 نفسا صلوة لانه تعلم وهو عمل كثير وان اكل المصلي في صلوة او شرب
 عامدا وناسيا انه في صلوة تفسد صلوة لانه عمل كثير ولا يعذر
 بالنسيان لان يكثر من كسرة بخلاف الصوم ولا فرق بين الكثير والقليل

اذ لم يكن

اذ لم يكن بين المشايخ حتى لو ابتلع كسرة من الخبز تفسد وكذا يفسد العمل
 الكثير مما ليس من اعمالها ولو كان لا يصح حيا وكل عمل لا يترك بسبب الشك
 في الصلوة ان لم يكن في الصلوة فهو عمل كثير ومادون ذلك بان يبذل كثير
 في الصلوة ام لا فهو قليل وقال بعضهم كل عمل يعمل باليد عرفة وعادة
 فهو كثير ولو قدر ان عمل بيد واحدة وما كان يعمل في العادة بيد واحدة
 فهو قليل ما لم يتكرر ولو وقع ان عمل باليد ولا يخفى ان هذا مخصوص
 بما هو من اعمال اليد والاولا عم وذكر في المنقطة ان لا يعتبر في فساد الصلوة
 عمل اليد في حقيقة ولكن يعتبر القلة والكثرة اما باعتبار عملة على الشك
 ويكون فاما يعمل في العادة باليد او بيد واحدة وقيل يستكر للصلاة كثيرا
 ولا قليل وعامة المشايخ على القول الاول وهو المختار ولو ادعى المصلي
 يده من اخذه من اناء او كان في يده فاحذره بيده الاخرى قد من برأسه
 او حية او غيرها من جسمه او مسح بغيره سواء كان بغيره او حية
 تفسد صلوة وكذا لو اكل او شرب او اخذ ماء والورد جعله على شيء من اعضائه
 ولو كانت اليد او نحو في يده مسح برأسه او بعضه او من غير ان يباخذ
 باليد الاخرى لا تفسد صلوة لانه عمل قليل واذا حملت المرأة في الصلوة

صياها رضة تقصد صلوة لا عمل كثير وان مص صبي ندى امرأة
 يصلي ينظر ان خرج بمضة منها لا يبي. تقصد صلوة بالان على الرضاع وهو
 عمل كثير ولا يشترط في ما يقصد الصلوة الاختيار فان من دفع فشيئاً
 خطوة بسبب الرفع من غير ان يملك تقصد تقصد صلوة وكذا لو حمل رجل
 المصلي فوضعه على الدابة وخرجه من مكان الصلوة والاى والى لم ينزل
 منها الذين فلا تقصد صلوة بها هذا اذ مضى مضى او مضى مضى وان مضى
 ثلث مضى تقصد وان لم ينزل كرهه فاقض خزان وغيره وان صاح في الف
 اخذ بيده يريد بها السلام تقصد صلوة ولو رفع العمامة والقلنسوة
 من راسه ووضع على الارض او رفع من الارض ووضع على راسه او نزع الله
 القميص وتعم وفعل كل واحد من المذكورة بيد واحدة من غير تكرار
 متوال لا تقصد صلوة ولكن يكره ذلك اذا كان بغير عذر اما في رفع العمامة
 ووضعها فظاهر واما نزع القميص فكذا ذكره وهو شكل جيد واما النزع او صارت
 فالذكورة الفتاوى لا تقصد وهو الصحيح وكذا المرأة اذا تحتمت ولا
 والا تنقض كور عمامة فسواء مرة او مرتين لا تقصد لانه يحصل
 بيد واحدة فينبغي ان يجعل ما ذكره هنا على هذا ولو وضع العمامة على راسه

خوفاً

خوفاً من البرد والحر لا يقصد لا يكره لا يعذر وكذا لو اصاب ثوب او عمامته
 بحلقة فرفع لاجلها وذكر في الفتاوى الحجة الرفع القلنسوة او عمامة
 بعمل قليل اذا تنقضت افضل من الصلوة مع كشف الرأس بخلاف ما لو انحلت
 او احتاج في رفعها لعمل كثير ولو ضرب انسان بيد واحدة من غير ان يضر
 بسوطه ويخون تقصد صلوة كذا في المحيط وغيره لانه خاصة او ناديه
 او ملامعة وهو عمل كثير وذكر في الزخيرة ان المصلي على الدابة اذا ضرب بالتمنيج
 السير اى لطلب سرعة سيرها تقصد صلوة وهو تين اول الضربة الواحدة
 كما في ضرب الانسان وبعض المشايخ قالوا اذا ضربها مرة او مرتين
 لا تقصد وان ضربها ثلث مرات متواليك اى بركعة واحدة متتالية
 في الملامعة تقصد وهو الصحيح لا عمل قليل فلهذا فيه من التكرار ليصير كثيراً
 بجلة وضرب الانسان فان الضربة حقبة بمنزلة التعليم والاعلام وهو
 مقصد وبعض المشايخ قالوا اذا كان معه سوط قميصه اى شترها
 وخر كهاية للسير وفي نسخة من نسخ الزخيرة بدل قميصها فمها به
 اى اصلي السير او خسر لا تقصد صلوة بهذا اذا لم يتكرر ثلثاً متواليك
 وهو موافق للقول قبله ولو هادى برأى بالسوط اى رثد هادى بالامام او بر

خوفاً

الى الطريق اي حركة لاجل ذلك ومنعت المصا بالهادية وضربها مع ذلك
 نفس صلوة لانه في تعليمه وضربها كان في كثير من احوال المصلى الركاب
 رجلا واحدة لاجل السوف لا على الدوام بل مرة او مرتين في الركعة الواحدة
 لا تقصد صلوة وان حرك كلتا رجليه معا تقصد اغتبار كلهما باليدين
 وقال بعضهم ان حرك رجليه معا قليلا في ضعيفا يجزئ لا يدركه الغير
 الا بتأمل لنفسه انهم يورد التكثير وروى عن ابي بكر انه اجاب في مسألة
 من قال لا اى المصلى كما صليت فاستار اليه المصلى بيده باصبعين منه الى انهم
 صلوا ركعتين او ثلث الى انهم صلوا ثلث وكذا لا تقصد صلوة لانه
 عمل قليل ومثله مروي عن عائشة وان كتب المصلى ما يتبين اي تظهر حروف
 الا كان اقل من ثلث كما لا تقصد صلوة لانه عمل قليل وكذا ان كتب ما لا يتبين
 حروفه ان كتب على هواه او ما او باصبعيه حروف على نحو ثوب او حجر لنفسه
 صلوة بل كبر لا شرعت وينبغي ان يقيد بها اذا لم يكن بحيث يظن ان طرقة
 ليس في الصلوة وان زاد في كتابه ما يتبين حروفه على اقل من ثلث بان كان
 ثلثا او اكثر تقصد لانه كثير وفي التتقط ولو قال المصلى مثل ما قال المؤذن
 تقصد صلوة اي اذا قصد اجابة المؤذن خلا قال ابي يوسف وقال

في الفتاوى

في الفتاوى لما قاتله ان اذن في الصلوة يريد ان ياتي بالتأذين الا ان اي
 الاعلام بدخول الوقت تقصد صلوة عند ابي حنيفة وقال ابو يوسف لا تقصد
 ما لم يقبل في على الصلوة في على فلاح لانه اعلام وعند ابي يوسف هو ذكر لك
 الجملة خطا ولو مع المصلى سم الله تعالى فقال جليله ونحو ذلك في الفتاوى
 التقليم او سم النبي سم فقال صلى الله عليه وسلم ان ارادى قصد بذلك
 اجابة اي اجابة ذكرا الام تقصد صلوة لاجل ذلك القصد وان لم يرد الجواب
 بل قصد ثناء و صلوة على الاستيف لا تقصد لانه لا ينافي في الصلوة ولو
 اي وبه ونظم شعرا وخطة لكن بفكره ولم يتكلم بلسانه لا تقصد صلوة
 لانه لا تقصد بمجرد افعال القلب ولكن قد ساء لك الساء لترك الخشوع
 وشغال قلبه بغير الصلوة خصوصا ما ليس من جنس العبادة ولو رد
 المصلى السلام بيده او برأسه او طلبته شيئا وما برأه او غيره او خاف
 اي ولا تقصد ولا فان صلوة لا تقصد بذلك وكذا لو اراه انسانا ردهما
 فقال اجبت هو فاما ما يمنع او لا لعدم العمل الكثير في جميع ذلك وفي الزخيرة
 ولا بأس ان يتكلم الرجل مع المصلى ^{استفهم} قال الله تعالى فنادى الملائكة وهو قائم
 يصلي فجاءه المريد الآيب وفي احكام القرآن للملوكي وليس المصلى ان يجيب

بكونه اما لو قيل للمصل تقدم فنقدم او دخل فرجبت الصف احد في جانب
 المصل فوسقوله فتفسد صلوة لانه امتثل فيه ما غير امر الله تعالى وينبغي ان
 يمكث ساعة ثم يتقدم بركته ولو قال في الصلوة اللهم اكرم مني او قال
 اللهم انعم علي او قال اللهم صلح امري او قال اللهم ارزقني العافية او قال
 اللهم اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين وللمؤمنات لا تفسد الصلوة
 في جميع ذلك وكذا لو قال اللهم اغفر ولوالدي او اللهم اغفر للمؤمنين
 والمؤمنات ولا اصل الاكل ما يستحيل طلبه من الخلق فالذهاب به لا تفسد
 ويجوز الهدية لله تعالى من قبل ما يستحيل طلبه منهم وكما
 بانه مفسد ولا يظهر انه لا تفسد اذا طلعت والى قيده بالمال ونحوه
 تفسد واما قوله اللهم اكرم مني وانعم علي فهو على الاختيار صاحب الحيط
 لا تفسد لان معناه انما هو في القرآن او في الحديث لا تفسد وبما
 في احدها اعتبر في الاصل المتقدم ولو قال اللهم اغفر لي في غير اختلاف
 المتأخرين وان ظهر عدم الفساد ولو قال اللهم اغفر لعمي او لعمالي او نحو
 ذلك تفسد اتفاقا لعدم وجوده في القرآن ولا في المأثور وعدم استحالة
 طلبه من الخلق ولو قال اللهم ارزقني رزقك او جنتك او جنتك

لا تفسد

لا تفسد لانه لا يطلب من الخلق ولو قال اللهم ارزقني ذرية او كرم او جنة
 ونحو ذلك او قال اللهم ارضني نفسي لعدم استحالة طلبه من الخلق
 ولو نظر للمصل الكتاب او مكتوبة وفيه ما فيه لا تفسد غير مستفهمة
 اي غير قاصدة لفهم ما فيه لا تفسد صلوة بالاجتماع وان نظر اليه مستفهما
 اي قاصدا لفهمه فقد ذكره المتكلمون انها تفسد وهو مروي عن
 وذكر في الاجناس انها لا تفسد عند أبي يوسف وبها أخذ مستأجنا والصحاح
 انها لا تفسد باجماع ذكره في الصحاح والكتابي وان قرأ المصل القرآن
 من المصحف او من المصحف تفسد صلوة عند أبي حنيفة خلافا لما قاله فان
 عندها لا تفسد كذا ذكره ما فيه من التشبه باهل الكتاب انما تفسد عند أبي
 حنيفة لانه في كتابه الاوراق وهو عمل كثير لولاه في تعلمها وهو عمل كثير
 ولا فرق على قول بين القليل والكثير وقيل لا تفسد ما لم يقرأ في الفاتحة
 وقيل ما لم يقرأ آية وهو الاظهر وهذا اذا لم يكن حافظا لما قرأه فان كان
 حافظا لا تفسد بالاجماع لعدم التعليم ولو اخذ المصل حجرا فمضى به
 طائرا ونحوه لا تفسد لانه عمل قليل وقد استدلوا بشقائه بغير الصلوة
 ولوروى بالحجر الذي معه انسانا ينبغي ان تفسد كما لو ضربه ببسوط

او يديه لما فيه من الخاصة وقال في الاجناس ان روى باطلا فاصابع
 واحدة تجزى واحد لا تقسد وكذا الورق يجزى لانه قليل وان روى بهم
 تقسد لانه كثير ولو جاز المصلي جيبه مرة او مرتين متواليين لا تقسد
 لقلت وكذا لا تقسد اذ قل الحاء مرارا غير متواليين بان لم تكن في ركن
 واحد ولو فعل ذلك مرارا متواليين تقسد لانه عمل كثير هذا اذا رفع يده
 مرة كل مرتبة اما اذا لم يرفع في كل مرة فلا تقسد لانه حرك واحد كذا في الخلعة
 وذكر في الاجناس اذا قتل القبلة مرارا اي بقتل متعده او قتل قلة
 متعده لا قتل قلة متداركا بان لم يكن بين كل قتلتين قدر ركن
 تقسد صلوة وان كان بين القتلة قسمة اي مبركة قدر ركن لا تقسد
 ولكن الكف عنه افضل وكذا لا تقسد الصلوة لو روج المصلي يده
 او يديه مرة او مرتين ولو روج مرتين متواليين تقسد على من شاف
 ما تقدم ولو تيمم المصلي يديه بغير اعلا منه اي اعلام الطالب لانه في الصلوة
 وتسمي حروف في حروف التيمم وكذا ان سمع منه حروف الخواص بالفتح
 او الضم او تنجس ولتخمين الصورة متعدي بان لم يكن مضطرا اليه تقسد
 صلوة عند اي حنيفة والي يوسف كذا ذكر في الاجناس وصوابه عند

اي يسمي يمينه
 اي حنيفة وم

عند اي حنيفة ومحمد كما هو في جميع الكتب والفساد قوله سمعيل بن عبد الله
 مال صاحب الحماد بن وقال غيره لا تقسد قال ابن الرماح وهو الصحيح وفي
 مسوط شيخ الاسلام ان ما هو لتحسين الصوت لا تقسد اما ان كان بعد
 بان كان مضطرا اليه فلا تقسد اتفاقا فالعدم امكان الترخي وكذا ان كان
 لاجزاء البرق في حلقه ولو شاذ من رجل المصلي اي طلب منه الاذن في الاذن
 وكذا لو ناداه في المصلي بالقرآن ليعلم انه في الصلوة او قال الحمد لله لاجل ذلك
 وقال الله اكبر لا تقسد صلوة وكذا لو تيمم لاجل الاعلام لقوله عليه السلام
 من تيمم في صلوة فبسط يده في القبلة المصلي امرته ولم يقبلها هو ولم
 يحصل له شهوة فصلوة تامة ولو قبل هو المصلي امرته بشهوة او
 بغير شهوة فسد لان من رآه ظنة في غير الصلوة ولو قبل المصلي
 ذوجها بشهوة او غير شهوة تقسد صلواتها والفرق ذكرناه في
 الشرح ولو نظر لا فرج المطلقة الرجعية تنقض بشهوة يصير مرجعا
 ولا تقسد صلوة في المختار المصلي اذا وسوس الشيطان فقال لا حول
 ولا قوة الا بالله ان كان ذلك الذي وسوسه في امر من الامور الاخيرة لا تقسد
 صلوة وان كان في امر من امور الدنيا تقسد كذا ذكر في الرخصة لا الوسوسة

اي مكان دور

لم يكف حوقل سبب امر اخر وفي الاول وسبب امر ثانوي في الثاني المصل
 اذا اراد ان يسلم على غيره ساهيا فقال السلام فتذكرته في الصلوة فسكت
 ولم يقل عليك تفسد صلوة تلفظ على قصد الخطأ وذكر في الوجبة التي
 في الصلوة اذا كان اي المني حال المني مستقبل القبلة غير مخوف عنها لا تفسد
 الصلوة اذا لم يكن متلفعا اي بمصد لا حق ليهض من غير مهلة ولم يخرج
 من المسجد اذا كان المصل فيه وان كان في الفضاء اي في الصحراء لا تفسد غير
 متلفح ما لم يخرج المصل عن الصفوف يعني اذا مشى في صلوة الى اجبة
 القبلة مشيا غير متدارك بان مشى قد رصف ثم وقف قد ركن ثم مشى
 قد رصف آخر هذا هكذا الى ان مشى قد رصف كثيرا لا تفسد صلوة
 الا ان خرج من المسجد ان كان فيه ويجاوز الصفوف ان كان في الصحراء فان
 مشى مشيا متلفحا بان كان قد رصفين رافق واحدة وخرج من
 المسجد او تجاوز الصفوف في الصحراء فسد صلوة وان لم يكن قد رصف
 صفوف في الصحراء والمعتبر مجاوزة موضع سجود والبيت العمرة كالمسجد
 عند ابي علي التنقي وكما الصحراء عند غيره وبعض المشايخ قالوا في رجل
 راي فرجة في الصف الثاني اي بالنسبة الى الصف الذي هو فيه وهو الذي

قدامة

قدامة ليس بينه وبينه صف قسني اليها اي الى تلك الفرجة فتسد حال تفسد
 صلوة ولو مشى الى الصف الثالث وهو الذي بينه وبين صف تفسد صلوة
 وهذا القول ان حمل على اطلاقه اي سواء كان مشيا الى الثالث متلفحا او غير
 متلفح كان مخالفا لما قبله وان قيد بكونه متلفحا حقا فله هذا التفصيل كما
 اذا لم يكن الماشي في الصلوة مستدبر القبلة بان مشى قدامة او عينا او يسارا
 او قسما واما استدبر القبلة فسد صلوة سواء مشى قليلا او كثيرا
 او لم يمشي كما اذا استدبر القبلة على ظنة ان رعا او سبقه حدث آخر ثم تبين
 ان لم يكن رعا ولا احدا فان صلوة قد فسدت بالاستدبار وان لم يخرج
 من المسجد لاستدباره وقع لغیر ضرورة اصلاح الصلوة فكان مفسدا
 ولو مضى المالك والمطهر في الصلوة تفسد وان لم يتلفه وهذا اذا كان
 بان نوات ثلث مضافا ولو لم يمش المصلح لكن دخل حلقه منه شي يسير
 لا تفسد ولو كان في شئ شكرا او فائدا فابتلع زويرة تفسد وان لم يبتلع
 لا تفسد كذلك لو كل ولو ابتلع ما بين يمينه من الماء كولا لان ذلك لا يفسد
 على قدر الحاجة تفسد صلوة وكذا ان كان قد رجا وان كان اقل من قدر
 النصة لا تفسد صلوة ولا تفسد صومته وقد تقدم في فصل ما كبه

ولو اكل حلوا بقي في فم المدونة وهو في الصلوة وانتهى ريقه لا يفسد لا في سبيل
 جذ **فروع** ولو اتفق في الصلوة ان كان غير مسموغا لا يفسد لكن بكبره وان كان
 مسموغا ان كان الحروف ^{داوود} متجانسة كاف ونف نفسد وان عطس فحصل به
 حروف ^{او جهلك} كاصح و نحوه لا يفسد لانها اضطرارية وكذا لو تجنى فحصل به
 حروف كذا اطلق فاضي فانه وفيه في الكاف اذا كان مدفوعا لا يفسد اليه
 فان لم يكن مدفوعا اليه يفسد ولو نسا وبفصل به حروف لا يفسد ولو وقع
 البتة فقال من دخله كان امنا يريد الا ان يفسد وكذا لو قيل من اين جئت فقال
 وير ومعه وقصد مشيدا وقيل ممالك فقال الخليل والبقال ولا يريد
 لغيره يفسد فان جرى على السان ثم وان كان عادة لم يجرى على السان كثيرا في
 الصلوة يفسد لانه من كلامه والافلا لانه قرأ ولو قال بالقراءة فهو
 على هذا التفصيل كذا في الفتاوى ولو قرأ من الاجيل او توربه يفسد ثم
 ان لم يكن ذكر ولو نشأ شعر يفسد وان كان في ذكر ولو اتبعه ما خرج من
 لا يفسد ما لم يكن ملو الفم وكذا لو فاء اقل من ملو الفم ففاد في جوفه وهو
 لا يمان مساكه ولو رفع القليلة من السج لا يفسد وكذا لو ترك بربلا
 او حلا شيا خفيفا كحبل بيد واحد وحل صيتا او ثوبا على عاتقه لا يفسد

ولو ركب

ولو ركب راتب يفسد وان كان عن يمينه لا ولو غلق البتة لا يفسد ولو فتح الغلق اي
 الغلق يفسد ولو ليس الغميص يفسد ولو تنقل او خلع ثوبا ولو ليس الغميص
 يفسد الا ان يكون ^{اي كبر} واما باليس بيد واحدة فكذا في ثوبه ولو لم يكن الذئير او سخرها
 او رقع السج يفسد ولو امسكها او خلع اللجام لا وادخل الا ان او السراويل
 يفسد وان دخلها من غير يمينه لا في الصلوة من سجد سجد سماوي
 من يد من وجه للصلاة انصرف من فوره ونوضاء من غير ر
 ان يشتغل بشي غير ضروري في وضوئه وينبغي على صلوة عندئذ ان يعرض
 له ما بينا فيها حاله لانه الغلة لقوله من اصابه شيء او عافا وقلبي
 او مدني فالنصف فيستوضا ثم يني على صلوة ويهوف ذلك لا يتكلم وفي ر
 ثم يني على صلوة ما لم يتكلم والستيا افضل للبعد عن شربة الماء وقيل
 البناء في حق الامام والمفتي في فصل حران الغصيلة للجماعة ^{او يكتسرها} لا يستأف
 بجماعة اخرى ثم الشفرة ان شاء الله في مكان وضوئه ان امكن او اقرب المواضع
 اليه ان لم يمكن وان شاء رجع الى مصلاه والمفتي يهود الى مكانه البتة ان لم يفرغ
 امامه فلو اتم في غيره لا يفسد اذا كان بينه وبين امامه ما يمنع محنة الاقتداء وان كان
 امامه فدفع عن يمينه كالمفتي والامام حكم حكم المفتي لانه يصير مفتيا بالجماعة

لب جهن

حدث

ثم استخلة قال امام غيره ان اسبق للمكة جابر اجماعا لما روي عن عمر رضي الله عنه
 دخل في الصلوة ثم اخذ بيد رجل فانصرف ثم قال لما هلك في الصلوة وكبر
 رايي نبي فليست يدي فوجهت بتي ثم جاوز البناء فغيد بان ينصرف على فوه
 فان مكث بعد الحلة في مكانه قد مر من فسد الا اذا احلته بالنوم ^{فكث}
 زمانا ثم انه واد فر في هذا بابا في الصحيح وقيل القراءة في الآية لا تقصد
 وقيل في الذم لا تقصد والذكر لا يضره الا ^{ان يكون} ولو احدث اكلها في مستعفا قد
 وكذا ان احدث اكلها في مكانه اعمام وعيد ونية وان نوى بالانصراف
 لا تقصد ولو قصده او سال دمه بشيعة او عضة ولو منه لنفسه شانت
 لانه ليس سماوي وكذا لو اصاب نجاسة من غير سبق حدث خلا في الايدي يوجب
 فان كان الجلاء من حدثه بني اتفاقا ولو من حدثه غيره لا يبي ولو احدث محلها
 وكذا لا يبي لسبيل من دخل فيها فان سال اسقوط شي من نفي غير مسقط
 ففيل يبي لعدم منع العباد وقيل على الخلاف واختلف فيما لو سبق لعطية ولا
 ان يبي كونه سماويا وان كان يتنجس ولا يظهر ان لا يبي ولو سقط كرسفها
 بغير صنع مبلوكة بنت بالاتفاق وان كان يتنجس بها ففعل الخلف وان لم يكن الخلف
 من بدنه كالاغصاء والجنون لا يبي وكذا ان كان موجبا للفعل كالاغتصام

في الصلاة
 في الصلاة

وان شغل

وان شغل بفعل غير ضروري بان جاوز ماء يقدر على الوضوء من الا بعد
 منه لا يبي وله ان يتوضا ثلثا ثلثا في الا ^{او ياتي} وباتي بسائر سنن الوضوء ولو
 وجد في الحوض موضعاً للوضوء فجاوز الى موضع آخر لا بد له من كسيف
 مكان الاوى يبي والا فله ولو قصد الحوض وفي منزله ماء اقرب منه ان كان البعد
 قد رصفق لا تقصد وان كان اكثر فسد وان كان عارضا للوضوء من الحوض
 فذهب اليه فسي ماء في بية يبي ولو كان بعيدا ويقرب بر ماء يتولد البز
 لان التبرع يمنع البناء على المختار وقيل لا يمنع الا عدم غيره فان عرض له
 ما يتنافى في الصلوة من كلامه ونحوه وكشف عورة لا يبي حتى لو كشف ثيابه
 للمسيح او زاعجه الغسل لا يبي في الصحيح وكذلك كشفه هو او هي لا يتنجس
 في ظاهر الذهب وقيل ان لم يكن منه يبي والسنن ان ينصرف عند ودك
 ومسك بائنه يومهم ان رجع فيعذر الكثر تحط على رقابهم والاستخفاف
 لا امام ان ياخذ بنوب رجل فيجزيه الى المرحا ويشير اليه وله ان يستخلف
 مالم يخرج من المسجد او جاوز الصفوف في الصحراء فان لم يستخلف
 حتى جاوز اخرج بطلت صلوة القوم ان لم يستخلفوا هم قبل خروجه
 وفي بطلان صلوة روايتان والاظهر عدم البطلان لانه في حق نفسه

في الصلاة

كالنفر ويستترط كون الخليفة صالحا لاهل امامة ولو مسبوقا ولو لم يكن
 مع الامام الا واحد يتيقن الاختلاف فيمن غاب تعيبي ان كان صالحا لاهل امامة
 ولا يباد كان صبيا او امرأة فقبل يتعين فتنفس صلوة وصلوة الامام
 والاربع انه لا يتعين فتنفس صلوة فيسب ولو حصل سبق الحاشي في ركوع
 او سجود يجب اعادة تمام البناء لان الانتقال من ركن الى ركن مع الصلابة
 شرط ولم يوجد فيعيد ما احدث فيه ولو لم يعد لا يجوز تجديف
 ما لو تذكر فيه السجدة فسجدا حاجيت لا يجب اعادة تمام السجدة وعن ابي يوسف
 تنزيم اعادة الركوع لانه القومة فرض عنده والله سبحانه وتعالى اعلم
فصل في سجود السهو سجدة السهو واجبة الصلوة ان يقال
 سجدة السهو واجبة كما ان اداء بالسجدة مع السجود ولم يرد الواحدة
 فانه الواجب سجدة واحدة وهذا هو الاصح وقيل هو سنة لا يجب سجدة السهو
 الا بترك الواجب من واجبات الصلوة فلا يجب ترك الترتيب والمسحبات
 كالقعود والتسمية والثناء والتأمين وتكبيرة الانتقال والسجدة ولا
 ولا يترك المقر فيصلا لا تركها مفسدا لم يترك فيعاد او يتأخر هو
 او يتأخره الواجب عن محله او يتأخر فيكون عن محله اما ترك الواجب

فهو

فهو كما اذا نسى الى تركه وقت شيا من قراءة الفاتحة في الوتر او التشهد في
 احدي القعتين الاولى والاخيرة فانه واجب فيه ما في اظهر الروايات
 وهو الصحيح وقيل هو سنة في الاولى وكذا اذا نسي تكبيرة العيدين وكذا
 الاجهر الامام فيما يخاف او خافت فيما يجهر واما المنفرد فلا يجب عليه
 بالخفاء في الجهر لانه يختر وكذلك الوجه في موضع الخفاء في ظهر الرواية
 وفي رواية النوادر يجب عليه السهو في غير ما لا ينال من الهمام لان الخفاء
 واجبة عليه وقيل لا تجزئ الامام يجب وان يقدر ما يسمع نفسه فلا وذكر
 في الزخيرة ان سجود السهو يجب بستة اشياء ويجب تقديم ركن نحو ان
 يركع قبل ان يركع او يسجد قبل ان يركع هذا التمثيل من صاحب الزخيرة
 غير واقع في محله لان الركوع قبل القراءة والسجود قبل الركوع غير معتد
 حتى يفرض اعادة الركوع بعد القراءة واعادة السجود بعد الركوع
 واذا لم يقع معتد به لا يكون فيه تقديم الركن نعم اذا فعل ذلك يجب السجود
 السهو لثابت الركن بسبب الزيادة التي زادها فليست اتم ويجب بتأخير
 هذا الثاني الستة نحو ان يترك سجدة صليبة بضم الصاد متسوية الى
 الصلابة لاختصاصها بصلب الصلوة بخلاف سجدة التلاوة وسجدة

وسجد السجود فاذا ترك سجدة من ركعة سجدوا فذكر في الركعة الثانية
 بعد تلك الركعة او فيما بعد ما تسجد بها فقد ذكرنا عن محلها او يؤخر القيام
 لا الركعت الثانية بان يجلس بعد السجدة الثانية الركعة الاولى ثم يقوم
 ويجب بتكليم الركن هذا ثالث الستة نحو ان يركع مرتين او يسجد ثلث مرات
 ويجب بتغيير الواجب من صفة الى صفة وهو رابعة الستة نحو ان يجهر بالقراءة
 فيما يخاف فيه من الاوصاف في ما يجهر فيه ويجب بترك الواجب وهو
 خامس الستة نحو ان يترك الفعدة الاولى والقنوت او تكبير العيد وغيره
 ذلك من الواجب ويجب بترك الستة المضافة الى جميع الصلوة وهو
 السادس نحو ان يترك قراءة التشهد في الفعدة الاولى فان بقى التشهد
 الصلوة ولا بقى التشهد الفعدة تجزئ وتسبح الركوع ونحوه فان بقى
 لا الركوع وهذا على رواية كون التشهد الاوحيمة وقال بعض المشايخ
 التشهد في الفعدة الاولى واجب وهو ظاهر الرواية وعليه المحققون
 وقبل وجوبه بشئ واحد قال صاحب الزخيرة وهذا جمع ما قبله لان
 الوجوه كلها تنجح عليه لان الانبان بالركن مرة محله واجب ففي تقديمه
 او تأخيره تركه وتكليم الركن يكره تأخير ما بعده والباقي ظاهر ولو جهر

الامام

الامام فيما يخافه او خاف فيما يجهر فيه ما يجوز به الصلوة يجب عليه سجود
 السجود وهو في التقدير ما يجوز به الصلوة الا لا اي والام يمكن ذلك
 مقدار يجوز به الصلوة فلا يجب عليه سجود السجود ولم يفرق في ظاهر
 الرواية بين الجهر والخفاء وذكر في رواية النوادر ان جهر فيما يخافه
 فليس سجود السجود في ذلك او كثر وان يجهل خاف فيما يجهر ان خاف الفاقة
 او كثرها او خاف من السجدة ثلث اية فصار اية طويلة فعليه السجود
 وان خاف اية قصيرة يجب عنده اي عند الي حنيفة خلا قالهما ففرق
 في النوادر بين الجهر والخفاء في موضع الجهر احق من عكسه ان الخفاء
 مشروع في بعض الجهر ثبات كالمغرب والعشاء ولم يشرع الجهر في صلوة
 الخفاء وتامة في الشرح ثم ان في الجهر ان يسمع غيره والي الخفاء ان
 يسمع نفسه وهذا هو المختار ذكره في القنية وقد تقدم في بحث القراءة
 ولو قام في الصلوة الرباعية الى الركعة الخامسة او قدم بعد رفع رأسه
 من السجود في الركعة الثالثة او قام الى الرابعة في المغرب او الى الثالثة في الفجر
 او قدم بعد رفعه من الركعة الاولى في جميع الصلوة يجب عليه سجود السجود
 بمجرد القيام في صورة وتجزئ الفعدة في صورة لتأخير الواجب وهو

التشهد والاستدعاء في صور القيام وتأخير الركعتين وهو القيام في صور القعود
^{أو الوقوف} فإن من خصص الركعة الثالثة ساهبا أن كان إلى القعود أقرب يقعد لأنه
 بمقتضى القاعدة وفي وجوب سجود عليه حينئذ اختلاف بين المشايخ والجمهور
 عدم الوجوب لأنه فعل لم يعمد قياما فكان قعودا ولا فرق في هذا الحكم
 بين الفعدة الأولى والأخيرة بخلاف ما إذا كان إلى القيام أقرب وإنما يكون إلى
 القعود أقرب لأنهم يبينون ركعتيه كذا ذكره صاحب المحيط والاحتجاج بذكره بدر الدين
 الكردي أن ان انصب النصف الأسفل يكون إلى القيام أقرب ^{استهو} وهو إلى القعود
 أقرب فإن كان إلى القيام أقرب لم يقعد بل مضى على صلوة كما لو تذكر لا
 بعد تمام القيام وسجد السهو لم تذكر واجبا وهو الفعدة الأولى
 ثم هذا التفصيل رواه عن أبي يوسف اختارها مشايخ تجاري إمامي
 ظاهر الرواية فيما لم يستوى قايما يعود وإن استوى قايما لا قال الشيخ
 كما لا دين ابن الهمام وهو الاحتجاج ^{إعانة} بقوله عليه الصلوة والسلام مع
 إذا قام الإمام في الركعتين أن ذكر قبل أن يستوعب قايما فيجلس وإن استوى
 قايما فلا يجلس ويسجد سجدة بين السجود ثم لو عاد بعد ما صار إلى
 القيام أقرب قبل نفسه صلوة ^{استهو} والصحيح أنها لا تقصد وإن عاد بعد

ما استوى

ما استوى قايما فسد في الاحتجاج لكامل الجناية برفض الفرض بعد المنع فيه
 لأجل ما ليس بفرض وفي الفتية لو عاد الإمام يعني بعد ما قام من الفعدة
 الأولى لا يعود معه القوم تحقيقا للتمتع الغزوي ذكره بعض منهم يعودون
 مع انتهى وهو يفيد عدم الفساد بالعود وفيها مقتضى سبب التشهد
 في الفعدة الأولى فذكر بعد ما قام عليه أن يعود وتشهد بخلافه فلا إمام
 والنقرة لزوم المتابعة كترك الإمام في الفعدة ففقد معه فقال الإمام
 قبل شروع السجود في التشهد فانه يشهد بتعا التشهد ما معه فكذلك هذا
 ولو كرر الفاتحة في ركعة من الأولى متواليا أو قرأ الفقرة في ركعة
 أو في سجود أو في موضع التشهد يجب عليه سجود السهو للزوم تأخير
 الواجب وهو السجدة في الصورة الأولى والقرأة في غير ما شرعت فيه
 في البواقي والتمترس عن ذلك واجب وإن قرأ الفاتحة ثم السجود ثم الفاتحة
 لا يلزم السهو وقيل يلزمه وكذا لو قرأ الفاتحة آخر قائم أعادها كما هو
 عليه كذا في الملاحضة وإن قرأ الفاتحة في إحدى الأخرين مرتين أو ضم
 فيها السجدة أو قرأ السجدة دون الفاتحة أو قرأ التشهد مرتين
 في الفعدة الأخيرة أو تشهد قايما أو ركعا أو ساجدا لا ينعو عليه

كذا في المختار لعدم ترك واجب في ذلك كملالة الفاتحة لم تنقبت وحدها
 في الخريين على سبيل الوجوه في القيام والركوع والسجود محل الشاء
 والتشهد ثناء وقيل لا يتشهد في القيام بعد القراءة الفاتحة
 فعليه السجود وصحة التسريح وقيل لو تشهد في ركوعه أو سجوده
 يلزمه السجود ولو زاد في التشهد في القعدة الأولى ان قام للهتم
 صلى على محمد وعلى آل محمد يجب عليه سجوده السجود بلا اتفاق لما خبر
 الفرض وروى عن أبي حنيفة انه ان زاد حرفا واحدا يجب عليه سجود
 السجود وروى عنهما انه ان قال اللهم صلى على محمد لا يجب ما لم يقل
 وعلى آل محمد وقد تقدم في بحث التشهد وان سككت في الركعتين الآخرتين
 متوقفا فقد اساء وان سككت ساهيا يجب السجود هذا بناء على
 على وجوب الفاتحة في الاخيرين وقال ابو يوسف لا يسجد عليه بناء
 على عدم الوجوه وقد تقدم الكلام عليه في القراءة وان قرأ القراءة
 بعد قراءة التشهد في القعدة الأخيرة لا يسجد عليه لانه
 محل الدعاء والثناء والقرآن مشتمل عليهما وان تذكر الفاتحة بعد
 الركوع في القيام لقراءته ولا يقرأ بعد الركوع لفعله محله ولا تذكر

وهو بعيد

وهو بعيد في الركوع ففيه اي في السجود روايتان قيل يعود وينقبت ويعيد الركوع
 والصحيح انه لا يعود ولا ينقبت في الركوع وقال الناطقي سواء عاد او لم
 يسجد للسهو وفي خلاصة عليه السهو عاد ولم يعد فنت اولم ينقبت
 اما لو ذكر في الركوع انه ترك الفاتحة او السجدة فانه يعود ويقرأ ويعيد
 الركوع وان لم يعده بنفسه صلوة لانه ان نقض بالعود والقراءة ولا عا
 ولم يقرأ في ارتفاع ركوعه روايتان والفرق المذكورة الشرح وان سلم
 على ركعتين في الظهر على انه اعلم بانهم تذكر انما صلى ركعتين فقط
 يتبعها او يسجد للسهو لانه سلم موقع سهوا وان سلم على ركعتين
 على ظن انها صلوة جمعة او غير بيتا نف صلوة لانه سلم عالما انه صلى
 ركعتين فوقع سلامه عدا فيكون قاطعا وان سهوا وان سهى عن القعدة
 الأخيرة في زوات الأربع وقام ^{في الخامسة} لمسه يعود القعدة ما لم يسجد
 الخامسة ويتشهد وسلم ويسجد للسهو لما خبر القعدة وان قيل لما
 بالسجدة تحوّل صلوة فقرأ عند أبي حنيفة وابي يوسف وبطلت
 اصلا عند محمد وعليه كذا يرضح اليها ركعة سادسة عندهما يصير متفردة
 بست ركعات وقوله وعليه يفيد ان الضم واجب واللام ان الضم تلي

بطلت غرضه

فلو لم يضم لا شيء عليه ثم بطل من الفرض بحصول مجزئ السجود في الخامسة عند
 في يوسف لا في السجود ويتم بالوضوء عنده وعند لم يصل ما لم يرفع ركعته
 لأنها لا يتم إلا بالرفع عنده وفائدة الخلاف أنه لو سجد للمدة قبل فمضى وضوءا
 ويشتهر ويصح فرضه عند من خله قال لا يكون وقوله محمد هو المختار ويسجد
 للسهو بعد نحو لها نفع على قول بعض المشايخ والأصح أنه لا يسجد قاله
 سرة الشراير وإن فعدة الرابعة ثم قام قبل أن يسلم يعود أيضا ما لم يسجد
 ويسلم ولا يسلم قائما ويسجد للسهو لانه آخر واجبا فإن سجد الخامسة
 كان فرضه تاما تمام الركعة فيضم إلى تلك الركعة ركعة أخرى فيكون ركعتان
 نافلتا بناء على صحة النقل بتحرمة الفرض وهل يتوبان عن سنة الظهر
 والمشاء قبل نفي والفتح أنه لا يتوبان وكلام في القيام في الرابعة في المغرب
 والناثية في الفجر كالقيام في الخامسة في الرابعة ثم حكم المذكور
 وهو ضم في الظهر والمشاء والمغرب كالقيام فيه لعدم كراهة النقل
 بعدها ما في العصر والفجر فقد قيل لا يضم إلا في العصر من السورة الأولى
 وقيل يضم مطلقا وجو المختار لأنه الشزى عما هو من النقل المقصود
 لا الواقع من غير قصد وكذلك لو صلح آخر الليل فلما صلى ركعة طلع الفجر

كان الأولى أن يختصا ثم يحصى ركعتي الفجر لا ثم ينقل بعد الفجر صلاة قصد
 بالكثر من ركعتي ويسجد للسهو حسنا أو القياس أن لا يسجد لأنه
 في غير الصلوة التي سهو فيها وجه الاستحسان أنه انقضاء دخول وضوء
 بترك السلام فيه أو بتأخيرها أو خالف فعله لا يقدح وهو لا مام بوجوب السجدة
 عليه أصالة وعلى قوم يتعاملون تركه الامام لا يسجد له الموت وسهولتهم
 لا يوجب السجدة على الامام لأنه مستوعب لأتباعه ولا عليه لأنه يصير مخالفا
 لامامه وإن سري عن السلام يعني بالسهو عن السلام أنه طال القعدة
 الأخيرة ساكنا قد ركع أو أكثر على ضل أن يخرج من الصلوة ثم علم أنه
 لم يخرج ولم يسلم فسلم يسجد للسهو لتأخير الواجب وإن سلم من عليه
 السهو يرد أي مريدا يسلمه قطع الصلوة يعني أنه لا يريد عند سلامه
 سجدة السهو أي أن يسجد للسهو بل نوى أن لا يسجد له ثم يذكر بعد
 مكسما أن يسجد للسهو فلا يسجد ما لم يتكلم ولا يستدبر القبلة أي ولا لم
 يستدبر القبلة فالحال أن نية عند السلام أن لا يسجد لا تنع وجوب السجود
 ولا سقط ما لم يعرض ما نبأ في الصلوة ومن شق في خلال القيام
 أنه صلى ركعة لا فتتاح أم لا فتفكر في ذلك وطال تفكره قد لا يذكر وعلم

بعد ذلك انه قد كان كبراً وظناً اي غلب على ظنه في الصورة المذكورة انه لم يكن
فأعاد التكبير ثم تذكر انه كان قد كبر على السجود والركوع تأخير الواجب هو
الركعة من تفكر وكذا ان شك هل هو في الظاهر ام في العصر مثلاً او انه
صلى ثلثاً او اربعاً او فرغ من الفاتحة وتذكر اي سورة يقرأ ويخوض اليه
يجب عليه السجود طال تفكره ثم الاصل في حكم التفكير انه ان منه عن اداء
ركن كراهة فيه او ثلثاً او ركوع او سجود او عن اداء واجب كراهة
كالفقود ويلزمه السجود مستلزم ذلك ترك الواجب وهو لا يتيان به
بالركوع او الواجب في محله وان لم يمنع عن شيء من ذلك بانه كان يؤدي
الاركان ويتفكر لا يلزمه السجود وقال بعض المشايخ ان منع التفكير
عن القراءة وعن التسبيح يجب عليه سجود السهو والافلا فلي فعل هذا القول
لو تفكر في تسبيح الركوع وهو ركع مثلاً يلزمه السجود وعلى القول
الاول لا يلزمه وهو لا يخفى وان سلم المسبوق ساهياً مع امامه اي على
اثر تسليمه الاول كسائر المعتاد فان لا تسجود عليه لانه مقتد به وهو
المقتدي لا يوجب سجدة السهو وان سلم بعده اي بعد السلام اليه
يجب عليه سجود السهو لو قوع منه بعد ما صار منفرداً وفي المحيط

ان سلم

ان سلم في الاولى غارنا سلامه فلا تسجود عليه لانه مقتد به يلزم
لانه منفرذ انتهى فعلى هذا يرد بالحقية حقيقته او هو نادر الوقوع وذكر
في الملتقط ان المسبوق اذا سلم مع امامه وكبر ايام التشريق اي تكبير
التشريق مع امامه سجدوا فعليه السهو لانه قد انصرف منه بعد انفراد الى
المسبوق يتابع امامه في سجود السهو وان كان قوع السهو منه قبل
اقتداء لا يترامى متابعتة ويوضح الامام ان عليه سجوداً فسجدوا والمسبوق
ثم علم ان السهو عليه ففي رواية لا تفسد صلوة المسبوق وبما اخذ
الصدور الشهيد وفي رواية تفسد وهو الاشبه لا قتالاً به في موضع الانفراد
وان قام المسبوق قبل سلام الامام وقراءته وركع ولكن لم يسجد حتى سجد الامام
السهو يتابع المسبوق فيه وان لم يتابعه لا تفسد صلوة ولكنه يسجد
عند فراغه ويرتفع قيامه وقراءته وركوعه اذا تابعه لان انفرادهم يستحكم
بعد فلتزم متابعتة ويلزمه اعادة ما فعله قبله حتى لو اعتبره وبني عليه
لم يعد فسد صلوة وان كان قد قعد الركعة التي قام اليها بالسجود
لا يتابع الامام في سجود السهو ويسجد اذا فرغ وان تابعه فسد صلوة
واذا لم يتابع المسبوق الامام في السجود السهو يسجد لاجل ذلك السهو

أو فرغ من الصلوة استخساكاً لانه آخر صلوة وإن سري فما يقضى بعد
 فرغ الإمام بسجدة الشكوى أيضاً لانه منفرد والمنفرد ويسجد لأجل كونه
 وإن كان لم يسجد مع الإمام سهوه ثم سري هو أيضاً كغيره سجدة ثان على السجدة
 لأن السجود لا يتكرر السجود ولا ينبغي للمسبوق أن لا يباح له بل يكبر تحريماً
 أن يقوم في قضاؤه مكبراً قبل سلام الإمام إلا أن يكون القيام لفردة
 صلوة صلوة عن الفساد كما في خشية أن ينظره أن طلع الشمس قبل
 غام صلوة في الجوف ويدخل وقت العصر في الجمعة أو تمنى مدة سجدة أو خرج
 الوقت وهو صاحب عذر أو ساء حاله أو خاف مرور التماس بين يديه
 ومخوذاً فيكره فلا يكبره أن يقوم قبل سلامه بعد قعوده قدس
 التشهد ولا يقوم قبل قعوده قدس التشهد أصلاً فإن قام قبل أن يفرغ
 الإمام من التشهد أي قبل أن يقعد قدس التشهد فالمسئلة ح على
 وجوه منها ما على أن يتدبر من قيام وقراءة وركوع وسجود قبل قعود
 الإمام قدس التشهد لا يعتد به وإنما يقضى أول صلوة في حق القراءة
 أن أعلم هذا فلا يخلو إما أن كان مسبوقاً بركعة أو بركعتين أو بثلاث
 ركعات أو بأربع ركعات فإن كان مسبوقاً بركعة ينظر أن وقع من قرأته

بعد فرغ

بعد فرغ الإمام من التشهد مقدار ما يجوز به الصلوة على حسب اختلاف قهرم
 جازت صلوة والآي وإن لم يقع من قرأته بعد فرغ الإمام من التشهد
 مقدار ما يجوز به الصلوة فسدت صلوة والاعتداد بقراءة قبل ذلك
 لأن قيامه وقراءته قبل فرغ الإمام من التشهد لا تعتبر على ما مر والقراءة فرض
 عليه الركعة التي يقضيهما إذا لم يبق من صلوة ما يمكن تدارك القراءة فيه
 ففسد لذلك الفرض وكذلك الحكم إن كان مسبوقاً بركعتين لا فراض القراءة
 عليه فيها وعدم ما يمكن تداركها في بعد فاما بخلاف ما إذا كان مسبوقاً
 بأكثر من ركعتين حيث لا تفسد صلوة بعد وقوع ما يجوز به الصلوة
 من قرأته بعد فرغ الإمام من التشهد لتكفيه من تداركها فيما بعد حتى لو لم
 بقراءة فيما بعد ركعتين مما يقضى مقدار ما يجوز به الصلوة واعتد بما قرأه
 قبل فرغ الإمام من التشهد ومضى عليه تفسد صلوة أيضاً وأعلم أن السجود
 هو موقع شروعه مع الإمام بعد ما فاته الركعة الأولى معه ولا حق من فاته
 شيء منه بعد اقتداء غيره بالمدرك من لم يفت مع الإمام شيء من ركعات ثم
 من الأحكام المبسوق أيضاً أنه فيما يقضى كالمنفرد إلا في أربع مسائل أحدها
 أن يجوز الاقتداء برأى لو نسب أحد المبسوقين المتساويين قدر ما عليه

فلا حظ صاحب صلاة الفضا من غير اقتداء مع ثابتهما انه لو كبرنا وبنا لا يثبت
 يصير مستأنفا فاصلا لا يوجب في المنفرد فانه لو كبرنا وبنا لا يستأنف
 ولا يصير مستأنفا ما لم ينوصلوه اخرى غير التي هو فيها انما انما تقدم
 السجدة مع امامه بعد ما قام قبل التقييد بالسجدة والمنفرد لا يلزمه السجود
 لسبب غيره وانما انما ياتي بتكبير الشتر في اتفاق والمنفرد ولا يجب
 عليه عندنا حيفه ولو قام المسبوق حيث يصح له القيام ورفع قبل
 قبل السلام الامام وتابعة السلام قبل نفسها بصلوة والفتوى على انه
 لا تفسد ولو تذكر امامه سجدة تارة وسجدة بعدها بقيام المسبوق
 قبل ان يقيد ما قام اليه بالسجدة فانه يرفض ويتابع الامام في سجدة التارة
 ولو لم يتابعه فسد صلوة وان كان قيد ما قام اليه بالسجدة لا يتابعه
 فلو تابعه فسد صلوة وان لم يتابعه قبل ان يفسد ايضا والاحتج عدم الفساد
 ولو تذكر الامام سجدة صليبة يتابعه المسبوق وان لم يتابعه فسد الصلاة
 قيد ما قام اليه بالسجدة بنفسه الواية كما ما تابعة او لم يتابعه ولا
 وان ادرك مع الامام ركعة من المغرب بقاء في الركعتين اللتين سبق بهما السجود
 مع الفاتحة ويقعد في اولها لانه يقضي اول صلوة في حق القراءة وقدا

في حق الفعدة

في حق الفعدة ولكن لو لم يقعد فيها لم يفسد الا يلزمه سجود السجود ولو كبرنا
 اولى من وجبه ولو ادرك ركعة من الرباع يقوم ويقضي ركعة بفاتحة وقدا
 ويقعد ثم ركعة كذلك ولا يقعد وفي الثلث الفاتحة فقط لا شاء
 ولو كان امام ترك القراءة في الاوليين وقضاءها في الاخيرين وادرك
 المسبوق الاخيرين في القراءة فيما يقضي من فرض عليه ايضا لان تلك القراءة
 التحقت بمحلها من الشفع الاول فخذ الشفع الثاني منها واذا فرغ المسبوق
 من التشهد قبل سلام الامام يكبره من اوله وقيل يكبره كلمة الشهادة
 وقيل يسكت وقيل ياتي بالصلوة والدعاء والصحح انه يترسل ليغفر
 من التشهد عند سلام الامام والصحح انه لا ياتي بالشاء في الصلوة المبررة
 حتى يقوم الى القضاء وانما المقدي اذا فرغ من التشهد الاول قبل فرغ
 امامه فانه يسكت قوله واحدا وان قام الامام الى خامسة فتابعه المسبوق
 فان كان الامام فعدة الرابعة فسد صلوة المسبوق بحجبه القيام وان لم
 يكن فعد لا تفسد ما لم يقيد مع الخامسة بالسجدة وامالا حق فقد يكون
 سبب ما فانه يقوم او سبق المدة والاشتغال بالوضوء او زحمت حيث لم يجد
 مكانا وحكمته يقضي ما فانه او لا ثم يتابع الامام ان لم يكن فرغ عكس المسبوق

ولا يقرب ولو بعد فراغ الإمام لا تتركه الإمام حكمها وكذا لو سجد لا يجرد
 للسهو وان سجد الإمام المستحو ويؤم يتم صلوة لا يسجد معه بل يسجد
 بعد فزع ولو كان مسافرا وإماما منه فتوى الإقامة لا يصير صلوة أربعاً
 بخلاف السجود في جميع ذلك وكذا ذكره الفتاوى المطابقة فقال رجل صلى
 ولم يدرك ثلثاً صلى ثم أربعاً الذي كان ذلك أو لم يركب مستقبل قيل أول ما
 في هذه الصلوة وقيل سنة وقيل بعد بلوغه وقيل بمعنى أول ما صلى في عمره
 وعليه أكثر المشايخ والذي ذلك الشك أي صادقة ووقع غير مرة يتخرج
 أي يطلب ما هو الأحسن بالعمل فإن وقع تحريم على أنه صلى ركعة من صلوة
 ذات ركعتين يضيف إليها ركعة أخرى ويسجد للسهو والواقع تحريم على
 أنه صلى ركعتين في الصورة المذكورة يقعد ويتشهد ويسلم ويسجد للسهو
 وإن لم يقع تحريم على شيء أخذ بالقل لأنه المتيقن ومعنى الأخذ بالقل
 أنه إذا كان في صلوة الفجر مثلاً وثلاث ركعات صلى ركعة أو ركعتين يجعل كأنه صلى
 ركعة يقعد مع ذلك احتياطاً لاحتمال أنه صلى ركعتين والقعدة عليه
 فرض وقال في التخيير لو شك في ذوات الأربع أي الركعة التي عرض
 فيها الشك هل هي الركعة الأولى والثانية يقعد على ركعتين كل ركعة أي إذا لم

يقع

يقع تخيير على شيء فيجعل تلك كأنها الأولى فيصلها ويقعد لاحتمال أنها
 الثانية ثم يصلي أخرى ويقعد لأنها الثانية باعتبار ما أخذ به ثم يصلي أخرى
 ويقعد لاحتمال أنها الرابعة ثم يصلي أخرى ويقعد لأنها آخر صلوة فيعمل
 بالاحتياط في جميع ذلك وفي فتاوى الفضل إذا رجع في تركه المصلي
 بين الثانية والثالثة أي شك في قيامه إلى الركعة التي قام منها هل هي
 الثانية أم الثالثة لا يقعد وهو الصحيح لأنها كانت ثالثة فظاهر
 وإذا كانت ثانية فقد تقعدت إذا قام عن المقعدة الأولى لا يعود
 إلا في المغرب والوتر لا احتمالاً لأنها ثالثة والقعود فيها فرض فيها
 فيشهد ويقوم فيصلي ركعة أخرى لاحتمال أن تلك كانت ثانية
 وثلاثية فيجزي قيامه إلى التي قام إليها ثانية أو ثالثة أو في المغرب
 والوتر أم ثالثة أم رابعة أو في الرباعية أم رابعة أو خامسة فانه
 فانه يقعد ويتشهد ثم يقوم فيأتي بركعة أخرى للمحقق وكذلك لو
 شك كذلك في ركوعه أو بعده قبل تقيد بها بالسجدة أم لو شك
 في السجدة الأولى أم كان صلاح صلوة على قول محمد لأن تلك الركعة
 إن لم تكن زائدة فعليه تمامها وإن كانت زائدة لا تقعد عنده لأنه

لما عرض الشك في السجدة الاولى ارتفعت كما لو سبق للعلم فيها فيرفضها
 ويقعد ويتشهد ثم يصلي ركعة اخرى وان كان الشك بعد ما رفع من السجدة
 الاولى بطلت صلوة اتفاقا لاحتمال انها زائدة وقد ترك القعدة
 الاخيرة وان بدأ المصلي بالسجدة قبل الفاتحة ساهيا في الركعة الاولى
 والثانية فعليه السجود وان قرأ حرفا واحدا كذا في الحاقانية لانه آخر
 واجبا ولم يعق القليل لان السجود فيه غير غالب بحاله والخبر وضده
 ويعود ويقرأ الفاتحة ثم السجدة وكذا لو تذكر بعد الفراغ من السجود
 وكذا لو تذكر الركوع وسجدة السهو او وسجود السهو وسجدة ان
 بسجدة بعد السجود وعند الشافعي واحد قبله وعند مالك
 ان كاد السجود بزيادة فبعده وان كان ينقصان فقبله وبوروة
 عند احمد والخلاف في الافضية حتى لو سجد قبل السجود اجزاه عنده
 على ظاهر الرواية ثم قيل يسجد بعد تسليمة واحدة وهو قول الجمهور
 ومنهم من يوجب الاسد وفخر الاسد وقيل بعد تسليتين وهو اختيار
 شمس الائمة وصدر الاسد ابي فخر الاسد وقال صاحب البداية هو
 الصحيح وكذا في الظاهر والمفيد والنايب ويتشهد بعد السجدة

ويسلم

ويسلم لما روي انه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك وثاني بالصلوة
 على النبي يوم والذم في كلتا القعدة بين قعدة الصلوة وقعدة السهو
 وهذا مختار الطحاوي وقال الكرخي ثاني بالصلوة والادعية في قعدة
 التهو قاله الهادي هو الصحيح وقيل عند أبي يونس في
 قعدة الصلوة وعند محمد بن قعدة السهو والوجه ما صح صاحب
 البداية **واعلم** ان الاختلاف في الاتيان بالصلوة والادعية سواء
 والمصرف بينهما في الصلاة بقوله ثاني بالصلوة في كلتا القعدتين
 والادعية في قعدة السهو **وقال بعضهم** ثاني بالادعية فيهما ولم اعش
 على ذكر هذا الفرق بغيره والهاء سجانه ويقال علم فوايد صلى ركعتين
 تطوعا فسر فيهما وسجد للسهو وليس له ان يبنى على تلك الترخيم اخرى
 لانه يكون سجوده في وسط الصلوة بدون مزودة وتوفعل هكذا فلا
 فساد ويعيد السجود في الصحيح **اما السافر** لو صلى الظهر ركعتين و
 وسري وسجد للسهو ثم نوى الإقامة فانه يتم صلوة وان بطل بر
 سجود السهو لانه مضطر لا يصح صلوته بنسي التشهد في آخر الصلوة
 فسلم ثم تذكر فاشغل بقرأة التشهد ثم سلم قبل تمامه فسد صوته

عند أبي يوسف خذ فالحمد والفتوى على قول محمد وعلى هذا الموضع الفاتحة
 أو السورة فتذكر بها في ركوعه فعاد لقراءتها فلم يقرأ وسجد قبل نفسه
 صلوة والاول لان التقاء جهر فيما يخاف او خاف فيما يجهر فذكر في
 بعض الفاتحة بعد الفاتحة جهر في الجهرية لئلا يؤدي الى الجمع بين
 الجهر والخاف في ركعة واحدة اذ ان يقرأ سورة بعد السورة التي قبلها
 فقرأ سورة قبلها لا يقرأ سورة من عليه السجدة يخرج من الصلوة
 خروجاً موقوفاً عند أبي يوسف فأن سجد السجدة وعاد اليها والآن
 وعند محمد لا يخرج اصله ويبتني على هذا انه لو اقتدي به احد بعد السجدة
 يقع اقتداه مطلقاً عند محمد وعندهما ان سجد السجدة والآن
 ولو كان مسافراً فتوى الاقامة بعد التسليم بقصر صلوة اربعاً عن محمد
 مطلقاً وعندهما ان سجد السجدة يصير صلوة اربعاً وان لم يسجد السجدة
 لا يصير اربعاً ولو قرب بعد التسليم ينتقض وضوءه عند محمد لا عند
فصل في بيان احكام زلة الفاري الواقعة في الصلوة الاصل فيها في
الزلل والخطا انه ان لم يكن مثله أي مثل ذلك اللفظ في القرآن والمعنى أي
 في الحال لا المعنى ذلك اللفظ بعيد من معنى اللفظ القرآن متغير

معنى لفظ

معنى لفظ القرآن تغيراً فاحشاً قوياً بحيث لا يملك بين المعنيين اصله
 نفس صلوة كما اذا قرأ هذا الخبر مكان قوله بعد الفاتحة وكذا ان لم يكن
 مثله في القرآن ولا معنى له حتى يحكم عليه بالبعد وبعداً كما اذا قرأ يوم
 نبى السراويل باللام في آخره مكان الراء في السراويل وان كان مثله في القرآن
 والمعنى أي معنى اللفظ الذي قرأه بعيد من معنى اللفظ المراد ولم يكن
 معنى اللفظ متغيراً باللفظ المقروء تغيراً فاحشاً ^{المراد} نفساً عند أبي
 محمد وهو الاحوط وقال بعض المشايخ لا تقبل لغوم البلوى وهو
 قول أبي يوسف والآن لم يكن مثله في القرآن ولكن لم يتغير بالمعنى فوقيما بين
 مكان قوامين فالخلاف على العكس نفساً عند أبي يوسف لا عند محمد
 والمقبرة في عدم الفاء عند عدم تغير المعنى كثيراً وجود الشك في القرآن
 عند أبي يوسف والواقعة في المعنى عندهما هذه قواعد الائمة المتقدمة
 في هذا الفصل واما المتأخرون كمحمد بن مقاتل ومحمد بن سميعيل
 الزاهد وأبي بكر بن سعيد البلخي والرهند وأبي ابن الفضل والحلواني
 فانفقوا على ان الخطا ان كان في الاعمى لا تقبل مطلقاً وان كان هماً
 فما اعتقده كقولنا اكثر التمس لا يميز ولا بين وجوه الاعراب قال القاضي

خاف وما قاله المتأخر في اوسع وما قال المتقدمون احوط لان لو تعدد يكون
 ككفر وما يكون ككفر لا يكون من القرآن قال ابن الهمام فيكون مستكما بكلام النكاح
 الكفار وهو مفسد كالكلام بكلام النكاح سائيا مما ليس بكفر فكيف وهو
 كفر انتهى واختلفوا فيما اذا كان الخطا بابتداء حرف بحرف على ما بيناه في
 الشرح ويأتي بعضه ولا يقبل ما بين ذلك القاري بعضها مما هو مذكور
 لا يعلم كامل في اللغة والعربية والمعاني ونحو ذلك مما يحتاج اليه التفسير
 ليعلم ما اعتقده ككفر وما هو بعيد فاحتاج او غير فاحتاج وما ليس كذلك
 على قول المتقدمين ولعلم خناج الحروف فيميز ما هو قريب من المخرج من غير
 على قول بعض المتأخرين وان يبدل القاري حرفا كان الاصل فيه
 في ذلك التبديل انه ان كان بينهما أي بين الحرفين فرب المخرج كالقاف مع الكاف
 او كانا من مخرج واحد كالسين مع الصاد لا تعد صلوة وزاد في المحيط
 قيد لا بد منه وهو ان يجوز ابدال احدهما من الآخر فان الجيم والياء والنيون
 من مخرج واحد ولا يجوز ابدال احدهما من الآخر كما اذا قرأ فاما النون فلا يجوز
 بالكا في مكان القاف في نقره وذلك على القاعدة المذكورة وكذا على قول الجوز
 فان الكه في اللغة بمعنى القهر وكذا لو قرأ ليل حرف كرينش مكان قرينه فاما اذا قرأ

ليس من الائمة المتقدمة والاشارة من بعض علماء

مكان الزال

مكان الزال المعجمة ظاهرا معجم كما اذا قرأ تلسط الا عين مكان تلفظ الاعين او
 مما ظاهرا مكان ذرا او قرأ الظاء المعجمة مكان الف المعجمة او على القلب
 كالمفتوب مكان المفتوب وضمير مكان ظفر ففسد صلوة وعليه اي على
 القول بالفساد اكثر الائمة للتغير الفاحش في بعضها وعدم العتف
 البعض مع عدم جواز ابدال الظاء من الال وان كانا من مخرج واحد وهو
 يؤيد تقييد صاحب المحيط وروى عن محمد بن سلمة انها لا تفاد لان العلم لا يفرق
 بين هذه الحروف وكان القاضي الامام الشهابي المحسن يقول الا حسن فيه
 اي في الجواز في الابدال المذكور ان يقول المفتي الاجري ذلك على السان ولم يكن
 فيزيه بين بعض هذه الحروف وبعض وكان في رتبة احدى الكلمة وجسمها
 لا تعد صلوة وكذا اي مثل ما ذكر المحسن روى عن محمد بن مقاتل وعلى الشيخ
 الامام اسمعيل الرازي وروى عن محمد بن كوفي فتاوى المعجمة انه يفتي في حق
 الفتنة باعادة الصلوة وفي حق العوام بالجواز ونحوه ما ذكر في
 الرخصة انه اذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج ولا قرينة الا ان يكون في اي
 في ابدال احدهما من الآخر بلوى عامة نحو ان يأتي بالذال المعجمة مكان الظاء
 المعجمة كما يقرأ في تدليل مكان تفصيل او نحو ان يأتي بالزاي المحض في الخالصة

مكان الذا لالمجر او الظاء اي ياتي بالظاء المجر مكان الضاد المجر لا تفقد
عند بعض المتأخرين وهذا فضل وبواسطه احد هذه الاحرف التي تنقسم
غيره منها ولم اشتر على سلة ابدال فيها الزا بالذا ونور كما ذكره قاي
خاز من هذه الفصل فرار والصاد ياء فظا بالظاء مكان الضاد تفقد
ليغيب عنهم الكفار بالضاد او يفيض بالذا لكان الظاء لا تفقد خفا
بالذا لالمحملة او المجر مكان الضاد تفقد غير المضموم بالظاء او
بالذا ولا الضالين بالظاء او الذا لالمحملة لا تفقد ولو بالذا ل
المجر تفقد هضم بالذا لالمجر او بالظاء المجر مكان الضاد تفقد
يظلم للعبد بالذا لالمجر مكان الظاء تفقد موثو يفيضكم بالضاد
المجر مكان الظاء لا تفقد فظا غليظ القلب بالضاد المجر مكان الظاء
في كل منهما تفقد وجا كم النذر بالظاء المجر مكان الذا لالمجر تفقد
وهو مكتوم بالضاد والذا لالمجر بين مكان الظاء تفقد ناضرة الى
ديها ناطرة الاولى بالظاء المجر مكان الضاد المجر والنانية بالعكس
لا تفقد فترى بالظاء المجر مكان الضاد تفقد وذلك قطوفها
تذلية بالضاد المجر مكان الذا لالمجر تفقد ولو بالظاء المجر لا تفقد

فقطت

فقطت عن اقربهم بالضاد المجر مكان الظاء او بالذا لالمجر لا تفقد وذلك
لهم بالضاد المجر مكان الذا لالمجر ولو بالظاء المجر لا تفقد في تضليل
بالذا لالمجر مكان الضاد لا تفقد وبالظاء المجر تفقد ان يسمعوا الا انظر
والضال بالضاد المجر مكان الظاء تفقد او يسمعوا بالضاد المجر مكان الذا
لا تفقد من تضليل الله بالظاء المجر مكان الضاد لا تفقد وهن عليك
القرآن بالظاء المجر مكان الضاد تفقد جميع حاو ذود بالضاد المجر مكان
الذا لالمحملة لا تفقد ان تضلنا بالظاء المجر مكان الضاد لا تفقد ورضي
فيهم بالظاء المجر مكان الضاد او بالذا لالمجر تفقد وذر او ظاهر
الان بالظاء المجر مكان الذا لالمجر او بالضاد المجر تفقد وجمعو الله فما ذوا
بالضاد او بالظاء المجر بين مكان الذا لالمجر تفقد وتلد لا يجر بالظاء
المجر مكان الذا لالمجر واما ابدال الذا بالذا لالمجر فيبقى لا يكون التفضيل
فيه ما في الاشياء كما ياتي ان شاء الله واما الحكم في قطع بعض الكلمة من بعض
بالا اراد ان يقول الحمد لله فقال لا ي فانه قطع تفق ونسي الباقي ثم تذكرها
حمد الله ولم يتذكر الحمد الباقي وانتقل الكلمة اخري فقد كان الشيخ الامام
نسي الامانة للملواني بفتي بالفساد في مثل ذلك وعامة الشايع قالوا لا

او بظا المجر

أحوال البلوى في انقطاع النفس والسيان وعلى هذا لو فسد قصدا ينبغي
 ان تقصد وقال بعضهم ينظر في الكلمة ان كان ذكرها مفداً فذكر بعضها
 كذلك ولا فلا قال قاضي خازن وهو الصحيح وذكر انه لو فسد مطلع الجف
 فلما قال الجف انقطع نفق فركع ثم تقصد صلوة ورفق بعضهم بالاسم
 والفعل فقالوا في الاسم لا تقصد وفي الفعل تقصد كان اراد ان يقدر ^{بغير} شكوك
 فقال ابن شبر وتلك الباقي تقصد لان الله في الاسم زائدة كقول هذا الفقيه
 انما يستقيم وعلى هذا اذا في بالاسم وحدها ما لم يوصم اليه شيئا كقول ^{الآخر}
 اول فلا يستقيم وقال بعضهم ان كان للبعض المذكور معنى الصحيح
 لا يتغير المعنى فاحتمل ان تقصد والالتفاد والاولى الاخذ بقول العامة
 في انقطاع النفس والسيان وبما في القاض خازن وهذا التفصيل
 في آخر العمد اما الوقفة غير موضوعة والابتداء من غير موضوعة فلا
 يوجب ذلك فساد الصلوة ايضا لعموم البلوى بانقطاع النفس والسيان
 وعدم معرفة المعنى في حق العوام والعجم ولهذا عند عامة علمائنا
 وعند بعض العلماء تقصد ان تغير معنى تغييرا فاحتمل نحو ان يقرأ
 لا اله ووقف وابتداء بقوله لا هو هذا مثلا للوقوف اوقفاً ولقد و

وصينا الذين

وصينا الذين اوتوا الكتاب من قبلكم ووقفوا ابتداء بقوله وياكم ان تقفوا
 الله او قراء بخر جود الرسول ووقف وياكم ان تؤمنوا بالله ربكم
 لا غير ذلك من الامثلة كان يقف على وقالت اليهود وابتداء عن
 ابن الله اوبد الله مغلولة او وقف على لفظ كافر الذين قالوا ابتداء ان
 الله هو المسيح ابن مريم او ان الله ثالث ثلثة ونحو ذلك فالصحيح عدم
 الفساد في ذلك كلمة لما تقدم ولو وصل حرفا من آخر كلمة بكلمة اخرى
 بالاء قراء اياك نعبد وياك نستعين بوصل كاف اياك بنبوة نعبده ^{وابالك} نستعين
 او قراء انا اعطيناك الكوثر بوصل كاف اعطيناك بهم الكوثر او قراء
 اذا جاء نصر الله بوصل همزة جها وبنون نصر الله وما شبه ذلك فان
 صلوة لا تقصد على قول العامة من العلماء قال قاضي خازن وان تقصد
 ذلك وينسخ التهاديب هو الصحيح لان من مزدرة وصل الكلمة
 بالكلمة اتصال اخر الاولي الثانية قارة الفتاوى المحجت المصلى اذا بلغ
 في الفاتحة اياك نعبد وياك نستعين لا ينبغي ان يقف على اياك
 ثم يقول نعبد ونستعين بل الاولي والاخر ان يصل اياك نعبد
 وياك نستعين وعلى قول بعض المشايخ تقصد صلوة والظاهر

ان مراد هذا القائل انما هو عند السكت على ايا ومخوه والافله ينبغي
 لعاقلي ان يتوقف في الفاد فضله عن العالم وبعض المشايخ فصلوا
 وقالوا ان علم القاري ان القراءة كيف ^{هو} اي علم ان الكاف من كلمة لا
 لاهي الا الله جري على انه هذا الوصل لا تفيد صلوة وان كان
 في اعتقاده ان القرآن كذلك اي علم ان الكاف منه من الكلمة الثانية
 تفيد صلوة لان ما قرأه ليس ان نظر الى ما اراده والصحيح قول
 قول العامة لان هذه كلها تكلف باردة واذا اتسقت النظم فليجوز
 بالارادة وذكر في المتن ط انه لو قرأ في الصلوة الحمد لله بالهلا
 مكان الحاء او قرأ كل هو الله احد بالكاف مكان القاف والحال انه قد
 على غيره كما في الاشتراك ونحوهم يجوز صلوة ولا تفيد وكذا لو قال
 الحمد لله بالحاء المعجمة والذي ينبغي ان يكون الحكم في حكمه في الاشغ على ما بين
 قرأ الله بالهاء الله وتوقر قل يعود بالذال المرجلة مكان الحاء او قرأ
 صباح النذير بك بالذال لا تفيد صلوة لان اعوذ بجمع الجمع
 والياء بمعنى الى مكانه فلا يرجع الى رب الفلق ولان صباح النذير
 او الوصل بمعنى نصيحتهم على قوسهم المكذبة وكذا لو قرأ يعوذون برجال

بالذال

بالذال المرجلة او قرأ فافطر كيف كان عاقبة المندرين بكسر الذال في
 نصرته على قوسهم الكافرين وتوقر الاشغ كنه باللام مكان رب بالهمزة
 لا تفيد الاشغ بالشاء المشقة بعد اللهم من الاشغ بالترياء وهو
 الشفقة بضم اللهم وسكود الشاء وهو يجوز للسنة من التي الى
 الشاء او من الزاء الى الغين او لا اللهم ولا الياء او من حرف لا حرف ذكره
 في القاموس والختار في حكمه التي يجب عليه بذل الجهد دائما في تصحيح لسانه
 ولا يفيد بغير تركه فان كان لا ينطق لسانه فان لم يجد آية ليس فيها
 ذلك الحرف الذي لا يحسن يجوز صلوة به ولا يؤتم غيره وهو بمنزلة الاقوى
 في حق من يحسن ما يحسن هو عنه واذا امكنه اقتداءه بمن يحسن لا يجوز
 صلوة منفردا وان وجد فله ما يجوز به الصلوة مما ليس فيه ذلك
 الحرف الذي يحسنه لا يجوز صلوة مع قراءة ذلك الحرف لان جواز صلوة
 مع التلفظ بذلك الحرف ضروري فيقدم بانعدام الضرورة هذا هو
 الصحيح في حكم الاشغ ومن بمعناه بمن تقدم اتفاقا وعن أبي حنيفة فيمن قرأ
 واذا ابتلى البراهيم ربه بضم الهم وفتح الباء او قرأ الله القهار في الضم
 بفتح الواو او قرأ وهو يطعم ولا يطعم بفتح العين في الاول وكسرهما

في الثاني انه لا تفسد صلوة على الله بالابتلى دعاء وبها الضمير وهو
 غير الله تعالى على الصور مفعول الباري وهذا اذ لم يرفع المصنوع
 فان رفعه تفسد وتتمام حقيقة الشرح وان القاري في الصلوة
 حرفا ليطرأ لم يغير المعنى بان قارئه وامر بالمعروف وانها عن النكر بزيادة
 القصة اللفظ بعد الهاء او قراء ومن يعص الله ورسوله ويتعد حدوده
 يدخلهم ناراً بزيادة ميم الجمع لا تفسد صلوة اتفاقاً وان غير المعنى
 نحو ان يقرأ والقراء الحكيم وانك من المسلمين بزيادة الواو وكذا
 لو قرأ وادسعيكم لشيئاً ومخوذك فقد قالوا تفسد صلوة لانه
 جعل جواب القسم قسمين وينبغي ان لا تفسد لانه ليس بغير واحد
 ولو نقص حرفاً فان كان من اصول الكلمة وتغير المعنى تفسد في قوله
 بوح وم كما لو قرأ ومما رزقناهم بحرف الواو او الزا او واء وليقولوا
 درسه بغيره الا وخلقنا بغير خاء او جعلنا بغير جيم وكذا اذ لم يكن
 من الاصول ولكن حذف يؤدي الى ما اعتقاده كفر بحدف الواو ومن
 وما ضل الذكر والاشتي تفسد واما ان كان الحذف على وجه الترجيح بان
 اياها لك تحذف الياف فله تفسد جماعاً وكذا اذ لم يكن من اصول

الكلمة

الكلمة بان قراء الواقعة بغير هاء او من الاصول ولم يتغير المعنى بان قراء
 بغير جيم او بغير ياء وذكره كذا في القاري للشيخ الامام حاتم
 الدين ابي سعيد بن محمد الشافعي في توفيق الله الصمد بالسين مكان الله
 الصاد لا تفسد صلوة وهذا اختيار الشيخ الامام نجم الدين ابي حفص
 عمر الشافعي وهذا مبني على ما تقدم من اختيار بعض المتأخرين وكذا على
 قول المتقدمين بضم المعنى فان التمدد والعلو والتكبر واعلم ان التضا
 والسين والراء من مخرج واحد وكثير ما يبدل بعضها من بعض
 فلنذكر كما اوردناه في حاشية منبأ على قول المتقدمين منبأ واء اذ جاء
 نصر الله بالسين او يعوق ونصل بالصاد لا تفسد التمدد بالسين
 قال شمس الائمة السرخسي لا تفسد اصا طير بالصاد مكان السين
 لا تفسد خلثا وهو حسيب بالصاد لا تفسد الف بالها بالسين
 مكان الصاد تفسد فهل عصيم بالصاد مكان السين لا تفسد وكذلك
 فان عسود مكان عسود لا تفسد الحاشين حسيماً بالسين مكان
 الصاد تفسد سد دناكم مكان صدد دناكم لا تفسد تسطلون بالسين
 مكان الصاد لا تفسد بنين بخص بالصاد مكان بنين لا تفسد بنين

مكان سرياً فقد نصباً مكان سنياً فقد استخراً مكان الصخرة
 نفساً تحسباً مكان يحسباً نفساً صورة مكان صورة لا نفس
 صوطاً عذاباً مكان سوطاً نفساً من قصورة مكان قصورة نفس
 أفسح مني لساناً مكان أفصح لا نفساً ليسال السارقين عن سدهم
 مكان الصادقين عن صدقهم لا نفساً وفي نظر وكانوا يسترون
 على الخيل العظم مكان يصرون لا نفساً وقولوا قولا صديداً مكان
 سديداً نفساً فالغيرة بسمها مكان صبحاً نفساً وقولوا سوا بالسير
 مكان وقولوا صواباً خبر نفساً رجلاً المشاء والسيف بالسبي
 مكان والضيف نفساً حاصداً إذا حصد مكان حاصداً إذا حصد
 لا نفساً غموا وعموا مكان صموا نفساً بالسمية بالسمية بالسبي فيها
 مكان الاصاد لا نفساً وكذا نصفاً مكان نصفاً حصوماً مكان
 حصوماً نفساً كباهاً السام مكان خالصاً لا نفساً وكذا صائفاً سائفاً
 وفيه ما نظر فل كل مترتب فيترتب سوا بالسبي فيها مكان الصادق
 سحفاً منشرة مكان الصاد صفاً نفساً ولوقرة عني بالعين المرحلة
 مكان حتى لا نفساً لا تها فيرا ولوقرة مع الله لرحمة باللام مكان النور

يرجي ان لا نفساً لغز الخرج والظاهر ان حكمكم الاستغ وتوقروا يدع اليتيم
 يستكين الدال وبعض الدال وتركه النفس يدع العين لا نفساً لعموم البلوي
 وفي نظر ولذا حكم عليه قاضي خان بالنفس وفي تسكين الدال بخلاف
 تركه الشريد فانه لا يغير المعنى وتوقروا ان الذين امنوا وعملوا الصالحات
 ووقفوا بعد اللوقرة التام اولئك اصحاب الجحيم مكان اصحاب الجنة
 او اولئك هم شر البرية او قرأ والذين كفروا كذبوا باياتنا اولئك
 اصحاب الجنة فيمخالدون وما نسب ذلك مما يغير حكم الله على احد
 الفريقين بضمة لا نفساً اصير وردة الكلام الثاني مبتدأ به غير متصل
 بالاول فلم يتعين لكم بالضمة وتولم يقف وصل قال عامة النج
 نفساً لانه اخبر بخلاف ما اخبر الله تعالى به ولو اعتقده يكون كقوله
 وعن عبد الله بن المبارك والحقضي البخاري وم بن مقاتل وجماعة
 من المروزة جمع المروزي نسبة لا مروءة على غير قياسه اي ان لا نفساً
 صلوة لا فيه من ركب اللسان وكذا افق ابو نصر لما تريدي قال
 قاضيان والصحيح هو الاول وتوقروا ان الله يرى من المشركين وروى
 بكسر اللام لا نفساً عند المتأخرين واما عند المتقدمين فذكر قاضي خان

في الفساد لا اعتقاده كغيره لكن ذكره للكشاف انها قراءة والبرية رسول
 على القوم والجوارح واورقنا اننا كنا منذرين بفتح الدال ففسد على قول
 المتقدمين وكذا الوقراء ^{ظلماء} وانما خير المندرجين بفتح الزاء واورقنا نحن خلقنا
 بفتح القاف وقد بنا بفتح الراء وجعلنا وانزلنا بفتح اللام فيهما اوفى
 ومن يفسد الذنوب الا الله او ما يعلم تاويله لا الله بفتح الهاء فيهما
 او ولا يعرفنكم بالله الغرور يكسر الراء كل ذلك تفه عند المتقدمين
 لا المتأخرين وذكر في فتاوى قاضي حنان لوقر ابيع اليتيم بتسكين الراء
 ففسد صلواته لانه عكس المراد وكذا ذكر في اوقر انهم يتخللون بالفاء كان
 الدال في يدخلون ففسد واورقنا نحن خلقنا في اعناقهم اعدا لا كما
 انا جعلنا اوقر اياك نعبد بترك التنوين لا ففسد صلواته عند
 المتأخرين **الفصل الاول** ذكر كلمة مكان كلمة والاسل
 فيه ان تقاربه الكمالان معز ومثله الفرق لا تفسد ولا تقاربنا
 ولم تكن المبدا في القرآن فكذا لك عندهما وعن ابي يوسف روايتان
 واليتقاربوا بالمبدا في القرآن ففسد فيلسا على قوله هما لا على قول
 ابي يوسف وان لا يكن للمبدا مثله القرآن وليس مما اعتقاده كغيره

وهو لا يفسد

ووصل ففسد اتفاقا ان لم يكن ذكر اوان كان في القرآن لكن متا في اعتقاده
 كغيره ووصل ففسد سند عامة الشيوخ وقال بعضهم على قياس قول ابي يوسف
 لا يفسد والصحيح انها تفاد اتفاقا مثال الاول العليم مكان الحكم والغير
 مكان الجبر ومخوه ومثال الثاني اياه مكان اواه والتيا بين مكان
 التوابين ومثال الثالث نطحت مكان نصب وبالعكس وخلق مكان
 رقت وبالعكس ومثال الرابع الضار مكان الغريب ومخوه ومثال الخامس
 عافير مكان فاعلين **الفصل الثاني** تخفيف المشادة وتشديد
 المخففة والاصل فيه ان كان لا يغير المعنى كان قرأ وقتلوا تقتبلوا
 ويسئلونك عن المشاعة بالتخفيف في قتلوا والساعة وكذا زيد
 كالموت وراوده اليك ومخوه لا تفقد وانما يغير المعنى بان ترك الشدة
 في زيد القلق ومخوه او في فلتنا عليهم الغمام في الامارة بالسوء فاسا
 اختار عامة الشيوخ انها تفقد وقال ابو علي السبكي لا يفسد بترك الشدة
 الا في رب العالمين واياك نعبد فعلم ان التفصيل المذكور على قول المتقدمين
 وهو الا حوط وحكم تشدد بالمخفف حكم عكسه في المروق والتفصيل ولو
 قرأ فعتينا بالشد لا تفقد اهدنا الصراط باظهار اللام لا يفسد

وكذا ما يشبهه ما ورد عاك بالتخفيف لا نقف. ومن ذكر كماله
 مكان كماله تغير النسب فلو قرأ عيسى بن يحيى نقف. ولو قرأ موسى
 بن مريم لا نقف. ولو قرأ موسى بن عيسى لا نقف على قول أبي يوسف
 رح وعليه عامة النسخ وكذلك لو قرأ موسى بن يحيى. وقرأ عيسى بن
 سارة نقف. وكذلك لو قرأ مريم بن عيسى. ان جميع هذا يخرج على ما
 تقدم من الاصل ولو قرأ الا ما اضطرهم بالثبوت او بالاطاء او بال
 الذال مكان الضاد نقف. ولو قرأ ما اضطرهم بالتاء مكان
 الطاء لا نقف. ولو قرأ الا من خطف الخطفة بالتاء مكان
 الطاء فيه مانع لعدم المعنى وهذا فضل آخر وهو ابدال هذا
 الحروف الثلاثة التاء والذال والطاء بعضها من بعض فلو قرأ
 ما ذكره فاضى خان من ذلك قراء الطحيتا او الدحيكة مكان النجما
 قال ابو علي الشافعي لا نقف. بذكر ما استحق من القنوط بما استحق من
 القنوت وبالعكس نقف. وعند الوجوه مكان وعنت الوجوه
 نقف لانتم اساءتم هبطا بالطاء مكان التاء لا نقف. ببيت النبوة
 الكبري بالتاء مكان الطاء فيه مانع اظلم واشقى مكان اظفى

لا نقف.

لا نقف الصرات مكان الصراط نقف. بقرآن مكان بقرآن لا نقف.
 تلعبها عليهم مكان طلعبها لا نقف. اقترنا عليهم وقرآن مكانه
 امطرنا عليهم مطرا نقف. والتور مكان والطور نقف. سنور
 مكان مسطور لا نقف. ^{بولان} ربنا مكان ربنا نقف. يوت
 مكان لوط لا نقف. وما ينشق مكان وما ينطق لا نقف. كصا
 حب الحوط مكان الحوة لا نقف. لم يجنيك مكان يجراك نقف.
 ولا يبسطون مكان يستنثون لا نقف. حمالة الحطب بالتاء
 مكان الحطب نقف. رحلة الشتاء مكان الشتاء نقف. ^{الطائفة} مسط
 مكان امت لا نقف. ولو قرأنا ^{كان طائفة} نقف. كاذبة حاتية مكان
 حاطة لا نقف. هل طرب مكان تري من فتور مكان وطور
 لا نقف. والطين مكان واليتين نقف. لعل نلع مكان اطلع به
 لا نقف. فتاف عليها تاء في مكان فطاف عليها طاء في نقف.
 يتخاون مكان يدخلون نقف. ولو قرأ فضل عيتهم باضاد
 لا نقف. ولو قرأ الشيتان بالطاء مكان الطاء لا نقف. وقد
 تقدم ولو قرأ قل هو الله احد بالتاء مكان الدال نقف. لعدم
 المعنى وكذلك لو قرأ لم يلب ولم يولت بالتاء مكان الدال ولو قرأ اللهم

اللهم سل على محمد وآل محمد
 السلوان وعلى معنى الباء أي سألنا
 ولوقر ما ورد عن بترك التشاء
 ولو ترك التشاء في رب نفسه
 كيدهم في تضليل بالظاء مكاء
 ولو قرء بالذال المعجمة مكاء
 وصحة المعنى في الثاني ولو قرء
 بنفسه وقد تقدم ولو قرء من الجمة
 لأن ما خذ المشتق واحدا والله أعلم
 الكلمة على بعض كمفصل مكاء
 أن غير المعنى وإن ترك كلمة من آية
 وما تدرى نفس ما إذا نكس عند فترك
 هم من بعد ما جاءك من العلم وترك من أوقر
 سيرة مثلها بترك تنبيه الثانية لا نفس
 فالصم لا يؤمنون وترك لا أوقر
 لا يسجدون وترك لا فائدة نفس صلوة عند العامة

ولو قرء بتشديد الهمزة بدل الهمزة في قوله

والأول هو الصحيح وإن زاد كلمة في آية
 ولا بتغير المعنى بأن قرء لا تعبدون الله
 وبرأوى القريب أو قرء إن الله كان غفورا
 وإن تغير المعنى لكن في القرآن بأن قرء من آمن بالله
 الآخر وعمل صالحا وكفر ظاهرا جرحهم أو قرء وأما من بخل
 وأمن وكذب بالحسن وخوذاك مما يكفر معتقده
 وكذا إن لم يكن في القرآن ولا بتغير المعنى
 المعنى بأن قرء من غفر إذا غفر واستحصد
 ونخل وورق وقناح فلا نفس صلوة الكل من فتاوى
 خارج الصلوة وفي سجدة التلاوة ولا يكسر بقراءة القرآن
 على التلخيص عرف ذلك بفعل الصلابة مره وفي تحريم
 والمسح بقراءة المفصل ولا فضل أن يقرأ في كل ركعة سورة تامة
 تامة ولو قرء بعض السورة في ركعة وباقيها في ركعة
 والصحيح أنه لا يكسر وإذا أراد أن يقرأ آخر سورة في الركعتين أو سورة

تامة فكثرها افضلهما وان اراد ان يقرأ وطولية او ثلثة ايات
فالتحجج ان الثلثة اذا بلغت مقدار قص سورة افضل والاخر
اخر سورة في ركعة قبل يكره ان يقرأ اخر سورة اخرى في الركعة الثانية
والصحيح ان لا يكره قاله قاضخان وكذلك لو قرأ في اولى من وسط
سورة او من اولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة اخرى او من
اولها او سورة قصيرة الا ان لا يكره لكن الاولى ان لا يفعل من غير
ضرورة وعلى هذا الانتقال من آية الى آية اخرى من سورة واحدة
لا يكره اذا كان بينهما آيتان او اكثر ولكن الاولى ان لا يفعل بل ضرورة
ولو قرأ في كل ركعة سورة وترك بين السورتين سورة يكره
الا ان يكون السورة اطول من المستورة التي قرأها بحيث يلزم
اطالة الركعة الثاني على الاولى اطالة كثيرة ولو ترك بينهما ثلثة سور
لا يكره ولو ترك سورتين فكذا لا يكره وهو الصحيح ولو جمع بين سورتين
في ركعة واحدة الاولى ان لا يفعل في الفرض ولو فعل لا يكره الا ان
يترك بينهما سورة او اكثر ولو استقل في الركعة الواحدة من آية الى
آية يكره وان كان بينهما آيتان ضرورة فادسها ثم تذكر يعور من صلاة

لترتيب

لترتيب الاية واذا ذكر كبيرة واحدة مرارا ان كان في نطق يصليبه
وحده لا يكره وفي الفرض يكره حالة الاختيار لا حالة العذر والنية
كذا في المحيط ولو قرأ في الثانية سورة فوق التي قرأها في الاولى يكره الا ان
يكون بغير قصد وقيل في النفل لا يكره وسئل علي بن احمد عن قرأ في
الاولى من الظهر سورة الفلق وفي الثانية هم قل هو الله احد فلما
بلغ الله الصمد تذكر ان عليا ان يقرأ قل اعوذ برب الناس فقال نعم ثم سأل
الاختصاص في الخلاصة افتح سورة وقصد سورة اخرى فلما
قرأ آية او آيتين اراد ان يترك تلك السورة ويفتح التي ارادها يكره
واذا قرأ في الاولى قل اعوذ برب الناس ينبغي ان يقرأها في الثانية ايضا
هذا البراءي لان التكرار هو من القراءة متكررا وفي العار والاحتج
من يختم القرآن في الصلوة اذا فرغ من المعوذتين في الركعة الاولى يركع
ثم يقوم في الركعة الثانية ويقرأ بفاتحة الكتاب وشي من سورة
البراء في الفتاوى والاحتج القراءة على ثلثة اوجه في القراءة على التؤدة
والترسل والتدبر حرقا وفي التوافق يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة
والسرعة وفي التوافق لا ينسوي بعد ان يقرأ على يمينه والقراءة

كما

بالرواية السبع كلها جائزة لكن الاولى ان لا يقرأ بالقراءة العجبة
 والرواية العربية لان بعضها السفها ورجما يقيمون في الاثم فلا يقرأ
 عند العوام مثل قراءة ابي جعفر وابن عامر وحجرة والكسائي صيانة
 لدينهم فرجما يستخفون او يصحكون وان كان كلهما صحيحا فصححة مطلقة
 ومناجنا اختاروا وقراءة ابي عمرو ابي حفص عن عاصم كذا في الشارح
 للحجة واما القراءة خارج الصلوة فاعلم ان حفظ ما يجوز في الصلوة
 فرض على كل مكلف وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب وحفظ
 سائر القرآن فرض كفاية ومنه عني افضل من صدوة النفل وقراءة
 القرآن من المصحف لانه جمع بين عبادتي القراءة والنظر في المصحف
 ويستحب ان يقرأ على طهارة مستقبل القبلة لا يسأ احدا شيئا
 ويستعين ويستسقى والتقوى يستحب مرة واحدة ما لم يفصل
 بعمل ديني حتى لو رد الله او اجاب المؤذون او سبغ او هلك المني
 اعادته التقوى ذكره في فتاوى اللجنة ولا يستحب في اقله مرة وقيل ان
 ان ابتداءها يستحب وان وصلها بالانقار بالاسم ذكره في النوازل
 ثم قيل الاولى ان يختم القرآن في كل اربعين يوما وقيل يختم في السنة مرة

وقيل

وقيل ان ارادني ان يقضى حقه يختم في كل اسبوع وقيل في كل شهر وبه
 افيق ابو عاصم قال ابن المبارك يعجبني ان يختم في الصيف اول النهار وفي
 الشتاء اول الليل ولا يستحب ان يختم القرآن في اقل من ثلثة ايام لقوله
 لا يفتقه من قراء القرآن في اقل من ثلث وقراءة هذه قل هو الله احد ثلث
 مرة عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض الشيوخ وقال ابو الليث هذا
 شيء استحسنه اهل القرآن واثمة الامصار فلا بأس به الا ان يكون
 الختم في المكتوبة فلا يزيد على مرة ولا يلبس بالقراءة مضطجعا اذا
 ضم رجله والقراءة ملنبا او وهو في عمل ان لم يستغل النبي والعمل
 قلبه لا يكره والا تكرر وسئل البقال قراءة القرآن في الاوقات التي يكره
 الصلوة فيها افضل اتم الصلوة على النبي عم والذكر والتسبيح فقال
 الصلوة على النبي عليه السلام والدعاء والتسبيح افضل والقراءة في تلك
 ان لم يكن ثم احد مكشوف العورة وكان الموضع طاهرا يجوز جهره
 او خفيه وان لم يكن كذلك فان قرأ في نفسه فلا بأس به ويكره الجهر وكذا
 تكره القراءة في المسح والمغتسل ومواضع التجمل ويكره القراءة عند
 القبور عند ابي حنيفة ولا يكره عند محمد رح ويقول اخذ الشيخ رجل

يكتب الفقه ويجنبه رجل بقاء القرآن ولا يمكن الكاتب الاستماع فالاتم
 على القاري لقراءة جبر في موضع يستفاد الناس بأعمالهم وعلى
 هذا ولو قرأ على السطح في الليل جهرًا والناس ينامون كما في كذا
 في الصلاة ولا يخرج عن نظر صبي يقرأ في البيت وأهله مستغفرون
 بالهمل بعيدون في ترك الاستماع إن افتتحو العمل قبل القراءة والافواه
 وكذا قراءة الفقه عند قراءة القرآن ولو كان القاري في الكتب
 واحدًا يجب على المأربى الاستماع وإن كان أكثر يقع الخلاف في الاستماع لا جبر
 عليه بتركه على القوم إن يقرأ القرآن جملة تضمنها ترك الاستماع
 والأفضلية وقيل لا يلزمه الكل في القينة لأصل فيه أن الاستماع في القراءة
 فرض كفاية على ما حققناه في الشرح رجل بقاء والى جنبه رجل يدبر
 أو يتركه فقهها ولا يمكنهم الاستماع للقاري فالأتم على الشاخر ولا يكره
 قيام القاري للقراءة إذا كان مستحقًا للتعظيم ذكره في القينة ولا يقرأ
 القراءة أفضل من تلاوته وتركه من الاستفاد بالقطع لأنه يقع فيها
 والفرض أفضل من النقل والجهر بالقراءة أفضل من السكوت عند مستغفرون
 ماله بخالطه رياء وتعلم المراءة القرآن من المراءة أفضل من تعلمها

من الاعي

من الاعي لغير الحرم وقيل يكره تعلمها منه لأن قصودها غيرة
 كذا ذكره ولا يلزم بتعليم الكافة القراءة والفقه رجاء أن يهتدي
 لكن لا يمتثل للمصنف ما لم يغتسل عند محمد ربح ومطلقاً عند أبي يوسف
 ومن تعلم القرآن ثم ينهه يأنم والسيان أن لا يمكن القراءة من المصحف
 رجل بقاء وليس يجب على السامع أن يرد إلى القصر به أن علم أنه لا يقع
 بسبب ذلك عداوة وخصم والافتقار في نسخة من تركه ويكره التراجع
 والتلحين بقراءة القرآن عند عامة الناس لا تشبه بفعل الفسقة
 هذا إذا كان لا يغير الحروف أما ألحن المغير فإمر به بخلافه ويكره تصغير
 المصحف وكتابتة بقلم وفتح وكتابتة القرآن على ما يفرض وكتابتة
 على الجدران والمخاريج مستحسنة ولا يلزم بتجلية المصحف وكذا
 نقطته ونقشيره وإذا صار المصحف بحيث لا يقرأ فيه يجعل في صفة
 ظاهرة ويدفن في أرض ظاهرة ولا يجوز أن يجلد به القرآن وقيل
 أن كواغد الأخبار يجوز استعمالها في تجليد المصحف وكتب الفقه دون
 كتب النحو ويكره توسيد المصحف لغير الحفظ ويجوز الحفظ كما يجوز الركوب
 على جواله هو في الضرورة المسجدة التلاوة فإذا قرأه أجزأه التجدد

بأبوضه كونه عيباً
 أول من أول ماكن
 جائز ذلك

بحر طلق

أو مصفوفة النور

جود

وهي اربعة عشر موضع آخر الاعراف وفي الرعد والنخل والاسري
 وسيم واول الج وفي الفرقان والنخل والم تنزل وص وفعلت والنجم
 والانشقاق والعلق فانه ي عليه لا يسجد بسجدة الصلوة
 الاخرية سجدة بين تكبيرين مستحبين وعند الشافعي ثمانية طح
 منها وص ليست منها وعند مالك الثلاثة الاخيرة ليست منها وعند
 الاثني عشرة هي سنة فيها رفع يدين ولا تشبهه ولا سلام ويجب على التالي
 والسمع سواء قصد السماع او لم يقصد ويجب على المؤتم بتلاوة
 امامه وان لم يسمعها وان لم يسجدها الامام لا يسجد المؤتم ولا يسمعها
 لانه يتبع ولو تلاها المؤتم لا يجب عليه ولا على من يسمعها منه من هو معه
 في تلك الصلوة وعند محمد رخص يسجدونها بعد الفراغ من الصلوة
 ويجب على من يسمعها منه ممن ليس في صلوة اجاعا ولو سمعها الصلي
 ممن ليس في صلوة يسجد بها بعد الصلوة ولا يسجد بها في الصلوة
 ولو سجد بها فيه لانت قطاعه ولا تفد الصلوة ويجب على من يسمعها
 من حاض او نفساء او كافرا وصبي او جيب ولا تجب بها الا على عيها
 ولا على من يسمعها وكذا لا تجب بالكتابة او النظر من غير تلفظ ولو تلاها

او سمعها

او سمعها راكباً جازا اذا اراد ان يركبها بالاماء وان تلاها او سمعها غير راكب
 لا يجوز الا بالاماء بها راكباً الا من عذر بسجدة الفرض ولو تلاها
 وهو قادر على السجود فلام يسجد بها حتى يخرج عنه بمرضى ونحوه
 جازا لا يجاء بها ولا يلزم منها عاداتها اذا صح كفاي قضاء الصلوة و
 ويسجد ان يقوم بها فيسجد من القيام وكذا القيام بعد الرقع
 منها ويسجد ان يتقدم التالي ويصنف السامعون خلفه ولا
 يرفعوا قبله ولا يكره مخالفة ذلك باء يسجد واين كانوا ولو
 قد اتم او يسجد واو يرفعوا قبله ولو ظهر فساد سجدة التالي
 لا تنفسد سجدة ثم ويسجد التالي اخفاؤها اذا لم يكن السامع متيقنا
 للسجدة وان مشرباً يستحب جهراً ولا يجب على الفور حتى لو سجد
 لها بعد سنة او اكثر يرفع اداءه لا قضاء الا ان يكره تأخيرها من غير
 ضرورة ويشترط بنية السجود لتلاوة ولا للتعيين حتى لو كان عليه
 سجدة متعددة فعليه ان يسجد عددها وليس عليه ان هذه ^{ان يقين} الله
 الله السجدة لانه كذا وهذه الآية كذا ويبطلها ما يبطل الصلوة
 من التكلم والقرينة والحد من مصل قبل الرقع على قول محمد رخص

وهو الاصح خله فالابي يوسف رح ومن سمعها من مصل واقتدى
 به قبل ان يسجد المصل لم يسجد معه وان اقتدى بعد السجدة فماذا
 كان اقتداه في الركعة التي تليتها سقطت عنه ان ادرك مع الركوع
 والا فلو بد من سجودها بعد الصلوة كما لو لم يقتد به وكل سجدة
 وجبت في الصلوة ولم تؤد فيها لا يقصر ابدا اذا وتلا هكاه الصلوة
 فركع ونواها فيه ولم ينو فسجد الصلوة سقطت عنه اذا لم يقرأ
 بعد ما اكثر من ثلث ايات وفيما اذا قرأ ثلثا خله فان قرأ
 اكثر من ثلث فلو بد من السجود لها قصد ولا تشاؤى بركون ولا
 بسجود الصلوة تليتها بالعربية يجب على من سمعها ولم يفهمها
 اذا اخبرها اجماعا ولو تليت بالفارسية يلزم على من سمعها ولم
 يفهمها اذا اخبر عند ابي حنيفة خله قالهما ولا يجب على من سمعها
 وان كان في مجلس التلاوة ويقول فيها ما يقول في سجود الصلوة
 وهو الاصح وقبل يقول بجهان رتب ان كان وعد رتب المفصولا
 واختاره بعض المتأخرين وقيد بعضهم بما اذا لم تكن في صلوة
 الغرض ولو كور تلوته ابر في مجلس واحد كفت سجدة واحدة

سواء كانت

سواء كانت بعد جميع التلاوة او بعد بعضها فلو تبدل المجلس
 او الالة تكبر مرة سجدة وتبدل المجلس حقيقي بان ينتقل من مكان
 من الصلوة او ما هو حكمها بثلاث خطوات واكثر وحكمي بان ينتزع
 به عمل آخر بان اكل ثلث لقمات او شرب ثلث جرعات او تكلم ثلث
 كلمات من غير ان يقوم من مكانه ولا تحاه الحقيقي ظاهر والحكمي
 وهو الكتابي بين اجزاء ما يطلق عليه مكان واحد عرفا كالسجدة والبيت
 والمناقب وكذا المشي اقل من ثلث خطوات في نحو الصلوة اذا عرف
 هذا فان وجد الاتحاد حقيقة او حكما عند تكرارها كفت سجدة
 واحدة والا فله في شي خطوة او خطوتين او اكل لقمه او لقتين
 او شرب جرعة او جرعتين او انتقل من زاوية البيت والمسجد
 لازواية اخرى او رد سلا ما او نزل عاصسا ثم كثرها كفت
 سجدة واحدة بخلاف تسديد الثوب والدباسة والكوب والاشفا
 من غصن الى غصن وكذا لو تكلم كلما او شرب جرعة او عقد كلاما
 او ساعا او نحو ذلك فانه لا يكفي سجدة واحدة ولو اصاب الجلوس
 من غير ان يشغل بشغل مما تقدم فمكرر ما لا يجب عليه تكرار

السجود ولو كررها كبا سائر التكرار الوجوب ان لم يكن في الصلوة
 فلا كررها في الصلوة لا يتكرر سواء كان في ركعة او اكثر وهو قول
 ابي يوسف ربح وهو الصحيح وعند محمد ان كررها في ركعة اخرى
 يتكرر والتسعة كرايت ولو تبدل المجلس الثاني دون الثاني
 يتكرر الواجب على السامع اجماعا ولو تبدل المجلس الثاني دون الثاني
 تكرر على السامع ايضا عند البعض وعند البعض لا يتكرر وصح
 في الكافي الاول وفي الهداية وفي فتاوى قاضي خان الثاني وعليه الفتوة
 واعلم ان حكم الصلوة على النبي عم عند ذكره لم يكره على القول بوجوب
 حكم السجدة في عدم تكرار الوجوب عند اتخاذ المجلس لكن يتكرر
 تكرار الصلوة دون تكرار السجود والفرق ان الصلوة على
 النبي عم بتقرب بها مستقلة وان لم يذكر سجدة في السجدة فانها
 لا يتقرب بها مستقلة من غير تلاوت ولو قرأ آية سجدة خارج
 الصلوة ولم يسجد بها ثم شرع في الصلوة من غير ان يتبدل
 المجلس وقرأها فيها وسجد لها كفت هذه السجدة عن التلاوة
 وان سجد الاولى لم تكف تلك السجدة عن التلاوة وان لم يسجد

للاولى

للاولى ولا الثانية حتى خرج من الصلوة سقطتا وغاها في
 الا الاول لا تسقط والا اول الاصح ولو تلاها في الصلوة اولها وسجد
 لها ثم قرأها بعد السلام قيل يسجد ثانيا ولا تكفي الاولى وقيل
 تكفي وقيل ان لم يتكلم بعد السلام قيل قرأها تكفي الاولى وان
 تكلم لا ولو قرأها في الصلوة ولم يسجد لها حتى لو سلم قراءتها
 مرة اخرى يسجد سجدة واحدة وسقطت عند الاولى ولو قرأها
 سجدة ثم سمعها في ذلك المكان من آخر ثم قرأها كفت سجدة
 واحدة سواء كان في الصلوة او لا على الرواية والمسبوق اذا سجد
 مع امامه ثم قرأها فيما يقضى لا يسجد على مقتضى قول ابي يوسف ربح
 خلا فالسجدة ولو لم يكن سجدة مع الامام يسجد بها اتفاقا
 فاذا نزلت السجدة في الصلوة ولو لم يقرأ بعد فوق ثلث آيات
 فان شاء نواها في الركوع والسجود وان شاء سجد لها مستقلة
 وان قرأ بعد ها فوق ثلث آيات فلا يبدلها من السجود المستقلة
 ثم اذا سجد لها على سبيل المستقلة بكونه ان يقوم ويركع من غير ان يقرأ
 بعدها شيئا بل يقرأ شيئا ثم يركع ولا كانت ضمن السجدة يقرأ آية

من غير سورة اخرى وان بقي منها اثنا عشر اية كسورة بقره
اسرائيل والاشفاق فكذلك ينبغي ان يوصل بها سورة اخرى وان لم
يوصل لا بقره والثناء اعلم وبكبر الامام ان بقره آية نجافت فيها وكذا
في نحو الجمعة والعيدين الا ان يكون في آخر السورة بحيث تؤدى برك
الصلوة او سجودها وينبغي ان لا ينوبها في الركوع لتؤدى بالسجود
من الجميع وبكبر البقره سورة ويترك آية السجدة فانه تشبه
الفاء من السجود ولا بقره ان بقره آية السجدة وحدها ويترك
سائر السورة لكن المستحب ان بقره معها آية اوجه دفعا لتوجه
التفضيل والثناء اعلم **التميزات** منها مباحث الامامة بالصلوة
بالجماعة سنة مؤكدة وقيل واجبة وفي البدع يجب على العقلاء والبالغة
الاحرار القادرين على الجماعة من غير حرج انتهى والاوله تساعد
على ما ذكرنا في الشرح والاعذار التي تبيح التخلف عنها المرض الذي
يبيح التيم ومثله كونه مقطوع اليد والرجل من خلاف او مفلوج
او البصر والطين والبرد الشديد والظلمة الشديدة في الضيق
وكذلك استخفاء من سلطان او غريم وهو معسر ولا يستطيع
او كثر من مذ

السجدة فصلا

او بوجلي ادم المشير

الشي واغنى واولي الناس بالامامة اعلمهم بالسنة فالتسليم في
العلم فافروهم وان يتساووا فيها فافروهم اي اكثرهم تحررا عن
الحرام فان يتساووا في الاربع فاحسنهم خلقا والمعاد بحسب
الحلم والرفق والحياء ثم ان يتساووا في الخمسة ففيل اصبحهم وجبنا
وقيل انهم فان يتساووا فافروهم وبينهم وبين تقديم العاسق
كراهة تحريم وعند مالك لا يجوز تقديم وهو روية عن احمد راجح
وكذا المستند وبكبر تقديم العبد والاعرابي وولد الزنا والاعلى
والكرهية فيهم دون تلك الكراهية وفي الحديث لا يرضى بان يرضى لاعمى
والبصير واولو علم ان العبد والاعرابي وولد الزنا عالم فلا كراهة
والمتداع من يعتقد شيئا على خلاف ما يعتقد اهل السنة والجماعة
فانما يجوز الاقتداء به مع الكراهية اذ لم يؤد ما يعتقد الى الكفر فانه
ارى لا الكفر فلا يجوز اصد الاقتداء به كعادة الروافض ومن ينفذ
الصدقة او ينكح خاله او الصديق او صحبة او يستب الشيخ
وكالحبة والقدرية والشبهة والقبائليين بانه تعالى جسم كالاجسام
ومن ينكح الشفاعة او الزايرة او عذاب القبر والكرام الكاهنين واما

تقصد ما ذكره قلن
تقديم اوله

بفضل علينا ولا يستلزمين فهو من يجوز الاقتداء بهم مع الكراهة
 وكذا من يقول انه تعالى لا كالا حسان او يقول لا يرى جلاله
 وعظمته وعن أبي بكر انه تعالى لا يجوز الاقتداء بالتكلم وان تكلم
 بحق قبل المداخلة من مظاهره في قايق علم الكلام وقيل من يريد زلة
 خصم عند المناظرة في الكلام فانه يكره لانه يجب كفه خصمه ويجوز الاقتداء
 بالشافعي ونحوه قيل مع الكراهة وقيل من عوكره اذ لم يمتنع
 منه ما يفسد الصلوة على مزايا المعتدي ولا يصح اقتداء الرجل بالمرأة
 ولا بالصبية والصحيح ولا اقتداء العاقل بالمعتوه ولا اقتداء الفاضل
 بالافق ^{او هو جليل} ولا في بالآخرس ولا مستور العورة فكشوفها ولا في اللوي
 باللوي ولا في قاعد بالوي ^{جاءه يرش بلز ولا سوز عورته اراد} مستلقيا وعلى جنبه ولا الظاهر
 بصاحب العذر ولا صاحب عذر آخر ^{يا في اوردته} فان اتخذ في العذر
 جاز ولا يقتضي الافتراض بالمتفل ولا من يصلي فرضا بمن يصلي فرضا
 آخر ويجوز اقتداء المتفل بالفترض ولا يصح اقتداء الناظر بالناظر
 الا اذا قل بعد نذر صاحبه نذرت تلك النذرة التي نذر بها فلو
 ويجوز اقتداء الخائف بالخائف وبالناذر دون العكس ومصليا

او بالعين

ركعتي الطواف

ركعتي الطواف كالتأذين ولا يجوز اقتداء احدهما بالآخر ولو
 كان في نافذة فاسداها صح اقتداء واحد منهما بالآخر في القضاء
 بخلاف ما لو فسد اها بعد الشروع غير متزكيتين حيث لا يصح
 اقتداء احدهما بالآخر ولا بالتأذين ولو وصليا الظاهر ونوى كل
 واحد امامة الآخر حتى صلواتهما ولو نوى كل الاقتداء بالافساد
 ويجوز اقتداء من يصلي السنة بعد الظهر بمن يصلي السنة قبلها
 وكذا السنة العشار بالتراويح وكذا اقتداء من يري الوتر واجبا
 بمن يراه سنة عند محمد بن الفضل والاولى علم الجواز ويجوز
 الاقتداء الغاسل بالماسح وكذا اقتداء المتوضي بالتميم والقائم بالقائم
 خلفه فالمحذرح فيها وكذا اقتداء القائم بالاحد الذي بلغته حد
 حد وبه الركوع ولو لم يصل الى حد الركوع فالأصح الجواز اتفاقا
 ويجوز امامة الخشي المشكل للنساء وكذا امامة المرأة لغيره لكن
 بكرة لا يصليين ^{هم ركعتي دارهم فربهم قد} وحدهن جماعة وان فعلن ان يتقدم الامام عليهن
 بل تقف وسطهن كما اذا ام العاري من العراة ويجوز اقتداء الاني
 بالاني والاخرس بالامى دون العكس والاخرس مع الاني كلامي مع

جاءه يرش بلز ولا سوز عورته اراد

القاري وفي المحيط ان القاري اذا كان على باب المسجد ويجوز في
 المسجد والامني في المسجد يصلي وحده ان صلوة جازية بلا خاف
 وكذا ان كان القاري في صلوة صلوة غير الامني جازية لا تخاف ان يصلي
 وحده ولا ينظر فرغ القاري بالانقاف اما اذا صلى القاري في
 ناحية والامني في ناحية وصلوة ما متوافقة فقد ذكر ابو حازم
 عدم الجواز على قول في حنيفة وفي رواية الجواز والاول بناء على ما
 اورد في قاري وامني بائتي حيث تفسد صلوة الكل عند ابي رزق
 وعندهما صلوة القاري ففقد ولا يجوز تقديم المؤتم على ائمة
 خلا فالمالك ربح والمعتبر موضع القدم حتى لو كان المقدم
 اطول من امام يقع سجوده قدام الامام لكن قدمه غير مقدم عليه
 يجوز والمعتبرية القدم العقب حتى لو كان عقب المقدم غير متقدم
 على عقب الامام لكن قدمه اطول تقع اصابع قدم اصابع يجوز
 ومن صلى مع واحد بقيم عن يمينه وان صلى مع اثنين تقدم عليه
 ومن قعد ربح ان الواحد يجعل اصابعه عند عقب الامام وعن ابى يوسف
 ربح ان يتوسط الاثنين فلو اقام الواحد خلف او عن يساره يكون

وقيل ولو

وقيل لا ولو توسط الاثنين لا يكبر وتوسط الاكثر يكبر ويصنف
 الرجال ثم الصبيان ثم النساء والمشتي المنكل يقوم قدام النساء والنز
 بين الرجال والصبيان سنة لا فرض وهو الصحيح اما بينهم وبين النساء
 ففرض عندنا حتى لو حازت امرأة او صبوة مشتهادة رجالا او
 او تقدمت عليه قدر ركن وصلاة مطلقة مشتركة بغير حجة
 واداء واتحاد الحان والحجبة بل حائل ولو نيت امامته ففسد
 صلوة الرجل بشرط المجازات المفسدة عشرة على ما قالوا الاول
 كونها بالغة او مشتهرة وهي بنت تسع مطلقا او ثمان او سبع
 اذا كانت ذوات عيلة وسميت فلو لم يكن كذلك لا تفسد ولا فرق بين
 المحرم وغيره الثاني كونها تعقل الصلوة فان كانت لا تعقل لا تفسد
 الثالث ان تكون المجازاة قدر ركن عند محمد ربح واداء الركن معها
 شرط عند ابى يوسف ربح الرابع ان تكون الصلوة مطلقة اي ذات
 ركوع وسجود فلا تفسد المجازاة في صلاة صلوة الجنازة وسجدة
 التلاوة الخامس كون الصلوة مشتركة من حيث التحريم بان يبقى
 الملاة تحريمها على تحريم الرجل او نبيا تحريمها على تحريمه ثالث

اي برتدا تكبير

فلا تقصد المحاذات فيما اذا اصلية بالصلوة واحدة منفردة
او مقتد يا احدهما بامام لم يقتد به الآخر السادس كون الصلوة
مشتركة من حيث الاداء بان يكون الرجل ماء ماله او كان لهما
امام فيما يؤد باعنه تحقيقا كالمقتدين او تقدير كالأد حقيقي
فزع الامام فلا تقصد المحاذات ان كانا مسبوقين قائما الى قضاء
مطبقا السابع اتحاد المكان حتى لو كان احدهما على دكان قد رقامة
والآخر على الارض لا تقصد التماس اتحاد الجهة فلو اختلفت بانه كانا
يصليان في جوف الكعبة كل منهما الى جهة غير جهة الآخر لا تقصد المحاذ
الثامن عدم الحائل بينهما حتى لو كان بينهما ملتطونة ونحوها
لا تقصد والغرض الذي يتبع استئناسا كالحائل العائش لا ينوي الامام
امامة النساء فان لم ينوها لا يصح اقتداء وهاهنا فلا تقصد محاذتها
وقيل محاذات الامر مفسدة كالمرة وهو غير صحيح ويشترط التقية
الاقتداء واتحاد مكان الامام والمقتدي حكما فلو كان بينهما حاجب
فان كان قصيرا دون القامة ذليلا عرضة غير زائد على ما بين الصفيين
لا يمنع والا فان كان فيه كبد او كوة يمكن الوصول الى الامام منه وهو

اي قارب بينهما

مفتوح
ابن

مفتوح فذلك لا يمنع وان كان اليد مسدودة او الكوة صغيرة
لا يمكن النفوذ منها او مشبكته فان كان لا يثبت عليه حال الامام برؤية
او سماع لا يمنع على اختيار الحلواني ^{حقيق} قال في المحيط وهو الصحيح
فان كان الحائض على خلاف ما ذكر كان غيرضا طويلا وليس
فيه نقب منع وان لم يكن بينهما حاجب ولكن بينهما اوبى المقتدي
وبين الحنف الذي قدما بعد فان كان اقل مما يكن فيه صف ولا
تم في العجلة لا يمنع مطلقا فان كان قد رما يقوم فيه صف فان كان
سواء المسجد لا يمنع وان كان خارج المسجد يمنع الا ان يقوم في ثلثة
فانهم صف يحصل به اتصال من وراءهم بمن قدماهم بالاتفاق
بخلاف الواحد فانه لا يحصل به الاتصال بالاتفاق وكذا الاثنان
عندهما خلا قال في يوسف رح فان الاثنان عنده كالثلثة في ذلك
وفي حكم انعقاد جمعة الامام معهما وفي حكم محاذات النساء
وقد قالوا ان المسجد ان كان كبيرا جدا كالمسجد بيت المقدس
المتن على المساجد الثلاثة وقام المقتدي في اقضاءه من غير اتصال
الصفوف لا يجوز ولو اقتدي من سطح المسجد فالكل ادم في كماله

او رجل

اقتراب من وراء الجدار وكذا الشاذة ولو اقتدي على جدار بنية صلا
 بالمسجد ولا يخفى عليه حال الامام جاز بجملة ما لو قام على سطح
 لا يجوز وان كان لا يخفى عليه حال الامام ولو صلى على مكان خارج ^{او صلي}
 المسجد انصلت الصفوف جاز والافلا ولو كان الامام و
 والمقتدي في الجامع او غيره من مكان صغير لا يمنع وان كان يكون
 يمنع في الضحج ان الصغير لا يمكن فيه سبيل التزاور ^{او قابض} فان كان
 امكن فهو كبير ومضى العيد كل مسجد في الحكم **فصل** فيما يتابع
 المقتدي فيه الامام وما لا يتابعه لا خلاف في لزوم المتابعة في الاركان
 الفعلية واما الركن القولي وهو القراءة فلا يتابعة فيه عندنا
 بل يسمع وينصت سواء كان الامام يجهر بالقراءة او لا وعند الشافعي
 وجب يلزم المتابعة في الفاتحة مطلقا الا اذا خاف فورة الركعة وعند
 مالك لا حد رحمة في المخافة دون الجهر ما جواز القراءة خلف
 الامام فقال به محمد في السرية وعندنا يكره فيها ايضا كراهية
 اخترهم وفيما عدا القراءة من الاذكار ياتي به المقتدي كما بان به
 الامام ويقتضي على الروم المتابعة في الاركان ان المقتدي لو رفع يده

من الركوع

من الركوع والسجود قبل الامام ينبغي ان يعود ولا يصبر ذلك
 ركوعه ولو رفع الامام ركعة من الركوع والسجود قبل تسبيح
 المقتدي ثلثا الضحج اثر يتابع الامام اما لو قام الى الثالثة ما
 قبل ان يتم المقتدي التشهد فانه يتم ثم يقوم وان لم يتم وقام
 جاز وكذا لو سلم في القعدة الاخرة قبل ان يتم المقتدي اي التشهد
 فانه يتم ثم يسلم ولو سلم ولم يتم جاز ولو سلم قبل بيان المقتدي
 بالصلاة والدعاء يتابعه لا تلاوته والتشهد واجب وكذا لو تكلم
 الامام بعد تمام القعدة قبل تمام المقتدي التشهد يتم ويسلم
 بجملة ما لو احدث الامام عمدا في هذه الحالة فانه لا يتم بل ان كان قد
 قدر ما يمكن فيه قراءة التشهد صلاته والافلا ولو ركع في الوقت
 قبل ان يتم المقتدي القنوت يتابعه ان كان قد انشأه وان لم يكن
 قد انشأه فقد رها لا يفوته الركوع معه وتوهم الزند وسبي
 حقه انشاء اذا لم يفعلها الامام لا يفعلها القوم القنوت ويكبره
 العيد والقعدة الا او وسجود التلاوة وسجود السهو واربعة
 انشاء اذا فعلها الامام لا يتابعه القوم لوزن سجدة او زار على احوال

الوجه في ركعة

الصلوات رخصهم بتكبيرات العيد وكان المقتدي سميع التكبيرات
 اوزاد على الاربع بتكبيرات الجنازة اوقام الى الخامسة فان كان قد صلى
 الرابعة ينتظر قاعداً فان عاد لم ينه عن عادته التشهد ولم يفت
 معه وان قيت الخامسة بالسجدة كتم المقتدي وحده وان كان لم
 يقعد على الرابعة فان عاد تابعة وان قيت الخامسة بالسجدة فسد
 صلواتهم جميعاً ولا يفيد المقتدي تشهده وسلامه وستعة
 اشياء اذا لم يفعلها الامام لا يتركها القوم رفع اليدين والخرقة
 والثناء والزم الامام في الغائبة فان شرع في السجدة لا يفعل المقتدي
 ايضاً عند سجدة خلة قال لا يرفع يديه وتكبيرات الركوع والسجود
 والتسبيح فيهما والتسميع وقراءة التشهد والسلام وتكبيرات
 التشريق **فصل في قضاء القوائت** من ترك صلاة لزمه قضاء
 اعراف بان يبين منتهى عاقبة كونه واجب اولاً ^{في كل وقت} ^{في كل وقت} ^{في كل وقت}
 هاسوا وتركها بعد ركعة غير مسقط او بغير عذر ويقدمها
 على صلاة الوقت لان الترتيب بين الغائبة والوقية وبين القوائت
 شرط عندنا خلافاً للشافعي الا انه يسقط بالنيان وبضييق
 الوقت وبكثرة القوائت فلو صلى قسماً اكرأه عليه فاية قبله

فسد

فسد فرضه فساداً موقوفاً عند بي حنيفة ربح وباراً عندهما
 ومعنى الوقف عنده انه ان لم يقض الغائبة حتى لو صلى ستاً وهو ذاكر
 لم يصحها عاد الكل صحيحاً مثله فانه صلاة الفجر فصلى الظهر والعصر
 والمغرب والعشاء والفجر من اليوم الثاني وهو ذاكر الغائبة في كل واحدة
 منها فحده الى فاسدة فساداً موقوفاً عنده فان صلى الظهر من اليوم
 الثاني قبل ان يقض الغائبة صحى الظهر والمغرب قبلها وان يقض الغائبة
 قبل ظهر اليوم الثاني تقرضها من الخمس وهذا معنى قوله صلوة تفتح
 حراً وصلوة تفسد خمساً فالتفتح في ظهر اليوم الثاني اذا ثبت قبل
 الغائبة والخس بفساد هي الغائبة اذا صليت قبل ظهر اليوم الثاني والذكر
 في خلة الصلاة كالتذكير في اولها في الحكم المذكور وان ستم التشييات
 لان ربح تحت لسقوط الترتيب بالنيان وضييق الوقت بان يكون
 ما بقي من لا يسع الغائبة والوقية معاً بان بحيث لو صلى الغائبة يخرج
 قبل تمام الوقية مسقط الترتيب فتقدم الوقية ولو كان الغائبة
 متقدمة والوقت يسع بعضها مع الوقية دون كلها فلا ربح من تقدم
 ذلك حتى لو فاتت العشاء والوتر وقدي من وقت الفجر لا يسع الا خمس

ركعتان فلا بد ان يفضى الوتر عند اتي حرج ثم يصلي الفجر ثم الغدير
 حقيقة تساءل الوقت لا غلبة الظن حتى لو ظن من عليه العشاء
 ضيق وقت الفجر فصلاهما ووقت سعة ليكرها الى ان يطلع
 الشمس ورضه مايلي الطلوع وما قبله يقطع وقيل يشترع في الغاء
 وان طلعت قبل الغاء حتى تجزه والا فلا كذا في شرح الزهدي
 ولو قدم الغايبة عند ضيق الوقت صح لكنه ياتى ثم المردقيق
 اصل الوقت لا الوقت المسحب حتى لو تذكر في وقت العصر ان عليه
 قضاء الظهر وعلم انه لو اشتغل بقضائها تقع العصرة الوقت للركعة
 بسقط الترتيب عند الحسن بن زياد لا عندنا ومحمد بن وافق في
 رواية ولو بقي من المسحب ما لا يسع الظهر تمامها يسقط
 الترتيب بالاتفاق فيصلي العصر ويؤخر الظهر لا بعد الغروب
 ولو شرع في العصر والشمس حمراء ذكر الظاهر ثم غربت وهو فيها
 احتها وقال ابن ابيان يقطعها ثم يرتب ثم العيرة لوقت الافتتاح
 حتى لو افتتح الوقتية اول الوقت وهو ذكر الغايبة واطال حتى تضيق الوقت
 او خرج لا تنفع قال الزاهد يبرى الترتيب وان لم يقدر على اداء

الوقتية الا بالتخفيف في قصر الصلاة والافعال يقتصر على اقل ما يجوز
 به الصلوة والكثير من المسقط للترتيب في رتبة الفوائت تساءل
 بخروج الوقت السادس وعن محمد بن ابي عبد الله دخول وقت الساعة
 والا اول هو الصحيح ثم الفوائت في زمان قديم وحديثة فالحدثة
 تسقط الترتيب عند الكثرة اتفاقا واختلاف في القدمية كمن ترك
 صلوة شهر ثم ندم وشرع يصلي ولم يقض تلك الصلوة حتى ترك
 صلوة ثم صلى اخرى ذكر الغايبة الحديثة لم يجزه البعض وجعل المانع
 من الفوائت كانه كان لم يكن وجوزه الاكثرون وعليه الفتوى ولو
 قضى بعض الضوابط حتى زالت اكثره عاد الترتيب عند البعض بانه
 ترك صلوة شهر ثم قضاها حتى لم يبق اقل من سنة ثم صلى الوقتية
 ذكر ما بقي لم يجز عند هؤلاء والاصح الجواز لان الساعات لا يعود
 فلا يصير صاحب ترتيب في مثل هذه الصورة ما لم يقض جميع الفوائت
 ترك صلوة من صلوات يوم وليلة ونسيها ولم يقع تحريمه على شيء
 معيد صلوة يوم وليلة لينخرج مما عليه يفيين وان ترك صلواتي
 من يومين ونسيهما بعيد صلوة يومين وكذا لو نسي ثلث صلوات

من ثلثة ايام واربع من اربع قال عمرو بن ابي عمرو سالت حمدا
عن نسي سجدة صلاة نية ولم يذكر من اي صلوة هي قال يعيد للنسي
قلت فان نسي خمس صلوات من خمسة ايام قال يعيد صلوة خمسة
ايام حتى صلى العشاء ثم بلغ قبل طلوع الفجر يلزمه اعادتها وهي واقعة
محمد بن حسن سئلها اياها حنيفة رح فاجاب بذلك فقضاها ومن
فاته صلوة في الصحة قضاها في الرخصة بحسب حاله من يتم او يعود
او يمأ فان صح بعد ذلك لا يلزم اعادتها والا ولا قضاء الغائبة في
البيت ستر الذنب شاك في صلوة انه صلىها ام لا ان كان في الوقت يصليها
وان خرج الوقت ثم شاك فلا شيء عليها ومن ملا وعليه صلوات فاوكل
بمال مقيين يعطى لكفارة صلوة لزمه ويعطى لكل صلوة كالقنطرة
وللو ترك ذلك وكذا الصوم كل يوم وانما يلزم تنقيدها من الفلت
وان لم يوص فيشترع به بعض الورثة جاز وان كانت الصلوة كثيرة
والخطة قليلة يعطى ثلثة اصوع عن صلوة يوم وليلة مع الوتر منها
لتفقد ثم يدفعها الفقير لا الوارث ثم لدفعها الوارث اليه هكذا
يفعل ملا حتى يستوعب الصلوات ويجوز اعطاؤها الفقير واحد

دفعه واحدة بخلاف كسرة العين والظهار ولا فطار ولو فدي
عن صلوة في مرضه لا يصح كذا في الثا ثا ر حانية ومن اراد ان يقضى
الصلوات التي صلىها فان كان لاجل نقصان دخلها بحسن والا فقبل
بكره وقبل لا بكره الا بعد الفجر والعصر لانه نفل **فصل في المسافر** قل
مدة السفر عندنا مسافة ثلثة ايام من اقصر ايام السنة بالتقدير
الوسط وهي منى اقام الا بمرور البر واعتدال الترح في البحر وهي ابي يوفى
رح يومان واكثر الثلثة ونحو صاحب البراذنية انه لا يعتبر التقدير
بالفرسخ لكن قال المرغيناني وعامة المتأخرين قدوها بالفرسخ
فقبل احد وعشرون فرسخا وقبل ثمانية عشر فرسخا قال المرغيناني
وعليه الفتوى وقال العتابي في جوامع الفقه وهو المختار ونقته
في الجبل ما يليق به وهو ان يسير فيه سيرك وسطا مسافة ايام وانما
يصير مسافرا اذا فارق بيوت مصره او قرية تاوبا الذمك الى موضع
بين وبين ذلك المسافة المذكورة فلا يصير مسافرا قبل ان يفارق
عمران ما خرج منه من الجانب الذي خرج منه حتى لو كان هناك محله
منفصلة عن المصر وقد كانت متصلة به لا يصير مسافرا ما لم يجاوزها

وان جاوزت العيران من جهة خروجه وكان بخدمة محلة من الجانب
 الآخر يصير مسافرا اما في المصير كان بينه وبين الضاد اقل
 من غلوة ولم يكن بينهما امرعة تعتبر بحاجوزة ايضا ولا فدية ثم
 للمساقر احكام يخالف فيها المقيم كالباح انقطاع رمضان وامتداد
 مدة الملح ثلثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاضحية
 ذلك وقصر ذات الاربع من الصلوة فان فرض في كل منها ركعتان وقصر
 عندنا لازم حتى انكره الاقام فان اتم ان قعد الثانية قدر الشاهد
 اجزائه والاخران نافله ويصير مستيكا الشاخير السلام وكونه
 بمنع النقل على تحببة الفرض وان لم يقعد الثانية بطل فرضه لكنه
 فرضا كما في الفجر والجمعة وكذلك لو ترك الفقرة في احد الاولين ثم لا يزال الشاهد
 على حكم السفر حتى يدخل وطنه او ينوي الاقامة خمس عشرة يوما فهو
 واحدا من مصر وقريبة غير وطنه ولا يستترط نية الاقامة في دخول
 وطنه فلو نوى في غير وطنه اقل من خمسة عشر يوما لا يزال حكم السفر
 وكذلك ينوي خمسة عشر يوما بموضعين مكة ومكة الا ان تكون بيتونه
 في احدهما وان كان يقول غدا اخرج او بعد غدا اخرج والستمر على ذلك

لا يصير مقيما عندنا ولو بقي سبعمائة سنة وفي العتابة للمسلم
 اذا دخل مصر على عزم انه متى حصل عرضه خرج لا يصير مقيما الا
 اذا كان مقصودا يعلم انه لا يصير مقيما اقل من خمسة عشر يوما فان
 يصير مقيما وان لم ينو الاقامة ولا يصح نية الاقامة من الحسنة دار
 الحرب بخلاف من دخل اليها بامان حيث يصح منه ولا يصح نية الاقامة
 من الصحراء والامن اهل الاغنية فانهم لو نزلوا في موضع ونوى بها وغنم
 من الماء والجماع وما يكفيهم مدة تراه صاروا مقيمين ولو انخلوا عنه
 ونوا الذي لا يملأ موضع بينه وبين مسافة السفر صاروا مسافرين
 ولا فدية الكافر في دار الحرب اذا اسلم فخصوا على اقامته ولو خاف نفقته ثم
 يريد سفر ثلثة ايام يعتبر بنية ويصير مسافرا في الصحيح والمعتبر
 في السفر والاقامة نية الاصل دون التسبع كالحمل الخليفة والاير مع خد
 والزوج مع زوجة والمولى مع عبده والمستأجر مع اجيره ^{بادشاه} والستاد
 مع تلميذه ولا فرق في الجندية مع الايريين ان يكون مرتزقا من الاير
 او من بيت المال وقلمه السطان بالتوجه معه هو الصحيح بخلاف
 النطوع بالجهاد ومن حمل رجلا ظلما ولا يدري المحمول اين يذهب به

فان سأل فلم يجبه يتم حتى يسير نلتنا ثم يقصر وكذا الاسير في يد
 العدو وكذا ينبغي ان يكون حكم كل تابع اذا لم يعلم قصد متبوعه و
 وسأله فلم يجبه فانه يعمل بالاصل الذي كان عليه من اقامة او سفر
 حتى يتحقق خلافه وتعد الاستئصال بسبب من الابواب بمنزلة السؤال
 مع عدم الاخبار والمديون ان جسد غيره ان كان معسرا يقصر ان لم
 ينو الاقامة وكذا ان كان موسرا وعزم ان يقضيه اول بعزم شتبا
 فان عزم ان لا يقض يتم لانه بمنزلة بنية الاقامة كذا في المحيط وعن
 ابي يوسف ^{ان كان معسرا} ^{ان كان موسرا} وكذا ان كان موسرا ^{ان كان معسرا} ^{ان كان موسرا} الا ان
 يوطن نفسه على اداء العبد بين الشريكين مقيم ومساوفا تهما
 خدمته يتم في نوبة المقيم ويقصر في نوبة الآخر وان لم يتسريا يوطن
 عليك بقصد على الركنين ويتم احتياطا وعلى هذا فيكون
 الاقتداء بالقيم اصلا لا في الوقت ولا خارجا وخليفه كغيره
 مؤاخذ ان طاف في ولاية بلاء بنية سفر يتم وان قصد مسافة السفر
 فيها يقصر هو الصحيح خالف لما ذكره في خلاصة لان النبي عم
 في حجة الوداع ولو كان يقصرون اذا ذهبوا من المدينة

لا مكة

الى مكة كافر خرج قاصدا مدة السفر فاسلم في الطريق وقد بقي
 لا مقصده اقل من ثلثة ايام لا يقصر وكذا الصبي اذا خرج مع ابيه
 فبلغ في الطريق وقد بقي الى مقصده اقل من ثلثة ايام والمختار في
 الكفر ان يقصر حمله في الصبي وقيل يقصران والمريض اذا ظهر
 وقد بقي الى مقصدها اقل من ثلث يتم في الصحيح ^{ثم ان الصلوة} ان الصلوة
 مادام في وقتها باقيا فهي قابلة للتغيير من صفة الى صفة
 بتغير حال العبد ما لم تؤد فاذا خرج نقره في الزمة على مكانت
 عليه من الصفة باعتبار حاله والمعتبر في ذلك اخر الوقت عندنا
 بحيث لا ينبغي منه قدر ما يسع قول الله اكبر و صلوة المسافر تتغير
 من الركعتين الى الاربعة بنية الاقامة مادام في الوقت وكذلك الاقتداء
 بالقيم ان تم الاقتداء اقتداء المسافر بالقيم في الوقت صح ولزم
 الاحكام وان اقتدي به خارج الوقت لا يصح لتغير الصلوة في زمنه
 ركعتين فالسفر لا يقتداء كما لا تتغير بنية الاقامة قياسا مقتدا
 المفترض بالمتقل في حق القعدة ولو اقتدي به في الوقت ثم
 فسده صلوة فانه يصلي ركعتين لزوال الاقتداء وتوافق المقيم

بالمسافر صح في الوقت وحارجه فاذا صلى المسافر ركعتين سلم
 ويقوم القيم فيتم صلوة بغير قراءة في الاصح وقيل بقراءة ويستحب
 للمسافر ان يسلم ان يقول اغتوا صلواتكم فانا قوم مسافرون
 مسافرون فانه صلوة وهو مقيم مسافر قضاها رجباً ومن
 فانه صلوة وهو مسافر فاقام قضاها ركعتين لا تقدم والولي
 اما صلى او وطن الاقامة او وطن سفر فالأصل هو مولد الانسان
 او موضع تاهله ومن قصد التنفيس به لا الارحال عنه اما لو كان
 له ابوان يمل غير مولده وهو بالغ ولم يتاهل به فليس ذلك
 وطنه وفي المسبوط هو الذي نشأ فيه او توطن او تاهل به
 فيه ففعله توطن فيه يتناول ما عزم الفقيه فيه وعدم الارحال
 وان لم يتاهل ولو تزوج المسافر ببلد ولم ينو الاقامة به فقبل
 لا يصير مقبلاً او قبل يصير وهو لا وجه ولو كان له اهليلجان
 وابترهما دخل صار مقبلاً فان ماتت زوجته في احديهما وبقي
 له فيه رادور وعقار قبل لا يتقطنه وقيل يتقطنه ووطن الاقامة
 ما ينوي فيه الاقامة خمسة عشر يوماً فصاعداً ولم يكن مولده

زيادة

ولاله

ولاله اهل ووطن السفر نوي فيه اقامة اقل من خمسة عشر يوماً
 من ذلك وبه سمي وطن السكنى والمحققون على عدم اعتباره
 وطناً ثم لا يصح ينتقض بمثله حتى لو كان له وطن أصلي فانتقل
 عنه واستوطن غيره خرج عن كونه وطنه حتى لو دخل بعده ذلك
 لا يلزمه الا تمام ما لم ينو الاقامة ولا ينتقض بوطن الاقامة ولا بالسفر
 واما وطن الاقامة فينتقض بوطن اقامة اخرى وان لم يكن بينهما
 مدة سفر وكذا ينتقض بالسفر وان لم يطر عليه وطن الاقامة
 اخرى ثم السفر ليس بشروط لبث الوطن الاصل بالاجماع وكذا
 لبث وطن الاقامة في ظاهرها الرواية وعن محمد بن ابي شريح حتى
 لو خرج من مصر ولا قصد السفر فوصل لا قرية ونوى اقامة تحت
 عشر يوماً بها لا يصير وطن اقامة له وكذا لو قصد السفر فقبل ان
 ان يسير مدة اقامه بقرية لا يصير وطن اقامة وعلى ظاهر الرواية
 نصير في الصورتين ويرخص للمسافر ترك السكنى وقيل لا والاعدا
 ما قال الهندواني ان فعلها افضل حاله الغرول والترك افضل حاله
 السير الا شئته الجوع والعاصي والمطبع في سفره في الرخص سواء غدا

قوله طريق

في وقتها

وعند الثلثة ليس للعاجي بسفرة كالابقا وفي سفره كفاطع الطريق
ان يترخص بالرخص المشروعة للمسافر ويجوز له ان يجمع بين صلاتي
في وقت واحد سوى الظهر والعصر بعرفة والمغرب والعشاء وعزلة
وعند الثلثة يجوز الجمع بين الظهر والعصر وبين المغرب والعشاء
وقت واحد بعزلة السفر والمطر تقديمًا او تأخيرًا بان يصلي التامة
في وقت المتقدمة او يؤخر المتقدمة فيصلها في حق وقت التأخرة
والدليل في جميع ذلك مذكورة في الشرح **فصل** في صلاة الجمعة
صلوة الجمعة فرض عين على من استجمع شرائطها ولها شروط
للوجوب زائدة على شروط سائر الصلوات من الاسلام والعقل
والبلوغ والطهارة عن الحيض والنفاس وشروط للاداء زيادة
على شروط سائر الصلوات من الطهارة وغيرها اما شروط الوجوب
فستة اولها الذكور فلا يجب على المرأة والثاني اقامة فلا يجب على
المسافر والثالث الحرية فلا يجب على العبد ولو اذن له المولى فيها قيل
يجب عليه وقيل بخير والكاتب يجب عليه وكذا معتق البعض دون
المأذون وقيل المستأجر لا يمنع الاجير عنها والاحتج انه لا يجمع لكن

استلذذ ادم

يسقط

يسقط عنه من الاجرة ان كان بعباد وان كان قريبًا
لا يسقط عنه شيء والرابع التمتع اي عدم المرض فلا يجب على المريض
اذا خاف زيادة المرض وبطء البر بالذهاب اليها ومثله الشيخ
الكبير الضعيف عن السبع الخامس سلامة العينين فلا يجب على مطلقا
وعند عثمان وجد قايلا يجب عليه السناد من سلامة الرجلين فلا يجب
على العفة ومقتوع الرجلين وان وجد من يحمل والمرضى كالمرضى
ان بقى المريض ضابطا بذهابه على الاحتياط والمرضى من جملة الاعداء
التخاف عن الميعة والمباينة وكذا الخوف من ظالم ونحوه والمطر والثلج
والوحل ونحوها فمروا بالذين لم يكلموا الشرط لا يجب عليهم الا
انهم لو حضروا وصلوها اجزأتهم عن فرض الوقت كالفقير
اذ اخرج واما شروط الاداء فستة ايضا الاول المص او فتاؤه فلا يفي
به القرني عندنا واختلفوا في تفسير المص والتخييع ما اختاره
صاحب الهلاية انه الموضع الذي له امير وقاض ينفذ الاحكام ويقم
الاحكام ويقم المدد والمدة القدرة على اقامة المدد وصرح به
في تحفة الفقهاء ولا بد من كون الموضع المذكورة ذات سكك وثبات

خسطة بجلي

صرح به فيها ايدى الان صاحب الهداية تركه بناء على ان الغالب الا
 والقاضي شأنه القدمة على تنفيذ الاحكام واقامة الحد ولا يكون
 الا في بلد له رسايق واسواق وسلك والمسجد الجامع ليس ينفذ
 فيجوز في فتاء مصر وهو ما اتصل به معنى المصاحبة من ركض
 الخيل وجمع العساكر والناظلة ودفن الموت وصدرة الجنادة وغير
 ذلك ويجوز اقامتها بمخيم في الموسم اذا كان هناك الخليفة او امير
 لجان خا فالحمد بخلاف ما اذا لم يكن الا امير الموسم اي امير الحاج فانها
 بالاتفاق لا تجوز ولا يصلي بها العبد اتفاقا امتثالاً لثقل فيه
 بامور الحج وانما يجوز اقامة الجمعة في المصطفى موضع واحد لا اكثر
 في الرواية عن ابي حنيفة رح وعنه كقول محمد بن ابراهيم انها تجوز
 في مواضع متعددة قبل وهو الحج وعن ابي يوسف تجوز بموضعين
 لا غير وعند لا يجوز بموضعين الا ان يكون بينهما نهر فاصل
 ثم على القول بعد رجوع التعدد لو تعدد في الجمعة لمن سبق
 قبل بالفراغ والصحيح بالافتتاح فان صلوا معا ووقع
 الاعتبار فسد صلاة الكل وعن هذا وعن الاقل في المصنف

في كل موضع

في كل موضع وقع الشك في جواز الجمعة ينبغي ان يصلي اربع ركعات
 بنية آخر ظهر ادركت وقته ولم يسقط عني بعد حتى ان صحت الجمعة
 وكان عليه ظهره يسقط عنه والا فقل والا ولى ان يصلي بعد الجمعة
 سنتها ثم الاربع بهذه النية ثم ركعتين سنة الوقت فان صحت الجمعة
 يكون قد ادى سنتها على وجهها والا فقد صلى الظهر مع سنة وينبغي
 ان يقرأ السورة مع الغاشية في الاربع الركعات بنية آخر الظهر ان لم يكن
 عليه قضاء فان وقع فرضاً فالسورة لا تبصره وان وقع نقلاً فقرأ
 السورة واجبة ومن هو في طرف المصطفى بنية وبني المصطفى
 بل الابنية متصلة فعليه الجمعة وان كان بنية وبني المصطفى من المزاج
 والمخارج فاجمة عليه وان كان يسمع النداء وعند محمد رح ان يسمع
 النداء فعليه الجمعة وان ادخل القروى المصطفى الجمعة فان نوى الكثرة
 لا وقتها الزمنة وان نوى الخروج قبل دخوله لا يلزمه وان نواه بعد
 دخول وقتها يلزمه وقال الفقيه ابو الليث لا يلزمه وهو مختار
 في امتحان الشريعة الثاني كون الامام فيها السلطان او من اذن
 له السلطان ولو قل العبد على ناجة فصلت بهم الجمعة جهاز والفتاب

في كل موضع

الذي لا منشور له اذا كانت يسيرة في الرعية يسيرة الامراء يجوز
 له اقامتها وليس للقاضي ان يصلي بجماعة يومه صريحا او لا
 وكذا صاحب الشرع ^{عنه} وعن ابي يوسف رح يجوز لصاحب الشرع
 ان يصلي دون القاضي وان ملك والى المصر فصلي بهم خليفته قبل
 اتيان ولا يخرج وكذا لو صلى القاضي او صاحب الشرع فان لم يكن
 احدهم هؤلاء فاجتمع الناس على واحد فصلي بهم جاز مع
 وجود احدهم لا يجوز الا باذن للضرور هناك لا هناك ولو
 ملك الخليفة ولما امره ولاية على نيا من امور العامة كالقصد
 اقامة الجمعة لا يجوز الاجرة ولو شرع المأمور بها فيها ثم
 حضر آخر مكانه ^{في} عليها ولو حضر قبل شرعه لا يصح شرعه
 والمراد اذا كانت سعة مائة يجوز امرها باقامتها لا اقامتها
 ولما مور بالجمعة ان يستخلف غيره وان لم يؤذن له في الاستخلاف
 بخلاف القاضي ولا فرق بين العذر وعدمه ولا بين الخطبة
 والصلوة على ما حققناه في الشرح والاذن في الخطبة الا ان
 في الصلوة وبالعكس الشرط الثالث الوقت فانه لا يقع بعده

الجمعة

بخلاف

بخلاف في سائر الصلوة ووقتها وقت الظهر جماعة ولا يجوز
 قبل الزوال الا في قول احمد بن حنبل ولا بعد دخول وقت العصر
 حقه فالمالك ولو خرج الوقت وهو فيه باستئناف الظهر ولا يبيح
 عليه ما عندنا خلافا للشافعي رح الشرط الرابع الخطبة وعليه
 الجمهور وشرطها كونها في الوقت لا تنح قبله وان تكون بحضرة
 الجماعة فلو خطب وحده ثم حضر الجماعة فصلي بهم لا يجوز
 ولا بشرط الاتحضور هم عند ما لا سماعهم لها بعد ان تكون
 حصة حتى لو بعدوا او ناموا او كانوا اصميا اجزاء وركعتيها مطلق
 ذكر الله تعالى بنيتها عند ابي حنبل رح وعند هان كرتويل يسمى خطبة
 وواجبها كونها مع الطهارة والقيام وسوا العورة وسنتها كونها
 خطبتين يجلس بينهما ما يشتمل كل منهما على الحمد والتشديد و
 والصلوة على النبي صم والا ولا على آية وآية والوعظ والثانية
 على الدعاء للمؤمنين والمؤمنات بدو الوعظ وهذه كلها فريضة
 عند الشافعي رح فلو لم الحمد لله او سبحان الله او لا اله الا الله
 ونحو ذلك اجزؤه اذا كان على قصد الخطبة عند ابي حنبل رح

اما لو عطس فجد لاجله فانه لا يجوز عندها ويكره للخطيب ان يكلمه ^{بمخلاص}
 خطبة بلام الدنيا ولو خطب فنفر من كان حاضرا لاجاء آخرون
 ففصل بهم اجزؤهم ولو خطب ثم ذهب فتوصلوا في منزله ثم جاء
 فصل يجوز ولو نفذي فيه او جامع فاعتقل مستقبل الخطبة وقيل
 في النفذي لا يستقبل ولو خطب جنبا فاعتقل مستقبل الخطبة ^{عند} شرح
 المهرانية للسروحي الشرط الخامس للجماعة واقلمت ثلثة سوى للم
 وعند ابى يوسف اشكال سواء وعند الشافعي رح اربعون وهو
 مذهب احمد رح وعند مالك رح من يقرى بهم قرية وفي رواية ثلثة
 ويشترط كون الجماعة بها لا عقار ولا تنعقد بالنساء والصبان
 لا كونهم احرار او مقيمين فتعقد بالبعيد والمسافر وفيه
 اما منهم فيها وكذا الموضع ومخوهم من المعذورين حاله فالزفر
 فعنده لا يفتح امامة من لا يجب عليه فيها ويشترط بقاء الجماعة
 لا السجدة الاولى عند ابى رح فلو نفر وقبلها او نقصوا مستقبل
 من بقي الظاهر وعندهما بشرط بقاءهم الى التحريم فلو نفر وبعدها
 يتم من بقي الجماعة وعند زفر بشرط بقاءهم لا القعود قدر

التشبه

التشبه فيها الشرط السادس الاذن العام حتى لو اد الساعات
 ومخوه اعلق بل قصره وصلى فيه بحسب لا يجوز للجمعة والافنى واذن
 للناس بالدخول جازنه سواء دخلوا اوله ويستحب التكبير الى الجمعة
 والغسل والتطيب والسواك ولبس احسن ثيابه ويجب الشتي
 وترك الاشتغال بالاذان الاولي وهو الذي على المنارة بعد دخول
 الوقت وقيل الذي بين يدي المنبر والا ولا يصح واذا صعد الامام
 المنبر يجب على الناس ترك الصلوة النافلة وترك الكلام عند الجرح
 وفي لا يباح الكلام حتى يبشرع في الخطبة ويكره والخطيب يخطب قرآن
 القرآن ورد السلام وينشئ العاطس وكذا الاكل والشرب وكل
 عمل واذا قرأ الخطيب ان الله وملائكته يصلون على النبي فلهن
 ابى رح رح ومحمد رح انه ينصت وعن ابى يوسف رح انه يصلي ستر وبر
 اخذ بعض المشايخ والاكثر على انه ينصت وفي الجمعة لو سكنت فهو افضل
 وعن ابى رح رح اذا عطس بمحمد لله في نفسه ولا يجهر وهو الضمير
 وكذا لو شتمت او ذل السلام في نفسه جاز وكذا لو اشار به يركع او
 او عينه او يده عند رؤية الشكر ويتكلم بلسانه الصحيح انه لا يكره وقال

بعضه يجب الاضطرار الى ان يشرع في مدح الظلمة فلا يجب ولذا
 ذهب بعضهم الى ان العبد في زماننا افضل كماله - سيسمع مدح الظلمة
 لكن الصالح ان القرب افضل والبعد يجب عليه الاضطرار في الصبح
 وقيل يجوز له القراءة ومحوها وعن ابي يوسف رح انه كان ينظر في كتابه
 ويصلح بالقلم واذا جلس الامام على المنبر اذن المؤذن بين يديه الاذان
 الثاني ويستحب القوم ان يستقبلوا الامام عند الخطبة لكن الرسم
 الان انهم يستقبلون القبلة للخروج في تسوية الصفوف لكثرة
 الزحام كذا في الشرح الحديث للشرطي واذا فرغ من الخطبة اقاموا
 وصلى بهم ركعتين على ما هو المعروف بيقراء فيها قدر ما يقدر في الظاهر
مسألة في التشريف ومن ادرك الامام فيها صلى معه ما ادرك وبني
 عليه الجمعة ولو ادرك في التشهد او في سجوده تشبه وقال محمد
 ان ادرك معه ركوع الثانية بني عليها الجمعة وان ادرك فيها بعد ذلك
 بني عليها الظهر واذا صعد الخطيب على المنبر لا يسلم على القوم
 عند نأخه ^{او تروى} فاللشامي واحد رح وكل بلد فني بالسيف
 يجلب فيها بالسيف مكة والتي اسلم أهلها طوعا كالمدينة

وربما اسلمه كذا

يخطب

يخطب فيها بلا سيف وفي النبايع للجمعة في الخطبة الثانية دور
 للجمعة في الاول ويكره استد الكراهة وصف الشدة طين بما ليس
 فيهم لان فيه خلط العبادة بالمعصية وهي الكذب ومن صلى
 الظهر يوم الجمعة قبل صلاة الامام للجمعة ولا عذر له صحت ظهره
 خلا فالرف والفتوية رح لكثرة يكون عاصيا بترك الجمعة ثم ان
 بدله ان يصلي الجمعة بعد ذلك فتوجه اليها قبل فراغ الامام منها
 بطلت ظهره بمجرد التسبيح سواء ادركها او لا حتى انه يجب عليه
 عادة الظهر ان لم يدرك الجمعة او بدله ان يرجع فرجع وقال ابو
 محمد رحمه الله لا تبطل ظهره ما لم يشرع في الجمعة وفي رواية ما لم
 يتم الجمعة ولو كان من صلى الظهر معذور كالسافر في وخوف في
 اليها قبل لا تبطل ظهره بالتسبيح اتفاقا والصحيح من الذهاب عدم
 الفرق بين العذور وغيره وكان في الجامع فسمع الخطبة ثم قام
 فصلى الظهر جاز ظهره ولا ينقض والذي ينبغي انه ان يشرع في
 الجمعة ينقض ويكره للمعذورين والمحبوسين اذا اذ الظهر بجماعة
 في المصر يوم الجمعة سواء كان قبل الفراغ من الجمعة او بعده ويستحب

للمريض يوم الجمعة ان لا يصلي الظهر قبل فراغ الامام من الجمعة لرجاء
 الثبوت كل ساعة والاول ان لا يصلي الا من خطب ولو صلى غيره جاز
 وان تذكر الفجر في الجمعة وهو صاحب ترتيب يقطعها ويصلي الجهر
 ان كان في الوقت سعة فان قامت الجمعة صلى الظهر وقال محمد رح
 ان خاف قوت الجمعة لا يقطعها ومن حضر الجمعة المسجدين
 ان تحطى يؤذني الناس لا يتخطى وان كان لا يؤذني احدا بان لا يطأ
 ثوبا ولا حسدا الا باس بان يتخطى ويدنو من الامام وذكر
 وذكر الفقيه ابو جعفر رح عن اصحابنا لا باس بالتخطى ما لم يأخذ
 الامام الخطبة ويكره اذا اخذ فعلى هذا التخطى مشروط بشريطين
 احدهما ان لا يؤذني احدا والثاني ان لا يكون الامام وفي الخطبة لكن
 ينبغي ان يقيد هذا بما اذا وجد مكانا اما اذا لم يجد وفي القدام مكان
 خال فله ان يتخطى اليه للضرورة ويكره تطويل الخطبة بان تزيد
 الخطبتان على سورة من طول المفصل لا سيما في ايام الشتاء
 ويكره المستقر بعد الزوال يوم الجمعة قبل ان يصليها ولا يكره قبل الزوال
 هو الصحيح **فصل** في صلاة العبد صلاة العبد واجبة على من

او تفرغ من
 او تفرغ من

تفرض

تفرض عليه الجمعة هو الصحيح من المذهب ويشترط له اجماع ما يشترط
 الجمعة وجوبا واداء الخطبة فانها ليست بشبهة لها بل هي سنة بعدها
 ويستحب يوم الفطر ان يأكل شيئا قبل الصلوة والا ولي ان يكون
 عند ان تيسر والا فشيئا حلوا ويوم الاضحية يصح يؤخر الاكل الى ما بعد
 الصلوة وفي هذا في حق من يصلي في حق غيره والا ولي اصح والاصح
 انه لا يكره الاكل قبل الصلوة ههنا ولا تتركه هناك ويستحب
 اداء صدقة الفطر قبل الصلوة في الفطر ويستحب التوجه الى المصلي
 مكشيا ان قدر ولا يكره الركوب وكذا في الجمعة ويستحب التكبير جهرا
 في طريق المصلي يوم الاضحية اتفاقا ويوم الفطر لا يجزئ به عند ابي حنيفة
 وعندهما يجزئ وفي رواية عنه والخلاف في الا فضيلة اما الكراهة
 فشفية عن الطرفين ثم قيل يقطع التكبير بوصوله الى المصلي وقيل
 لا يقطعها ما لم يفتح الصلوة ويكره النقل قبل صلوة العبد وقد تقدم
 فاذا دخل وقت الصلوة بارتفاع الشمس وخروج وقت الكراهة
 يصلي الامام بالناس ركعتين بارادان ولا اقامة تكبير تكبيرة الاحرام
 ثم يضع يديه تحت رقبته ويثني ثم يكبر ثانيا تكبيرة يفصل بين كل

تكبيرين بسكتة قدر ثلث تسبيحات ويرفع يديه عند كل تكبيرة
 منهن ويرسلهما في الثانية ثم يضعهما بعد الثالثة ويتعوز
 ويقراء الفاتحة وسورة ثم يكبر بعديها ويركع فإذا قاده إلى الركعة
 الثانية ابتداء بالقراءة ثم يكبر بعديها ثلث تكبيرات على هيئة تكبيرة
 في الأولى ثم تكبيرة في الأولى ثم يكبر ويركع فالزوائد في كل ركعة
 ثلث عندنا والقراءة في الأولى بعد التكبير وفي الثانية قبله وهو
 رواية عن أحمد رخص وفي ظن قوله وهو قول مالك رخص يكبر في الأولى
 ستا وفي الثانية خمسًا ويقراء فيها بعد التكبير وقال الشافعي رخص
 في الأولى سبعًا وفي الثانية خمسًا ويقراء فيها بالتكبير ويعلم أنه
 يخطب بعد الصلوة خطبتين يتداء فيهما بالتكبير ويعلم في الفجر
 أحكام صدقة الفطر وفي الأضحية أحكام الأضحية وتكبيرات الشروق
 وهي ستة ويسبغ فيها ما يسبغ في خطبة الجمعة ويكره فيها ما يكره
 فيها ويسبغ الرجوع في طريق غير طريق الذهاب تكبير العشرة
 ومن لم يدرك صلاة العيد مع الإمام لا يقضيها فإن أحدًا عذر
 منع الناس عن الصلوة يوم الفطر قبل الزوال صلواتها من الغد

قبل

قبل الزوال وإن منع عذر من الصلوة في اليوم الثاني لم يقبل بعده
 بخلاف الأضحية فأنها تصلى في اليوم الثالث أيضًا إن منع عذر في
 اليوم الأول والثاني وكذلك إن أخر عابله عذر إلى اليوم الثاني
 أو الثالث جاز لكن مع الأساءة ولا تصليان بعد الزوال على كل حال
فروع الخراج إلى المصلي وهو لثبته ستة وإن كان يسمعهم الجاهل
 وعليه عامة المنع ويجوز أقامتها في المصروفتة في موضعين
 وأكثر ويجوز الخطبة قبل الصلوة وتكره أدرك الإمام ركعة لا يركع
 ثم السعيد أن يركع في الركوع ويكبر برأي نفسه لا برأي
 الإمام وإن خاف فوت الركوع مع الإمام ركع وكبر العبد في ركوعه
 وعن أبي يوسف رخص يترك التكبير ويسبغ تسبيح الركوع ولا يرفع يديه
 إذا كثر في ركوعه وإذا رفع الإمام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير
 فلا يجزئ في الركوع ولا في القومة ويتبع إمامه في التكبير وإن خالف
 رأيه إلا أن جاوز قول الضحابة وهو سبع تكبيره فأنه لا يتبعه
 فأنه لا يسبغ تكبيره وإنما سمع البلع يتبعه وإن جاوز الأضحية
 لكن ينوي بكل تكبير الدخول في الصلوة وكذلك الحق يكبر برأي

اما
 الامام بخبره والسبوق شني التكبير في الاولي حتى قرأ بعض الفاتحة
 او كما هي تذكير يكبر ويعيد الفاتحة ولا تذكر بعد الفاتحة والسنة
 يكبر ولا يعيد الفارة سبق ركعة يقرأ في قضا ومكبر او ثم يكبر
 وقيل بالعكس ولا يقرأ في الركعة الثانية النساء اذا اراد ان يصلي
 صلاة الضحى يصلي بعد ما صلى الامام كذا في الحاشية وسبقت
 بتجيل الصلوة في الاولي وتأخيرها في الفطر وفي القنية تقدم صلاة
 العيد على الجنازة وصلاة الجنازة على الخطبة ويندب لمن اراد ان
 يصلي تأخير تقديم الاطفار وخلق الركن ولا يجب وان استلزم
 التأخير الكراهة لا يؤخر وهو ما زاد على الاربعين قال في القنية
 لا يعلم اطفاره ويقصر شارب ويجاق عات وينظف بدنه
 بالاغتسال في كل سبوع فانه لم يفصل في خمسة عشر يوما ولا عند
 تركه وراى الاربعين فالسبوع افضل والخمسة عشر هو وسط
 والاربعون الابعد ولا بأس بقول الرجل لغير يوم العيد تقبل
 الله منا ومنك والغرض الذي يفعله يقصر الناس من الاجفة
 عشية عرفة في الجوامع او في مكاتب خارج البلد فيدعون ويشبهون

باهل

باهل عرفه ليس بشيء قيل ليس بشيء منه وبلا مكرهه وقيل
 يكبر وهو الفناء وتكبيره التشرية عقيب الصلوة فيلانة عندنا
 والاكثر على انه واجب بشرط الاقامة والحرية والذكورة وكونه
 الصلوة فريضة ^{التي} ^{المستحب} جماعة في المصاهرة كراه عندنا في حنيفة رح فانه
 يجب على مسافر ولا عبدا ولا امرأة الا اذا قدوم على يجب عليه ومنه
 ولا يجب عقيب الواجب كالوتر وصلوة العيد ولا عتيا الخوافل
 وعلى السفر ولا على المعذورين الذين صلوا الظهر جماعة يوم
 الجمعة ولا على اهل القرى وعندهما يجب على كل من يصلي للكتبة والبناء
 في عرفة عندنا وعند مالك رح ظهر يوم النحر وآخره عصر يوم
 النحر عندنا في حنيفة رح فيكون ثمان صلوات وعصر اخر ايام التشرية
 عندها فيكون ثلثا وعشرين صلوة والعمل على قولها وصفة
 ان يقول بعد السلام الله اكبر لا اله الا الله واليه الاكر الله اكبر والله
 الحمد مرة واحدة فهو تكبيرتان قبل التمهيل ثلث تكبيرات امام شني
 التكبير وقام ذهب فانه يخرج من المسجد يعود ويكبر ولا يخرج
 لا يعود ولا يكبر بل يكبر القوم وحدهم وكذا ان كان الامام لا يرى

طو تكبيرتان بعده ومنه الشافعي
 قبل التمهيل

أولها غسل الأيدي وكذا لو ترك فيها

التكبير والمقدري براه وأحده ترك صلوة في أيام التشريق فقطها
فيها من ذلك العام كبر ولو تركها في غيرها فمضى فيها من عام آخر
أحد من عند سقط التكبير ولو بقائه كبر بلا وضوء ولو اجتمع يوم
الاستهوا والتكبير والتلبية بدأ بالاستهوا ثم بالتكبير بالتلبية ولو
قدم التلبية سقط التكبير والاستهوا كل في كافي **فصل** في الجنابة
يستحب أن يتوجه المختص بالقبلة على شقه الأيمن ولا يسير أن يؤمن
مستلقيا وقد ماء إلى القبلة ويرفع رأسه قبله ليكون وجهه
إلى القبلة ويلتزم الشهادة بأن تذكر عنده لبثه كروا أن يؤمر بها
وأما التلقين بعد الدفن فلا يؤمر به ولا ينهى عنه فإذا مات غمفت
عيناه وشد ليحياه بعصابة عريضة من فوق رأسه وتمت أطراف
ويقول مضمونه **بسم الله** وعلى ملة رسول الله اللهم ينس
عليه امره وسقط عليه ما بعده وألحده ببقائك واجعل ما خرج
إليه خيرا مما خرج عنه ويخلص نياحه ويجعل على سريره ولوح ويومنه
على بطنه سيف أو شئ من حديد ولا يوضع على بطنه المصحف ويترك
القرأة عنه حتى يغسل ويسرع في تحنيطه الكافي في شرح الهداية للسرا

وفي المحيط

وفي المحيط الأيمن يجلس الحائض والجنب عند الميت فإذا أراد وغسل
يستحب أن يضعوه في عسبر أو لوح قد حفر في الأرض بالبحر وحوله
وترائنا أو خسا أو سبعا ويوضع على قفاه ورجلاه إلى القبلة إن
امكن وإلا فكيف تبستر ويجرد من ثيابه عندنا وعن الشافعي روح
أنه يغسل في قيصه ويستمر عورة الغليظة فقط في ظر الرواية
وفي رواية تستمر كل عورة من السترة إلى الركبة وهو الصحيح الأخوية
ويلف الغاسل على يديه حرقة لتجنيبه وقال أبو يوسف روح لا يستحب أن
ثم يؤفضه فيبدأ بغسل وجهه ولا يغمض ولا يستنشق عندنا
خلاف الشافعي روح لكن يمسح بمناء ولنا أنه وثيقه ومخبر بجرقة
يلتفها على أصبعيه ويمسح رأسه في ظر الرواية وهو الصحيح وقيل لا
ولا يؤخر غسل رجله هذا في حق البالغ والصبي الذي يعقل الصلوة
أما الذي لا يعقلها فلا يتوضأ على ما قالوا ثم يغسل رأسه ولحيته بما
بالخضمي العرق من غير شئ ثم يفيض عليه ماء مغلي يسدرا وخطي
أو شاة قبل طمعه وهو الرض وبصاؤون أن تستمر شئ من ذلك
ولا يغمض حتى يقرأح ويغسل نلنا يوضع كل على شق الأيسر فيغسل

بشرة

شفه الايمن حتى يصل الماء الى تحتها ثم على شفة الايمن فيغسل الايسر
 كذلك ولا يكتب على وجهه ليغسل ظهره ثم يقعد بعد المرة الاولى
 او بعد المراتبي ويستند على صدره او بده او ركبته ويمسح بطنه
 مسحار قفا وان خرج منه شيئا اذاله ولا يعيد غسله ولا وضوءه
 وفي البدائع يغسل في المرة الاولى باليمنى والقبح ليشل بدنه والحقلة
 التي عليها وفي الثانية بماء السدر او ما جرى مجراه وفي الثالثة باليسرى
 وشيء من الكافور ولا يؤخذ شيء من الغرالميت ولا من ظفره ولا
 ولا يجتنى وقبل ان انكسر ظفره فانه يبل باخذه وليس يغسله استعمال
 القطن وقبل يجشي فيه ومسامحة به ويوضع على وجهه وقبل
 يجشي محارفة كانه وفي وجوه بعضهم في دبره ^{بورقون دقة} واستغلى متا
 بخنا قاله قاضي خزان واذا تم غسله يشف بنوب وجعل الخنوط
 على شفته ولحيته وكبير الرعفران والورد من فوق الرجال ويجعل
 الكافور على مواضع سجوده وهي جبهته والفرج وبده وركبته
 وقدماه ثم يغسل الميت وتكفينه والصلوة عليه ودفنه فروض
 كفاية ولو ماتت امرأة بين الرجال يتم ولا يغسل فيهما يتيمهما

مسحوق الكافور

بيده

بيده والاجنبى جحرفة وكذا الرجال بين النساء يتيم ولا يجزئ الفرق
 عن الغسل والا ودراسة الغاسل ان يكون اقرب الناس الى الميت فانه له
 يوجد فاهل الامانة والورع وينبغي للغاسل ان يرى حضرا اذا راى ما يجزئ
 للميت سرة النيسرة ولا يجزئ شبهه من العيون الكافية قبل الموت و
 والحادة بعد الموت كسواد الوجه ونحوه ^{بيان ان من} اذا كان مشهورا بيده
 فلا يلبس بذلك ثم يدفن بالناس من بدعته وان راى حسنا من اماراة ^{قانه يكون}
 لم يركبوا وضوء الوجه واليتيم ويحذرك يستحب ذلك اظهاره والاشارة
 ان يكفن الرجل في ثلثة اقبوب قميص وازار ولعقافة والماء في خنث درج
 وخمار وازار ولعقافة وخرقة تربط على ثديها والكفانية في حقه ان ^{بشده مال}
 يغتصر على ازار ولعقافة وفي حقه على ازار وخمار ولعقافة والغرض ^{ما تم}
 في حقه ثوب يستر البدن واللفافة من القدر الى القدر وكذلك ازار
 والهم القميص من المنكب الى القدم والذراع هو القميص الذي فتحته ^{او زن}
 على الصدر دون الكتف وعرض الحرقه من اهل النديان الى السرة وقبل
 الى الركبة وهو ستر وصفة التكفين ان تسبط اللعقافة على باطن او حيز
 او نحوه ثم بيد عليها الطيب ثم القميص كذلك ثم يوضع الميت

صوته دلل روي
 كفاية المتيمم

يوزن كوزل اوله

بالنفوس الذي يشف فيه فيتمضمض ويحيط ثم يعطف الاذان من
 جهة اليسار ثم من اليمين ثم المفاة كذلك ويربط ان خيف
 انتشاره والمرارة تقضم ثم يجعل ثمرها ضغني على صدرها
 فوق الدرع ثم يوضع اليد على راسها كالقنعة منشورة فوق
 ذلك تحت الاذان ثم يعطف الاذان والتغافة كما تص ثم تربط الخثرة
 فوق الاكفان وقيل بين الاذان والتغافة والمرارة كالخثرة والمرارة
 والمرارة كالبالغ والبالغ وان لم يراه في كف في اذن ولغافة
 وان كف في ثوب واحد اجزاه وقيل الصبي بثوب والصبية بثوبين
 وقال قاضيان الاصح ان يكفر فيما يكفر في البالغ والكفر
 في ثوب واحد جان والمسقط والولود مبتالين في حرقه و
 والخني المشكل كالانثى ولا يغسل بل يتيمم والمجدب في الكفر و
 والغسيل ولو خلعنا سوا ويستحب البياض ويجوز من
 القطن والكتان والبرود وان كان لها اعداء ما لم يكن ثماثيل
 ويكره للرجال المزعفر والعصفر والحري ولا يكره للنساء فان لم
 يوجد للرجال الا الحري يجوز الكفن في النفاسة مثل ما يلبس في الجنة

والعبد

والعبد والمرأة ما يلبس في زيارة أهلها وقبل اوسط ما
 ما يلبس في الحياة وفي المغيث ان كان في المال كثر وفي الورثة قلة
 فكفن السنة اولى والا فالكفاية اولى مع جواز كفن السنة ويحتمل
 الاكفان قبل ان يدرج الميت فيها وترتفع اولنا وخمسنا والمحرور
 كغيره عندنا وقال الشافعي ^{لمورثه} لا يفقير ^{لغيره} ولا يمتن طيبا
 والكفر من جميع المال مقدمة على الدين والوصية والبركة الا ان يكون
 التركة عبدا جانيا او نظاما هونا فان حق والجنابة والمرأة من مقدمة
 على التكفين واذا لم يكن للميت مال فكفنه على من يجب عليه نفقته
 في جبوته وكفن الزوج على الزوج عند أبي يوسف ان كانت معسرة
 وقيل وان كانت موسرة عنه وقال الشافعي ربح على من يجب عليه
 نفقته ان لم تترك مالا وهو الاوسط على ما حققناه في الشرح
 ولو كفنه من يرثه رجع في تركته وان كفناه من لا يرثه من اقاربه
 بغير امر الوارث لا يرجع سواء كنفه بالرجوع ولم ينشأ ثم الصلوة
 عليه فرض كفاية كما مر وشروط صحتها شروط الصلوة المظلمة ^{وهي}
 الميت وطهارته ووضع امام المصلي وبهذه القيد علم انها لا تجوز

على غائب ولا حاضر محمول على رتبة او غيرها لاختلاف المكان ولا موضع
تقدم عليه المصلي وركعتا القيام فلا يجوز قاعدا بانه عذر وكذا
راكبا والتكبير سنة الاولى فانها شرط والدعاء الا انه يتحمله الامام
من المسبوق اذا خشي ان ترفع فانه يكتمى بالتكبير ويترك الدعاء
والاولى بالامامة المستطاع ثم القاضي ثم امام الجمعة ثم امام المي
ثم الولي على ترتيب الارث وله ان ياذن لغيره اذا اعتقنته في الحق اليد و
وليس لغير المذكورين ان يتقدم بلاء اذ انما قال تقدم قلنا لا بعينه
ان شاء فاد صلى هو فليس لغيره ان يصلي بعده من السطان ومن روى
وعند ابي يوسف رح هو اول من الجيع وهو قول الشافعي رح ورواه
عن ابي حنيفة رح وفي فتاوي قاض خان قال الفقيه ابو جعفر رح
اذا حضر السطان بقاءه الاولياء وان يحضر ^{الاولى} ^{خليفة} القاضي و
حضر امام المي فصاحب الشرط اولى ان يقدم وان حضر والي المص
ومعواولي بالتقديم من القاضي وصاحب الشرط والامام يحضر احد
من المذكورين وحضر الاولياء وامام المي ينبغي له ولبياء ان يقدّموا
على القاضي وان لم يحضر امام المي وحضر الوكيل فليس على الاولياء تقديم

والان حضر

وان حضر الولي او خليفة والقاضي وصاحب الشرط وامام المي والاولياء
فاين الاولياء ان يقدموا احدا من هؤلاء والاداد ان يتقدموا
فليس ذلك ولصحة ان يتقدموا ما شاء ولا بتقديم احدا من
هؤلاء الا باذنه وهذا قيل ابي ح رح وابي يوسف وزفر رحمهم
الله وسر اخذ الحسن رح انتهى ثم عديم جواز الصلوة من غير الولي
بعد مذهبا وبه قال مالك رح وقال الشافعي لم يل بصل ان يصلي
وله في اعادة من صلى قولان احدهما الاحتياط عدمها وهي ارجح تكبر
بقراءة دعاء الاستفتاح عقب الاول ويصلي على النبي ثم كما بعد التشهد
عقب الثانية ويدعو لنفسه وللميت ولسائر المؤمنين عقب
الثالثة ويستلم عقب الرابعة من غير ان يقول شيئا في كل الرواية
وقيل يقول ربنا انت في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب
النار وقيل يقول سبحان ربك رب العزة عما يصفون لا اله الا انت
والتسليمتين الميت مع القوم وقيل لا ينوي الميت وقيل ينوي
في التسليمه الاول فقط وصفته الدعاء بعد الثالثة ان يقول
اللهم اغفر لي وولدي وميتي وشاهدينا وغائبنا وصغيرنا وكبيرنا

وذكرنا وانما اللب من احبته منافاه على السلام وهو
توفيقه منافوقه على الايمان وخص هذا البيت بالروح والراحة
والرحمة والغفران والرضوان ^{الشفقة} ان كان محسنا فز في احسانه
والا كان مسيئا فتجا وزعنه ولفه الامن والبشرى والكرامة
والزلفى برحمتك يا ارحم الراحمين ويجوز غيره من الادعية اذ ليس
فيه دعاء موقوف وان كان البيت غير مكتمل بقوله بعد قوله ومن توفيقه
منافوقه على الايمان ^{منافوقه} جعله لنا فرط الله جعله لنا
اجرة الله جعله لنا فاعلم ان يتم الدعاء والمؤمنين وفي
المفيد ويدعو والوالدي الطفل وقيل يقول الله نقل به موازينهم
او اعظم به اجورها الله جعله في كفاله ابراهيم والحقة بصلاح
المؤمنين والمجنون كالطفل وينبغي ان يقيد بالجنون الاصل
دولة العارضي بعد البلوغ ومن لم يحضر عند اول التكبير اذ حضر
لا يشترط ان يكبر الامام تكبيرة حال حضوره بخلافه ومن كان حاضرا
عند تكبيرة سبعة الامام بها فانه لا ينظره ولا يابى يوسف يكبر للشيء
ايضا كما حضر تكبيرة الافتتاح ويقود ناخذ من جاء بعد مائة

الامام

الامام الرابعة فاذا سلم الامام وقتي ثلث تكبيرات عنده وعليه التوبة
وعندها فانت الصلوة وذكره الحيطان محمد بن ابي يوسف
في هذه الصورة ويقضي المسبوق ما فات من التكبيرات متواليات
من غير دعاء لئلا ترفع قبل فراغه فتبطل صلوة فاذا رفعت
على الاكنا ^{الاشارة} فلا تبطل ولا يرفع يقطع التكبيرات لانها بطلت
وقبل وضعها على الاكنا ^{الاشارة} فلا تبطل ولا رفعت عن الارض
ولا ترفع الايدي في صلاة الجنائز الا في تكبيرة الاولى في الرواية
وكثير من مشايخ بلخ اختار الرفع عند كل تكبيرة وهو قول الاثنية
الثلاثة ويقوم بخذاء صدر الميت ذكر كان او انثى في طه الرواية
وعن ابي حنيفة ^{العلم} يقوم بخذاء وسط المرأة وكذا الرجل فروي
والمختار هو طه الرواية ويستحب ان يصطفوا ثلث صفوف حتى لو كان
سبعة يتقدم احدهم للامامة ويقف وراء ثلثه وراهم اثنان
ثم واحد وفضل صفوف الجنائز اخرها بخلاف سائر الصلوات
ولو اخطأ في المواضع فوضعوها ^{الاشارة} كما يلي سائر الامام جاز
الصلوة وان تحذر فقد ساءلوا جازت وتكره الصلوة عليه مسجد

جماعة عندنا وقال الشافعي واحد مخرج لا يتركها ولو وضعت
 خارج المسجد والامام وبعض القوم معها والباقي في المسجد
 والصفوف متصلة لا يكره ولو وضعت على باب المسجد والامام والقوم
 في المسجد اختلف المشايخ فيه ومن دفن ولم يصلي عليه صلى على قبره
 ما لم يغلب على الظن انه تفسخ ولا يصلي على عصفوا اذا كانت في حكم
 الكلبان وجد اكثر الميت او نصفه ومعه الرأس بخلاف ما لو وجد نصفه
 مستفوقا بالطول ولا يصلي على باغ ولا قاطع طريق اذا قتل حال الحرب
 ولا يفسدان وان قتل بعد وضع الحرب او زارها يصلي عليها وهم
 المقتولان بالعصية والكافرين في المص بالليل حكم قطع الطريق ومن
 قتل احدا بغيره لا يصلي عليه ومن قتل نفسه يصلي عليه خارجا فلا يوفى
 ومن علم حيوة عنه ولا بد من كنهها لا ويجزى غسله وصلى عليه
 وكذا لو خرج اكثره حيا ولا غسل ولا يصلي عليه وان سبي حيا ومات
 فان لم يسيب مع احده بغيره يصلي عليه وان سبي مع احدهما لا يصلي
 عليه الا اذا سلم احدهما او سلم الضبي بنفسه وكان يعقل الاسرار
 والسنن في حمل جنازة عندنا ان يحملها اربعة نفر من جوانبها

الاربعة خلفه والشافعي وسبب ان يحمل من كل جانب عشرة خطوات
 لقوله عم من حمل جنازة اربعين خطوة كبرت عنه اربعون كبيرة
 وينبغي ان يبدى بمقدمها فيضعه على يمينها ثم مؤخرها كذلك
 ثم مقدمها على يسارها ثم بمؤخرها كذلك وحمل الضبي على الابد
 اولى من حملها على الدابة ولا يلبس ان يحملها في رجل واحد على يديه او يحمله
 على يديه وهو راكب ولا يلبس ان يحملها في سبط او طبق ويكره حمل
 الميت على الظهر والدابة ويسرعون في الشيء بما دون الخيل وهو
 ضرب من العدو دون الفئق ومول للخطو الفسيخ والمراد الاسراع
 من غير ان يضطرب ولا يكره الشيء قدامها الا ان الشيء خلفها افضل
 عندنا والراكب يسير خلفها ولا يتقدمها الا ان يعيا كيا يؤذى
 بانثار الغبار والشيء افضل ولا يقوم احد للجنازة اذا حترت به الا
 اذا اراد ان يتبعها وما ورد في الاحاديث من القيام لها ينسوخ
 ولا ينبغي ان يرجع حتى يصلي عليها وبعد ما يصلي قالوا لا يرجع الا
 باذن الاولياء وفي المحيط قبل الوقع ان يسرع الرجوع بغير اذنهم
 وهو الاوجه والاولى وينبغي لمنبوعها ان يكون متحفظا متفكرا في التأمل

منع طاب لوت وجمابصير اليه الموت ولا يتحدث بأحد من الدنيا
 ولا يضحك وسبح ابن مسعود رجلاه يضحك في جنازة فقال
 له الضحك وانت في جنازة فقال له الضحك وانت في جنازة لا تكلم
 ابدا ونبي ان يطيل الصمت ويكره رفع الصوت فيها بالذكر وقراءة
 القرآن كراهة تحريمية وقيل تركه الاولى وليذكر في نفسه ويقر في
 نفسه ولا ينبغي للشقاء ان يخرج من معاملة كراهة تحريمية في
 فزعنا او حرم النوح وسق الجيوب وخش الحدد ودوسها وحفر
 ذلك لقوله عم ليس من امن شق الجيوب وخش الحدد ورعن بدنه
 الجاهلية ولا يكمن بالكاء نارسال الدموع في الجنازة وفي المنزل لقوله
 ان الله لا يعذب بدمع العين ولا يحزن القلب ولكن يعذب بهذا قلنا
 الى النساء او برحم وان كان مع الجنازة مصاحبة او ناصحة تزجر فان لم
 تزجر لا يترك اتباع الجنازة لذلك ويكره بقلبه واذا انتهت الجنازة
 الى القبر يكره الجلوس قبل ان يوضع من الاعناق واذا وضع يجلسوا
 ويكره القيام ذكره قاضيان وهو مفيد بعد الحاجة والضرورة
 والا ففضل في القبر التحاملا مكن والنفاس في ذلك بان يكون الارض

الباء
 رخصة

رخصة والحديد يخفر في جانب القبلة صغيرة فيوضع فيها الميت ونحوه
 عليها النبي والتسفق ان يخفر حفرة كالنهر وسيف جاسنها بالبيت
 او غيره ويوضع الميت بينهما وسقف عليه اللبن والخشب ولا يمس
 السقف الميت قاله المنافع اختار والسفق في ديار الرخا والارض
 حتى اجاز ولاجر والخشب واتخاذ التابوت ولو من حديد ومثله
 في المسوط ويكره التابوت من ركن المال اذا كانت الارض رخصة او
 اوردية مع كونه التابوت في غيرها في قول العلماء قاطية والادب في ركن
 فيه التراب ويطين الطبقة العليا مما يلي الميت ويجعل النبي للقبو
 عن يمين الميت ويساره ليحضر بمأولة اللحد وفي المحيط ويحسن
 مشايخنا اتخاذ التابوت للنساء يعني ولم تكن الارض رخصة ومقد
 نحو البرق نصف قامة في واحد فعلم الا الاولى نصف القامة والا على
 قامة او يوضع الميت في قبر وضعا من جهة القبلة مستقبل القبلة
 ولا يسأل ارباب يوضع عند منخل القبر ثم يصب يستل من قبل رتبة هذا
 خلافه الشافعي واحمد مريح ويقولوا وضعه الله وعلى ما روى
 الله ولا تعين في عدد الواضعين من وتر او نفع في العتير حصول الكفاية

وذو الرحم المحرم اولى بوضع الميت المأخوذ فانه يمكن فاهل الصلاح
 من الباب ولا تدخل القبر المرأة او كافرة ولا كان قريين ذكر كان الميت
 او انثى ويستحب تسجيته في قبر المرأة بنوب حال الوضوء حتى يستوي اللتين
 او نحوه على التمدد ولا يستحب في حق الرجل خلاءه والشافعي ويوجهه الميت
 في القبر على القبلة على شدة الايمان ولا يلقى على ظهره وتخل العقدة وفي
 النواصب الستة ان يفرش القبر التراب يعني في الارض النرة قال السرخسي
 وفي كتب الشافعية والمطالبة يجعل تحت ركبته لينه او حجر ولم اقف عليه
 لا يحل ان يلقى ويكره ان يوضع تحت مضرته او مخدة ويستند الميت
 من وراء راسه او نحوه لئلا ينقلب ويستوي اللتين على التمدد فيقيم
 اللتين على التمدد من جهة القبلة ويستند مشقوق كبداه ينزل عليه التراب
 عندها ولا يلقى بالعصب قال الورعي يستحب اللتين والعصب والمشيوش
 في التمدد واختلف في وضع البور يا فوق اللتين قبل يكره وقبل لا يكره ويكره
 الاجرة الخشب وقبل لا يكره به عند حياوة الارض ثم يمال التراب
 ولا يزداد على التراب الذي خرج من القبر ويكره الزيادة وعن محمد بن
 لا يلقونها ويستحب خدش التراب ثلثا او لا يكره برش الماء عليه ويستحب

القبر

القبر ولا يفتح عند دخوله والشافعي وفي المحيط يستنجم القبر قديم
 اربع اصابع او ثير وفي البداية قد مر ثير واكثر قليلا ويكره تخصيص
 القبور ومطبين لما روي انه دم مني عن تخصيص القبور ولا يكتب
 عليها وان سبي ولا تقطع عليها وفي المنة المقنة المختارة لا يكره
 التطيين وعن ابي حنيفة يكره ان يبني عليه بناء من بيته او قبته او نحو
 ذلك وكذا يكره وطئه والجلوس عليه وكره ابو يوسف مخرج الكتابة ايضا
 نوع من الشبهة والمراد به الحكمي الذي يتعلق بنوع مخصوص
 من احكام الشريعة الجارية على الكافرين في الدنيا واما الشبهة الحقيقية
 الذي وعده الله النواب المخصوص فليس من يتعلق به الاحكام المذكورة
 غير الاعتقادات الذي قتل في سبيل الله ومن الحقير والله اعلم بمن قتل
 في سبيل الله والشبهة الحكمي على قول ابي حنيفة مسلم مكلف طاهر علم انه
 قتل ظلما قتله لم يجب به مال ولم يرث وعلى قولهما يترك قيد التكليف
 والطهارة فهذا شامل لمن قتله اهل الحرب او البغي باي شيء كان وباي
 سبب كان ولمن قتله غيرهم اذ لم يجب بنفس القتل ماله سواء لم يجب
 اصلا كقتل الكافر مثله في دار الحرب عند ابي حنيفة وقتل النبي عليه

عند الكل او وجب لعارض كقتل الابية والصلح عن العهد وشبهه ذلك
 وخرج من قتل من البغاة وقطاع الطرق واهل العصية والمقتول
 يحد او قصاص لانهم لم يقتلوا ظلماً وخرج من وجب بقتله مال قتله
 اغير العود وكذا الذي وجب بقتله القسامة وخرج بقيد العلم من لم يعلم
 قتله سواء وجبت فيه القسامة او لم يوجب هو الصحيح لاحتمال
 انه قتل لسبب سيج لقتله وخرج الضبي والجنب والمجنون والمجانح
 والقساة على قولنا في حنيفه حناه فالصما وخرج من ارتث باتفاق
 ائمتنا اولا ارتثت ان ياكل ويشرب او ينام او يداوي او ينقل من مكان
 حيا او ياترأى ينزل خيمته او يحوها وهي حي او يضي عليه وقت
 صلوة وهو يعقله ولو وصى بشيء فان كان امور الدنيا فهو
 ارتثت اتفاقا وان من امور الآخرة فكذلك عندنا يورث
 حناه فالمدح وقيل الحناه وفيما اذا القى بامور الدنيا اما بامور
 الآخرة فلا يكون من ثلث اتفاقا وقيل لا حناه في بينهما في يورث
 فيما اوصى بامور الدنيا وجوب فيما اذا اوصى بامور الآخرة ومن
 الاوتثان ان يبيع او يبتاع او يتكلم بكلام كثير وعن محمد انه لا يبي

مكانه خيا يوما وليلا فهو مرتث وان لم يكن يفعل هذا كله بعد انقضاء
 الحرب اما قبل انقضاء فلا يصير مرتثا بشيء مما تقدم ثم حكم الشهيد
 المذكور ان لا يغسل بل يدفن بدمه ونيا به الترخيل في الاما ليس من
 جنس الكفر من كالفرق والحشو والخف والسلاح وكذا البسرا ويل
 فان كان ما عليه ناقصا عن كفن السنة يزاد عليه بان لم يكن فيه ازار
 ولعاقبة وان كان ازيد من ذلك ينقص منه ويصلى على الشرايع غننا
 حناه فالمالك والدلائل في الشرح مسائل متفرقة من الجنازة والدفن
 باذن في صلاة الجنازة اي اذن الوالد لغيره من الصلوة وفي بعض
 الشرح لا يكره بان ياتي اي الاعلام بان يعلم بعضهم بعضا ليقتضوا
 حقه كذا في الهداية وان ملكه للمسلم قريب كافر ليس له ولي من الكفار
 يغسله غسل الثوب النجس ويلغ في حرقه ويجفر له حفرة يلقيه فيها
 من غير مراعاة السنة في ذلك وان رفعه الى اهل دينه جاز وان كاله
 كافر ولمن الكفار لا ينبغي للمسلم ان يتولى امره بل يجل بينه وبينهم
 ويتبع جنازته من بعيد ان شأ هذا كله اذ لم يكن كفرة بالانذار
 واما لو كان مرتدا يلقيه في حفرة كالكلب من غير غسل ولا تكفين

ولا بد فعه الى اهل الدين الذي انقل اليه مكانه من ولا يجب كفته عليه

وجب كفته على النكاح بطريق الكفاية وليس له ما فيجب في بيت المال
 فان لم يكن او منع ظلم استأجره من الناس فان فضل مما استأجره
 صرفه الى الكفن اذ ان لا يعرف صاحبه بعينه ولا عرفه ربه اليه ولا لم يوجد
 ميت آخر تصدق به بنسب الميت وهو طهره كفتي ثانيا من جميع المال
 فان كان قد قسم ماله فعلى الورثة لا على الغني كفت رجل ميتا من ماله
 ثم وجد الكفن في يد رجل او اقرض الميت سبع فالكفن له لان الميت
 لا يمكن خرج من الميت شيء بعد ما درج في كفته لا يغسل منه شيء
 عندنا يجوز ان تغسل المرأة زوجها بالاجماع ما دامت في العدة
 ولا يغسل الزوج زوجته عندنا خاله والشارقة ولا تغسل
 لو انقضت عدها بالولادة خاله فالمالك والشافعي وكذا لو بان
 منه قبل موته او رتبة قبله او بعده او قبلت ابنه او اباه او وطنته
 بشبهة والمطلة الرجعية تغسله خاله فالشافعي ولم يولد لا تغسل
 سيدها وان كانت في العدة هو الاصح ويؤيد به عن ابي حنيفة ربح بعد
 غسله وهو قول زفر ومالك واحمد ولو غسل الميت وكفن ونسوا

عضوا

عضوا لم يصيب الماء ينقض الكفن ويغسل العضو ونحوه الصلوة
 ان كانوا صلوا عليه وكذا لو علموا بذلك بعد وضعه في القبر قبل ان يراى
 التراب ولو اهيل لا ينش ولا يخرج وسقط غسله وعادته الصلوة عليه
 الى الجوان والجلود وفي البسوط سقط غسله ويصلى على قبره وهو
 الاظهر وكذا لو لم يغسل اصحابه او لم يكفن فانه لا ينش بعد ما اهيل
 التراب ولو بقيت اصبع او نحوها لا ينقض الكفن خاله والحنبل ولو علم
 ذلك قبل الكفن غسل اتفاقا ولو دفن بنحو ان يرد راسه في الارض
 مغصوبة او اخذت بشقعة يخرج ولو وقع في القبر متاع فعلم به بعد
 ما اهيل التراب ينش واخرج ولا يجوز ينش القبر لغير ما ذكرنا فلم
 يجده واماء فيه تحموا وصلوا عليه ثم وجد واماء غسلوا وصلوا
 عليه ثانيا وقبل ان تعاد الصلوة والحنبل والشافعية والشرقة
 وبني الميت والموتة ان كان مضطرا للبر او لسب نجس منه التلف
 والا فالت اولي وكذا المال الا اضطر اليه لا عطش قدم على غسل الميت
 والا فانه لا يجوز الجمع بين النش في كفن واحد عندنا وجوزة
 الشافعية والحناابلة عند الضرورة ولا يجوز دفن اثنين او اكثر في قبر

واحد الا عند الضرورة وح يجعل بينهما خائلا في التراب وصحاده
 يصلي عليه فاراد الوصية باطلا فليس له ان يتقدم الا برضاء
 الاولياء وكذا الوصية بغسله وادخاله القبر وفرواية ابن رستم انها
 جائزة ولو صلى النساء وحدهن على الجنائز جازة وسقط بها الفرض
 ويستحب ان يصلي منفردة معا ويجوز جماعة ولو اجتمعت الجماعة
 جاز ان يصلي عليهم صوة واحدة ويجعلون واحدا خلف واحد
 ويجعل الرجال مما يلي الامام ويستوي فيه الحر والعبد في ظاهر النية
 ثم الصبيان ثم الخنثى ثم النساء وان شاءوا جعلوهم صفوا واحدة
 وجاز ان يصلي على كل واحدة على حدة وهو الا فضل وكوكبر على
 جنازة في باخرى يكمل الا و يستقبل الاخرى واذ اختلف
 موقى المسلمين وموقى المشركين فاد وجدة علامة عمل بها
 قبل علامة المسلمين الختان الخصب وقص الشارب وليس السنون
 لكن الختان انما يكون علامة اذا لم يكن فيهم يهود واما لبس
 الستور فكثير من الكفار من الا فرنج وغيرهم فلا يكون علامة
 وكذا قص الشارب وينبغي ان لا يكون علامة لانه يندب للعازي

توفير

توفير الشارب في دار الحرب وان لم توجد علامة وكان المسلمون
 اكثر غسل الكل وصلى عليهم وينوي المسلمين وان كان الكفار اكثر
 غسلوا ولو صلى عليهم وان كانوا سوا قتل واما الدفن فيقبر
 في مقابر المسلمين وقيل في مقابر التركيب وقيل في مقابر على حدة و
 ويستوي قبورهم ولا تسلم اصل الاختلاف في كتابه تحت مسلم
 ما انت حلى لا يصلي عليهم بالا جماع واختلاف الصحابة في دفنها قال بعضهم
 تدفن في مقابر المسلمين وقيل في مقابر التركيب وقال عتيبة بن عامر
 ورواه بن الاسقع يتخذ لها قبر على حدة وهو الا حوط في بعض كتاب
 المالكية يجعل ظهرها الى القبلة لان وجه الجنين الى ظهرها قال الشافعي
 وهو حسن ولو وجد قتيلا في دار الاسلام فان كان عليه سماء عمل بها
 ولا في رواية يغسل ولا يصلى والصحيح انه يصلى عليه تبع للذين
 الحرب ولا علامة في الصحيح انه كافر بحكم الدار ولو حضرت الجنائز في وقت
 المغرب قدم صوة المغرب ثم الجنائز ثم المغرب وقيل بقية السنة
 ايضا على الجنائز ولو حضرت وقت صوة العبد قدمت العبد ثم هي
 على الخطبة ولو حضرت البيت صبحه الجمعة بكرة تاخيره الى وقت الجمعة يصلي

حظرن

عليهم جمع عظيم اما لو خافوا فوث الحممة تنسب دفن اخر وادف
 وابتاع الجنازة افضل من النوافل ان كان بجوابه وقوابه او صلاح
 مشهور والا فانه النوافل افضل ويجوز الاستنجار على حمل الجنازة وصفا
 القرو ويجوز على غسل الميت وبعض المشايخ يجوزوا ذلك ايضا
 ويسحق القتل والميت دفن في مقابر المكان الذي مات فيه وان تقبل قبل
 الدفن فدفن في ارضه او في ارض غيره فانه يترك في ارضه او في ارض غيره
 مكروه وقبل يجوز فيما دون السفر وقيل لا يكره في مدة السفر ايضا
 واما بعد الدفن فلا يجوز اخراجه بوجه الا ان يكون الارض حيفا
 للفروج ان ساء ذلك الفرج اخراجه وان ساء سوى القبر وذرع فدفن
 وفي القبة مقابر يبلغ اليها حطم يحنون لا يجوز تقاصصها لموضع
 اخر ويكره الدفن في البيت الذي مات فيه سواء كان صغيرا او كبيرا الا
 ان ذلك خاص بالانبياء ولا يحفر قبر لدفن اخر ما لم يسل الاول فلم يبق
 له عظم الا عظام الصلوات بان لم يوجع فجمع عظام الاول ويجعل
 بينها وبين الاخر حاجز من تراب ومن مات في سفينة ليس يقربها ارض
 غسل وكفن وصلى عليه وياقي في البحر ويكره قطع النبت الرطب على القبر

دون اليابس ولو راى طريقا وظن انه ينفذ وان تحت قبره كذا الشيء
 فيه ويكره النور عند القبر وقضا الحاجة بل اولى وكل ما لم يعصه الله
 والمعصية ليس الا بارتكابها والادعاء عندها فيما يقول السلام عليكم
 دار قوم المؤمنين وانا انشاء الله بكم لا حقول لئلا التمل ولكم العافية
 واختلف في اجلاس القارين عند القبر والمختار عدم الكلام ولا
 ولا يكره الدفن ليلا والمستحب النهار اربعة مائة واطرب الولد في
 بطنها وغلب على غيرها حتى تينق بطنها اما لو ابتلع الولد او لا
 لاسنان فقبل لا يمشق قال ابن الصمام وهذا أولى ولا يكره مظاهر اليهود
 اذا وجد في قبورهم قاله فاضلان ويستحب زيارة القبور كذا في
 الجلال ويكره للنساء ويدعون في استقبال القبلة وقيل مستقبل وجهه
 الميت وهو قول الشافعي وكذا الكلام في زيارة عم وفي القبة قاله
 ابو الليث لا يعرف وضع اليد على القبر سنة ولا مستحب ولا نرى به بأس
 وقال شرف الامم بدعة وهو الاحياء من عادة النصارى انتهى وكذلك
 اثبتة لاسنة فيه عدم ولا عن احد من الصحابة ويجوز للبلوس
 للمصيبة ثلثة ايام وهو حلال في الاول ويكره في المسجد ويستحب تعزية

ولا يكسر

الاجال

بأن يقال اعظم الله اجره واحسن عذابه وعظم ميثاك ان كان الميت
 مكافا والافلا يقول وعظم ميثاك ويكره اتخاذ الصبابة من اهل الميت
 على ما قالوا ويستحب لصبر ان الميت والافلا المكافاة بعد تربية طعام لهم
 وان يلحق عليهم في الاكل وذكر البرزخي انه يكره اتخاذ الطعام في اليوم الاول
 في القبرة المولم واتخاذ الدعوة بقراءة القرآن وجمع الصلوات والقرآن
 الحنفي اول قراءة سورة الانعام والاحزاب ^{قال} والمحصل ان اتخاذ الطعام
 عند قراءة القرآن لاهل الكيل يكره واتخاذ طعاما للفقراء كان حسنا انتهى
 ولا يخلو عن نظره على ارضه مقبرة فني فيها رجل لوضع النفس والدين
 ونحوها التي الارض سعة لا تكسر والابهدم ويجوز فيه انما صاحبها جعلها
 مقبرة ولو حفرة قبر او اوانا خرد من ميت فبذلك كان المقبرة وسعة كره
 وان صفة حجاز ويضمي ما نفق الاول وهذا كسبسطى سباطا او مضطى
 في مسجد ومجلس ان كان الكمان وسع كره لغيره ان يزيله والافلا وكما
 حذر لنفسه فورا فانه يكره ويرجى عليه وقيل يكره والذي ينبغي ان يكره
 نهية سواكفن لان الحاجة اليه مستحقة خالجا من القبر لقوله تعالى
 وما ناله نفس باعارض فهو وذكر البرزخي عن الصغاري لو كتب

على جهة

على جهة الميت أو عاقبة أو كنهه عند نامة برحق لا يقدر الله سبحانه العتق
وعن بعض المتقدمين أنه أوصى أن يكتب له حية وصدره ببيت الله الرحمن
ففعل ثم ربي في المنام وسئل عن حاله فقال لما وضعت في القبر جاءني
ملائكة العذاب فلما رأوا مكتوباً على جبرتي وصدره ببيت الله الرحمن
قالوا انت من العذاب والله سبحانه أعلم **فصل** في أحكام الحج
يجب صيانته المحج من أحوال الواجبة الكبرية لقوله عليه السلام
من أكل النوى والبصل والكرفس فلا يقرب من مسجدنا فإن الله يكرهه
تأذي مما يثأذي برئبه وأدم وعن الحديث وعن البيع والمشي
ويستعار واقامة الحدود ونشدان الضلالة والمهر فغير الغير
ضرورة ورفع الصوت والحصول وادخال الحجاب والصبان
غير الصلوة وضوحها بجميع ذلك ورد الشئ عنه ويباح البيع
والشرا وبقد الحاجة للمعتكف للتجارة والكسب والمراد من
الشعر ما ليس فيه نفع ذكر وعبادة ويكره التوضوء إلا إذا كان فيه
موضع اعتد لذلك وكذلك الحياطة فيه يكره إلا إذا كان لضرورة حفظ
عن الصبيان ومحوهم أو الكأب ومعلم الصبيان فإذا كان باهراً

وان كان حجة فقتل لا يكره والوجه كراهة التعظيم ان لم تكن ضرورية
ويكره السجود فيه ويكره الاعطاء وقيل ان لم يتخط الرقاب ولم يجرى
يدي المصلين لا يكره الاعطاء والا والى الحوط ولا يبيح في حيطان المسجد
ولا على ارضه ولا على البوارى وكذا الخياط لكن يأخذ به بطرف ثوبه ويدل
بعضه ببعض ولا يخط في ذقنه تحت الحصى وفوق البوارى احتواها
ليست من اجزائه وكذا كبره مسح الرجل ونحوها من الطين بما يبط
المسجد او يطونه وان مسح تراب مجموع فيه او خشية موضوعة فيه
فلا يكره ايضا وان مسح بقطعة حصير ملقاة فيه ولا يصلي عليها فلا يكره
ايضا والا والى ان لا يغسل وان كان التراب مفروشا فيه كالمسح به ولا يكره
في المسجد بؤر ماء وان كان قديما تركه ويكره غرس الشجر فيه الا ان كانت
من جهة نزهة لا تستقر فيها الاساطين ولا يكره ان يتخذ فيه بيت لوضع
الحصير ومقاعد وان يطرقت به عذرة ثم يرمى فليرجع اعدا لما به ويكره
ان يطبق بطين يجلس او يصبح فيه يد من نجس والكلام المباح فيه
مكروه وكذا النوم فيه لغیر العتكة وقيل لا يكره لفرج ان يتام فيه
ولا ولا ان ينوي الا عكاف ليجزع ^{اي مسافرا} في الحارة ويحذر فيه من جزع

شي

شي ومن رجع فانه يكره ونحوه ولا يكره الجلوس فيه لغیر الصلوة الا
للمصلحة وكل ما يكره في المسجد يكره فوقه ايضا وفضل المساجد المسجد
الحرام ثم مسجد المدينة ثم مسجد بيت المقدس ثم مسجد قبا ثم الاقد
فالا قدام الاعظم فالاعظم وذكر قاضيان وغيره ان الاقدام فضل
فان استويا في القدم فالاقرب فان استويا وقوم احدهما اكثر فان كان
فقبره باقندي يريذهب الى الذي جماعة اقل وغيره الفقيه يتخير والا
ان يختار الذي امامه اصح وافقه ومسجد حجة وان قل جمعة افضل من الجبلية
وان كثر جمعة وان فاته الجماعة في مسجد حجة فاذ في مسجد اخر يكره
فيه فهو افضل الا في المسجد الحرام ومسجد البصرة وينبغي ان يستنزه
المسجد الا قضى ايضا وان لم يدرك الجماعة في مسجد اخر فمسجد حجة
اول قضاء لحقة ولهذا لم يحضر جماعة يصلي الوضوء فيه وحده
ولا يذهب الى مسجد فيه جماعة وكذا لو جماعة لو غلب المؤذن لا يذهبون
لا غيره بل يتقدم احدهم وكذلك لو فاته احد هم تكبيرة الافتتاح او كونا
او ركعتان ويمكنه ان يركعها في غيره لا يذهب اليه وان كان امامه يصلي
العشاء قبل غيباب البياض فالافضل ان يصليها وحده بعد البياض

وفي النظم ومسجد استاذ له ربه او سماع الاخبار افضل بالاتفاق
 وذكر قاضيان اذا كان اماما لمجي زانيا او كل ربا الله ان يتحول الى المسجد
 اخر وكذا ينبغي اذا كان فيه خصله تكرر بها امامته وان دخل رجل في المسجد
 واقف في مسجد اخر لا يخرج من الاصل حتى يصلي ويكره الخروج من مسجد
 اذ كان فيه لم يصل الصلوة التي اذن لها الا اذا كان ينظم به امر جماعة
 اخرى بان كان اماما او مؤذنا في مسجد اخر وكذا لا يكره ان يخرج بهذا
 صلى تلك الصلوة الا اذا شرع في الإقامة في الظن والعشاء والشمس
 بالرفض مع الاقتران متفكر مباح في هذين الوقتين ومصلي
 العيد والجماعة حكم المسجد عند الفقيه الى البيت والالحج عند
 السرخسي ووقف قاضيان بان له حكمه عند اداء الصلوة حتى صح
 الاقتداء وان لم يكن الصفوف متصلة وليس له حكم في حق المرد وخرجه
 دخول الجنب والمريض وفناء المسجد له حكم حتى لو اقر به منه صح
 وان لم يتصل الصفوف وثامتة المسجد وينبغي ان يختص هذا الحكم
 دون حرمة دخول الجنب ونحوه وفناؤه هو المكان المتصل به ليس بينه
 وبينه طريق والمساجد التي على قوارع الطريق ليس لها جماعة ثابتة
 او حقلين

اي كثر

في حكم

و

في حكم المسجد لكن لا يعكف فيها نار فيها مسجدان كانت لو غلفت
 كان للمسجد جماعة ممن فيها ويصنعون احدا من الصلوة فيه فهو مسجد
 جماعة ثبت فيه جميع الاحكام السابقة ويصح فيه الاعتكاف وان كانت
 لو غلفت لم يكن له جماعة ولو فتت كاله جماعة فليس مسجد جماعة
 وان كانوا لا يصنعون من الصلوة فيه بعض بمنزلة مسجد الطريق ثبت
 فيه الاحكام سوى جواز الاعتكاف ولو اتخذ في بيته موضعًا للصلاة
 فليس له حكم المسجد اصرار ولا يترك سراج المسجد ثلاث الليل
 ولا يترك اكثر من ذلك الا اذا شرط الواقف او كان معتادا في ذلك
 الموضع ويجوز ان يدرس الكتاب بضمه قبل الصلوة وبعد ها
 مادام الناس يصنعون فيه وان لم يكن للمسجد امام ومؤذن رتبة فلا
 يكره تكرار الجماعة فيه باذن واقامة بل هو الافضل ما لو كان له امام وقرئ
 فيكره تكرار الجماعة فيه باذن واقامة عندنا وعن ابي رح لو كانت
 الجماعة الثانية اكثر من ثلثة يكره التكرار والآفة وعن ابي يوسف
 اذا لم تكن على هيئة الاولى لا يكره وهو الصحيح وبالعدد وعن ابي حنيفة
 يختلف الهيئة رجل بني مسجد في ارض غصية لا يكره بالصلوة فيه

او برائلي امام

ذكر في الاجتهاد وذكر في الوقف رجل بني مسجد على سورة المدينة لا ينبغي
 ان يصلي فيه حق العامة فلم يخلص لله تعالى كالبني في ارض موصوفة
 ضائق المسجد على الناس وحبته ارض رجل يؤخذ ارضه بالقيمة جبراً ذكره
 في المحيطة رجل بني مسجد او جعله لله تعالى فهو حق لله تعالى وعمارته
 وبسط الصير وهو نحو ما والفتيل والاذان والاقامة والامامة فيه
 ان كان اهله وان لم يكن فالرأي في ذلك اليه وكذا ولد الباقي وعشيرة
 من بعده اولى من غيرهم ولا تتنازع الباقي في نصب الامام والوفاة
 مع اهل المحلة فان كان من اخياره اولى من الذي اختاره الباقي فاختار
 اولى وان سبق يا فاختار الباقي اولى سئل ابو القاسم عن شترى الداهن
 او الحصى المسجدين بينهما فضل قال هما سواء قال ابو الليث ان كان
 المسجد محتاجاً الى احدهما فهو افضل وان كانا سواء في الحاجة كانا متوازيين
 في الثواب ويكره غلق باب المسجد وان فتح عدم الكراهة في ما شاع
 لتناعه عن السرقة ولا يكره نقش المسجد بالجص والساج وما من الذهب
 ونحوه كما لا يكره بتجليه المصحف لكن تركه اولى لان منهم من كرهه ^{او قربه} وكرهه
 الكراهة التكلد بد قايق النقوش ونحوه خصوصاً في جدران القبلة

هذا

٣٧٣
 انما انفق والمال ملك
 من انفق ماله
 او يملك

هذا اذا فعل من ماله لنفسه المتولى فلا يجوز ان يفعل من ماله الوقف
 الا يرجع الى احكام البناء حتى لو جعل البنيان فوق السواد لا يتكلم
 ضمنه كذا في الفاية **فصل** مسائل شتى من كتاب الصلوة وفي المائة
 الصلوة داخل الكعبة ميازة قرصاً ونفلاً خلاً قال مالك في الفرض
 فان صلوا الجماعة فعمل بعضهم ظهره الى ظهر الامام جاز وكذلك لو كان
 وجهه او ظهره الى جنب الامام او وجهه الى وجهه جاز الا انه تكره المواجهة
 بانه حائل وان كان ظهره الى وجه الامام لا يجوز وكذلك لو كان متوجهاً الى
 توجيه الامام وهو اقرب الى الجنب منه واذا صلى الامام خارج الكعبة
 في المسجد الحرام وتحلق المقعدون حوله ما جاز لمن في غير جيبه ان يكون
 اقرب اليها منه لانه كان في جيبه والصلوة فوقها جائزة عندنا
 مع الكراهة وقال مالك لا تجوز اصداء وعند الشافعي واحد لا يجوز
 ما لم يكن بين يديه ستر ذكر الراعي في شرح القدر وهو المسجد
 خمس صلوات وهي فرض وسجدة سرور وسجدة تارة وهما واجبتان
 وسجدة تارة وهي واجب بان يقول الله على سجدة تارة وتارة وان لم يقيد
 بالله تارة لا يجب عندنا في حله قال ابو يوسف وسجدة شكر ذكره الطحاوي

عن أبي حنيفة الله قال لا اراه شيئا قال ابو بكر الرزقي معناه ليس بوجه
 ولا مستنون بل هو مباح لا بدعة وعن محمد بن كوهما قال ولكنها مستحبة
 اذا اتاه ما يستمر من حصول نعمة او دفع نقمة وبه قال الشافعي فيكون
 مستقبل القبلة ويستجد ويحمد الله ويشكره ويستحب ثم يكبر فيرفع
 رأسه اما بغير سبب فليس بقربة ولا مكروه وما يفعل عقيب فكره
 لان الجهران يعتقدونه سنة او واجبة وكل مباح يؤتي اليه مكروه انتهى
 والفتوى على ان سجدة الشكر جائزة بل مستحبة لا واجبة ولا مكروه
 واما ما ذكر في المصنف ان النبي صلى الله عليه وسلم قال لفاطر رضاء من مؤمن ولا مؤمنة
 يسجد سجدتين الى اخر ما ذكر في حديث موضع باصل الاصل له على ما حققناه
 في الشرح وذكر في فاضلنا ان لا يكس ان يصلي على بسط والفرش واللبو
 والصلوة على الارض او ما نبت الارض افضل اراد ان يصلي في بيت غيره
 فلا افضل ان يسأله والانه ليس ساذن فلا يكس ولو صلى في بيت رجل
 يوم ياذن من له السكينة رفع رأسه من الركوع والسجود قبل الاما
 عار لتناول الخالق بالوافق معه ثوب ديباج طاهر وثوب كركم
 فيه من السجدة قدر ما يغتفر وليس له ما يركبها به صلى بالديباج شرع

منه

منه في صلوة جهرية فقرأ الفاتحة مخافة ثم أقدمي آخره يجهر
 بالسورة ان قصد الامانة والا فلا يلزم الجهر جهر السجدة في موضع الخاف
 يكون مسكرا ولا يلزمه السجود لو سبوا وكبره الجهر في نوافل الشراء ايضا
 وفي كفاية الشيعي مخافة الامن عنده وهو ان يكون هناك من يتخذ من
 او يغلبه النعم وكبره زينة الذب واليوض الا عند الحاجة بعقل قليل وفي
 المحبة الصلوة في النجاس ففضل على صلوة الخاف في اضغاث مخالفة لليهود
 سهره الامام مخافة بالفاتحة ثم تذكر جهر بالسورة ولا يعيد ونوعه
 بايت او اكثر يتمها جهر ولا يعيد خاف انضم الصورة الى يخرج الوقت جاز
 ان يقتصر على ادى الفرض وخص في الكلام هذا بالجهر وقيل ترى سنة
 القراءة في غير الجهر وان خرج الوقت ولا ظهر الا برعى قدر الواجب في غيرها
 امام قراء فانتقل الى موضع اخر فذكر كلمة او كلمتين مكان غيره نحوه
 ان يعز مكان لعلمكم تشكروا قليلا ما تشكروا يعود الى الترتيب
 الاول وكذا ان كان اية او اكثر ان انتقل الى ما فوق والا فلا وقيل يعود الى ترتيب
 قراءة على كل حال كذا في الفقيه اصابه وجع شين لا يطيقه الا باسناد وشي
 في فله وضاق الوقت يقدي بقبره فان لم يجد على غير قراءة ويعز

منه في صلوة جهرية
 منه في صلوة جهرية
 منه في صلوة جهرية

سئل ان قلة الفاتحة امر ان كان قبل السجدة بقية ما ختم السجدة
 وان كان بعد السجدة لا يقرب حالان الظاهر ان قلة ما وان كان له مروي
 عمل له تارة سجدة وسجدة فظن الموضو ان ركع فركعوا وسجد ولم تقصد
 صلواتهم وان سجدة واخرى فسيب الاختغال بالجماعة كبر تقوية ركعة
 افضل من اربع الوضوء ثلثا والوضوء ثلثا اول من ادرك تكبيرة
 الاولى في قايته ثم اقيمت الجماعة لا يقطع وان لم يكن صاحب ترتيب
 امام لا ثاني بالطلانية لا بعد سرخ الا قد وبه ويقعد في حين ثاني بها سبوي
 القنوت فركع ولم يتابعه القنوت فرفع يده وقت ركع وتابعوه فسجد
 صلواتهم ادرك الامام ركعا ان قامرة الصف الاخيرة يدرك الركعة والركعة
 لا الا ولا يدركها لا يمشي وان كان يجزئ لو مشي للصف فاستاء الركعة
 وان قام وسجد لا تقوى يمشي ولا يقوم وحده وغالقبة امام يترك
 الامامة لغيره فارب في الرتبة يسوعا او نحوه او لصية او سترامة
 لا يلبس به ومثله عفو في العادة والشرع انشئ والظاهر ان المردية
 وقوع ذلك في السنة مرة تبيين الامام ان صلى بغير وضوء يجزئ لا يجزئ
 لكن وقيل لا يجزئ خاف من سنة الفجر على وجهها فوجد الجماعة

والاقتصار

وان اقتص على الفاتحة وعلى تسبيحة في الركوع والتجود يدركها فله
 ان يقتصر وكذا ترك النساء والتعود ومثليها في الظاهر اقام الوضوء
 ولم يصل الامام سنة الفجر يصلها ولا تعادلكا قامة شفع في الفعل على وزن
 سعة الوقت ثم ظهر ان الامام شفع في وقت الفجر لا يقطع كالوشرع
 في النقل ثم خرج الخطيب افتتح التطوع قائما ثم قعد ثم افسد فقصاها
 فقصاها قاعدا جان ولوا فسد بها قيل القعود لم يجز قام التطوع
 في الثالثة ثم ذكر ان لم يقعد يعود وان كان سنة الظهر وعن البرقي
 انه لا يعود وقيل له ان قول ابي حنيفة والا قول آخر وبسبب التسهل
 على حاله وان لم يكن نوى ارجا يعود اتفاقا وان لم يعد فسد كذا في القنوت
 اذ لم يتم الركوع والتجود يومين بالتضاوية الوقت لا بعدد وقيل مطلقا
 وهو الاصح صلى خلفا امام بالحنيفي ان يعيد لم يجز الا بجلد سنة غير ملبس
 لا يستتر به للجلد الاصلية بجاء في النوبة العجس يجوز حمل ثقله في الصلاة
 ان خاف ضياعها لم يكن فيه نجاسة فالافضل ان يضعه قدومه يشار يشق
 فليده به شرع في صلاة بالاخلاص ثم خالطه الريا في العبرة للتسابق
 امكنه النظر في العلم منها في الصلاة في الليل ففعل ولا فاد كان له ذلك

يعني وقتل وقتل

ومعرفة الزيادة من نفسه فالتقوى العلم فضل الصلوة لا ريب
 الصوم لا يفيد بل الوجه الله فاذ لم يفرخصه يؤخذ من حسنة جوار
 في بعض الكتب انه يؤخذ للمنفق ثواب سبع مائة صلوة بالجماعة اكمال
 في البرازية ترك تكبيرة القنوت قيل يجب كجود السهو وقيل لا اشكال
 بقضاء الفوائت اولى واهم من النوافل ان السن المعرفة و صلوة الفجر
 والتسبيح والصلوة التي وردت فيها الاخبار فلك تسمى سنة الفقل
 وغيرها بنية القضاء كذا في فتاوى اللجنة تلام من اول سجدة اكثر من نصف
 الآية وترك الحرف الذي في السجدة لم يسجد ولا قراءته الحرف الذي في السجدة
 ان قراء ما قبله او بعده اكثر من نصف الآية يجب والافلا قال الفقيه
 ابو جعفر اذا قرأ حرف السجدة ومعها غيرها قبلها او بعدها ما فيه
 امر بالسجدة يسجد وان كان دون ذلك لا يسجد وهذا اقرب وفي
 الملتقط نأخذ سجدة التامة يجوز وان طالت المدة ولا ثم عليه
 وذكر الصحابي مطلقا اذا خيرا ما مكروه وفي اللجنة يستحب التالي
 والسماع اذا يمكن السجود ان يقول سمعنا و اطعنا عفو ربك ربنا
 واليه المرجع واذا صلى من الرباعية غيرها بان قبل الثالثة بالسجدة

اللائق بفتح الهمزة وكسر
 السين وفتح الهمزة وكسر
 السين وفتح الهمزة وكسر

ثم اقيمت

ثم اقيمت الجماعة واجبت ان يجعل ما صار له نقلا ويؤدى الفرض بالجماعة فالحق
 ان يترك القعدة الاخيرة ويقوم الى الخامسة ويصلي اليها سادسة ويصلي
 الرابعة قاعد التقلب صلوة نقلا عندي حنيف واي يؤخذ نذر ان يصلي
 ركعتين بغير طهارة فنذره باطل عند محمد وقال ابو يوسف يلزم ان يصليها
 بالطهارة ولو نذر ان يصليها بالطهارة بغير طهارة لم يثاب بالقرارة
 عندنا وقال زفر يلويمه شئ عليه ولو نذر ان يصلي ركعتين واحدة
 لزومه شفع عندنا وقال زفر لا شئ عليه ونذر ان يصلي ثلثا الزمة ان يصلي
 اربعاً عندنا وعند ابانهم ركعتان ولو قال الله علي ان اصلي كذا ثلثاً
 في السجدة الحرام جاز ان يصلي في اي مكان شاء وقال زفر لزمه ان يصلي فيه
 ولو نذر سائر الزمة ان يصلي عند كذا وان تصور عند كذا كانت فيه لزومها
 وقضا ذلك اذا ظهره خاف الزفر ويؤمر الضيق اذا بلغ سببها ويصلي
 عليها اذا بلغ عشرين ورد الحارثية وكذا من في حجة بيتهم له ان يصلي
 اذا بلغ عشرين على ترك الصلوة وكذا الزوج له ان يضرب زوجته في ترك
 الصلوة والعقل في النكاح كما ان له ان يضربها على ترك الزينة اذا ارادها
 ولا اجابة الى فريتن اذا دعاهما والخروج بغير اذنه وان لم تنسه عن تركها

وامر الله بالصلاة واصطبر عليها لان شاك وزقاه

بالضرب بطلقها وان لم يكن قادر على معصها وان بلغ الله تعالى
ومعها في زمرة خيريه من ان يطاها امارة لا تصلي قال الله تعالى نحن نر
والعاقبة للتقوى ونستألف الله حسن العاقبة لنا ولوالدينا
ولاخواننا واحباينا ولجميع المسلمين والكل والمؤمنين والكل
انه خير مسئول واكرم مما مول وله الحمد ولا وخر وظاهر وباطنا

وسر وعامة نية على كل حال

قال النبي عليه السلام	وصلى الله تعالى على سيدنا
من تكلم حين قراءة	محمد وعلى له وصحبه
الاذان اخاف عليه	وسلم راجعا متصلا
فوت الايمان صدق	الى يوم الحشر وو
رسول الله	والسالك
مسئلة الشاة والبقر	تمت الكتاب
اذا شرب نحر او الى	بعونه الله
او نجسا فذبح من سا	الملائكة
عنه حل اكلها ويكف	الوقت
فقل من قاضي خان	سنة
مسئلة التيم دخول المسجد	١١٦٣
والصوفى موجودا	
جايز من المحيط	

الله تعالى اذا كان الفاعل في شئ من الما في فورها فلا يجوز

القول في قوله تعالى ان الله تعالى
هو الذي خلقنا من نوره وادخلنا
في رحمته وادخلنا في رحمته
وادخلنا في رحمته وادخلنا في رحمته

ان الله تعالى اذا كان الفاعل في شئ من الما في فورها فلا يجوز

ان الله تعالى اذا كان الفاعل في شئ من الما في فورها فلا يجوز

١١٦٣

وان سئل سأل ان الصلوة والصوم وسائر الفروض هل يجب
على الروح ام على البدن فان قلت على الروح فقد اخطا لان الجنون
والطفل والحائض والكان والهرد روح ولا يجب عليهم وان قلت
على البدن فقد اخطا لان لهم بدن ولا يجب عليهم فقل لا يجب
على البدن الذين معه العقل الذين معه الايمان نقل من المنقط

بيت

أَوْحَدُ رَبِّ الْعَرْشِ تَوْحِيدُ مَوْقِنٍ وَأَنْ قُلْ فِي السَّاعَةِ سَعِي بَطَاقَتِي
وَأَنْ رَاجِ مِنْهُ يَوْمَ الْحِسَابِ أَنْ يُثْقَلَ مِيزَانِي بِتِلْكَ الْبَطَاقَتِي

قال عليه الصلوة والسلام ومن قطع الثوب يوم الاحد اصيب الشعب
مباركا ومن قطع يوم الاثنين يكون مباركا ومن قطع يوم الثلاثاء سرق
السارق او غرق الماء او يحرق النار ومن قطع يوم الاربع يرنق لهم الله
ومن يوم الخميس يرفعهم الله تعالى في ذلك الثوب ويكون مكر ما عند الله
ومن قطع يوم الجمعة يطول عمره ويزيد دولته ومن قطع يوم السبت تمت له الدنيا
يكون من مضاد ما ذلك الثوب في بدنه الا ان يهبه صدق رسول الله صلى الله عليه وسلم

بوخي ياذنهم يادكر
او نقي الجون
او قوتيل
بر حلق
البحر
الذي هم خوش
الذي هم
الذي هم
الذي هم
الذي هم
الذي هم
الذي هم

م

قال النبي صلى الله عليه وسلم من قلم اطفال يوم السبت خرج منه المرض
فيه الصحة ومن قلم اطفال يوم الاحد خرج منه الفناء ودخل فيه الفقر
ومن قلم اطفال يوم الاثنين خرج منه الفقر ودخل فيه الغناء ومن
اطفاه يوم الثلاثاء خرج منه الشفاء ودخل فيه المرض ومن قلم اطفال
يوم الاربعاء خرج منه الوسوسة ودخل فيه الامن ومن قلم اطفال يوم
الخميس خرج منه الجرام ودخل فيه الصحة ومن قلم اطفال يوم الجمعة
خرج منه الذنوب ودخل فيه الرحمة صدق من نطق

باب تراش او كق كونن بيان ايد رحوم ابو السعد افندي
منقول من يوم جمعة عن دولة از دبا اوله يوم السبت مبارك
اوليه قساوتة اير بيته يوم الاحد مبارك اوليه قيفقيه يوم
يوم الاثنين دولة ارسته نعت بوله يوم الثلاثاء صير اوله بكلي
اغرق اوله يوم الاربعه زحمة سزد ولته بيته يوم الخميس
خلق اخنده غزير حكيم جارس اوله اقشاي تمت تمام

باب تراش او كق كونن بيان ايد رحوم ابو السعد افندي

قال ابن عباس رضي الله عنه
العبادة ثلاثة مكسلة
مكرمة مشاة
سنة
١٢٩٧
ما همداني
احمد

درماند که این را از آنجا که در اینجا
عرفت که این یک کوزه است
فقط قطره درم تا فادو
مسحوق کن و با آب بپزد
از آنجا که این را از آنجا که در اینجا
از آنجا که این را از آنجا که در اینجا
از آنجا که این را از آنجا که در اینجا
از آنجا که این را از آنجا که در اینجا

التي تسمى كفاية في معرفة الله تعالى
الذي هو الله تعالى وحده لا شريك له
الذي هو الله تعالى وحده لا شريك له

والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب
والله اعلم بالصواب

وفي الشاة والمعد اذا لم يكن لها احدى حملتها
او دفعت باقية وبقية واحدة لم يكن
واحدة بحدوث وكذا البقرة فان ذهبت اشنان
والله اعلم بقول في خلاص الفقه

في معرفة الله تعالى
والله اعلم بالصواب

قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلم ولداه

من لسانه في حديثه

في حديثه في حديثه

في حديثه في حديثه

في حديثه في حديثه

في حديثه في حديثه

في حديثه في حديثه